JASRNB

الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية
علمية محكمة

ISSN (Print) 2569-7269
ISSN (Online) 2569-734X

المركز الديمقراطي العربي

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

JASRNB

Journal of african studies & river nile basin

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية محكمة

تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين.

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكافة القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية ودول حوض النيل.

المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون آذار– مارس 2024.

تنسيق: د. حجوبي سكينة

الترميز الدولي:

ISSN (Print) 2569-7269

ISSN (online) 2569-734X

التصنيف حسب AIMGSJ

B+

المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا، برلين

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

mobiltelefon: 00491742783717

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار – مارس 2024
ISSN 2569-734X

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

نائب رئيس التحرير:

د. سعيد كمتي: تخصص الجغرافية البشرية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال، المغرب

نائب رئيس التحرير التنفيذي

د. ادريس الدعيفي: تخصص علم الاجتماع، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب

مدير التحرير

د. عبد الله الحجوي: تخصص جغرافية الأرياف، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

نائب مدير التحرير

د. شيماء الهواري: دكتورة في القانون العام والسياسات العمومية، جامعة الحسن الثاني المحمدية، ومتخصصة في الإعلام السياسي الدولي، المغرب

أعضاء هيئة التحرير

- د. فاطمة الزهراء زنواكي – جامعة ابن طفيل القنيطرة – المغرب.
- د. محمد أبحير– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. جمال الدين ناسك – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. إبراهيم النجار: نائب رئيس تحرير الأهرام ومدير المركز المصري للتواصل الحضاري ومناهضة التطرف الفكري، باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- حسن كلي ورتي، موظف في وزارة الشؤون الخارجية/قسم التكامل الإفريقي، التشاد، محضر درجة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس بالرباط أكدال. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط.
- د.ليلى حنانة – جامعة محمد الخامس الرباط– المغرب.

التنسيق والمراجعة اللغوية:

✓ **اللغة العربية:**

- ليلى حنانة، باحثة في السيميائيات، جامعة محمد الخامس.

- د. فاطمة الزهراء إلهامي، باحثة في السوسيولوجيا.
- د. خالد العلوي، باحث في الجغرافيا.
- أنور بنيعيش: عضو هيأة التفتيش التربوي بأكاديمية طنجة الحسيمة تطوان – المغرب.
- احمد هيهات: مفتش تربوي للتعليم الثانوي بأكاديمية بني ملال خنيفرة – المغرب.
- حسين حسين زيدان: د. العلوم التربوية والنفسية الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي العراق.
- فضيل ناصري: مفتش التعليم الثانوي، تخصص اللغة العربية–جهة العيون الساقية الحمراء (المغرب)
- شكاك سعيد: ذ. بالمركز الجهوي للتربية والتكوين الدار البيضاء–سطات المغرب.
- د. أيوب أيت فارية أستاذ اللغة العربية بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب.
- د. مصطفى محمد أبو النور أستاذ اللغة العربية بجامعة الشارقة.
- د.بوجمعة وعلي– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

- **اللغة الفرنسية:**

- ذ. عبد الرؤوف مرتضى – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- ذ. عمادي عبد الحكيم: ذ. اللغة الفرنسية– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

- **اللغة الإنجليزية:**

- ذ. خالد الشاوش كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان (المغرب).
- ذ.هشام معدان المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال

رئيس اللجنة العلمية:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

اللجنة العلمية:

- الدكتورة إيمان مختاري: دراسات استراتيجية–المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. آمال خالي: دكتوراه دراسات دولية/المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. لطفي صور: علوم سياسية ودراسات دولية – جامعة معسكر – الجزائر.
- د. حلال أمينة: علاقات دولية ودراسات أفريقية– جامعة الجزائر 3.
- د. عبد الرزاق أبو الصبر، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. محمد حسان دواجي: دراسات دولية ونظم سياسية مقارنة/جامعة مستغانم – الجزائر.
- دة. وفاء الفيلالي: أستاذة التعليم العالي تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة كلية الحقوق الرباط –المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية: أستاذ التعليم العالي، الجغرافيا البشرية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.
- د. عبد المالك بنصالح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.

- د.بوجمعة وعلي– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- عيسى البوزيدي، أستاذ التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة
- د. البشير المتقي: أستاذ التعليم العالي، القانون الدستوري بجامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. عبد العزيز والغازي: أستاذ الجغرافيا بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب
- د. سعيد كمتي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. الحسين عماري: دكتوراه في التاريخ – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب
- د. بلبول نصيرة: أستاذة علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية جامعة زيان عاشور الجلفة –الجزائر.
- د. رحماني ليلى: أستاذة محاضر قسم ب، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية– المركز الجامعي نور البشير البيض الجزائر.
- د. غادة أنيس أحمد البياع: مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة مصر.
- د. عبد الواحد شيكر، ذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين خريبكة، المغرب.
- د. سالم تالحوت، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، الدار البيضاء، المغرب.
- د. بوعروج لمياء: أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة.
- د. حطاب أسمهان: أستاذة مؤقتة في جامعة الجزائر 3 قسم العلوم السياسية والإعلام والاتصال الجزائر.
- د. إدريس بوزيدي: دكتور في القانون العام واللغة والتواصل جامعة الحسن الثاني المحمدية المغرب.
- د. رانيا عبد النعيم العشران: دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع / الجامعة الأردنية.
- د. آمنه حسين محمد سرحان: دكتورة علوم سياسية مسار علاقات دولية من جامعة القاهرة مصر.
- د. جامع سموك: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. محمد جلال العدناني: أستاذ اقتصاد جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال– المغرب.
- د. بن عمـــارة محمـد: أستاذ جامعي: بجامعة ابن خلدون تيارت – الولاية تيارت الجزائر.
- د على عبودي نعمه الجبوري أستاذ جامعي وباحث في إدارة الأعمال جامعة الكوفه العراق أستاذ تسويق والموارد البشرية العراق.
- د. أوان عبد الله الفيضي، كلية الحقوق – جامعة الموصل، العراق.
- د. أحمد عبد السلام فاضل مهدي السامرائي، التاريخ الحديث والمعاصر، العلاقات الدولية المغرب، اسبانيا–العراق.
- د.خاليد الحاضري كلية الاداب والعلوم الانسانية مراكش
- د. محمد بواط: أستاذ محاضر قسم أ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- د. مشرفي عبد القادر: أستاذ محاضر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- د. سمير بوعافية: أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي –الجزائر.
- محمد عدار ابن علي وعميروش بهجة: أستاذ محاضر(ب) جامعة "أمحمد بوقرة" بومرداس المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس –باجي مختار–الرويبة –نع1 الجزائر.
- د. قحطان حسين طاهر: دكتوراه علوم سياسية أستاذ مساعد جامعة بابل العراق.

- د. محمد بوبوش: أستاذ التعليم العالي، الكلية المتعددة التخصصات–الناظور–جامعة محمد الأول المغرب.
- د. بوذريع صالحة: أستاذة محاضرة علوم بيئية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر.
- د. قاضي نجاة: أستاذة محاضرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وجامعة خميس مليانة الجزائر:
- د. جاسم محمد علي الطحان رئيس قسم الإدارة والاقتصاد أستاذ مساعد كلية الرشيد للتعليم المختلط تركيا.
- د. سالم محمد ميلاد الحاج: ذ مساعد جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم مسلاته، علم الاجتماع، ليبيا.
- د. لحرش عبد الرحيم: أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية الجزائر.
- د. عمرو محمد يوسف محمد المدرس: أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة المعهد المصري أكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة وزارة التعليم العالي جمهورية مصر العربية.
- د. بوصبيع صالح رحيمة: أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر.
- د. حسن رامو: أستاذ التعليم العالي مؤهل، معهد الدراسات الأفريقية – جامعة محمد الخامس –الرباط المغرب.
- د. خليدة محمد بلكبير أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر.
- الدكتور عبد القادر التايري أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة محمد الأول، وجدة.
- د. جواد الزروقي أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

شروط النشر بالمجلة:

1. أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
2. ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
3. أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الإنجليزية أو الفرنسية.
4. يرسل الباحث البحث المنسّق في ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:
   africa@democraticac.de
5. تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
6. يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
7. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
8. الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.

يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

9. للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي:

ISSN 2569-734X

10. لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
11. أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
12. تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
13. تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
14. لغات المجلّة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
15. في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

-يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

-الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنجليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

-تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما يجب أن يكون البحث مذيلا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

– أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

– تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

–ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ– إذا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب– إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج– إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د– إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس 25/21، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

–نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو **Sakkal Majalla**

–حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

–حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص والهوامش.

–نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية **Times New Roman** ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

–يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسب 2,5 على اليمين واليسار و2 أعلى وأسفل، قصد تسهيل عملية تنسيق المقالات والأبحاث فإن المجلة تضع رهن إشارة المهتمين قالب يحترم الضوابط الشكلية.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل"

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار – مارس 2024
ISSN 2569-734X

الفهـــرس

ر.ت	مؤلف/مؤلفو المقال Author(s)	عنوان المقال Title	الصفحات Page Range
01	أ/د. نورالدين أمعيط	افتتاحية العدد	11
		المقالات باللغة العربية	
02	محمد جاد، التهامي ديبون	الاقتصاد البيئي بإقليم قلعة السراغنة: أفق مستقبلي لتدبير النفايات المنزلية الصلبة	12 – 28
03	عبد العالي الفيل	التدين الخفي بالمغرب؛ أنماطه، ومستويات تدبيره	28-47
04	محمد فرج عبد العليم علام	التأثيرات السلبية لمشروعات التحكم المائي بقارة أفريقيا وآلية التخفيف من آثارها	48- 66
05	إسماعيل الراجي	عام الصابة: الفلاح المغربي التقليدي وتنظيم العمل الزراعي وتقييم إنتاجية الموسم الفلاحي	67-80
06	طارق بالحاج لطيف	التثقيف الصحي ودوره في تفادي مضاعفات مرض السكري (دراسة سوسيو- ديموغرافية لعينة من مرضى السكري بالبلاد التونسية)	81-109
07	. عبد الكريم سومع	الدينامية المجالية بجماعة تمسمان واكراهات التنمية المحلية: حالة المركز المحدد كرونة	110-129
08	عبد الصمد الزو	الهجرة الدولية: المفهوم، الدوافع والنظريات	130-145
09	معتصم بوبكر	المرأة والعمل الاجتماعي بالمجال القروي تحديات التكوين وآفاق الإدماج المجتمع القروي المغربي نموذجا	146-162
10	زياد يوسف حمد	الحرب الأهلية السودانية لعام 2023 (دراسة في مواقف دول الجوار والأقليمية والدولية)	163-184
11	أحمد العمراني	تطور الإصلاح الإداري بالمغرب	185-212
12	محمد فدواش، نور الدين امعيط	النظام التعليمي ببلاد السودان الغربي ومظاهر التأثير المغربي (ق 7- 9 هـ / 13- 15م)	213 -245
13	هدى قصطال، طارق أبو الهدى، فتيحة موفق	الواقع السوسيو مجالي لمدينة الفقيه بن صالح ومظاهر التحول	246-261
14	أبوبكر خليفة أبوبكر أبوجرادة	أهمية ترسيخ مفهوم المواطنة كلبنة أساسية في بناء دولة المؤسسات الحقيقية	262-277
15	كنتيتي محمد	مكانة مؤسسة المسجد في التخطيط الحضري بالمدن الإسلامية العتيقة "حالة مدينة فاس".	278-295
		المقالات باللغة الفرنسية	
15	Zerouali Sanae	La communication et le développement de la personnalité	296-308
16	Adil LAATAM, Saliha NAJLI,	Régionalisation avancée et enjeux du développement territorial au Maroc	309-330

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار – مارس 2024
ISSN 2569-734X

افتتاحية العدد

بالرغم من التحديات والمشاكل التي تعترض سبيل التنمية بالقارة الإفريقية، فإن معظم بلدانها صارت تدرك وبشكل عميق، مكامن الضعف والخلل الداخلي، فضلا عن العراقيل الخارجية التي حالت دون تحقيق تنمية حقيقية بأقطار هذه القارة، التي لا تزال تعاني من مأساة التبعية عن طريق استنزاف خيراتها، واستغلال ثرواتها الاقتصادية والبشرية من قبل الدوائر الامبريالية، التي ظلت تجثم على سيادة شعوبها حتى الأمس القريب.

لقد خلف الاستعمار بالقارة الافريقية ندوبا ثقافية و نزيفا اقتصاديا واجتماعيا منقطع النظير، وهو النزيف الذي لا تزال آثاره ممتدة إلى يومنا الحاضر، ويتخذ عدة مظاهر وتجليات، لعل أبرزها الفقر والهشاشة وهجرة الأدمغة، وثقل المديونية، والإرهاب وتفشي الأمية ... وغيرها.

ويبدو أن هذه التحديات التي تعترض سبيل بلدان هذه القارة، تستدعي من أبنائها، التفكير بجدية في أهمية تكريس التعاون والوحدة، انطلاقا من قناعة أساسية مفادها، أن تطور القارة الإفريقية، لن يتحقق إلا من داخل إفريقيا نفسها، وبسواعد أبنائها دون غيرهم.

إن سؤال التنمية بالقارة الإفريقية، يجعلنا أمام جملة من الاشكاليات، تتوخى في مجملها معالجة ظواهر اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية بإفريقيا، وذلك بقصد الإجابة عن السؤال المتجدد، سؤال التحديث والتنمية، وإيجاد حلول عملية لمختلف المشاكل والتحديات التي تحول دون تطور بلدان القارة الإفريقية.

انطلاقا من هذه الزاوية، فقد أخذت مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، على عاتقها مسؤولية الصدع بقضايا هذه القارة، وتم تناولها انطلاقا من مقاربات علمية متعددة الرؤى والجوانب. ولا غرو، فإن القارة الإفريقية، بما تختزنه من طاقات، وما تزخر به من خيرات، و ما طال أبناءها من حيف واستغلال، تستحق منا كل الصمود والتعاون والوحدة، بغية تحقيق تنمية شاملة تمتد الى كل المجالات وتشمل كل أقطار إفريقيا.

من هنا جاءت هذه الأوراق البحثية، متعددة من حيث تخصصاتها، ومتنوعة من حيث مقارباتها، لتسليط الضوء على قضايا مهمة تخص القارة الإفريقية تحديدا، وتنير سبيل الباحث عن أسباب الظاهرة وتجلياتها، فضلا عن نتائجها وتداعياتها المستقبلية.

وننوه بجهود هيئة التحرير واللجنة العلمية والاستشارية لمجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، لما تبذله من جهد محمود في سبيل التعريف بحاضر القارة الإفريقية واشكالاتها الراهنة، فضلا عن التعريف بتاريخها العريق، ودوره في رسم معالم الحاضر والمستقبل.

أ/د. نورالدين أمعيط
كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار – مارس 2024
ISSN 2569-734X

الاقتصاد البيئي بإقليم قلعة السراغنة: أفق مستقبلي لتدبير النفايات المنزلية الصلبة.

environmental economics in the kelaa Sraghna region: a future horizon for solid household waste management

محمد جاد*، د. التهامي ديبون**

*طالب بسلك الدكتوراه جامعة بن طفيل، المغرب.Mohammed609jad@gmail com

**أستاذ بجامعة بن طفيل، القنيطرة، المغرب. thami.daiboun@uit.ac.ma

الملخص:

تباينت أشكال تدبير النفايات المنزلية الصلبة بمدينة قلعة السراغنة، من التسيير العمومي المباشر إلى التدبير المفوض، لكن نتائجهما ظلت محدودة، مما فرض على السلطات المحلية نهج سياسة التدبير المستدام لقطاع النظافة، بوضع مخطط إقليمي تشاركي لتدوير النفايات ومعالجتها ضمانا لحماية البيئة وسلامتها.

الكلمات المفاتيح: التدبير _ الفاعلون _ النفايات المنزلية الصلبة_ الاقتصاد البيئي.

Abstract :
The forms of solid household waste management in the city if kelaa El-Sraghna varied, from direct public management to delegated management, but their results remained limited,which imposed on the local authorities a policy approach to sustainable management of the hygiene sector, by developing a participatory regional plan for waste recycling and treatment to ensure environmental protection and safety.
Key Words : management – actors - household solid waste – environmental economics.

مقدمة

سنحاول من خلال هذه الدراسة، الوقوف عند الآفاق المستقبلية لتدبير مرفق النظافة بمدينة قلعة السراغنة، في ظل التحديات التي واجهت القطاع ومظاهر القصور التي أبانت عن استمرار النقط السوداء بالمدينة وتشوه منظرها المورفولوجي في أحياء مختلفة، سواء في فترة التسيير المباشر الذي اضطلعت به الجماعة الحضرية أو أثناء الوضعية الحالية في إطار التدبير المفوض، مما دفع الجماعات الترابية على رأسها عمالة الإقليم إلى وضع مشروع إقليمي لجمع ومعالجة النفايات المنزلية الصلبة وتدويرها، دون أن ننسى اقتراح بعض الحلول والتوصيات، التي من شأنها إعطاء أفكار واستراتيجيات جديدة لمختلف الفاعلين بمرفق النظافة على مستوى التدبير، بغية خلق بيئة حضرية نظيفة يلعب فيها المواطن أدوارا طلائعية في الحفاظ على محيطه البيئي من تداعيات خطر تراكم النفايات الصلبة، الذي بات يؤرق جل الفاعلين المعنيين بالشأن الحضري.

- **إشكالية الدراسة.**

طرح سوء تدبير قطاع النظافة بمدينة قلعة السراغنة، سواء في ظل التسيير المباشر أو التدبير المفوض جملة من التحديات، كرست استمرار تلوث البيئة الحضرية بالنفايات المنزلية الصلبة، الأمر الذي فرض على الفاعلين المحليين ضرورة نهج سياسة تشاركية، وضعت في اعتبارها النفايات كمورد يستلزم استثماره، فترجم ذلك في مشروع إقليمي لمعالجة النفايات وتثمينها.

وفي هذا السياق، فالإشكالية المطروحة هي: ما الآفاق المستقبلية لتدبير النفايات المنزلية الصلبة بالمدينة؟

ومن خلال الإشكالية المركزية، يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما آليات مشروع تدبير النفايات المنزلية الصلبة بالمدينة وتثمينها؟
- وما مدى نجاعته في الحد من تداعياتها السلبية؟
- وما الطرق والإجراءات المقترحة للتعامل مع النفايات المنزلية الصلبة؟

- **فرضيات الدراسة.**

بعد طرح الإشكالية الأساسية و الأسئلة الفرعية حول موضوع الدراسة الذي يعالج الآفاق المستقبلية لتدبير أخطار النفايات المنزلية الصلبة بمدينة قلعة السراغنة، فإن الفرضيات الأساسية التي سنحاول في هذا البحث تأكيدها أو نفيها هي:

- يعد مشروع التدبير المستدام للنفايات المنزلية الصلبة بالمدينة من الأساليب الواعدة لتجاوز أخطارها.
- يشكل انخراط الجماعات القروية بالإقليم في المشروع عبئا ماليا مجانيا عليها لكونه لا يعنيها بشكل أساسي.

- **منهجية الدراسة وأدواتها.**

يقصد بالمنهجية تلك المقاربة التي يتم إتباعها لمعالجة موضوع أو ظاهرة معينة، وقد سلكنا في دراسة موضوعنا هذا الطرق التالية:

- المنهج الاستقرائي الذي مكننا من التدرج المنهجي في التعامل مع قضايا الدراسة، لتوضيح العلاقة القائمة بين مجموعة من المتغيرات وبين الظاهرة المدروسة وتمثيلها بأساليب التعبير البياني أو الكارطوغرافي لتيسير فهمها.

- المنهج التاريخي، فبواسطته قمنا بدراسة تاريخ الظاهرة المدروسة وتحديد الحقائق السابقة عنها، وتحليلها والاستفادة منها ومقارنتها مع نتائج الملاحظة الوضعية، كما خول لنا تتبع السيرورة الزمنية لمجال البحث لمعرفة الظواهر التي شهدها والتي لا زالت مخلفاتها تؤثر في الواقع الحالي.

- المنهج الوصفي التفسيري الذي مكننا من تتبع وتحديد آليات تدبير النفايات، مع إمكانية الملاحظة، الوصف والتحليل لإظهار العناصر المكونة للمجال من حيث الشكل والتوطين والحركة.

- **مجال الدراسة.**

تنتمي مدينة قلعة السراغنة إداريا إلى إقليم قلعة السراغنة وإلى جهة مراكش أسفي، وطبيعيا تتموضع وسط المغرب بمنطقة منبسطة في أغلبها (سهل السراغنة) ، وهي جزء من المجال الاطلنتي الداخلي. تمت ترقيتها إلى عمالة سنة 1973، ويحد إقليم قلعة السراغنة شمالا إقليم سطات، وجنوبا إقليم الحوز، وشرقا إقليمي الفقيه بن صالح وأزيلال، وغربا إقليم الرحامنة، ويتكون من 43 جماعة ترابية، منها 04 جماعات ترابية حضرية (قلعة السراغنة، العطاوية، تملالت وسيدي رحال)، و39 جماعة ترابية قروية[1]. كما يتكون مجال الدراسة من 179 دوار يتراوح عدد سكانه مابين 500 و1000 نسمة، و80 دوار بتعداد سكاني محصور بين 1000 و2000 نسمة بينما 18 دوار تقدر ساكنته بأكثر من 2000 نسمة.

[1] Monocraphie d'el kelaa des sraghna 2017 .

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار – مارس 2024
ISSN 2569-734X

خريطة رقم 1: توطين مدينة قلعة السراغنة إقليميا، جهويا ووطنيا.

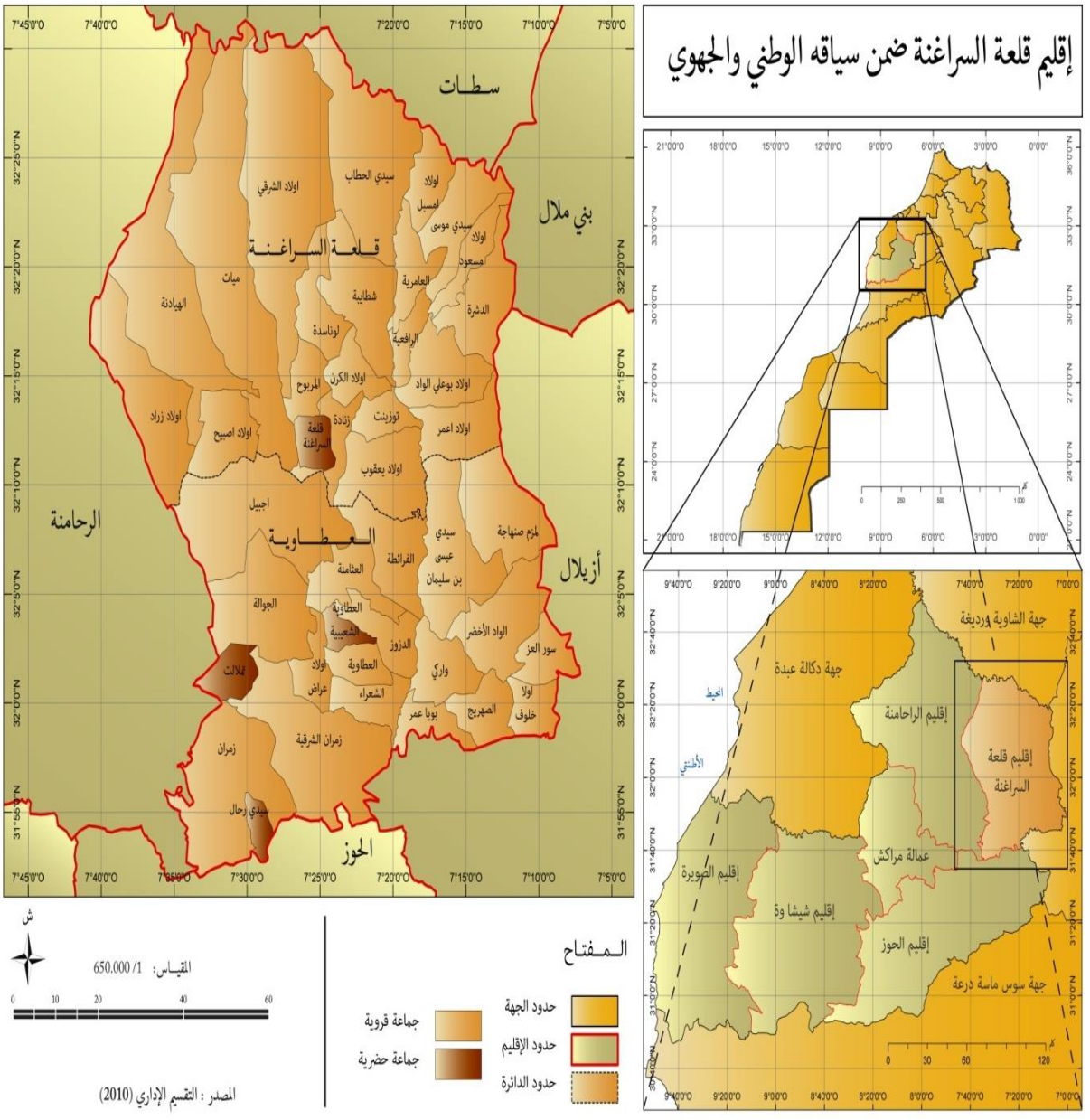

المصدر: إنجاز د. نبيل أبو الخير سنة 2013.

I. آفاق تدبير النفايات المنزلية الصلبة بمدينة قلعة السراغنة.

1- إعداد مشروع مندمج لتثمين النفايات و إنتاج الأسمدة العضوية بإقامة مطرح إقليمي بقلعة السراغنة.

لإنجاز هذا المشروع على أرض الواقع تطلب الأمر ثلاثة مداخل أساسية:

- ✓ تشخيص الوضعية الراهنة للنفايات.
- ✓ اختيار الموقع الذي يحتضن الطمر و التحويل.
- ✓ اعتماد المخطط المديري الإقليمي للنفايات كإستراتيجية لعملية التدبير.

واعتمادا على التشخيص الحالي لكميات النفايات المنزلية وعلى الكميات المستقبلية في أفق 2040، أبانت الدراسة أن مركز طمر والتثمين سيستقبل 2 مليون و792 ألف و760 طنا من النفايات خلال 20 سنة من الاستغلال، وسيعرف تثمين بعض المواد بنسبة 10 في المئة في السنة، ابتداء من السنة الثانية من الاستغلال، أي ما يقارب 256 ألف و768 طن في 20 سنة[2]. ويهدف المخطط المديري الإقليمي لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها بإقليم قلعة السراغنة، باعتباره مشروعا مندمجا لتطوير وثمين قطاع تدبير النفايات وإنتاج الأسمدة العضوية إلى إحداث مركز لطمر وتثمين النفايات بجماعة الفرايطة على مساحة 74 هكتار وإنجاز مركز تحويل النفايات على مستوى جماعة الرافعية.

الصورتان رقم 1 و2: موضع المطرح الاقليمي بجماعة الفرايطة.

Etude du plan directeur provincial de gestion des déchets ménagers et assimilés de la province d'El kelaa des sraghna, p74

[2] السيد نور الدين برين، المدير الجهوي للبيئة بجهة مراكش آسفي.

الصورة رقم 3: موضع إنجاز مركز تحويل النفايات قرب دوار أولاد رافع بجماعة الرافعية.

Etude du plan directeur provincial de gestion des déchets ménagers et assimilés de la province d'El kelaa des sraghna, p79

ستشمل الدراسة أربع بلديات (القلعة، تملالت، العطاوية و سيدي رحال) و 39 جماعة ترابية منها 179 دوار يشمل 500 نسمة، و 80 دوار يشمل 2000 نسمة، و 18 دوار يشمل أكثر من 2000 نسمة، مشيرا أن الدراسة خلصت أن مصلحة الجمع تصل إلى 191 طن في اليوم و بالنسبة للجماعات التي تتوفر على حجم مهم من النفايات البلاستيكية، الورق، الألمنيوم و ما يعرف بالبدوزة و أربع مطارح إقليمية عشوائية رسمية يتوفر عليها الإقليم معتبرا مطرح مدينة قلعة السراغنة نموذجا و الذي يمتد على مساحة تقدر ب 3.5 كلم مربع في حدود 12 هكتار يشمل نفايات متنوعة مشكلة من النباتات و الأشجار.

<u>وتتضمن مكونات هذا المشروع من:</u>

- مرافق موازية (مراكز وتجهيزات)، ومنطقة الطمر (10 أحواض لطمر النفايات بمساحة إجمالية تقدر بـ18 هكتار).
- اعتماد تقنيات لمكافحة التلوث (محطة لمعالجة العصارة ومنظومة لتدبير وحرق البيوغاز).
- إحداث مركز فرز المواد القابلة للتدوير على مساحة 5000 متر مربع، سيمكن من خلق 71 منصب شغل، وتثمين 128 ألف و384 طن من النفايات (الورق والورق المقوى والبلاستيك والزجاج والمعادن)، وذلك بغلاف استثماري يبلغ 12,1 مليون درهم.
- إقامة محطة لتثمين المواد العضوية للأسمدة، ستمكن من تثمين 7000 طن في السنة من النفايات العضوية والخضراء، وذلك بغلاف استثماري يبلغ 7 ملايين درهم.

إن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن مركز الطمر و التثمين تم تحديد موقعهما من خلال مجموعة من الزيارات الميدانية لانتقاء موقع بطبوغرافية جد مناسبة بين الهضاب ما يخول له امتياز تقني عالي.

2-1- أهداف المشروع .

بخصوص الأهداف التي يندرج في إطارها المخطط المديري الإقليمي للنفايات المنزلية و المماثلة أشار المدير الجهوي للبيئة إلى:

- استصدار خارطة طريق لتنمية قطاع النفايات مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحاور متمثلة في الجانب المؤسساتي، القانوني، التقني، التواصلي، التنظيمي و الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية.
- هناك طموحات كبرى لبلوغ نسبة الجمع و التنظيف 100% بالمدن و 20% بالعالم القروي سنة 2020.
- القضاء على النقط السوداء و المطارح العشوائية.
- تثمين النفايات: هناك طموح أساسي يسعى تثمين النفايات وجعلها قطاعا منظما وخالقا للثروة ومساهم في التنمية السوسيو اقتصادية بالإقليم. وسيتم تقسيم هذا الهدف إلى أقطاب: التثمين المادي والتثمين العضوي، ثم التثمين الطاقي الذي يتيح فرصا أحيانا إذا كانت المادة الخام مهمة. ولتحقيق هذا الطموح، يجب على عمالة الإقليم تحقيق معدل 20% خلال العشرين سنة القادمة، أما بالنسبة للتثمين العضوي، فلم يتم تحديد أي هدف إداري، على أساس تطوير التكوين في هذه المهمة مستقبلا، وتحديد هدف قابل للتحقق لتسهيل الاندماج القانوني في التدبير العالمي، ومع ذلك فإن التحسن في التثمين العضوي (علف الماشية والسماد الفردي التقليدي) في الأوساط الريفية يجب أن يتم تحسينه.

جدول رقم 1: الجدولة الزمنية لأهداف الجمع والتنظيف بالبلديات والمراكز والدواوير التي تتجاوز ساكنتها 500 نسمة.

الجماعات الترابية	2017	2020	2025	2033
البلدية	%100	%100	%100	%100
المركز	%80	%100	%100	%100
الدوار	%0	%20	%20	%20

Etude du plan directeur provincial de gestion des déchets ménagers et assimilés de la province d'El kelaa des sraghna, p56

جدول رقم 2: الجدولة الزمنية لأهداف مكبات النفايات المراقبة بالبلديات والمراكز والدواوير التي تتجاوز ساكنتها 500 نسمة.

الجماعات الترابية	2017	2020	2025	2033
البلدية	%100	%100	%100	%100
المركز	%100	%100	%100	%100
الدوار	%0	%20	%20	%20

Etude du plan directeur provincial de gestion des déchets ménagers et assimilés de la province d'El kelaa des sraghna, p56

تمثل النسبة الحالية لمكبات النفايات المراقبة 0 % في جل تراب العمالة، لكن مجهود كبير يجب أن يبدل لتحقيق نسبة 100% في أفق 2017 في البلديات والمراكز و20% في الدواوير التي يتجاوز سكانها 500 نسمة.

2- دور الفاعلين في تنزيل المشروع.

2-1- دور الفاعلين بالإقليم.

- **عامل الإقليم:** عقد اجتماعا موسعا خصص للمخطط المديري الإقليمي لتدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها بهدف الوقوف على مدى تقدم العمالة في إعداد مخططها المديري، من أجل تدارك التأخر الحاصل في إخراج هذا المخطط إلى حيز الوجود في أفق تعميمه بالجماعات الترابية بإقليم السراغنة، بحضور كل الفاعلين المحليين، مشيرا إلى توفر نقاط القوة بالدراسة المنجزة من خلال انخراط وتشارك وتعاون مختلف الجماعات الحضرية والقروية.
- **رؤساء الجماعات:** طالبوا بالتعجيل بإحداث مجموعة الجماعات الجماعاتية و التقيد بجدول زمني محدد خدمة للصالح العام، ونوهوا بالمخطط المديري الإقليمي للنفايات المنزلية و المماثلة لها لأنه سيقضي على النقط السوداء المرتبطة بالمطارح العشوائية في إطار العمل البين جماعاتي بالإقليم، كما لم يفتهم التنويه بالأطوار التي قطعها المشروع في جميع مراحله، وأكدوا بدورهم على إجبارية الإلحاح بدفعة سياسية قوية في الموضوع من خلال توجيه مراسلات رسمية للوزارة الوصية في أفق تحديد جدولة زمنية قارة لتنزيل المشروع.

2-2- دور الفاعل الجهوي.

أبدى السيد المدير الجهوي للبيئة بجهة مراكش آسفي من خلال لقائه مع الفاعلين المحليين اهتماما بالغا بقضايا البيئة بالإقليم عامة و مشروع المخطط المديري الإقليمي للنفايات المنزلية و المماثلة لها بشكل خاص، مشيرا أن المشروع مؤطر بالقانون 28.00 تماشيا مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و السياسة الوطنية، و في السياق نفسه وضح أنه من بين الإشارات التي أعطيت بعد تفعيل القانون أعلاه التسريع بإنجاز المخططات المديرية الإقليمية لتدبير النفايات المنزلية و المماثلة لها بربوع المملكة كما هو الشأن بإقليم قلعة السراغنة الذي تبين الدراسة انه يشمل موقع الطمر و التثمين من الجيل الجديد الذي تم اختيار جماعة الفرائطة كموقع استراتيجي له بمنهج علمي و تقني حديث، إضافة إلى إحداث مركز التحويل بجماعة الرافعية يراعي الجانب الاقتصادي، مضيفا أن المركزين خضعا لدراسة التأثير على البيئة وفقا للقانون 12.93 و تمت المصادقة كذلك على الدراسة المتعلقة بالمخطط المديري باستصدار الموافقة البيئية.

2-3- دور مجموعة الجماعات الترابية "التضامن" بإقليم قلعة السراغنة.

عقدت مجموعة الجماعات الترابية "التضامن"، بمقر عمالة إقليم قلعة السراغنة، دورتها العادية لشهر ماي، والتي خصصت للمصادقة على مشروع دراسة الجدوى المتعلقة بإنجاز وتدبير مركز إقليمي لطمر النفايات بالإقليم.

وهكذا، صوت أعضاء المجموعة خلال هذه الدورة، التي ترأسها السيد نور الدين آيت الحاج رئيس المجموعة، بحضور عامل الإقليم، بالإجماع، على هذه الدراسة التي أعدها قطاع البيئة حول التدبير المفوض لمركز طمر وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها على مستوى تراب الإقليم.

وتستعرض هذه الدراسة، المقدمة من قبل المدير الجهوي للبيئة السيد نور الدين برين، مجموع المراحل الخاصة لإنجاز مشروع المطرح الإقليمي، الذي سينجز بجماعة الفرائطة على مساحة تبلغ حوالي 74 هكتارا.

وتندرج هذه الدراسة في إطار المساعدة التقنية لتنزيل البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها على مستوى جهة مراكش آسفي، الذي يروم القضاء على المطارح العشوائية والتلوث البيئي على المستوى الجهوي.

كما أكد رئيس المجموعة والمجلس البلدي السيد نور الدين آيت الحاج، على "أهمية مواصلة تنزيل برنامج عمل المجموعة من أجل الرفع من مستوى الخدمات المقدمة والعمل على التحسين المستمر لأدائها، وذلك بمواصلة التعاون مع جميع الجهات المسؤولة عن المجال البيئي لإخراج مشروع المطرح الإقليمي وفق انتظارات مكونات المجموعة وساكنة إقليم قلعة السراغنة.

من جانبه، شدد عامل الإقليم على "ضرورة إخراج هذا المشروع البيئي إلى حيز الوجود خلال السنة المقبلة على أبعد تقدير، نظرا لخطورة مخلفات النفايات على المحيط الإيكولوجي والسكاني، خاصة أن بعض المطارح أصبحت غير قادرة على استيعاب الكم الهائل من النفايات.

ويأتي إنجاز هذا المطرح الإقليمي للنفايات المنزلية والنفايات المماثلة بشراكة مع قطاع البيئة ووزارة الداخلية، إذ ستستفيد من خدماته جميع الجماعات الحضرية والقروية بالإقليم على المدى القريب والمتوسط، وسيعنى بمعالجة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها دون إلحاق ضرر بالبيئة.

وقد تميزت أشغال هذه الدورة، التي حضرها، على الخصوص، الكاتب العام للعمالة بالنيابة، ورئيس قسم التعمير بالعمالة، وممثلو المجالس الترابية أعضاء المجموعة، بمناقشة بعض الجوانب التقنية المتعلقة بتدبير شؤون المطرح الإقليمي المزمع إنجازه بتراب الإقليم.

3- إيجابيات المطرح الإقليمي.

- سيعد من المخططات البيئة الهادفة إلى حماية البيئة و المواطنين من الانعكاسات السلبية للنفايات المنزلية الصلبة، وسيرفع من الثقل الحاصل على بلدية قلعة السراغنة في مجال تدبير النفايات وسيمكن الإقليم من الاستفادة من أحدث الأجهزة و التقنيات المعمول بها في إنجاز المخططات المديرية لتدبير النفايات المنزلية و المماثلة لها.

- تأكيد الإدارة المركزية أن المطارح كنوز لا تحصى، وأن مستقبلها على المدى المتوسط و البعيد له إيجابيات كبرى في الدورة الاقتصادية للإقليم بوجود عدة شركات اليوم تتسابق لدخول غمار تجربة تدبير النفايات المنزلية و المماثلة لها لإنتاج الطاقة.

- سيمكن من تجاوز المطارح العشوائية التي تشكل خطرا حقيقيا و حالة طارئة يجب التجنيد لها بمختلف الصيغ و الأشكال لتدارك العواقب والصعوبات الكبيرة في تدبيرها، لأنه في حالة حرقها أو تركها دون تدوير تتسبب في التلوث البيئي بالمنطقة و بالتالي تشكل ضررا بالغا على جميع الكائنات الحية.

II. اقتراحات وتوصيات للحد من الانعكاسات السلبية للنفايات.

1- توصيات بعض الفاعلين المحليين بشأن مشروع المطرح الإقليمي.

- المطالبة بالتنزيل الفوري للمشروع على أرض الواقع، مادامت التمويلات جاهزة و المشروع خضع لدراسة التأثير على البيئة لاستصدار الموافقة البيئية، كما تم عقد عدة لقاءات موسعة و زيارات ميدانية سابقا، لكن المشروع تأخر انجازه لأكثر من عشر سنوات مضت، مما يفرض التزام جميع المتدخلين، لتجنب التداعيات السلبية للنفايات المركبة غير القابلة للتدوير طبيعيا على صحة المواطنين والبيئة.
- يجب تقديم تعويضات تنموية لفائدة جماعة الفرائطة بديلا عن الأرض التي تم تخصيصها للمشروع،و تهيئة المحاور و المسالك المؤدية إلى المطرح الإقليمي، لتسهيل عملية تنقل الشاحنات في ظروف جيدة من مركز التحويل بجماعة الرافعية لغاية مركز الطمر و التثمين بجماعة الفرائطة، ثم التسريع بإحداث مجموعة الجماعات الجماعاتية باعتبارها الشرط الأساسي لتنفيذ المشروع.
- ضرورة الاستماع إلى تقرير مكتب الدراسات في المرحلة الثالثة من الدراسات المعتمدة التي مازالت في طور الانجاز، بحيث أن هناك ملاحظات جوهرية يجب التقيد بها مع أخذها بعين الاعتبار من طرف كافة المتدخلين خاصة رؤساء الجماعات الحضرية، و مديرة مكتب الدراسات ذات الطبيعة التقنية و الإدارية والاجتماعية، لضمان نجاح تنزيل المشروع واستمرار يته أهمها:

_ إدراج الدواوير ذات الكثافة السكانية العالية في المشروع،

_ إعادة النظر في شـبكة الربط و الترحيل الخاص بالجماعات الترابية، من خلال اعتماد معيار القرب من مركز الترحيل ومركز المعالجة والطمر باحتسـاب متوسـط المسـافة بين الجماعة و مركزي التجميع و الطمر، بإلحاق جماعة ازنادة بمركز لفرايطة مباشـرة و ليس عبر تحويل نفايات ازنادة إلى مركز التجميع بجماعة الرافعية، ثم إعادة نقلها إلى جماعة لفرايطة تفاديا للتكلفة الإضافية دون جدوى.

_ تحديد مساهمات الجماعات الترابية بحسب و ضعية الفقر فيها، لتكريس العدالة و التضامن المجالي بين مكونات الإقليم ككل في شكل تضامني تشاركي، باعتماد المقاربة التشاركية للحد من جميع الآفات و الظواهر البيئية بالإقليم، خاصة و الأمر هنا يتعلق بالجانب البيئي للمواطنين بهدف تجنب أمراض مزمنة قد تتسبب فيها عصارة النفايات.

_ تحديد الحاجيات وكمية النفايات وتوقيت جمعها بالنسـبة للعالم القروي والمراكز الصـاعدة، والتفكير في تكوين مؤسـسـات للتعاون والشراكة بين الجماعات الترابية لتسهيل عملية تفعيل المخطط المديري.

_ الإسـراع بالإعلان عن صـفقة تأهيل المطرح الإقليمي في القريب العاجل، بتشـكيل لجنة مصـغرة تعمل بشـكل مسـتمر من أجل إنجاز كل الإجراءات لإخراج المشـروع إلى حيز الوجود لإنجاز ثلاث اتفاقيات، الأولى تخص المطرح الإقليمي و الثانية تخص تجميع النفايات و الثالثة تخص ترحيلها و معالجتها، مع ضـرورة توفر مكتب الدراسـات على مقارنات بين تكلفة جمع الأزبال و تشـكيل لجنة لتجاوز الكثير من الثغرات تحت إشـراف المصـلحة الإقليمية للبيئة، لان يخرج المشـروع لحيز الوجود بحكم أن الدراسـة استغرقت وقت مهما منذ سنة2011.

2- بعض الاقتراحات والطرق للحد من أخطار النفايات المنزلية الصلبة بمدينة قلعة السراغنة.

2-1- بعض اقتراحات تدبير النفايات.

في محاولة للحد من أخطار النفايات الصلبة وآثارها السلبية على البيئة الحضرية وساكنة المدينة، يتحتم على الفاعلين المحليين بمختلف انتمائهم وتوجهاتهم، تبني استراتيجيات ناجعة وسلوكيات قويمة، مع الاسترشاد بالحلول والاقتراحات التالية:

- **اقتراحات تقنية.**

وضع النفايات المنزلية داخل وعاء أو حاوية خاصة مع الحرص على توفر الشروط الآتية فيها:

- صنع الوعاء أو الحاوية من مادة قوية وصلبة وقابلة للتنظيف كالبلاستيك والحديد مع خلو الوعاء من الزوايا الحادة، وذلك منعاً لتجمع النفايات وتراكمها في جوانبه، وبالتالي يفضل أن تكون الحاوية أو الوعاء أسطواني الشكل، حتى يتم تنظيفه وغسله بكل سهولة.
- عدم سماح الحاوية بتدفق السوائل وترسبها خارجها، وأن تكون مغلقة بشكل محكم، وذلك منعاً لوصل الحشرات إلى القمامة، واتسامها بحجم مناسب حتى يسهل نقلها لخارج المنزل.
- فرض غرامة مالية أو مبلغ مالي على أي شخص يقوم برمي النفايات المنزلية في الأوقات غير مخصصة لرميها.

- الانتقاء الأولي لجزء من النفايات المنزلية كالمعادن، والخشب، والبطاريات.
- تجنب إلقاء النفايات المنزلية حول المسكن، تفادي استخدام الكثير من الأكياس البلاستيكية، اختيار الوقت المناسب لجمع ورمي النفايات؛ تفادياً للرمي العشوائي، وأفضل وأنسب الطرق لمعالجة النفايات.
- وضع بعض اللوحات الإرشادية في الطرق، والتي تلعب دوراً كبيراً في توعية المواطنين[3].
  - **اقتراحات علمية وتوعوية تحسيسية.**
- القيام بمجموعة من الندوات و الأيام التحسيسية و الحلقات الدراسية لتوعية الأفراد حول أضرار النفايات المنزلية ومخاطرها على الصحة وعلى البيئة.
- على وسائل الإعلام و الاتصال القيام بأدوارها التوعوية على موجات الإذاعة و شاشات التلفزة، كما أن على وسائل الاتصال التقليدية من مسرح و موسيقى ومواسم ومعارض و الاحتفالات الدينية و غيرها التوعية و التحسيس بالجانب البيئي.
- القيام بمجموعة من الورشات البيئية و الخرجات الدراسية، وتوظيف أشرطة وثائقية ومنشورات ومطبوعات ذات العلاقة بالتوعية البيئية.[4]
  - **اقتراحات تنظيمية.**
- خلق مجموعة من الجمعيات ذات العلاقة بحماية البيئة مع تقديم الدعم لها ثم تنظيم عدة دروس لمحاربة الأمية و التربية البيئية لدى الكبار .
- توزيع مجموعة من حاويات القمامة و تحسين ظروف العمال بهذا القطاع وإنشاء آليات جديدة لتفادي التقصير في أداء مهمة رجال النظافة على أكمل وجه.
- دعم الشراكات بين جمعيات المجتمع المدني و المؤسسات الحكومية من أجل تدبير جيد للقطاع البيئي بالمدينة وخلق مشاريع هادفة لإعادة تصنيع النفايات بأنواعها.

إن أهم ما يمكن استخلاصه من كل الحلول المدرجة هو تأكيد على تفعيل دور المؤسسات العمومية و الخاصة و الجمعيات لاكتساب الأفراد تربية بيئية شاملة ومستدامة لإكسابهم سلوكيات إيجابية تجاه البيئة و من تم إيجاد حلول أخرى لمختلف المشاكل المطروحة والاستفادة من أخطاء الماضي و الحاضر لتجنبها في المستقبل[5].

---

[3] دراسة لمكتب تدبير النفايات الصلبة بمراب قلعة السراغنة بعنوان برنامج تطهير المراكز الصغرى بالقلعة، سنة 2020.

[4] النفايات الصلبة والسائلة بمدينة قلعة السراغنة وتأثيرها على البيئة، إنجاز الطالب محمد البرهمي، إشراف د. الكاسمي بن علي، السنة 2011- 2012.ص56.

[5] محمد فتوحي القضايا البيئية الكبرى دوليا ووطنيا ودور التربية في مواجهتها كتاب السكان والبيئة بالمغرب ص 48_ 49 بتصرف.

2-2- أهم الطرق المعتمدة للتخلص من النفايات الصلبة.

يمكن التخلص من النفايات بعدة طرق، تعتمد على مدى توفر الأنظمة والتشـريعات التي تضـبط سـلامة الطريقة المتبعة في معالجة النفايات.

ونذكر فيما يأتي أهم الطرق للتخلص من النفايات:

- **طريقة الدفن:** تتمثل هذه الطريقة بوضـع النفايات في حفر أرضـية دون أن يتم فصـل مكوناتها واسـترجاع ما يمكن الاسـتفادة منه، وينتج عن الدفن غاز الميثان الذي ينتج من التخمّر وتحلل النفايات العضـوية لاهوائياً عند تغطيتها بطبقة من التربة، وقد تؤدي هذه الطريقة إلى تلوث المياه الجوفية عن طريق تسرب مياه الأمطار الملوّثة والتي تعرف باسم (السائل الراشح) إلى الخزّان الجوفي، لذا يتم وضع طبقة إسمنتية أو بلاستيكية لمنع تسرب المياه الملوّثة من هذه الحفر إلى الخزان الجوفي، ويجب أيضاً دراسة المواقع المقترح استخدامها كمدافن للنفايات من حيث الظروف البيئية والمناخية.
- **الحرق والترميد:** يتم حرق النفايات في أفران خاصة عند درجة حرارة 900 إلى 2000 درجة مئوية مع ضرورة الاستمرار في الحرق دون توقف، ويُستفاد من هذه الطريقة في توليد الكهرباء والتدفئة المركزية، عن طريق استغلال الطاقة الحرارية الناتجة عن الاحتراق في تسخين أنابيب الماء المستخدمة في شبكات التدفئة المركزية وكذلك في إنتاج بخار الماء الذي يُمكن استغلاله في توليد الكهرباء. وعلى الرغم من الأهمية البيئية لهذه الطريقة، إلا أنها تساهم في تلويث الهواء بسبب عمليات الحرق والغازات السـامة الناتجة عنها، كما أن هذه الطريقة غير فعّالة لبعض النفايات الصـلبة والتي يتم التخلص منها عبر دفنها بالإضافة إلى الرماد الناتج عن الاحتراق؛ لذا تعد طريقة الطمر الصحي مكمّلة لطريقة الحرق والترميد.
- **إعادة التدوير**: يمكن إعادة اسـتخدام وتدوير النفايات الصـناعية ونفايات المدن مثل الورق والبلاسـتيك والمخلفات الغذائية عن طريق تهيئتها عبر عمليات صناعية ليتم إعادة استخدامها كمواد خام لتصنيع منتجات جديدة. على سبيل المثال، ينتج طن واحد من الورق من 20 شـجرة تقريباً، لذا فإن إعادة اسـتخدام الورق الموجود في النفايات يسـاهم في تقليل استهلاك الأشجار المستخدمة في صناعة الورق، كما يمكن الاستفادة من النفايات المنزلية عن طريق تحويلها إلى سـماد عضـوي بواسـطة التحليل الحيوي، حيث تقوم الكائنات الحية الدقيقة مثل البكتيريا بتحليل هذه المخلفات في وجود الهواء، ليتم بعد ذلك الاستفادة من السماد العضوي في المحاصيل الزراعية وعمليات الزراعة.
- **الطريقة التقليدية**: تتبع بعض الدول طرقاً تقليدية في التخلص من النفايات، كنقلها إلى خارج المدينة وتجميعها في أماكن مخصـصـة ليتم حرقها أو تركها تتحلل، وتعد هذه الطريقة مسـبباً أسـاسـياً لحدوث تلوثٍ للهواء، والماء، والتربة، حيث إن حرق النفايات يُنتج الغازات التي تحتوي على عدد كبير من الملوّثات مثل أكاسـيد النيتروجين وأكاسـيد الكبريت، والتي تزيد من مشكلة حموضة الأمطار. وللحد من خطورة هذه الطريقة يجب مراعاة اختيار مواقع تجميع النفايات للحد من أضرارها البيئية قدر المستطاع.
- **القاء المخلفات في البحار**: لا يمثل إلقاء المخلفات الصـلبة في البحار أو المحيطات تخلصـا حقيقيا من هذه المخلفات، فبعض هذه المخلفات قد يطفو فوق سـطح الماء، وقد تدفعه الرياح والأمواج ليصـل إلى السـواحل والشـواطئ، وبذلك

يصل بعض هذه المخلفات مرة أخرى إلى بعض المدن المقامة على شواطئ البحار. كذلك قد تقوم مياه البحر باستخلاص كثير من المواد الضارة بصحة الإنسان من هذه النفايات، وقد يتغطى قاع البحر في هذه المناطق بأشكال مختلفة من هذه النفايات، وقد يؤدي كل ذلك إلى الإخلال بالنظام البيئي المتوازن ويسبب كثيرا من الأضرار للأحياء التي تعيش في هذه المياه[6].

3- عناصر رئيسية لإنجاح تدبير النفايات المنزلية الصلبة.

- تشجيع الوصول إلى المعلومة البيئية وتعميمها للجميع: إن الوصول إلى المعلومة البيئية، من طرف عموم المواطنين، يعزز الوعي بالقضايا البيئية عبر التبادل الحر للأفكار، ويمكن من مشاركة أكثر فعالية في اتخاذ القرار، كما يعزز الإحساس بالمسؤولية المشتركة.
- تبني سياسة مجالية لتقليص إنتاج النفايات من المصدر ومنع إنتاجها: منع إنتاج النفايات هو مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تقليل كميات النفايات (على المستوى الكمي) وكذلك على مستوى الأضرار المترتبة عنها (على المستوى الكيفي) وذلك باستخدام مواد أولية غير ملوثة.
- تشجيع وتعزيز إعادة تدوير وتثمين النفايات: لكي تحتل عملية إعادة استخدام النفايات وإعطائها فرصة ثانية للحياة مكانة مهمة في نظام إدارة النفايات، يجب على المؤسسات والجماعات تبني مفهوم التدبير المندمج والمستدام للنفايات، كما يجب إشراك فعلي لمنظمات المجتمع المدني، وللمدرسة وللبرامج البيداغوجية.
- دعم الفرز المنزلي وفصل النفايات من المصدر: يعتبر فرز وتصنيف مختلف أنواع النفايات من المصدر، وفق عملية الجمع الانتقائي، من السيناريوهات المهمة التي يجب اعتمادها. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن فشل هذه التجربة، قد يظل قائما إذا لم يتم اعتمادها كخدمة منفصلة كليا عن طريقة الجمع التقليدية.

إن الجمع الانتقائي للنفايات ليس مسألة بند أو بندين يجب إضافتهما إلى دفتر تحملات تسيير هذا القطاع، بل هو عمل يجب التفكير فيه بشكل جدي، ويجب أن يرتبط بشكل عميق بواقع وخصوصيات المجال الحضري المغربي.

- تعزيز مشاركة المجتمع المدني والمواطنين: إن تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة، يعتبر مكسبا مهما يندرج في إطار إقرار حكامة تشاركية ذات بعد ديمقراطي، ويعتبر التعاون، بين المواطنين والمسؤولين الجماعيين، مسألة ضرورية لنجاح نظام إدارة النفايات المنزلية والمشابهة. كما يعتبر المجتمع المدني فاعلا محوريا في خلق آليات تواصلية وفضاءات تشاركية، بين المنتخبين والساكنة، حول المواضيع التي تهم الرأي العام.
- إعادة الاعتبار الاجتماعي للمهن المتعلقة بتسيير النفايات: إن واقع الحال المرتبط بشروط العمل اليومي للمهن المرتبطة بالنفايات المنزلية، يبين الحاجة الملحة لاعتراف اجتماعي بها، ولإعادة تأهيل اليد العاملة بهذا الميدان. ويعتبر الجانب الاجتماعي أحد العوامل المهمة التي يمكن أن تساهم في تطوير مردودية هذا القطاع.

[6] التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، تأليف أحمد مدحت إسلام، العدد 152، السنة 1990، ص 185،186،187.

- الاعتراف بالقطاع غير المهيكل ودراسة إمكانيات الإدماج: يساهم الجمع غير المهيكل للمواد القابلة لإعادة التدوير، بدور مهم في نظام تسيير النفايات الحضرية بالمغرب، حيث يساهم في تثمين جزء من النفايات المنزلية والنفايات التجارية والصناعية. وبرغم المساهمة المهمة لهذا النشاط غير المهيكل في تثمين حصة مهمة من مجموع النفايات المنزلية والمشابهة، فإنه يزاول بشكل فردي أو في إطار بعض التعاونيات التي تم تشكيلها من طرف العاملين بشكل غير مهيكل، والذين يشتغلون ببعض المطارح المراقبة أما بداخل المدارات الحضرية فإن مزاولة هذا النشاط تتميز بغياب التنظيم والمردودية[7].
- تشجيع إشراك المقاولات الصغرى في ميدان النفايات: إن تشجيع إشراك وخلق مقاولات صغرى في ميدان تسيير النفايات يمكن أن يساهم في خلق فرص مهمة للشغل، وفي المساهمة في إيجاد الحلول التي يعاني منها هذا القطاع مثل الفرز المنزلي، وجمع النفايات الضخمة والخاملة، واستخلاص الرسوم من المنتجين الكبار، وجمع وتثمين النفايات،.. الخ
- تحسين مواصفات العقود ودفاتر التحملات المرتبطة بتسيير النفايات: تعتبر العقود ودفاتر التحملات مستندات تعاقدية تحدد شروط التسيير الجماعي، وبالتالي تمثل أهم مداخل إصلاح منظومة التسيير الحالية لإدارة النفايات المنزلية والمشابهة بالمغرب.
- تقوية خدمة النفايات بالمناطق القروية: إن شكل التوزيع المجالي السكاني وإكراهات تغطية خدماتية، بمختلف المناطق، يعتبر من المعيقات الكبرى لنجاح تسيير النفايات بالمناطق القروية المغربية. لمواجهة هذه الحالة المثيرة للقلق، والمتميزة بثنائية التسيير الحضري /القروي، هناك حاجة ملحة لدراسة سيناريوهات وحلول جديدة تراعي خصوصية المجالات القروية[8].

نستنتج أن تدبير النفايات المنزلية الصلبة والتخلص منها بطريقة سليمة، وغير مكلفة اقتصاديا من أهم التحديات التي تواجه السلطات المحلية بالمدينة. بحيث تتطلب هذه العملية التوفر على مجموعة من النصوص القانونية، وتوظيف كفاءات بشرية، واعتماد موارد مالية ولوجستيكية هامة، تمكن من التسيير المستدام لمرفق النظافة بمدينة قلعة السراغنة وفق مساطر إجرائية وتشاركية ينخرط فيها وبمسؤولية وبتوافق كل الفاعلين من: إداريين وتقنيين وعمال ومواطنين... يبقى همهم الوحيد الجامع بينهم هو تنزيل منظومة محكمة تحفظ للمدينة جماليتها وتؤمن لها نظافة وبيئة سليمتين.

خاتمة.

أصبح المغرب، منذ عدة سنوات، رائدا في مجال التحولات الاجتماعية والإيكولوجية. إلا أن مسألة تدبير النفايات المنزلية الصلبة، أصبحت تشكل الهاجس الأكبر للجماعات الحضرية بشكل عام ولمدينة قلعة السراغنة بوجه خاص، حيث لا تزال تعرف عدة تعقيدات وتطرح جملة من التحديات ، نظرا لتداخل مجموعة من العوامل الاجتماعية، البيئية والسياسية.

[7] مسطفى ازعيتراوي وعزيز أوعثمان، دليل النفايات،السنة 2020.
[8] مرجع سابق، سنة 2020.

واعتبارا لذلك، فإن الحاجة إلى تضافر وتوحيد الجهود المؤسساتية، وإلى تفعيل المبادرات المواطنة هي ضرورة ملحة، وهو نفس الأمر بالنسبة للمشاركة المواطنة بالشأن العمومي، يمكن لها أن تحدد إجراءات جديدة، من شأنها أن تجعل جميع المتدخلين يساهمون في إنجاح عملية تدبير النفايات، بدعوة لممثلي وممثلات الجماعة الترابية، ولصناع القرار، وللقطاع الخاص، وللفاعلات والفاعلين بالمجتمع المدني، وذلك من أجل نقاش مفتوح وتشاركي حول تسيير النفايات المنزلية وفوائدها المحتملة وحول المقاربات التي يمكن اعتمادها.

وقداستهدفت هذه الدراسة، رصد آفاق تدبير النفايات المنزلية الصلبة بمدينة قلعة السراغنة في سياق تحقيق التنمية المستدامة، بتتبع مسار الجهود المبذولة والإمكانات المرصودة والاستراتيجيات الموضوعة لتنزيل مشاريع التدوير والتثمين ، وقد مكنتنا هذه الدراسة من استخلاص العديد من الاستنتاجات، نعرض منها:

- وضع مخطط مديري وإقليمي للنفايات المنزلية الصلبة كإستراتيجية لعملية التدبير المستقبلي لها.

- إعداد مشروع مندمج لتدوير النفايات بغية تثمينها وإنتاج الأسمدة العضوية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

- انخراط جل الفاعلين المهتمين بالشأن البيئي في إعداد المخطط وحثهم على ضرورة تسريع تنزيله على أرض الواقع.

وخلاصة القول، نؤكد صحة الفرضية الأولى القائمة على كون مشروع التدبير المستدام للنفايات المنزلية الصلبة بالمدينة من الأساليب الواعدة لتجاوز أخطارها، في حين تبقى الفرضية الثانية عارية من الصحة والتي مفادها انخراط الجماعات القروية بالإقليم في المشروع يشكل عبئا ماليا ومجانيا عليها لكونه لا يعنيها بشكل أساسي، وذلك بحكم اتفاق كل رؤساء الجماعات القروية والحضرية بالانخراط في المشروع البيئي الساعي إلى تحقيق النجاعة في تدبير النفايات واستغلالها كمورد بالإقليم لنشدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع المعتمدة.

- **<u>المراجع بالعربية.</u>**

_ محمد فتوحي القضايا البيئية الكبرى دوليا ووطنيا ودور التربية في مواجهتها كتاب السكان والبيئة بالمغرب، ص 48_ 49.

_ أحمد مدحت إسلام،التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، العدد 152، السنة 1990، ص 185،186،187.

_ مصطفى ازعيتراوي وعزيز أوعثمان، دليل النفايات، السنة 2020.

_ النفايات الصلبة والسائلة بمدينة قلعة السراغنة وتأثيرها على البيئة، إنجاز الطالب محمد البرهمي، إشراف د. الكاسمي بن علي، السنة 2011- 2012.

_ دراسة لمكتب تدبير النفايات الصلبة بمراب قلعة السراغنة بعنوان برنامج تطهير المراكز الصغرى بالقلعة، سنة 2020.

- **المراجع بالفرنسية.**

_ Etude du plan directeur provincial de gestion des déchets ménagers et assimilés de la province d'El kelaa _ des sraghna, p56.

_ Monocraphie d'el kelaa des sraghna 2017 .

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار – مارس 2024
ISSN 2569-734X

التدين الخفي بالمغرب؛ أنماطه، ومستويات تدبيره

HIDDEN RELIGIOSITY IN MOROCCO ; Types and levels of Management

عبد العالي الفيل
طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون العام
، مختبر السياسات العمومية، جامعة الحسن الثاني، كلية القانون والعلوم السياسية بالمحمدية.

الملخص:

يهدف هذا العمل إلى محاولة إماطة اللثام على موضوع التدين الخفي بالمغرب، باعتباره من المواضيع المهمة التي تشكل نقطة تقاطع بين مجموعة من الحقول المعرفية؛ الدينية و القانونية و السياسية والسوسيولوجيا، وذلك من خلال التعريف بأوضاع فئة من الأفراد داخل المجتمع تحاول ممارسة حقها في الاختلاف والتنوع الدينين، من خلال تسليط الضوء على كيفية تعامل السلطات الرسمية مع هذه الأقليات الدينية، خاصة وهي المؤتمنة على حفظ وحماية حقهم في ممارسة الشؤون الدينية، سواء من خلال قوانينها وتشريعاتها الوطنية، أو من خلال التزاماتها الكونية والحقوقية باعتبارها عضوا نشيطا وفعالا في المنتظم الدولي.

الكلمات المفاتيح: الدين- التدين- حرية المعتقد- السياسة الدينية

Abstract:

This study aims to explore the topic of hidden religiosity in Morocco, as it represents a point of intersection between various fields of knowledge such as religion, law, politics, and sociology. The focus of this study will be on the rights of individuals seeking to exercise their right to religious diversity, as well as an analysis of how authorities deal with these religious minorities and protect their freedom to practice their religious affairs, whether through national laws or international commitments as an active member of the international community.

Key Words : RELIGION – RELIGIOSITY- FREDOM OF BELIEF-RELIGIOUS POLITIC

مقدمة:

يُعَرف الدين بأنه منظومة التعاليم الإلهية التي تخاطب الإنسان على وجه التكليف، وبأنه أيضا المزود الأساسي للعالم بالقيم والمُثل العليا، والمؤثر الرئيسي في تعاملات الأفراد؛ سواء مع بعضهم البعض كأفراد، أو بينهم وبين المؤسسات والجهات

المكلفة بتدبير الشأن العام. أما التدين فيُعرف بأنه الكيفية التي يعيش بها الأفراد والجماعات تجاربهم الدينية عبر التفاعل مع كل أشكال الفهم والتطبيق للمكونات الأساسية لتلك التعاليم الإلهية، وتكييف الحياة بحسبها في التصور والسلوك. ومنه فماهية التدين تختلف تماما عن حقيقة الدين، من زاوية أن هذا الأخير هو نظام معياري لا يُفترض أن يطاله الخطأ، بينما التدين كسب إنساني في الاستجابة لتلك التعاليم، الشيء الذي يجعله عُرضة لإمكانية التحريف بالزيادة أو النقصان، سواء من خلال تأويل وفهم المتدين لأحكام وشرائع دينه وسلوكياته، أو من خلال طرق وكيفيات تنزيله لهذا الفهم على أرض الواقع. والتدين بهذا المعنى قد يكون موافقا للتوجه الرسمي من خلال تماهيه مع الثوابت الدينية للدولة، وبذلك يعتبر تدينا رسميا؛ ولا يجد المتتبع له حرجا في التشرُع به والتسنن بسننه في العلن وأمام المجتمع، بل وقد يحظى بحماية ودعم السلطات له في كل ما يتعلق بهذا النمط من التدين. وقد يكون أيضا خلافا لذلك تدينا لا ينسجم والهوية الدينية الرسمية، الشيء الذي يجعل من المتدينين به ولأسباب سوسيولوجية، سياسية وأمنية يضمرون معتقداتهم، أو في أحسن الأحوال يمارسونها بشكل خفي بعيد عن أعين ورقابة السلطات والمجتمع.

في المغرب لا ينفك النظام السياسي يؤكد على دعمه وحماية لكل أنماط التدين الرسمي، سواء من خلال النصوص القانونية المؤطرة له، أو من خلال الخطاب السياسي للفاعل الديني الرسمي الذي صرح في أكثر من مناسبة؛ على أنه ومن مكانته الرمزية وصفته الدينية، مُؤتمن على حماية حقوق جميع المؤمنين بما فيهم اليهود المغاربة، والمسيحيين القادمين من الدول الأخرى الذين يعيشون في المغرب؛ الشيء الذي تم اعتباره من جهة مؤشرا على أن نطاق الحماية الدينية الرسمية، لا يطال إلا أتباع الديانات الإبراهيمية وتحديدا تلك المعترف بها من طرف السلطات، و من جهة ثانية فتح باب النقاش حول مسألة حرية المعتقد؛ وعبرها حقوق الأقليات الدينية بالمغرب أو ما يندرج في هذا المقال ضمن خانة التدين الخفي.

الإشكالية:

لا تقوم الديمقراطية على إقرار الدستور وإنشاء المؤسسات فقط، وإنما تقوم أيضا على التنظيم البنّاء والسليم للتنوع والاختلاف، فالدولة التي لا تدعم حقوق مختلف أفرادها؛ تساهم في ظهور مظاهر الصراع والتعصّب، في حين أن التي تتمسك بقيم الحرية والمساواة، تنجح في ترسيخ قيم والتعايش والاندماج داخل الوطن.

من هذا المنطلق يثار السؤال الإشكالي حول كيفية تدبير السلطات لمسألة التنوع الديني الخفي، من خلال تسليط الضوء عن الآليات والاستراتيجيات المعتمدة لتدبيره وفق الشكل التالي:

كيف قامت السلطات بتدبير مسألة التدين الخفي، وضمان حق مختلف أنماطه الدينية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الإشكالي ما يلي من أسئلة فرعية:

- هل يمكن الحديث عن وجود تنوع ديني خفي في مجتمع تدين غالبيته بالدين الرسمي؟ ثم إذا كان كذلك فما هي تلاوين وأنماط هذا المشهد الديني؟
- كيف تعاملت السلطات مع مسألة التدين الخفي، وما هي الآليات والاستراتيجيات التي اعتمدتها في تدبيره؟

الفقرة الأولى: أنماط التدين الخفي

تتشكل خارطة التدين الخفي بالمغرب على الأقل من أربع أنماط دينية، يمكن الحديث عنها وفق مستويين: الأول مرتبط بأنماط اختارت أن تتبع معتقدا مخالفا للتوجه الرسمي، (الفرع الأول) أما الثاني فمرتبط بجماعات دينية تبنت توجها مذهبيا غير ذلك الذي تعلنه السلطات مذهبا لها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التدين العقدي الخفي

يندرج ضمن هذا الإطار؛ مجموع الطوائف والجماعات التي تبنت معتقدا دينيا مخالفا للتوجه الرسمي، كالجامعة البهائية بالمغرب، (أولا) أو كحال المغاربة الذين غيروا دينهم عن طواعية وأضحو على ملة النبي عيسى عليه السلام.

أولا: البهائيون المغاربة

يُعرف البهائيون المغاربة أنفسهم بأنهم جماعة من الأفراد المنحدرين من مختلف الطبقات والمستويات الاجتماعية المغربية،[1] انجذبوا روحيا إلى رسالة "بهاءُ الله" والتزموا برؤاه و اقتفوا هديه وامنوا برسالته.[2]

---

[1] بلغ عدد البهائيين المغاربة وفق تقرير **وزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2021** ما بين 350 و400، متفرقين في أنحاء البلاد.

[2] **من نحن / نبذة تاريخية عن البهائيين المغاربة**، من البوابة الرسمية للجامعة البهائية المغربية.

.تزامن تاريخ ظهور البهائيين في المغرب مع مجيء بعض العائلات البهائية المهاجرة من مناطق مختلفة كمصر وسوريا وإيران لاستقرار في المغرب خمسينيات القرن الماضي، وفي إطار تفاعلهم التلقائي مع هؤلاء الوافدين الجدد برزت إلى الوجود تباشير **النواة الأولى للجامعة البهائية المغربية، والتي مرت بمرحلتين:**

مرحلة التضييق حيث عانوا فيها جملة من المضايقات والاعتقالات والمضايقات انتهت بإدانة وسجن بعضهم، وطرد البعض الآخر من عملهم.[3] وذلك لتزامن ظهورهم وجهرهم باعتناق هذا الدين الجديد مع بداية بناء الدولة المغربية الحديثة، وفي ظروف كهذه، كان من الطبيعي النظر بنوع من الشك والارتياب لكل ما هو غريب عن الثقافة والاعتقاد السائدين في البلد.

مرحلة التعايش: بدأت مع دخول الألفية الثالثة، وكانت مرحلة متميزة من حيث الحقوق والحريات، أصبح فيها البهائيون ينتمون لمختلف الطبقات والمستويات الاجتماعية. وكجزء لا يتجزأ من هذا المسار شاركوا أصدقاءهم ومعارفهم تعاليم دينهم الداعية إلى خدمة المجتمع، في جو من التعايش والألفة مع المجتمع الأوسع الذي يحتضنهم.[4] الشيء الذي نتج عنه بروز أسماء بهائية داخل المجتمع من خلال كتاباتهم ومساهماتهم الفكرية، من غير أن يسيء إليهم أو [5]يتعرض لهم أحد بالأذى.[6]

ثانيا: المسيحيون المغاربة

---

[3] يشير الأستاذ محمد ضريف إلى أن محاكمة البهائيين سنة 1984 بمدينة المحمدية، لم تكن على أساس الردة أو بسبب تغيير المعتقد، وإنما كانت المتابعة بتهمة تلقي أموال بطريقة غير قانونية من جهات أجنبية، كما أن عملية الطرد شملت عناصر تنتمي إلى السلك العسكري الذي ينبغي أن يتصف بالحياد وأن لا يدين بالولاء إلا للملك. محمد ضريف: **الحقل الديني المغربي ثلاثية السياسة والتدين والأمن**، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط1، 2017، ص44.

[4] يفرق البهائيون المغاربة الذي بلغ عددهم وفق تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2021 ما بين 350 و400، عضوا متفرقين في أنحاء البلاد. بين السياسة العمومية والسياسة الحزبية، فيشجعون أعضائهم على الأولى من أجل المساهمة في التنمية المحلية، وينأون بأنفسهم عن السياسة الحزبية القائمة على التنافس والسعي حول السلطة. **مقابلة عن بعد مع السيد ياسين بكر**، عضو مكتب الاتصال بالجامعة البهائية المغربية.

[5]

[6] كل هذا لا ينفي -بطبيعة الحال- أن بعض البهائيين المغاربة لا زالوا يجدون بعض الصعوبات ويواجهون بعض الإكراهات، فبالرغم التطبيع شبه الرسمي الحاصل في التعامل معهم، سواء تعلق الأمر بالسلطات الأمنية أو بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان أو ببعض المنابر الإعلامية، إلا أنهم مازالوا يفتقرون إلى إطار تنظيمي يمثلهم تمثيلا قانونيا، على الرغم من أنهم يَنتخبون سنويا محافل روحانية تدير شؤونهم الدينية والاجتماعية على المستويين المحلي والمركزي. تصريح محمد منصوري: ممثل البهائيين المغاربة حول التعايش الديني بالمغرب متوفر **بالمكتبة الرقمية للجامعة البهائية** المغربية، تاريخ الاطلاع أكتوبر 2022.

يعرف المسيحيون المغاربة أنفسهم بكونهم جماعة من المؤمنين المغاربة الذين اعتنقوا الدين المسيحي بشكل اختياري، من غير أن يخضع إيمانهم بالمسيح، لأي ضغط أو إغراء مادي أو اجتماعي، بل هو إيمان نابع من قناعات دينية محضة.[7] وهم على هذا الأساس يعتبرون أنفسهم مؤمنين مغاربة من مشمولات إمارة المؤمنين، يستندون في شرعنة وجودهم من جهة على التصريح الذي وسّع خلاله أمير المؤمنين من مشمولات رعاياها إلى جميع أتباع الأديان الإبراهيمية.[8] كما يستندون من جهة أخرى على متكئات حقوقية من أهمها رمزية الاجتماع الذي خصهم به رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أبريل من سنة 2017.[9]

ينتظم المسيحيون المغاربة في تجمعات مؤسسية متنوعة،[10] ويتوزعون جغرافيا في المدن الكبرى كالدار البيضاء والرباط وطنجة.[11] وتتضارب الآراء حول عددهم وفق مقاربتين: الأولى رسمية، والثانية غير رسمية. **بالنسبة للأولى**؛ ليست هناك إحصائيات رسمية ولا أرقام مضبوطة عنها على الرغم من الاعتراف الرسمي بوجود حركات تنصيرية تنشط فوق التراب المغربي،[12] أمَّا الجانب غير الرسمي؛ فقد أشارت بعض الصحف المغربية إلى وجود حوالي 7000 متنصر مغربي، في حين أشارت مصادر أخرى إلى 58 ألف مغربي تنصَّر.[13] أما التقرير الحالة الدينية لوزارة الخارجية الأمريكية فقد قَدّرهم في حوالي 31500 متنصر.[14]

<u>لفرع الثاني: التدين المذهبي الخفي</u>

---

7 تصريح للسيد محمد سعيد: **مسيحي مغربي وباحث في مركز مدى للدراسات** في مقابلة بتاريخ 02 ماي 2023.

[8] **تحدي التنصير**، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، تقرير الحالة الدينية في المغرب 2018-2019، الفصل السادس،، ص232.

[9] الشيء الذي يعتبر إشارة دالة على تحول الموقف الرسمي إزاء ملفهم كمسيحين مغاربة باعتباره ملفا حقوقيا وليس ملفا دينيا. محمد ضريف: **الحقل الديني المغربي، ثلاثية السياسة والتدين والأمن**، م.س.ذ، ص284.

[10] نفس المرجع، ص 233.

[11] "كتنسيقية المسيحيين المغاربة"، فضلا عن "الكنيسة المغربية الجامعة"، إضافة إلى "اتحاد المسيحيين المغاربة"**.تقرير الحالة الدينية لوزارة الخارجية الأمريكية**، م.س.ذ، ص2.

[12] محمد السروتي: **تساؤل عن الجهود الرسمية لمواجهة ظاهرة التنصير** - المغرب أنموذجا، الألوكة، م.س.ذ.

[13] **المخابرات ترصد 45 ألف مغربيٍ اعتنقوا المسيحية**، جريدة النهار المغربية، عدد: 184 تاريخ 31 دجنبر 2004.

[14] **تقرير الحالة الدينية لوزارة الخارجية. لسنة 2021**، ص 2.

نقصد بالتنوع المذهبي مجموع الأقليات الدينية التي تبنت مذهبا فقهيا لا يدخل ضمن خانة المذاهب الممنوعة من طرف السلطات، كالجماعة الإسلامية الأحمدية، التي بالإضافة إلى أنها جماعة تؤمن بالرسالة الإسلامية، لديها اعتقاد راسخ باستمرارية الرسالة وعدم انقطاع الوحي الإلهي. (أولا) ويقصد به أيضا حتى الجماعات التي آمنت بمذهب ديني/سياسي تعتبره السلطات يشكل تهديدا لأمنها الروحي المذهبي كحالة المتشيعين المغاربة. (ثانيا)

أولا: الأحمديون المغاربة

تُعرف الجماعة الإسلامية الأحمدية[15] نفسها -وفق الوثائق الفكرية والتأسيسية الرسمية- بأنها الجماعة الإسلامية التجديدية العالمية، والنشأة الثانية الموعودة للإسلام. وقد مرت في إطار تواجدها بالمغرب؛ شأنها شأن جميع أنماط التدين غير الرسمي بمراحل ومحطات تاريخية مختلفة، بدأت إرهاصاتها الأولى في عهد المؤسس ميرزا "غلام أحمد" الإمام المهدي والمسيح الموعود، في ثلاثينيات القرن الماضي.[16] لكن الاعتراف بدخول الفكر الأحمدي بشكل رسمي إلى المغرب جاء عقب إعلان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 2013 عن اكتشاف حوالي 500 أحمدي في المغرب،[17] منتشرين في العديد من المراكز الدراسية، بكل من مدينة سلا الدار لبيضاء مكناس وطنجة.[18]

أما عن كيفية دخولهم إلى المغرب؛ وبحسب تصريح زعيمهم بالمغرب، فالأحمدية بدأت بالدخول إلى المغرب عبر قناة فضائية اسمها MTA3" العربية"، حيث شاهدها، وتأثر بها الكثير من المغاربة، و لعبت دورا مهما في الوساطة بين فكر وفلسفة الجماعة الإسلامية الأحمدية، وبين الأعضاء المغاربة الجدد.[19]

---

[15] نسبة إلى **ميرزا غلام أحمد القادياني** الذي عاش في الفترة من 1835-1908 والذي قال عن نفسه "إنه المسيح الموعود والمهدي المنتظر"، الذي بُشر بأنه يأتي في آخر الزمان، وقد استمر في دعوته حتى وفاته في العام 1908 ليخلفه خمسة من (خلفاء الأحمدية) حتى الآن. تولى خلافة الأحمدية مؤخرا خليفتهم الخامس ميرزا مسرور أحمد والمقيم في لندن حاليا. للمزيد حول القاديانية يُنظر عمر النجار: **القاديانية**، مجد المؤسسة للدراسات والنشر و للتوزيع، بيروت، 2005، ص 8 .

[16] رضوان مبشور: **في موقع الجماعة الأحمدية بالمغرب**، مقال منشور في جريدة الأيام 24 في 19 دجنبر 2017، تاريخ الاطلاع يناير 2022.

[17] بلغ عدد الأحمديين 750 وفق آخر تقرير سنوي للحالة الدينية بالمغرب، التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، م.س.ذ.

[18] ياسين أروين: **القاديانية تغزو المغرب ووزارة الأوقاف تدق ناقوس الخطر**، مقال منشور في شبكة أندلس الإخبارية بتاريخ 18 نونبر 2013 .

[19] عبد الرحيم الشرقاوي: **مقابلة مع زعيم الجماعة الإسلامية الأحمدية**، منشورة على موقع أصوات مغربية، عبر الرابط المختصر: https://bit.ly/3zHFj31

تتميز الجماعة الإسلامية الأحمدية بازدواجية المواقف إزاء موضوع البيعة؛ يقول دائما "عصام الخمسي" زعيم الجماعة الإسلامية الأحمدية بالمغرب في تفسير ازدواجية ارتباطهم ببيعة أحمدية، وأخرى مغربية في ذات الآن؛ بأنه "ليس هناك أي تعارض بين ما تدعو إليه الجماعة الأحمدية، وما تقوم عليه إمارة المؤمنين بالمغرب، فولائهم للميرزا "أحمد غلام" ولاء روحي ديني، بينما بيعتهم لأمير المؤمنين بيعة سياسية، بيعة على الطاعة والامتثال للقانون، ولقد صرح جلالته خلال زيارته لمدغشقر بأنه أمير لجميع المؤمنين المغاربة.[20] ونحن في الجماعة الأحمدية نعتبر أنفسنا مسلمين ومؤمنين، وشرف لنا أن يجعلنا جلالة الملك تحت إمرته.[21] فضلا على أننا جماعة دينية لا تهدف إلى أية مرام سياسية، وبالتالي فبيعتُنا مجردة من أي سعي وراء الحكم والسلطة،[22] وبذلك فهي لا تتعارض مع بيعتنا للملك محمد السادس، فنحن نعلم أن ما فرّق الأمة الإسلامية هو استغلال الدين في السياسة. بينما الدين الإسلامي شريعة المجتمع، ودعوة إلى سبيل الله عز وجل بالحكمة والموعظة الحسنة.

ثانيا: المتشيعون المغاربة

تضاربت الآراء حول سياق وعوامل ظهور التشيع بالمغرب؛ بين من يرى تجذر وعمق التشيع بالمغرب،[23] وبين من يرى حداثة الظاهرة وارتباطها فقط بنجاح الثورة الإيرانية ومحاولة تصدير تجربتها إلى باقي الدول العربية ومنها المغرب.[24] وعموما يمكن رصد تاريخ الحضور الشيعي في المغرب وفق مرحلتين:

[20] وهو نفسه ما صرح به الملك محمد السادس في مراسيم خطابه أثناء استقبال البابا فرانسيس مارس 2019، حيث قال: "بصفتي ملك المغرب، وأمير المؤمنين، فإنني مؤتمن على ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية، وأنا بذلك أمير جميع المؤمنين، على اختلاف دياناتهم"، للإطلاع على مضمون الخطاب الملكي صوتا وصورة، يرجع إلى **موقع رئاسة الحكومة المغربية.**

[21] **مقابلة عن بعد مع السيد إلياس أمج**: مدير ملتقى الأحمديين المغاربة. بتاريخ 27 يوليوز 2023.

[22] أحمد مرزا غلام: **فتح الإسلام، توضيح المرام، إزالة الأوهام**، ترجمة عبد المجيد عامر، ج3، ط 2 2015، ص 601-603.

[23] إدريس هاني: **المغرب والتشييع- أية علاقة؟** مجلة وجهة نظر، العدد: 39 لسنة 2009، ص 18.

[24] عبد الحكيم أبو اللوز: **تحولات الموقف المغربي الرسمي من التشيع (1981-2014)**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، يونيو 2016 ص 40.

مرحلة الحضور الاجتماعي: تسرب خلالها التشيع من طريقين: الأولى عبر استقدام رجال التعليم من المشرق لملء الخصاص الذي خلفه مغادرة الكوادر التعليمية الأجنبية، أما الثانية: فيرجح أن التشيع قد نفذ خلالها من زاوية السياحة بشكل عام والسياحة السعودية بشكل خاص.[25]

مرحلة الحضور السياسي: في هذ الإطار يمكن الحديث على حضور سياسي شيعي متذبذب، توافق تام في فترة حكم الشاه "محمد رضا بهلوي"، إلى درجة أن تم وصفها على أنها علاقة وطيدة بين مملكتين عريقتين تربطهما علاقة شخصية.[26] ثم نفور جاء نتيجة نجاح الثورة الإيرانية والصدى الكبير الذي أحدثته في العالم الإسلامي،[27] والذي شكل سببا لبروز توترات بين إيران الشيعية والمغرب السني، وصلت حد قطع العلاقات الدبلوماسية الثنائية.[28]

يتوزع المتشيعون المغاربة[29] بالرغم من محاولتهم الظهور بنوع من الوحدة والتجانس على مجموعة من الأنماط الدينية التي تختلف بحسب مبادئها ودرجة تشددها، بما يمكنه إجماله في اتجاهين:

---

[25] لا يمكن القول بأن عملية التشيع كانت مقتصرة على بعض الشيعة المشارقة فقط، بل انخرط فيها أيضا بعض المغاربة الذين تشيعوا وفي مقدمتهم "عبد اللطيف السعداني" الذي كان أول مغربي تخرج من حوزة القائم بالعاصمة الإيرانية سنة 1964 وعاد لتدريس الأدب الفارسي في الجامعة المغربية، ولم يكتف عبد اللطيف السعداني بالتعريف بالعقيدة الشيعية من خلال دراساته ذات الصلة بالموضوع، بل ساهم في دفع مجموعة من الأساتذة الجامعيين بفاس إلى التحول إلى العقيدة الشيعية مطلع التسعينيات من القرن الماضي. محمد ضريف: **الحقل لديني المغربي**، م.س.ذ.ص265.

[26] الحسين، الزاوي، **المغرب العربي و إيران.. تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يناير (كانون الثاني) 2011، ص9.

[27] عبد العلي، حامي الدين، **العلاقات الإيرانية من القطيعة إلى الانفتاح**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17يناير 2011.

[28] استمرت القطيعة زهاء عقدين من الزمن تحديدا إلى حدود تاريخ وفاة الخميني. الذي شكل منعطفاً في مسار العلاقات الثنائية، حيث دخلت في مرحلة جديدة من الانفتاح بفعل تغيير موقف النظام السياسي الإيراني من ثوابت المملكة وعلى رأسها قضية مغربية الصحراء. قبل أن يتم قطعها نهائيا مرة أخرى في مارس من عام 2009، بعدما تم التأكد من قيام إيران بأنشطة تستهدف الإساءة بمقوماته الدينية ووحدة عقيدته ومذهبه السني المالكي. محمد، الحيدري، «**التحولات الجيوبوليتيكية**»، الجغرافيا الجديدة للأمن الإيراني، مجلة شؤون الأوسط، العدد (121)، 2006، ص49.

[29] أشار تقرير الحالة الدينية الصادر عن مكتب الدراسات الدينية التابع لوزارة الخارجية غلا أنعدد المتشيعين في المغرب بلغ سقف 10000 متشيع، يتنوعون بين متشيعين مغاربة يشكلون أغلبية، مقابل شيعة أجانب يقدرون بنحو 1000 إلى 2000 مقيم أجنبي شيعي من لبنان وسوريا وتونس والعراق. **تقرير الحالة الدينية الصادر عن وزارة** الخارجية برسم سنة 2021، ص 2.

1.**تيار متشدد**: يندرج في إطاره الشيرازيون[30] وهم من أكثر التيارات الشيعية تشددا في المغرب، ويتمظهر تطرفهم من جهة في إعادة إنتاج سلوك الطعن في الصحابة، بينما يتمظهر من جهة ثانية في تبديع كل ما يخالف العقيدة الشيعية من قبيل ولاية الفقيه والدعوة إلى التقريب بين المذاهب.[31] ينقسم أنصار هذا التيار إلى فئة لا تخفي مناصرتها للشيخ الشيعي الكويتي المثير للجدل "ياسر الحبيب"، وفئة ثانية متبعة لمرجعية "محمد الشيرازي" والذي يُقدَّم نفسه باعتباره اتجاها معتدلا من داخل هذا التيار.

2.**تيار معتدل**: يندرج في إطاره مجموعة من التفرعات الشيعية لعل أهمها التيار الرسالي الذي يعد من أبرز التعبيرات الشيعية مرونة في الخريطة الشيعية، وأكثرها انفتاحا على المذهب السني، من أبرز قياداته على المستوى الوطني، "كمال الغزالي" و "عصام حميدان". كما يندرج فيه أيضا التيار الخامنئي[32] الذي يُوصف بكونه تيار حماسي وذلك لكون أنشطته تنحصر في عمومها في العالم الافتراضي، من خلال مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي، عبر المجموعات والصفحات التي يتم تأسيسها بغرض النقاش العقدي، وبسبب تقاطع مرجعية هذا التيار الشيعي مع القيادة السياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، يتحاشى أتباع عذا التيار الظهور الإعلامي، وإشهار وجودهم بشكل علني[33] كما يعتبر التيار السيستاني،[34] أيضا من ضمن التيارات الشيعية المعتدلة وإن كان هذا الأخير من أكثر المرجعيات ضعفا من حيث الحضور، فضلا عن عدم وجود أي إطار تنظيمي خاص به.

---

[30] نسبة إلى المرجع الشيعي محمد الشيرازي العراقي، أحد مراجع الدين الشيعة المعروفين بكونهم لا يتقون على عقائدهم والتصريح بها، كتكفير الصحابة واتهام أمهات المؤمنين...، له ألقاب عديدة منها الإمام الشيرازي والمجدد الشيرازي الثاني، وسلطان المؤلفين. نظرة عامة على الإمام الشيرازي، عبر البوابة الرسمية للتيار الشيرازي **www.alshirazi.com**

[31] محمد ضريف: **الحقل الديني المغربي**....، م.س.ذ، ص271.

[32] نسبة إلى علي حسيني خامنه المعروف بـ علي خامنئي المتشدد والذي يشغل منصب الولي الفقيه، والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية منذ 4 يونيو 1989 بعد وفاة روح الله الخميني. للمزيد حول حياته يراجع موقع سماحة القائد آية الله العظمى الخامنئي على البوابة الرسمية **https://www.leader.ir/ar**

[33] محمد قنفودي: : **إرهاصات تسييس الشيعة المغاربة: حذر الدولة ورغبة الانفتاح السياسي**، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2018، ص 9.

[34] هو علي بن محمد باقر بن علي الحسيني السيستاني، الملقب آية الله العظمى، من مواليد 4 أغسطس 1930 عالم مسلم وفقيه جعفري إيراني، ومرجع ديني للشيعة الاثنا عشرية الأصولية منذ عام 1992م، وهو من أكثر الشخصيات تأثيرًا في العراق نظراً لامتداد مرجعيته الدينية، البوابة الرسمية للسيستانيين **https://www.sistani.org/arabic/data/1/**

الفقرة الثانية: أدوات ومستويات تدبير التدين الخفي

لا شك أن تعدد أنماط التدين غير الرسمي في المغرب اقتضى من معتنقيه تعددا في وسائل وآليات تدبير أمورهم الدينية، حتى وإن كان ذلك يتم بطريقة خفية (الفرع الأول) الشيء الذي فرض على السلطات تبني استراتيجيات متنوعة في طرق تعاملها معهم بحسب درجة تهديد كل نمط ديني لأمنها الروحي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أدوات تدبير التدين الخفي

يقصد بأدوات تدبير التدين الخفي مجموع القنوات والنوافذ الدينية غير الرسمية التي تدبر من خلالها الطوائف أو الجماعات شؤونها الدينية بكيفية غير رسمية، والتي يمكن تقسيمها إلى أدوات تدبير عقدية(أولا) وآليات تدبيرية أخرى مذهبية(ثانيا).

أولا: نو افذ تدبير التنوع الديني العقدي

في هذا الصدد يمكن التمييز بين مستويين، الأول خاص بكيفية تدبير الشؤون الدينية للبهائيين المغاربة باعتبارهم يعتبرون أنفسهم أتباع دين جديد، والثاني مرتبط بكيفية تدبير الحياة الدينية للمغاربة المسيحيين، أو ما أسميناهم تجاوزا في هذه الدراسة بالمتنصرين المغاربة تمييزا لهم عن المسيحيين الأجانب.

1- النظام الإداري البهائي

تُدار الشؤون الدينية للبهائيين مركزيا، عبر منظومة معقدة من المؤسسات التدبيرية، لكل مؤسسة مجال عملها المحدد والمعلوم في إطار هندسة تراتبية يطلق عليها النظام الإداري البهائي، الذي تم التنصيص عليها في الآثار الكتابية للمؤسس الأول حضرة "بهاء الله" حيث تطرق بنفسه للآليات والوسائل التي على هديها ينبغي أن تسير عمليات تدبير شؤون البهائيين ومؤسساتهم.[35]

[35] على المستوى القيادي، تم التنصيص على تعيّن "حضرة عبد البهاء" الابن الأكبر للمؤسس "بهاء الله" باعتباره المبين الوحيد لكلماته، وذلك من خلال منحه سلطة التشريع في الأمور غير المنصوصة لبيت العدل الأعظم، الذي بدوره عيّن في ألواح وصاياه؛ حفيده حضرة "شوقي أفندي" وليا لأمر الدين البهائي أما على المستوى المؤسسي، فيعتبر بيت العدل الأعظم الهيئة الرئيسية العليا في النظم الإداري البهائي، وتحت هدايته تتولى الهيئات المنتخبة التي تُعرف بالمحافل الروحانية المركزية، والمحلية، رعاية أمور الجامعات البهائية، حيث تباشر سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، بمساعدة مؤسسات

في المغرب ما يزال البهائيون يفتقرون إلى إطار تنظيمي رسمي، يمثلهم تمثيلا قانونيا أمام الأجهزة الرسمية، بالرغم من انتخابهم الدوري لمحافل روحانية تدير شؤونهم الدينية،[36] حيث إنهم وإن كانوا ينتخبون سنويا أعضاء يمثلونهم سواء على الصعيد المحلي أو المركزي.[37] إلا أن استمرار غياب إطار قانوني تنضوي تحته هذه المحافل، مثل الجمعية البهائية الفرنسية التي تمثل الإطار القانوني للمحفل الروحاني المركزي للبهائيين في فرنسا، يشكل عائقا أمامهم من أجل التمتع بجميع حقوقهم الدينية على أكمل وجه مثلما يضمنه لهم القانون في بلدان أخرى.[38]

2- الكنائس المنزلية

يمارس المسيحيون المغاربة شعائرهم الدينية ويدبرونها في مقرات سرية تدعى الكنائس المنزلية،[39] فبالرغم من وجود كنائس رسمية يدخل إليها المسيحيون بشكل اعتيادي لممارسة طقوسهم الدينية، إلا أن هذه الكنائس مفتوحة في وجه المسيحين الأجانب فقط ووفق تعاقدها مع السلطات، الذي بموجبه يمنع عليها استضافة المسيحيين المغاربة لأداء الشعائر الدينية أو منحهم كتب الإنجيل. الشيء الذي يُخلف فراغا مؤسسيا وروحيا، يضطر بسببه المسيحيون المغاربة إلى الاستعانة بهذا النوع من الكنائس السرية، التي وإن اختلفت وتعددت تسمياتها إلا أنها تتوحد في خاصيتين أساسيتين: الأولى أنها جميعها مقرات ونوافذ دينية غير معترف بها، وثانيها أنها توفر فضاء روحيا يكفل لمريديها حقهم في ممارسة شؤونهم الدينية، ولو بطريقة سرية، بعيدا عن أعين السلطات أحيانا، وعن ورقابة المجتمع في أحايين كثيرة.[40]

ثانيا: أدوات تدبير التنوع الديني المذهبي

تتشكل ممن يتم تعيينهم للعمل على تعزيز التعلّم في الجامعة البهائية. علاء عبد الرزاق مطلك: **الديانة البهائية في العالم: تاريخها، تعاليمها.وعلاقتها بإسرائيل،**

[36] **المحافل الروحانية البهائية هي المؤسسات التي تدير الشؤون الدينية والاجتماعية والتربوية للبهائيين** على المستوين المحلّي والمركزي تنتخب كل سنة خلال أعياد الرضوان التي تصادف الثلث الأخير من شهر أبريل في التقويم الميلادي. من نحن نبذة تاريخية، موقع الجامعة البهائية المغربية.

[37] تصريح **محمد منصوري**: ممثل البهائيين المغاربة حول التعايش الديني بالمغرب متوفر بالمكتبة الرقمية للجامعة البهائية المغربية، تاريخ الاطلاع أكتوبر 2022.

[38] مقابلة مع السيد **ياسين بكر**، عضو مكتب الاتصال للبهائيين المغاربة. م.س.ذ.

[39] تختلف التسميات التي تطلق على هذه المرافق ما بين الكنائس المنزلية و الكنائس السرية، أو الكنائس المحلية، أو الوطنية الصاعدة، أو الكنيسة البسيطة أو الكنيسة العضوية لكن الخاصية المشتركة بين كل هذه التوصيفات أن الكنيسة السرية هي تلك التي لا تتبع لكنيسة رسمية معترف بها من طرف السلطات، إنها فضاء تعبدي وتعليمي للمتنصرين. **جريدة المساء**، عدد 15 ماي 2015.

[40] محمد اليوبي: المسيحيون المغاربة.. من هم؟ وكيف يعيشون؟ ، جريدة المساء، عدد 23 دجنبر 2015.

يمارس الأحمديون، والشيعة المغاربة، شؤونهم الدينية بطريقة متباينة، فالطائفة الأولى لا تجد حرجا في أن تعلن عن انتمائها المذهبي، وحجتها في ذلك أنها جماعة إسلامية، ليست لها أي مطامح سياسوية، في حين تعتبر التقية هي الحاجب والستار الشرعي الذي يتدثر به المتشيعون المغاربة، حماية لحقهم في التنوع الديني، وممارسته بعيدا عن كل ضروب المضايقات الرسمية.

1- الجماعة الإسلامية الأحمدية

ينتظم الأحمديون في إطار إداري مركزي قائم على مجموعة من المؤسسات من أهمها.[41]مؤسسة الخلافة: وهي أعلى مراتب الهيكل التنظيمي الأحمدي، يترأسها الخليفة أو أمير المؤمنين كما يسميه أتباعه وهو "ميرزا مسرور أحمد "الخليفة الخامس في ترتيب الجماعة الأحمدية، ومجلس الشورى الذي يعد هيئة استشارية تعتبر من حيث الأهمية أعلى مؤسسة في المجتمع الأحمدي بعد الخلافة.[42]

محليا لا يتوفر الأحمديون المغاربة على إطار مؤسسي روحي يدبر شؤونهم الدينية؛ يقول زعيم الجماعة الإسلامية الأحمدية بالمغرب أنه بسبب التضيق الذي يطالهم من طرف السلطات، فإن عملية تدبير شؤونهم الدينية تتم بطريقة غير مباشرة،[43] خاصة عبر الجهود الذاتية، التي يبدلها الأعضاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لنشر أفكار الجماعة والإجابة على كل الأسئلة المتعلقة بالفكر الأحمدي، في مجموعة من الملتقيات التي تم إحداثها خصيصا لهذا الغرض" كملتقى المسلمين الأحمديين المغاربة.[44]

---

[41] بالإضافة إلى هذه المؤسسات الرئيسية تتوفر الجماعة الإسلامية على مجموعة أخرى من المؤسسات المساعدة مسؤولة عن التدريب الروحي والأخلاقي لأعضائها، كمنظمة "لجنة إماء الله" هي الأكبر من بين جميع المنظمات وتتألف من عضوات فوق سن 15 سنة. فضلا عن "مجلس خدام الأحمدية" للأعضاء الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 40 سنة؛ ومجلس "أنصار الله" للأعضاء الذكور فوق سن الأربعين؛ و"نصيرات الأحمدية" للفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 7 و 15 سنة؛ و"أطفال الأحمدية" للصبيان الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و 15 سنة. **ملامح الجماعة الإسلامية الأحمدية**، مقال منشور في البوابة الرسمية للجماعة الإسلامية الأحمدية عبر الرابط التالي https://www.islamahmadiyya.net/inner.asp?recordID=1664

[42] زادت قيمة مقر الخليفة منذ النفي القسري للخليفة الرابع من باكستان في عام 1984، كان المقر الفعلي للجماعة موجودًا في مسجد فضل في لندن، إنجلترا .في عام 2019، نقل الخليفة الخامس المقر الرئيسي إلى إسلام آباد، في تيلفورد، إنجلترا على أرض اشترتها الجماعة في عام .1985

[43] عبد الرحيم الشرقاوي: **مقابلة مع زعيم الجماعة الإسلامية الأحمدية**، منشورة على موقع أصوات مغربية، عبر الرابط المختصر: https://bit.ly/3zHFj31

[44] منتدى أحمدي نشيط على منصة التواصل الاجتماعي، يديره السيد **إلياس أمج**. يضم ما يزيد عن 1000 عضو، يناقشون أبرز الإشكالات التي تعترض تدينهم، بكيفية دورية ومستمرة.

تراتبيا، يخضع الأحمديون المغاربة لإمرة زعيمهم، الذي بدوره تم تعيينه من طرف الخليفة المركزي لرعاية شؤون الطائفة الأحمدية بالمغرب. يقول السيد "عصام الخامسي" في هذا الصدد: "تتوفر الجماعة الأحمدية بالمغرب على هيكلة تنظيمية، لكن السلطات المغربية لا تعترف بنا كتنظيم اسمه الجماعة الإسلامية الأحمدية، بالرغم من محاولاتنا لتسجيل هذا التنظيم، تحت قانون الحريات العامة. حيث جربنا اسم "أنوار الأحمدية" ثم اسم "منتدى الحوار والتواصلي"، لكن للأسف لم يتم التجاوب مع مطالبنا في هذا الملف.[45] بالرغم من المجهود الذي بدلناه للتعريف بقضيتنا.[46]

2- المجالس الشيعية: حسينيات مع وقف التنفيذ

سبق معنا أن الشيعة المغاربة لا يشكلون كتلة تنظيمية متجانسة،[47] وتبعا لذلك فإنهم، وإن كانوا يخضعون في إطار تدبير شؤونهم الدينية إلى روافد فقهية متباينة، إلا أنها جميعها تصب في مصب واحد، ألا وهو خدمة المذهب الجعفري الإثني عشري.[48] فضلا على أنها ترتكز جميعها على أحد أهم المفاهيم المركزية في الخطاب الشيعي ألا وهو مرتكز التقية،[49] الشيء الذي يصعب معه تحديد آليات تدبيرهم لأمور عقيدتهم بشكل دقيق، ولكن ذلك لا يمنع من الحديث عن آلية من الآليات السرية، التي يحاول شيعة المغرب من خلالها تنظيم أمورهم الدينية، ألا وهي آلية المجالس المنزلية أو ما يعرف في الثقافة الشيعية بالحُسينيات، وهي عبارة عن أماكن يجتمع فيها الشيعة في المناسبات الرمزية، لتدارس ومناقشة شؤونهم الدينية، وهي بذلك تكتسي أهمية كبيرة، إذ تعتبر من أنشط الأماكن المقدسة في الفكر الشيعي بعد المساجد،[50] بحيث تضطلع

---

[45] رضوان مبشور: **حوار مع عصام الخامسي زعيم الحركة الإسلامية الأحمدية بالمغرب**، مجلة الأيام 24 بتاريخ 11 دجنبر 2017.

[46] سكينة بنزين: **مغاربة يعتنقون الأحمدية**، جريدة الأحداث المغربية في 30 دجنبر 2016.

[47] راجع **الفقرة الثانية** من المطلب الثاني من المبحث الثاني للقسم الأول.

[48] محمد قنفودي: **إرهاصات تسييس الشيعة المغاربة...** م.س.ذ، ص 8.

[49] يقصد بالتقية عملية إخفاء المعتقد الديني وعدم إعلانه للعموم خوفا من القمع، وهي تقنية لتدبير الخلاف العقدي مع المحيط الاجتماعي يقوم من خلالها الفاعل الشيعي بالتستر كليا أو جزئيا على توجهاته العقدية بهدف تفادي الصدام المباشر مع المجتمع والدولة. نفس المرجع، ص10 -11.

[50] طبقا لعلماء أهل السنة فإن المكان الشرعي الوحيد للعبادة في الإسلام هو المساجد، حيث إن شعائر الإسلام تؤخذ من مصادر **القرآن والسنة النبوية** وحيث إن الحسينيات هي مظهر مستحدث لم يشر إليها المصدران فلا يجوز بناؤها، كما ان الشعائر التي تقام بها ليست مشروعة بل هي بدع لم ترد في القرآن ولا في السنة، فعلى الرغم من تبجيل أهل السنة للحسين وآل بيت النبي لكنهم يرون أن الشيعة يبالغون في هذه المحبة إلى الحد الذي يجعلها تخالف تعاليم الإسلام الصحيحة.

بوظائف دينية محورية، حيث يجتمعون فيها لإقامة مجالس العزاء الحُسيني، وقراءة الأدعية والأنشطة الدينية والثقافية الأخرى، بما يُمَكن من تعزيز أواصر التآلف والمحبة بين قلوب الشيعة.[51]

في المغرب تتضارب الآراء حول ماهية ودور الحسينيات الشيعية بين من ينفي وجودها أصلا،[52] وبين من لا يرى الحاجة إليها على الأقل في الوقت الحاضر،[53] وبين من يثمن الدور الذي تقوم به، بحيث يعتبرها نافذة دينية تتيح للشيعة المغاربة تجديد محبتهم وإيمانهم بآل البيت عبر قراءة القرآن، والأدعية الشيعية المأثورة، فضلا على القيام بجلسات دينية وفكرية متنوعة، بهدف تدارس كل ما يتعلق بالشأن الديني الشيعي المغربي، وسبل تدبيره بكيفية ناعمة بعيدة عن أعين السلطة ورقابة المجتمع.[54]

الفرع الثاني: استراتيجيات تدبير التنوع الديني

لا شك أن تنوع أنماط التدين الخفي بالمغرب، فرض على السلطات تنويع مقارباتها التدبيرية، ومستويات تعاطيها مع هذه الأنماط الدينية، وذلك ارتباطا بتوافر عاملين أساسيين وجودا وعدما، الأول يتعلق بحجم تهديد هذا التيار الديني للاستقرار الروحي للمجتمع، الشيء يستدعي تشديد الخناق على كل أنشطته ومحاصرته.[55] وثانيهما شعبية وقوة تجدر هذا التيار في النسيج المجتمعي، فكلما كان حضوره ضعيفا تم تجاهله، والعكس صحيح.

---

[51] وهو التاريخ الفاصل من بين العاشر من محرم سنة 61 للهجرة، تاريخ استشهاد الإمام الحسين (ثالث الأئمة عند الشيعة) و20 صفر تاريخ الذي يجسد أربعينية الحزن التي يخلدها الشيعة في كل عام.

[52] في حوار مع الباحث **محمد أكديد** بتاريخ 30 ماي 2023، نفى هذا الأخير بصفة قطعية وجود الحسينيات بالمغرب، واعتبر أن هذه التجمعات إن وجدت فإنها تكون في بيوت بعض الإخوة دون أن تصل إلى رتبة الحسينات كما هي متعارف عليها في دول المشرق.

[53] صرح السيد **كمال الغزالي**، رئيس تحرير "المواطن الرسالي" في تعليق له على تقرير أمريكي حول حريات الشيعة بالمغرب، حيث قال في معرض حديثه عن مدى الحاجة إلى مساجد خاصة بالشيعة "الحسينيات في هذه المرحلة ليست جزء من تفكيرنا، فاهتمامنا منصب بالأساس حول المسجد فقط". حسن أشرف الغزالي: **الترخيص لمساجد خاصة بالشيعة** "ممكن" حوار بتاريخ 2 نونبر 2015 منشور في موقع الخط الرسالي.

[54] عبد الحفيظ بلقاضي: **المتحدث الرسمي باسم التيار الرسالي بالمغرب**، في حوار بتاريخ 04 شتنبر 2020.

[55] قد تصل المسألة في حالة استمرار تصلب المواقف من الشرعية الدينية للنظام إلى إرساء إقصاء سياسي ممنهج، إما بالاستعانة **بالضغوطات القضائية** عبر فتح ملفات قضائية خاصة برموز هذه التيارات الدينية لدى المحاكم بهدف الزج بهم في معارك قانونية وقضائية لتشتيت جهودهم التعبوية وتشغلها، وتساهم في عرقلة نشاطاتهم إلى حين صدور حكم يقضي إما بالإدانة أو البراءة، أو عبر **الضغوطات القانونية**: برفض الاعتراف القانوني بوجود هذه التيارات، واعتماد سياسة المراوغة والصرامة الإدارية، عبر وضع إجراءات مسطرية تعجيزية، لممارسة التضييق والبيروقراطية، وعدم الاكتراث بالملفات المقدمة وتوليد الإحساس بذلك وربما إهمال بعض وثائقها أو في تسليم وصل التأسيس النهائي أو الامتناع عن تسليمه بمبررات عدم اكتمال الملف أو عدم استيفائه للشروط القانونية أو بوجود بعض الثغرات القانونية أو عدم احترام الإجراءات المسطرية المعتمدة أو المستجدة، أوعبر ضرب قوة التيارات **المادية والاجتماعية**، وذلك باعتقال القيادات والرموز والتحقيق معهم أو محاكمتهم وغلق مقراتهم. مما قد يؤدي إلى خلق نوع من الارتباك داخل هذه التيارات في

أولا: استراتيجية التضييق والمحاصرة:

يستعمل هذا النوع من الاستراتيجيات إما ضد التيارات الدينية التي تنطلق في مرجعياتها الفكرية من قناعات مخالفة للثوابت الدينية للدولة، أو ضد تلك التي تناور حسب الظروف السياسية، لنسف الخصوصية الدينية وضرب أسس ومقومات النظام. ويتحدد الهدف من عملية التضييق والمحاصرة هذه، في محاولة التأثير في هذا النوع من التيارات الدينية، بُغية تليين مواقفها السياسية، وقناعاتها الفكرية، حتى تغدو أكثر مرونة واعتدالا في علاقاتها مع نظام الحكم، وجعلها تُقر بشرعيته السياسية والدينية. ولقد تم اعتماد هذه التقنية -بنوع من المرونة- مع المكون الشيعي المغربي، فمن جهة، ثم التضييق عليه، واتهامه بكونه ينهل من منظومة متشددة، عبر التأثر بأدبيات "الإمام الخميني" و "محمد حسين فضل الله" التي تسيئ إلى المقومات الدينية الجوهرية للمملكة، وتسعى إلى المس بالهوية الراسخة للشعب المغربي، ووحدة عقيدته، ومذهبه السني المالكي،[56] الشيء الذي يشكل خرقا مباشرا للمبادئ الأساسية للأمة المغربية والتي لطالما أكدت عليها السلطة السياسية، والتي جعلتها نظارة تنظر من خلالها لكيفية تعاملها مع مثل هذه الأنماط الدينية.[57]

ومن جهة أخرى، ثم ترك باب الاندماج المجتمعي مواربا لجميع مكوناته عبر التغاضي عن قيامهم بعض الأنشطة الشيعية، التي لا تتعارض أو تمس بثوابته الدينية، كالسماح لهم بتنظيم زيارة رسمية لضريح المولى إدريس، بمناسبة تخليد ذكرى عاشوراء، بالرغم مما تحمله هذه الذكرى من أبعاد ودلالات شيعية، أو من خلال السماح لهم بتشييع جثمان الشيخ " عبد الله الدهدوه" بمدينة طنجة، المعروف بتأثره بمرجعية "على خامنئي" وفق الطقوس الشيعية.[58]

محاولة لعزل القيادات عن قواعدها أو خلق حالة من الفراغ القيادي، ناهيك عن الضغوطات **الإعلامية** عبر عدم دعوة هذه التيارات والقوى التي تمثلها للأنشطة الإعلامية التي تنظمها السلطة، ومنعها من الحضور في الإذاعة والتلفزيون للتعبير عن مواقفها وإظهارها بمثابة الفئة المعزولة والمحدودة التأثير. رشيد مقتدر: **الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب**، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 2010، الصفحات 143-144.

[56] **بلاغ وزارة التعاون والشؤون الخارجية**، الرباط، في 6 مارس 2009.

[57] كان الراحل الحسن الثاني يشترط على جميع التيارات الدينية الإسلامية منها وغير الإسلامية ضرورة احترام ثلاثة شروط أساسية: أولها رفض التأثيرات الخارجية وخاصة المد الشيعي، ثانيها رفض أي عمل تنسيقي للتنظيمات الإسلامية المغربية مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين أو حزب التحرير الإسلامي أو غيره أو الانخراط فيه، ثالثا: اشتراطه نبذ العنف والعمل المسلح أساسا للإدماج في الحياة الاجتماعية والسياسية. رشيد مقتدر: **الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب**، م.س.ذ، ص 140.

[58] محمد ضريف: **الحقل الديني المغربي ثلاثية السياسة والتدين والأمن**..، م.س.ذ، ص 284.

ثانيا: استراتيجية التجاهل واللامبالاة:

وهي استراتيجية تعتمدها السلطة السياسية تجاه بعض التيارات الدينية، التي لا تشكل في نظرها أي خطورة دينية أو سياسية، ولا تحظى بأي تجذر أو سند جماهيري، نظرا لطابعها النخبوي، وهو ما يمثله في مقالتنا هذه نموذجي الجماعة الإسلامية الأحمدية، والجامعة المغربية البهائية. فالجماعة الإسلامية الأحمدية لا تحظى بالاعتراف الرسمي من طرف السلطات بالرغم من قيامها بعدة محاولات لتسجيل تنظيمها عبر قانون الحريات العامة.[59] كما أنها لا تشكل أي تهديد عليه، على اعتبار أنها تعتبر نفسها جماعة من المغاربة المسلمين المؤمنين، المعترفين بإمارة المؤمنين والمحتمين بظلها، ولا تجد حرجا في أن تقدم لها أواصر البيعة على الطاعة والامتثال للقانون.[60]

أما البهائيين وبالرغم من التطبيع شبه الرسمي الحاصل في التعامل معهم، سواء تعلق الأمر بالسلطات الأمنية، أو بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أو ببعض المنابر الإعلامية،[61] إلا أنهم مازالوا يفتقرون إلى إطار تنظيمي يمثلهم تمثيلا قانونيا، بالرغم من أنهم يَنتخبون سنويا محافل روحانية تدير شؤونهم الدينية، والاجتماعية، على المستويين المحلي والمركزي، كما أنهم لا يسعون، ولا يهدفون أبدا، إلى الوصول إلى السلطة أو التشكيك في مشروعيها، فعقيدتهم قائمة على فكرة التمييز بين السياسة العمومية التي يشجعون أعضائهم على المشاركة فيها من أجل المساهمة في التنمية المحلية، وبين السياسة الحزبية التي ينأون بأنفسهم عنها، بحكم أنها قائمة على التنافس والسعي حول السلطة.[62]

إن وجود هذه الإستراتيجيات التي تشكل طريقة تعامل السلطات المغربية مع مختلف التيارات الدينية، لا يعني أن كل استراتيجية تُستعمل بشكل مستقل، ومنعزل عن باقي الاستراتيجيات الأخرى، بل إن طبيعة وموازين القوى الدينية، ونوعية العلاقات التي تربطها بالسلطة، هي التي تحدد نوع المقاربة والاستراتيجية المعتمدة، فمثلا يمكن استعمال استراتيجية الإدماج وبالموازاة معها، تستعمل استراتيجية التجاهل، أو الردع، كل ما انزاحت إحدى هده القوى عن الخط الديني

---

[59] رضوان مبشور: **حوار مع عصام الخامسي زعيم الحركة الإسلامية الأحمدية بالمغرب**، مجلة الأيام 24، مقال منشور بتاريخ 11 دجنبر 2017، تاريخ الإطلاع 15 يناير 2023.

[60] رضوان مبشور: **حوار مع عصام الخامسي زعيم الحركة الإسلامية الأحمدية بالمغرب**، م.س.ذ.

[61] الوضعية الراهنة للبهائيين المغاربة، من **موقع الجامعة البهائية المغربية**.

[62] **مقابلة مع السيد ياسين بكر**، عضو مكتب الاتصال بالجامعة البهائية المغربية، بتاريخ 26 أكتوبر 2022.

الرسمي للدولة، وبالمقابل يمكنه أن الاستعانة باستراتيجية التضييق والمحاصرة، أو استراتيجية التجاهل واللامبالاة، أو استراتيجية الشدة والردع، ضد التيارات التي تبدو متشددة.

خاتمة:

لا شك أن قناعات الناس في اختيار انماط التدين تختلف وتتفاوت من شخص إلى آخر، فهي ليست بمعزل عن سياق التطور الإنساني، وإنما هي رهينة الظروف والأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، التي تعيشها الفئات الاجتماعية، والتي تنعكس على أنماط تدينها وأشكال تمثلها لقيم ومبادئ دينها.

ومنه فإن السعي إلى حماية حق هذه الفئات من التدين غير الرسمي لا يمكن أن يتم إلا عن طريق تعزيز الاحترام والتسامح والتعايش السلمي بين الأديان. وكذا تكريس الوعي بأهمية احترام الحقوق والحريات الدينية، والقيم المشتركة بين الأديان، فضلا على تبني مبادرات تربوية تعزز التعايش السلمي، عبر تضمين هذه القضايا في المناهج الدراسية والبرامج التعليمية، إضافة إلى دعم القوانين والسياسات التي تحمي وتكفل حقوق الأقليات الدينية التي لا تدين بالدين الرسمي للدولة، وفق قواعد متينة لبناء إرادة جماعية، وهوية وطنية موحدة، تهيكلها روابط قانونية واضحة، لتعاقد مؤسسي يروم التمساك الاجتماعي الموحد، ويستحضر بنود العقد الاجتماعي، المُفتَرض أن يؤطر علاقة الدولة بالمجموعات الاجتماعية والسياسية من جهة، وعلاقاتها بالمواطنين من مختلف التوجهات الدينية من جهة أخرى، وطبعا لا يمكن أن يتأتى ذلك إلا عبر تبني وتكريس فلسفة التعايش والتعدد وقيم المواطنة، كقواعد ميكلية لمجتمع يحتكم إلى مبادئ الحق والواجب والقانون، وآليات رسمية فاعلة وقادرة على تنزيل مضامين الدستور، التي تمكن جميع مكونات المجتمع المغربي، من التعايش والتلاقح والانفتاح بما يتماشى مع صورة الإنسان، وصورة المجتمع، كما يتطلع إليها المغاربة قاطبة، وذلك وفق التدابير التالية:

-**التدبير البيداغوجي:** وذلك بإعادة توظيف المدرسة والجامعة عبر سياسة تعليمية جديدة متعددة الأبعاد(Multidimensionnel)؛ قادرة على تكوين إنسان منفتح ومتفهم، تنصهر في شخصه السِّمات المتنوعة، بتمظهراتها

الدينية والثقافية والقيمية، بما في ذلك مجمل المعطيات المستخلصة من الروافد المنصوص عليها في الدستور، كسبيل لتكريس وحدة وطنية، جماعية، بما يحاكي ذلك الصهر الكيمائي لعدة عناصر متنوعة ومتباينة في منتوج واحد.

الحوار المؤسسي: الذي يتأتى من مستخلصات حوارات عمومية ديموقراطية، تقضي على جميع أشكال التعصب الديني، والنعرات الطائفية، المتأتية من خطابات دينية في غير سياقها، أو ترويج آراء؛ أو فتاوى تسبب الجدل، والاحتقان المجتمعي، بين مختلف مكونات النسيج الديني، في أفق أن تبني تفكير جماعي مرتكز على المصلحة العامة الجامعة، وفق منهج عقلاني يُقِر بحق الاختلاف والتنوع الدينيين، بُغية الوصول إلى توافقات ومخرجات تكفل حق مختلف أنماط التنوع الديني، بما يحقق التماسك الاجتماعي، الكفيل باستتباب السلم الوطني، والمحقق للتوازنات الاجتماعية.

لائحة المصادر والمراجع والمو اقع:

- الحسين، الزاوي، **المغرب العربي و إيران.. تحديات التاريخ وتقلبات الجغر افيا** السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يناير (كانون الثاني) 2011.
- أحمد مرزا غلام: **فتح الإسلام، توضيح المرام، إزالة الأوهام**، ترجمة عبد المجيد عامر، ج3، ط 2 2015.
- إدريس هاني: **المغرب والتشييع- أية علاقة؟** مجلة وجهة نظر، العدد: 39 لسنة 2009.
- حسن أشرف الغزالي: **الترخيص لمساجد خاصة بالشيعة "ممكن"** حوار بتاريخ 2 نونبر 2015 منشور في موقع الخط الرسالي.
- عبد الرحيم الشرقاوي: **مقابلة مع زعيم الجماعة الإسلامية الأحمدية**، منشورة على موقع أصوات مغربية.
- عمر النجار: **القاديانية**، مجد المؤسسة للدراسات والنشر و للتوزيع، بيروت، 2005.
- عبد الحكيم أبو اللوز: **تحولات الموقف المغربي الرسمي من التشييع** (2014-1981)، مركز المسبار للدراسات والبحوث، يونيو 2016.
- علاء عبد الرزاق مطلك: **الديانة البهائية في العالم: تاريخها، تعاليمها.وعلاقتها بإسر ائيل**، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد السادس، يناير 2007.
- محمد ضريف: **الحقل الديني المغربي ثلاثية السياسة والتدين والأمن**، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط1، 2017.
- محمد السروتي: **تساؤل عن الجهود الرسمية لمواجهة ظاهرة التنصير** - المغرب أنموذجا، الألوكة.
- محمد قنفودي: **إرهاصات تسييس الشيعة المغاربة: حذر الدولة ورغبة الانفتاح السياسي**، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2018.

- محمد اليوبي: **المسيحيون المغاربة.. من هم؟ وكيف يعيشون**؟ جريدة المساء، عدد 23 دجنبر 2015.
- رضوان مبشور: حوار مع زعيم الأحمديين المغاربة، مقال منشور في جريدة الأيام 24، بتاريخ 19 دجنبر 2017، تاريخ الاطلاع يناير 2022.
- سكينة بنزين: **مغاربة يعتنقون الأحمدية**، جريدة الأحداث المغربية في 30 دجنبر 2016.
- رشيد مقتدر: **الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب**، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 2010.
- ياسين أروين: **القاديانية تغزو المغرب ووزارة الأوقاف تدق ناقوس الخطر**، مقال منشور في شبكة أندلس الإخبارية بتاريخ 18 نونبر 2013.

التأثيرات السلبية لمشروعات التحكم المائي بقارة أفريقيا وآلية التخفيف من آثارها

The negative impacts of water control projects in Africa and the mechanism for mitigating their impacts

أ.م./ محمد فرج عبد العليم علام أستاذ الجغرافيا الصحية- كلية الآداب- جامعة المنوفية- جمهورية مصر العربية

ملخص البحث:

زادت وتيرة إنشاء السدود بشكل مضطرد عالمياً، لدرجة أنه تم إنشاء السدود على ما يقرب من نصف أنهار العالم، فالسدود لها تاريخ طويل يمتد منذ 3000 قبل الميلاد؛ حيث يشرع ببناء السدود بشكل أساسي للتحكم في الأنهار والسيطرة على الفيضانات والري، وتوليد الطاقة المائية، ووفقًا للإحصاءات الصادرة عن اللجنة الدولية للسدود، أن إجمالي عدد السدود بالعالم حتى أبريل 2020م بلغ 68000 سداً كبيراً،

تلك المشروعات قد ترتب عليها العديد من أوجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب، إلا أن لها وجهاً آخر كان له تأثيراً سلبياً بصورة كبيرة.

الكلمات المفتاحية (التأثيرات - السلبية - السدود - التخفيف– التحكم)

ABSTRICT

The pace of construction of dams has increased steadily globally, to the point that dams have been built on nearly half of the world's rivers. Dams have a long history extending back to 3000 BC. It begins to build dams mainly to control rivers, control floods, irrigation, and generate water energy. According to statistics issued by the International Commission on Dams, the total number of dams in the world as of April 2020 amounted to 68,000 large dams. These projects have resulted in many aspects of social and economic development. for the peoples, but it had another side that had a significantly negative impact.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- ☒ إبراز التباينات الجغرافية لتوزيع السدود المائية بقارة أفريقيا.
- ☒ الكشف عن أبرز التأثيرات السلبية جراء إنشاء السدود من الناحية الموروفولوجية و الهيدرولوجية .
- ☒ إبراز التداعيات السكانية والصحية جراء مشروعات التحكم المائي بالقارة.
- ☒ وضع تصور للإجراءات اللازمة للحد من تأثير بناء السدود.

خطة البحث:

- **المبحث الأول**: السدود بقارة إفريقيا.
- **المبحث الثاني**: التأثيرات السلبية الناجمة عن إنشاء السدود.

- **المبحث الثالث:** الإجراءات اللازمة للحد من تأثير بناء السدود.

منهجية الدراسة:

تعد منهجية التقييم البيئي المتكامل -The methodology of integrated environmental assessment واحدة من المنهجيات المستخدمة في التقييم البيئي، وقد حددتها الوكالة البيئية الأوروبية باعتبارها واحدةً من العمليات المتكاملة لتحديد وتقييم العمليات الطبيعية والأنشطة البشرية، وكذلك التفاعلات بينهما لتحديد حالة البيئة حالياً ومستقبلاً (Aldagheiri M.A., P.57). كذلك اعتمدت الدراسة على منهج تحليل تكلفة العائد Cost Benefit Analysis- Approach: يعتمد المنهج على المواءمة بين التكليفات والعوائد لإنشاء تلك السدود.

مقدمة:

زادت وتيرة إنشاء السدود بشكل مضطرد عالمياً، لدرجة أنه تم إنشاء السدود على ما يقرب من نصف أنهار العالم (Chakravarty A., 2003)، فالسدود لها تاريخ طويل يمتد منذ 3000 قبل الميلاد؛ حيث يشرع ببناء السدود بشكل أساسي للتحكم في الأنهار والسيطرة على الفيضانات والري، وتوليد الطاقة المائية، ووفقًا للإحصاءات الصادرة عن اللجنة الدولية للسدود، أن إجمالي عدد السدود بالعالم حتى أبريل 2020م بلغ 68000 سداً كبيراً يتجاوز ارتفاعهم 15 مترًا (Zhang X., et al., 2022, P.1).

ولقد أدى النمو السكاني والتطور في التكنولوجيا والإنشاءات، مثل بناء المدن الكبيرة وبناء الطرق والجسور والسدود إلى اختلال التوازن في النظام البيئي؛ لهذا تكثر التناقضات بين مسئولي البيئة، ومسئولي المشاريع الهندسية، وخاصة السدود (Alla Y.M.K. and Liu L., , 2021, P.64)، حيث تسهم السدود بـ 19٪ من احتياجات العالم من الكهرباء، هذا فضلاً أن نحو 30-40% من 277 مليون هكتار من الأراضي المروية في جميع أنحاء العالم تعتمد على السدود؛ الأمر الذي يجعل من السدود تساهم بنسبة 12-16٪ من إنتاج الغذاء العالمي (AQUASTAT Programme, 2007, P.517)، وبالرغم من تلك المميزات كهدف مهم للتنمية اقتصادياً أو اجتماعياً، لكن التداعيات البيئية الكبيرة لها تظهر على الأجل البعيد؛ جراء ما تحدثه من تغييرات على النظم الإيكولوجية للأنهار، من حيث تغيير نظام التدفق الطبيعي للأنهار من المنبع إلى المصب. (Wang P. et al., 2014, P. 5).

المبحث الأول: السدود بقارة إفريقيا.

تشمل المخزونات الإقليمية للمياه بقارة إفريقيا على ما يقرب من 1300 سداً من السدود الكبيرة والمتوسطة الحجم، 40٪ منها تقع في جنوب إفريقيا، ولقد تم تشييد معظمها خلال الثلاثين عامًا الماضية بالتزامن مع الطلب المتزايد على المياه والطاقة جراء تزايد عدد السكان، فهناك ما يقرب من 20٪ من السدود لها أغراض متعددة يعتبر الري الدائم أحد أهم أهدافها، و6٪ فقط من السدود تم بناؤها بالدرجة الأولى لتوليد الكهرباء، حيث تمثل الطاقة الكهرومائية أكثر من 80٪ من إجمالي توليد الطاقة في 18 دول إفريقية، وأكثر من 50٪ في 25 دولة، على جانب آخر تم إنشاء 1٪ فقط من السدود الأفريقية للسيطرة على الفيضانات.

ولا تتوفر معلومات عن ارتفاع السدود إلا لحوالي 600 سد فقط بالقارة، ومن بين هذه السدود يوجد 550 سداً يزيد ارتفاعهم عن 15 مترًا، وبالنظر إلى السعة التخزينية، فإن أفريقيا لديها 54% من سدودها يبلغ سعة الخزان الإجمالية بها حوالي 726 مليار م3، يتصدرهم سد كاريبا على نهر الزامبيزي (188 مليار م3)، وأسوان على نهر النيل (162 مليار م3)، وأكوسومبو على نهر فولتا (148 مليار م3)، حيث شيد الأول والثالث لتوليد الطاقة الكهرومائية، والثاني للري في مصر غرض رئيس في المقام الأول لكل منهما(AQUASTAT Programme, 2007, P. 1)، ويظهر جدول (1) وشكلي (1&2) التوزيع الجغرافي للسدود الكبيرة داخل أحواض الأنهار الرئيسة في أفريقيا.

جدول (1) التوزيع الجغرافي للسدود الكبيرة حسب أحواض الأنهار في قارة إفريقيا

حوض النهر	دول الحوض	عدد السدود الكبيرة القائمة (<1مليار متر مكعب)	ارتفاع السدود (م)	نطاق سعة الخزان (مليار مترمكعب)	إجمالي سعة الخزان (مليار مترمكعب)	الهدف الأساسي
السنغال	غينيا ، مالي ، موريتانيا ، السنغال	1	70	11.3	11.3	الري
النيجر	الجزائر، بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، كوت ديفوار، غينيا مالي، النيجر، نيجيريا	6	79-23	15.0-2.2	31.4	الري - الطاقة الكهرومائية
بحيرة تشاد	الجزائر، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، النيجر، نيجيريا، السودان	4	48-14	6.5-1.9	16.6	الري
فولتا	بنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غانا، مالي، توجو	2	134-؟	148-1.4	149.4	الطاقة الكهرومائية
النيل	بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، السودان، تنزانيا، أوغندا	6	111-22	162-0.9	174.9	الري - الطاقة الكهرومائية

زامبيزي	أنغولا، بوتسوانا، ملاوي، موزمبيق، ناميبيا، تنزانيا، زامبيا، زمبابوي	3	171-70	188-4.9	231.9	الري - الطاقة الكهرومائية
أورانج	بوتسوانا، ليسوتو، ناميبيا، جنوب أفريقيا	5	185-؟	5.7-1.3	14.2	الري - الطاقة الكهرومائية
ليمبوبو	بوتسوانا، موزمبيق، جنوب أفريقيا، زمبابوي	2	65-48	11.2-2.3	13.5	الري - الطاقة الكهرومائية
الكونغو	أنغولا، بوروندي، الكاميرون، وسط جمهورية الكونغو الوسطي، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، تنزانيا، زامبيا	2	58-50	-	-	الطاقة الكهرومائية
سافا	موزمبيق، زمبابوي	1	67	1.4	1.4	الري
كوماتي	موزمبيق، جنوب أفريقيا، سوازيلاند	1	46	1.3	1.3	الري - الطاقة الكهرومائية
كونين	أنغولا، ناميبيا	1	58	2.6	2.6	الري - الطاقة الكهرومائية
مونو	بنين، توجو	1	44	1.7	1.7	الري - الطاقة الكهرومائية
أحواض أخرى						
بنغو	أنغولا	2	41	1.5	1.5	الري
جريم	الكاميرون	3	34-17	3.2-1.8	7.6	الطاقة الكهرومائية
باندامـا	ساحل العاج	2	58-37	27.7-8.3	36	
تانا	كينيا	1	70	1.6	1.6	الطاقة الكهرومائية
وادي العبيد	المغرب	4	133-72	2.8-1.2	9.1	الري - الطاقة الكهرومائية
لوريو	موزمبيق	3	75-40	2.5-1.2	5.3	الطاقة الكهرومائية
بونجولا	جنوب أفريقيا	3	؟	3.2-2.5	8.3	الري
غريت رواها	تنزانيا	1	45	3.2	3.2	الطاقة الكهرومائية
الإجمالي العام		53	171-14	188-0.9	726.3	

ISSN 2569-734X

Source: AQUASTAT Programme, **Dams And Agriculture In Africa**, FAO Aquastat Dams Africa, May 2007, P.5.

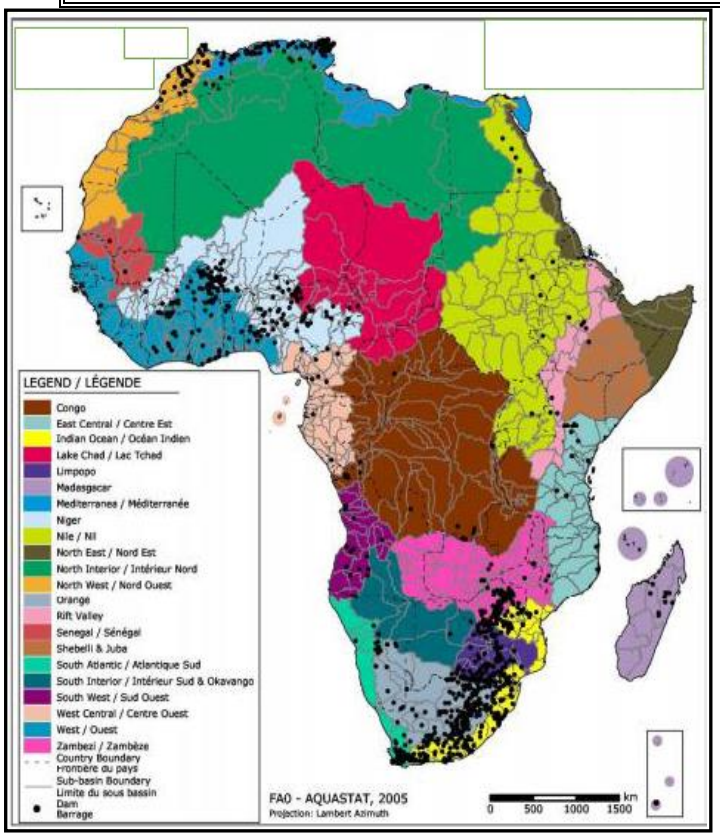

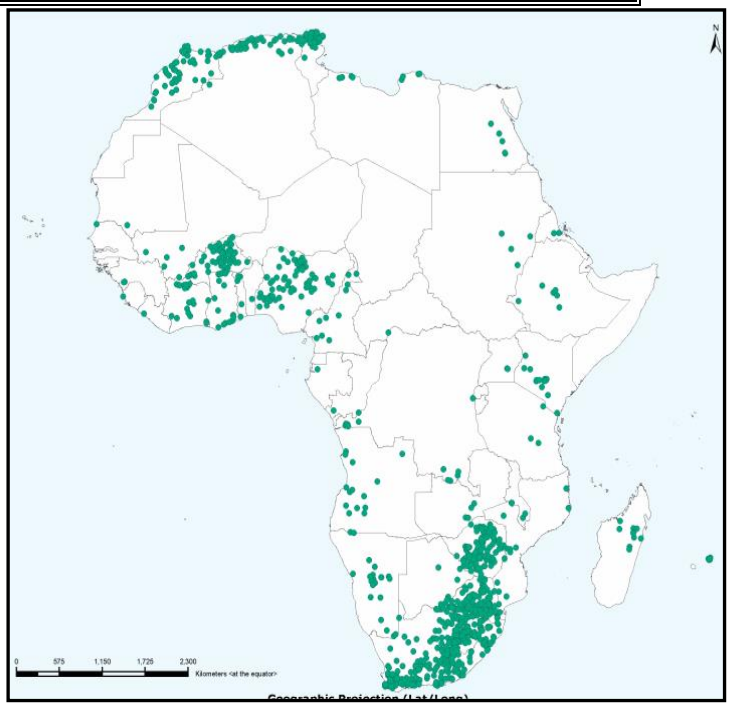

شكل (1) التوزيع الجغرافي للسدود بقارة أفريقيا

Source: Stephenson D.,P.9.

شكل (2) التوزيع الجغرافي للسدود على أحواض الأنهار بقارة أفريقيا

جدول (2) إطار هرمي لتأثيرات السدود على النظم البيئية للأنهار

الموقع بالنسبة للسد	فئة التأثير	التأثير
المنبع Upstream	التأثيرات من الدرجة الأولى	تعديل النظام الحراري - تراكم الرواسب في الخزان - تغييرات في جودة المياه - التبخر - غازات الاحتباس الحراري.
	تأثيرات الدرجة الثانية	التغييرات في تكوين القناة - زيادة نمو العوالق - زيادة نمو النباتات المائية الكبيرة - انخفاض الكتلة الحيوية - تنوع الغطاء النباتي على ضفاف النهر.
	تأثيرات الدرجة الثالثة	التغييرات في توزيع ووفرة اللافقاريات والأسماك والطيور والثدييات
المصب Downstream	التأثيرات من الدرجة الأولى	التغييرات في التوقيت والحجم - التدفقات اليومية والموسمية والسنوية - تغيرات في جودة المياه - انخفاض تدفقات الرواسب - تغيير القناة والسهول الفيضية ومورفولوجيا الدلتا الساحلية.
	تأثيرات الدرجة الثانية	التغير في العوالق - زيادة نمو النباتات المائية الكبيرة - تغير في الغطاء النباتي على ضفاف الأنهار - تغير في خصائص القناة، والسهول الفيضية، والساحلية.
	تأثيرات الدرجة الثالثة	التغييرات في توزيع ووفرة اللافقاريات والأسماك والطيور والثدييات -زيادة ملوحة مصبات الأنهار.
6..**Source** :Wang P., Dong S., and Lassoie J. P., OP.Cit, P		

هذا ويمكن إيجاز هذه التأثيرات في النقاط الآتية:(Tahmiscioğlu M.S., Et Al., , P. P.762-763 & Wang P., et al., (2014, P.P.7-8.

- يتم احتجاز الرواسب في الخزانات المرافقة للسدود، حيث تمنع تغذية الرواسب؛ الأمر الذي يترتب عليه حدوث تآكل للشواطئ الساحلية لمناطق المصب.
- يتم تقييد منطقة وضع البيض للأسماك التي تعيش في النظام البيئي المهاجر مع تيار الماء، حيث يعيق طرق المرور العادية للأسماك في المنبع والتي تهدف إلى التبويض والتغذية ovulation and feeding ؛ وبالتالي يتزايد عدد الأسماك بشكل كبير، وفي حالة مرورها عبر بوابات السدود العالية، والتوربينات والمضخات فإنها تتضرر وقد تتعرض للموت.
- تختفي بعد الأماكن الأثرية والتاريخية النادرة بجمالها الاستثنائي تحت الخزان.
- تتغير درجة حرارة وتركيزات الأملاح والأكسجين عموديًا نتيجة لتكوين الخزان، وقد يتسبب ذلك في توليد طاقة جديدة.

- تنخفض خصوبة التربة في مناطق المصب خلف السد، فيستبدل ذلك بالإسراف في استخدام المخصبات والأسمدة الكيميائية، التي تتسرب بصورة كبيرة في المصارف الزراعية.
- تصريف المواد السامة (مبيدات الآفات والمعادن السامة وما إلى ذلك) وتكثيفها في السلسلة الغذائية؛ الأمر الذي يؤثر على الكائنات الحية، وقد تنتهي صلاحية جميع الكائنات الحية عندما يصبح التيار غير قادر على استعادة نفسه.
- تحدث فيضانات غير متوقعة، وبالتالي تدمير الغطاء النباتي على ضفاف الأنهار.
- قد تحدث بعض الزيادة في الزلازل؛ بسبب ملء خزانات السدود الكبيرة.
- يمكن ملاحظة التغيرات المناخية الإقليمية ذات الصلة بالتغيرات في نسبة رطوبة الهواء، ودرجة حرارة الهواء وحركته على نطاق واسع، والتغيرات في تضاريس المنطقة الناتجة عن الركود والكتلة الكبيرة الحجم من المياه.
- قد تسبب السدود زيادة في أمراض مصدر المياه مثل التيفوس والتيفوئيد والملاريا والكوليرا.
- تؤثر السدود على البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمنطقة بشكل كبير، لاسيما إجبار تهجير السكان، بمنطقة إنشاء السد وبحيرته.
- يؤدي حجز كتلة كبيرة من المياه خلف السدود إلى زيادة درجات حرارة المياه عند المنبع وتعديل النظام الحراري للنهر، من خلال حدوث تقلبات طبيعية موسمية وقصيرة المدى في درجات الحرارة في اتجاه مجرى النهر، حيث تتراكم الخزانات العميقة حرارياً في الصيف مع الماء الدافئ الأقل كثافة في الطبقة العلوية (epilimnion) ، والماء الأكثر برودة وأكثر كثافة في الطبقة السفلية (hypolimnion)، حيث يتم إطلاق الماء الأكثر برودة في الصيف، والأكثر دفئًا في الخريف؛ مما يؤدي إلى تغيير أنماط درجات الحرارة الموسمية للنهر في اتجاه مجرى النهر.
- تزيد الخزانات من المساحة الكلية للمياه العذبة؛ مما يؤدي إلى فقدان المياه بالتبخر، حيث يكون التبخر أكبر في الخزانات ذات السطح الكبير في المناخات الحارة القاحلة، ويؤثر فقدان الماء على صحة النظام الإيكولوجي في اتجاه مجرى النهر، على سبيل المثال، أصبح انبعاث غازات الدفيئة كثاني أكسيد الكربون والميثان من الخزانات؛ نتيجة لتحلل الغطاء النباتي بها، حيث تختلف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري باختلاف عمق الخزان، وأوقات بقاء المياه، ودرجة الحرارة، وتدفق المواد العضوية من مستجمعات المياه، وعمر الخزان، وتشغيل السد.
- يُفترض أن حوالي 0.5-1٪ من حجم التخزين لخزانات العالم تضيع سنويًا؛ مما يؤدي إلى انخفاض سعة تخزين المياه وإمكانات توليد الطاقة المائية للسدود.

وفيما يلي نعرض جنباً من تأثير إنشاء السدود المائية بقارة أفريقيا:

<u>أولاً: التداعيات المورفولوجية:</u>

❐ الترسيب خلف السد:

يحدث ترسيب خزان بحيرات السدود في جميع أنحاء العالم بمعدل يقدر بـ 0.3٪ سنويًا؛ مما يجعل من متوسط عمر الخزان المتوقع حوالي 300 عام، وتتعلق هذه الخسارة في سعة التخزين بتكلفة استبدال سنوية تبلغ 13 مليار دولار أمريكي، ويظهر الشكل التالي النمو التاريخي في السعة التخزينية والترسيب للسدود المائية بالعالم منذ بداية القرن العشرين ومنتصف القرن الحادي والعشرون(Basson G. P.2,).

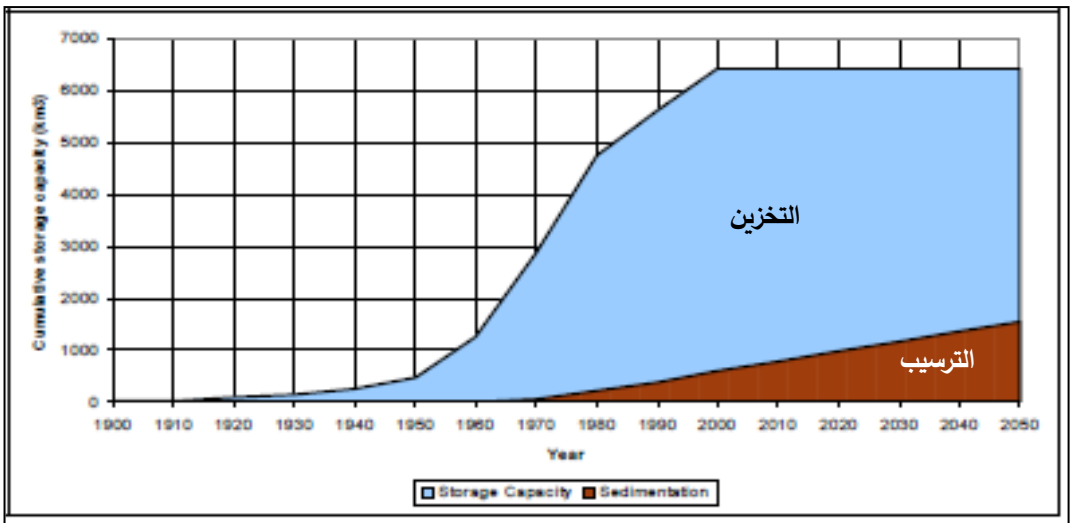

شكل (3) النمو التاريخي في السعة التخزينية والترسيب بخزانات السدود المائية بالعالم

إن المعادن الثقيلة التي تحملها الرواسب، تميل إلى التراكم والغمر أسفل السد، حيث يمكن أن يؤدي انخفاض حمل الرواسب إلى زيادة تآكل ضفاف الأنهار وقيعانها، وفقدان السهول الفيضية، وتدهور مناطق الدلتا الساحلية، حيث إن الرواسب التي كان يحملها النهر في اتجاه مجرى النهر، لم تعد تُستبدل بمواد من المنبع، فيقوم النهر بنحر نفسه؛ لذا يلجأ إلى الإطلاق الانتقائي للمياه شديدة التعكر في بعض الأحيان لتقليل الترسيب في الخزان وزيادة أحمال الرواسب في مجرى النهر (8.Wang P., Dong S., and Lassoie J. P., P)، كما هو الحال بقناطر Macarretane على نهر ليمبوبو في موزمبيق، فلم يتبق سوى القليل من تدفق النهر؛ نتيجة تراكم الرواسب التي تعد مشكلة قائمة(Stephenson D., 2020, P.28)، كما هو موضح بالشكل (4).

وفي نهر النيل، فقد تسبب حجز السد العالي للطمي الذي كان يحمله النهر كل عام مع الفيضان، فمنذ عام 1964م عندما بدأ حجز المياه وراء السد بدأ هذا الطمي في الترسيب في بحيرة ناصر، وفي ملء ذلك النطاق من الخزان الذي كان مخصصاً له والمسمي بالمخزون الميت، والذي ينتظر أن يملأ لتمامه في غضون أربعمائة عام، وقد أظهرت الدراسات الميدانية أن الطمي الذي دخل البحيرة لم يوزع بانتظام على طول قاعها كما كان متوقعاً، بل تكدس معظمه عند مدخلها عند موقع الشلال الثاني حول مدينة حلفا القديمة، وطبقاً لدراسات هيئة السد العالي فإن مكان ترسيب الطمي يتقدم عاما بعد آخر ناحية الشمال، وتقدر جملة الرواسب التي تراكمت في الفترة بين 1978 وسنة 1990 بحوالي 1418 مليون م3، أي بمعدل 109 ملايين م3 سنوياً (رشدي سعيد، 2001، ص 262)، كما بشكل (5).

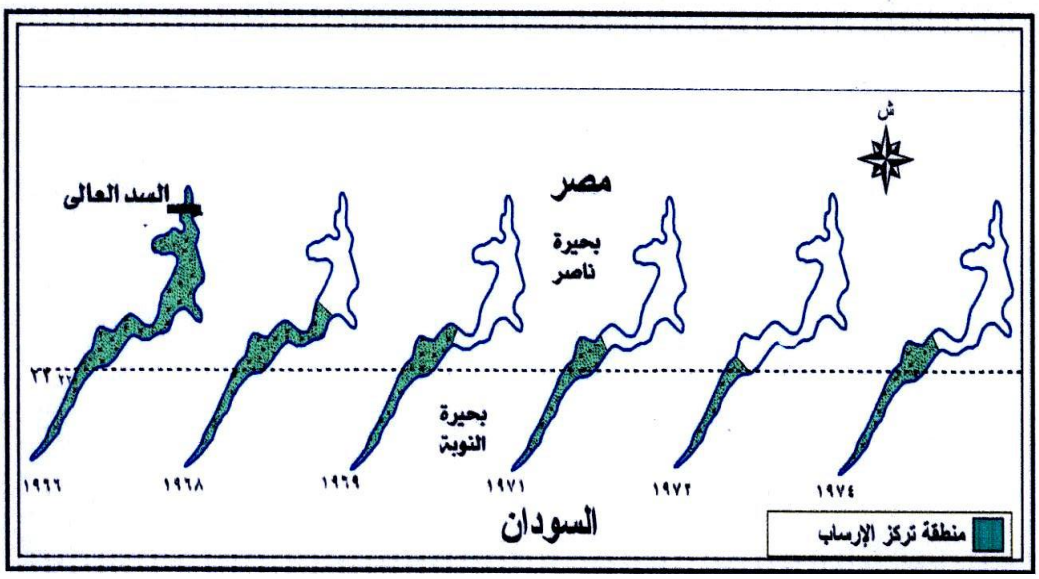

❐ **تآكل قاع السد.**

يسهم التدفق الكبير للمياه من السد في حدوث أضرار كبيرة في قاع مجرى النهر أمامه؛ وفقاً لطبيعة التركيب الصخري، فمنذ بدء بناء سد كاريبا عام 1956م كانت هناك ست بوابات للفيضان بارتفاع 9.1 متراً، قامت بإحداث ثقب في صخرة العمق حوالي 90 متراً، حيث تم تصميم مسارات المياه لتقع أسفل مجري السد؛ مما أدى إلى تآكل الصخور، وهذا الأمر أثر بشكل سلبي على أساسات السد؛ نتيجة عدم إجراء تبطين للغاطس للتخفيف من اندفاع المياه(خالد محمد محمد على، 2021م، ص ص 31- 32)، كما بشكل (5).

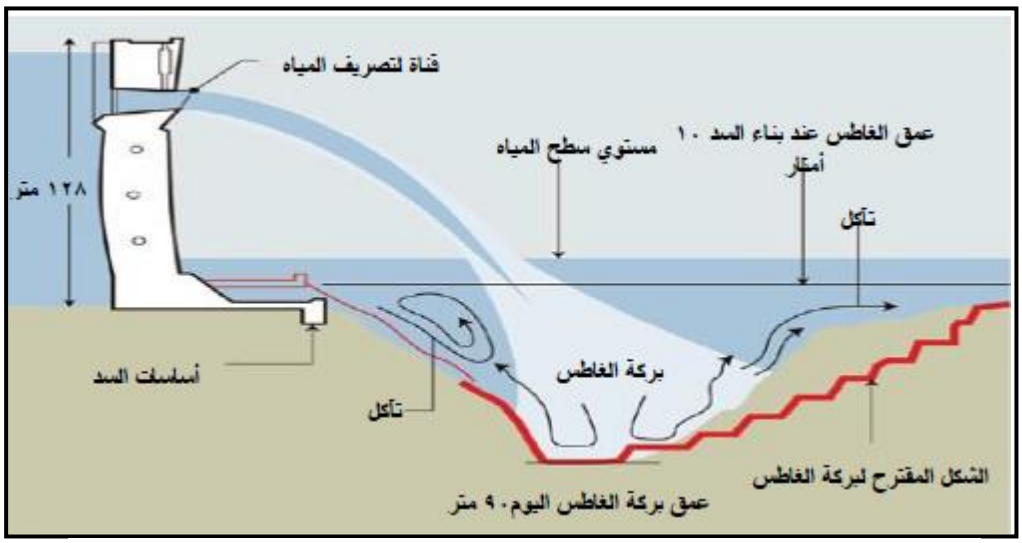

شكل (5) تآكل قاع البحيرة وتأثيره على أساسات سد كاريبا

❐ تأكل الساحل.

تؤدي التغييرات في نقل الرواسب إلى تغيرات في السهول الفيضية وحتى الدلتا الساحلية وتشكيل الخط الساحلي على بعد مئات الكيلومترات من موقع السد، فعلى سبيل المثال، أدى بناء السدود على نهر النيل إلى معدلات تآكل في دلتاها (Wang P., et al., P.9)، فبعد بناء السد العالي وما تبعه من اختفاء الإمداد النيلي من الرواسب ساهم من وقف النمو الطبيعي للدلتا ونمو الساحل البحر ليغطي أجزاء من اليابس الدلتاوي هذا من جانب، فخلال الفترة (1925-2001م) فقدت سواحل الدلتا المصرية ما يزيد على 30.86 كم2، وقد بلغت معدلات التعرية 91.4 فدان/السنة خلال الفترة (1925-1984م)، ارتفعت إلى 130.8 فداناً/السنة خلال الفترة (1984-2001م)، بينما انخفضت معدلات الترسيب من 93.7 فداناً/السنة إلى 30 فداناً/السنة خلال ذات الفترتين على التوالي (صبحي رمضان فرج سعد، 2012، ص 162). ويوضح شكل (6) ديناميات النحر الساحلي في مصر في المنطقة الأكثر تعرضاً لهذه الأحوال، في مدينة رشيد وما حولها، وعلى سبيل المثال، تتجاوز معدلات النحر الساحلي في موقع النتوء الخليجي لرشيد 50 متراً في السنة؛ وذلك لغياب الطمي بعد بناء السد العالي في أسوان (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2009، ص 55).

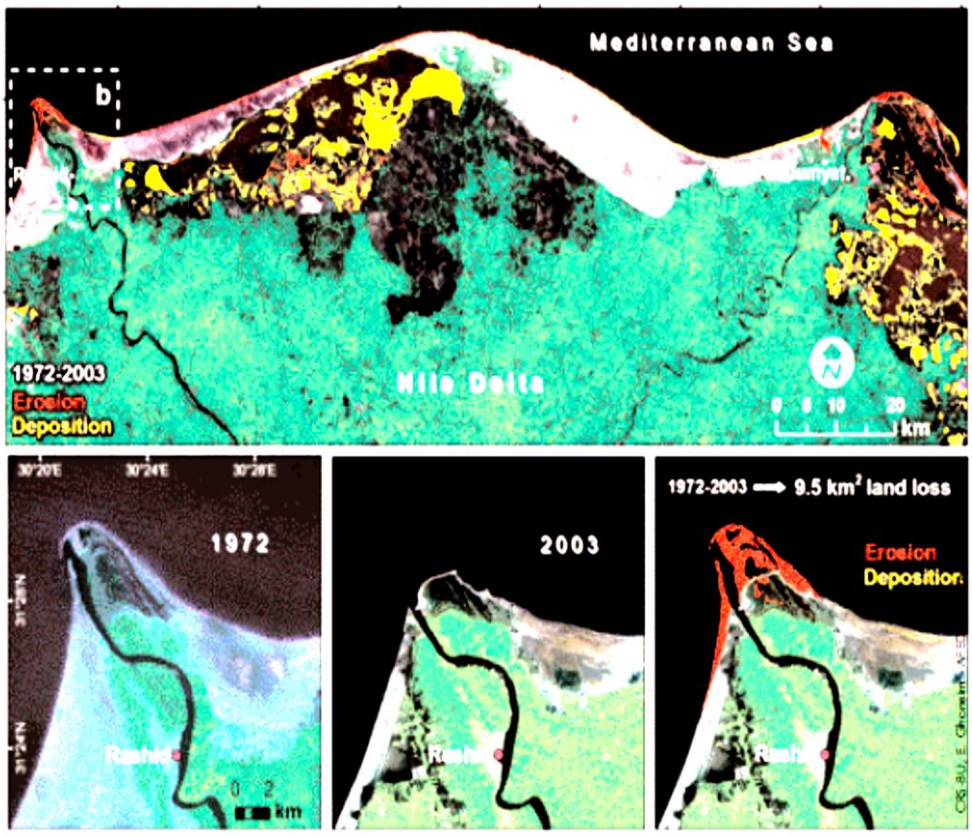

شكل (6) معدلات النحر الساحلي بمصب فرع رشيد بين عامي 1972-2003م

ثانياً: التداعيات الهيدرولوجية:

❐ **الأعشاب المائية:**

ترتب على إنشاء السد العالي في مصر تقليل ذروة التصريف التي كانت تستخدم في القضاء على أي نوع من الأعشاب المائية في المجرى الرئيسي لنهر النيل وفرعيه الرئيسيين، فأصبح الماء صافياً وخالٍ من المعلقات الصلبة، تلك الحالة شجعت على نمو الحشائش؛ جراء الاختراق الأكبر والعميق لأشعة الشمس في الماء؛ تلك الأعشاب المائية لا تؤثر على الري وحركة الملاحة فحسب، وإنما تولد مخاطر صحية من خلال تمكين من تكاثر البعوض وطفيل البلهارسيا والطفيليات البشرية الأخرى، كما أن نوعية المياه تتأثر(Shabana Y.M., & Elwakil M.A., Charudattan R., , 2001, P.53)، فضلاً عن أنها تتسبب في خسائر هائلة في المياه من خلال عمليات البخر – النتح evapo-transpiration.

ونتيجة لذلك، أطلقت السلطات المصرية برنامجا وطنيا لإزالة هذه الحشائش، حيث تم القضاء على الأعشاب المائية من 65 مليون متر مربع من المسطحات المائية بين عامي 1967 و1975، إلا انه قد نشأت أنواع أخرى من الحشائش المائية، وبحلول ربيع عام 1975م، أصيب أكثر من 80٪ من القنوات والمصارف بأنواع مختلفة من الأعشاب المائية؛ تبعا لذلك، تم تنفيذ البرامج الوطنية لصيانة القنوات ومكافحة الحشائش المعتمد بشكل منتظم (El-Shinnawy I. A., Et Al., 2000, P. P.535-536)، حيث تقلصت أطوال المجاري المائية (الترع – المصارف) المغطاة بتلك الحشائش من 39.1 ألف كم، إلي 16.4 ألف كم، بنسبة انخفاض جاوزت النصف (-58%)، كما بجدول (3).

جدول (3) أطوال الترع والمصارف الزراعية المغطاة بالحشائش المائية في مصر خلال الفترة 1985 – 1994م

أنواع الأعشاب المائية	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
العائمة على السطح	3.1	2.8	2.6	2.2	1.9	1.7	1.4	1	1.1	1.4
المغمورة	18.4	18.9	18.6	17.8	15	13.2	6	2	3	8
ناشئة (طارئة)	7.8	8.5	8.4	7.9	7.2	6.5	4	2	2	2.8
أعشاب مختلطة	9.8	8.85	8.8	8.5	9	7.7	3	3	4.9	4.2
الإجمالي	39.1	39.05	38.3	36.4	32.1	29.1	14.4	14.4	10	16.4

(*) الطول المغطاة (1000 كم)

Source: El-Shinnawy I. A., Et Al., OP.Cit, P.540.

❐ **التأثيرعلى جودة المياه:**

لا تغير السدود النظام الهيدرولوجي فحسب، بل تغير أيضًا الخصائص الكيميائية والبيولوجية والفيزيائية للمياه؛ مما يقلل من جودة المياه وصحة النظام البيئي للنهر، ويمكن ملاحظة أحدث الأنهار بالقارة، متمثلاً في سد النهضة الأثيوبي، والذي يبعد حوالي 14 كيلومترًا عن السودان، في هذا المكان، هطول الأمطار هطول موسمي، يصل إلى الذروة من شهر مايو إلى أكتوبر، هذا الهطول يقوم بعملية غسيل ونقل كمية كبيرة من الرواسب والمخلفات الحيوانية والنباتية إلى النهر، والتي يصبح عاملاً رئيساً يؤثر على جودة المياه (Wang P.,et al.,, P.9).

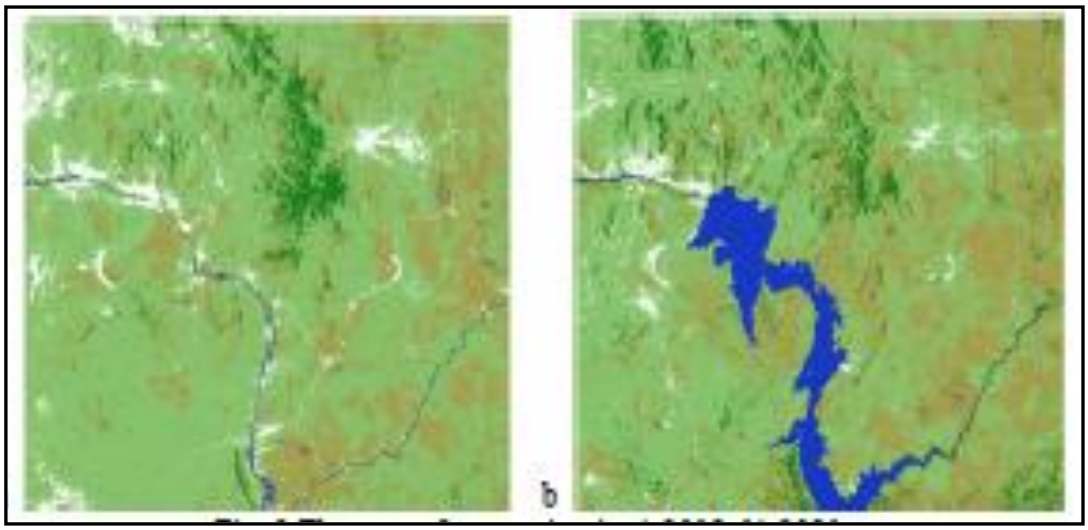

شكل (7) مساحة الغطاء النباتي ببحيرة سد النهضة الأثيوبي عامي 2013 – 2021م

كما أن لبناء السدود أثراً في تدني كمية الطمي بدول المصب، فتنخفض خصوبة التربة بها، التي يستعاض عنها بتكثيف استخدام الأسمدة والمبيدات، فضلاً عن إلقاء مياه الصرف الصحي بأنواعه المختلفة على طول المجري؛ الأمر الذي يسهم في حدوث التخثث (فرط المغذيات أو الإثراء الغذائي)؛ مما يؤدي إلى ازدهار الطحالب الخضراء المزرقة بالمياه،

والتي تستنفد الأكسجين في طبقة المياه العميقة؛ الأمر الذي يؤثر على سلسلة الغذاء المائية، وتؤدي إلى مخاطر جسيمة على صحة الإنسان.

❐ **التأثير على التنوع البيولوجي:**

يغير بناء السد هيكل ونمط كل من الموائل الأرضية والمائية؛ مما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي في أحواض الأنهار، حيث تعتبر الممرات النهرية ذات أهمية خاصة للعديد من الطيور والحيوانات البرية، كما أن إنشاء الخزانات وغمر النظم البيئية في أعلى المجرى سيؤدي حتما إلى فقدان هذه الموائل، علاوة على ذلك، فإن اضطراب نظم تدفق المياه الموسمية للتحكم في الفيضانات يؤثر على الموائل الواقعة في اتجاه مجرى النهر؛ مما يعرض الثدييات والطيور التي تستخدمها للخطر (Wang P. et al., OP.Cit, P.12).

❐ **تأكل و انكماش بحيرات:**

ولعل بحيرة تشاد، مثالاً واضحاً على ذلك، فوفقًا لقاعدة بيانات معلومات الموارد العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد تقلصت بنسبة تصل إلى 95٪ من عام 1963 إلى عام 1998، كما بشكل (8)، وهي بحيرة ذات أهمية اقتصادية، حيث توفر المياه لأكثر من 30 مليون شخص يعيشون في البلدان الأربعة المحيطة بها (تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا).

ولعل إنشاء السدود أحد الأسباب الرئيسة لانخفاض منسوب وتقلص مساحة البحيرة؛ حيث كثرت السدود على الأنهار المغذية للبحيرة، حيث يوجد في حوضي كانو وهاديجيا حوالي 23 سدًا ترابيًا، تسبباً في تدني حجم المياه المتدفقة من حوالي 7 كيلومتر مكعب/السنة (4 أميال مكعبة/سنة) إلى بحيرة تشاد، ليصبح حجم التدفق 0.45 كيلومتر مكعب/سنة (0.23 ميل مكعب/سنة) فقط؛ جراء حجز الجزء الأكبر من هذه المياه في الخزانات داخل مقاطعة كانو في شمال نيجيريا (https://ar.wikipedia.org/wiki).

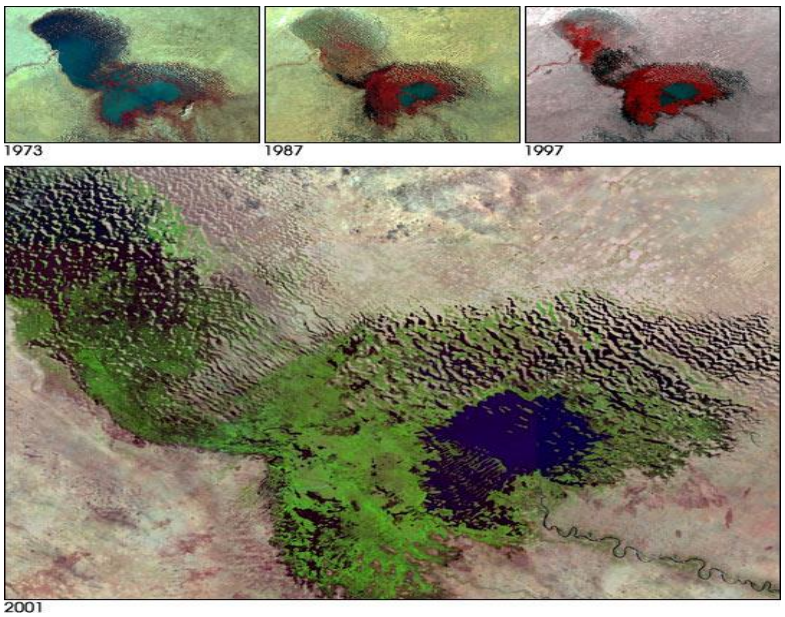

شكل (8) صورة بالقمر الصناعي تظهر مياه البحيرة باللون الأزرق وظهور نباتات القاع إلى سطح البحيرة نتيجة تقلص حجمها (الصور العلوية تظهر التغييرات من العام 1973م وحتى 1997م.

ثالثاً: التداعيات السكانية:

❐ **التهجير السكاني:**

غالبًا ما يؤدي بناء السـدود إلى عمليات نزوح وإعادة توطين آلاف الأشـخاص، فقد تم إنشـاء بحيرة فولتا في غانا عام 1969م، وعلى الرغم من توفير منطقة استيطان أفضل بكثير لـ 80000 شخص في موقع آخر، قام 100 ألف شخص ببناء منازلهم الخاصـة غير المخططة على شـاطئ البحيرة (Tahmiscioğlu M.S., Et Al., P. 767)، وفي مصـر يعد تهجير أهل النوبة من منطقة السـد العالي نموذجاً واضـحاً، والذي قدر عددهم بحوالي 18 ألف أسـرة، ويوضـح جدول (4) حجم النازحين لعينة بقارة إفريقيا جراء إنشاء السدود بها.

جدول (4) نماذج لأعداد النازحين لعدة سدود كبيرة الحجم بقارة أفريقيا

السد	الدولة	النازحين	تاريخ النزوح
Akossombo	غانا	80.000	1963
Kossou	ساحل العاج	75.000	1970
Kandji	نيجيريا	44.000	1968-1967
Sélingué	مالي	15.000	1980
Nangbéto	توغو / بنين	10.600	1987
Manantali	مالي	10.000	1987-1986
Garafiri	غينيا	2.140	1999
Source: International Institute for Environment and Development, Sharing the benefits of large dams in West Africa, 2009, P. P.7.			

❐ **مشاكل صحية:**

تسبب السد العالي في انتشار مرض البلهارسيا في مصر عامة، وفي شمالها بصفة خاصة، حيث هيأ الفرصة لنمو طفيل البلهارسـيا، حيث يمكن القول إن خصـائص الدلتا المورفولوجية والتركيب الميكانيكي للتربة يؤثران بشـكل كبير في لزوجة بعض المناطق؛ مما يعمل على سـوء الصـرف، ويؤدي إلى تكاثر الديدان الطفيلية ونمو بويضـات، وتؤدى كثرة فروع

الشبكة المائية مع قلة الانحدار وتزايد نسبة رطوبة التربة، خاصة في شمال الدلتا؛ إلى وجود بيئة صالحة لنمو قواقع البلهارسيا (سحر عبد المعبود أحمد كشك، 2010، ص 31.).

ولقد أشارت دراسة (Chakravarty A., P.31) في تحقيقها في تأثير السدود على الملاريا باستخدام بيانات مشروع MARA / ARMAعلى استمرار الموسم السنوي لانتقال الملاريا عبر أفريقيا، حيث إن خزانات السد ستستمر خلال موسم الأمطار، وهو أيضًا وقت الذروة لانتقال الملاريا (التكاثر المحتمل)، حيث تؤدي الأرض المخصصة للبعوض التي توفرها الخزانات إلى زيادة الملاريا بجوارها في المناطق التي تحدد فيها المدة السنوية لموسم الإرسال هطول الأمطار ودرجة الحرارة طويلة بالفعل، وتبين أن الأسر ليست قريبة بما يكفي من خزانات السدود لتتأثر، إلا أنه ثبت أن الملاريا شهدت زيادة في محيط السدود ولكن ليس أسفل النهر ستقطع مسافة في التحقق من صحة جميع نتائجنا، يظهر في الشكل (9) التباين المكاني في طول مدة الانتقال السنوية، جنبًا إلى جنب مع مواقع الأسر التي شملتها الدراسة.

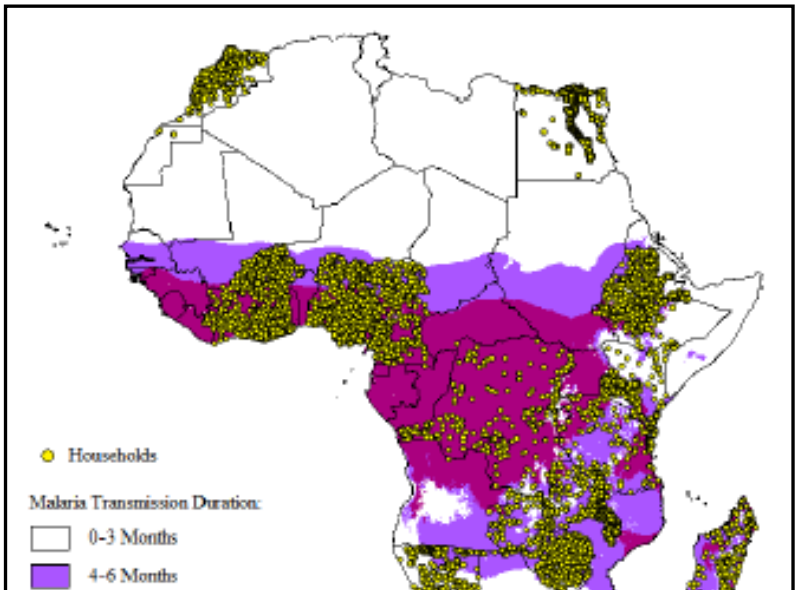

المبحث الثالث: الإجراءات اللازمة للحد من تأثير بناء السدود:

من أجل تقليل التأثيرات المذكورة أعلاه واستعادة أو تشكيل البيئة الأصلية، يتم طرح سلسلة من الحلول بناءً على تجارب بناء السدود البشرية:

- **لتغيير خصائص الموائل البيولوجية:** يتم حلها بشكل أساسي من خلال مشاريع الاستعادة البيئية للنهر (إنشاء ممر الأسماك، وتنظيم نظام الأنهار، وما إلى ذلك).
- **لتغيير النظام الهيدرولوجي ونقل الطاقة والمواد:** من الممكن تحسين طريقة تشغيل الخزان الحالية وتنفيذ عملية بيئية متعددة الأهداف مع مراعاة احتياجات النظام البيئي للنهر دون التأثير على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للخزانات، فقد طور الكثير من الخبراء والباحثين موضوعًا جديدًا يسمى "الهندسة الهيدروليكية البيئية"، والتي جمعت بين علم البيئة والمكونات الهيدروليكية البيئية والهندسة الهيدروليكية، حيث يعتمد هذا الموضوع على النظام الهيدروليكي التقليدي واستيعاب النظريات البيئية ودمجها، ثم تصبح موضوعًا هندسيًا جديدًا.
- **وللسيطرة على رواسب الخزان والتغذية:** من أجل إبطاء ترسيب الخزان، فإن تقنية تشغيل الخزان الفعالة هي "التخزين النظيف"، حيث يعتمد الخزان طريقة التشغيل" تخزين المياه النقية وتصريف المياه الموحلة "، جنبًا إلى جنب مع إجراءات ضبط مستوى المياه الجارية وتصريف الرمال من خلال الفتحة السفلية لتقليل ترسب الرواسب، وإطالة عمر الخدمة للخزان بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، من خلال تغيير وضع تشغيل الخزان، حيث يمكن خفض مستوى المياه أمام السد بشكل معين لفترة، ويمكن تخفيف ضغط مستوى الماء عن طريق الشوكة والخليج؛ وبالتالي يمكن زيادة منطقة التدفق البطيء لسرعة الماء، ويمكن تدمير حالة التخثث في الجسم المائي، ويمكن أن تمنع بشكل فعال أغناء الخزان بالمغذيات.
- **أخذ التحسن للنظام البيئي والتنمية المستدامة كهدف نهائي:** من خلال الاستفادة الكاملة من التقييم البيئي وإنشاء وضع تشغيل السد البيئي الرائد، من خلال دراسة العيوب الناتجة عن مشروع السد وإثبات جدوى مخطط بناء السد من العوامل البشرية والطبيعية؛ وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة للمجتمع، وتعزيز التعايش المتناغم بين الإنسان والطبيعة (Chen P., Liang T. and Wu Z., 2022, P.P.7-8).

☒ المراجع باللغة العربية:

1- تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية (2009)، البيئة العربية: تغير المناخ-أثر تغير المناخ على البلدان العربية.

2- خالد محمد محمد على (2021)، سد كاريبا بين زامبيا وزيمبابوي وتداعياته (1955-1995م)، مجلة الدراسات الإفريقية ، العدد (51).

3- رشدي سعيد (2001)، نهر النيل : نشأته واستخدام مياهه في الماضي والحاضر، الطبعة الثانية، دار الهلال.

4- سحر عبد المعبود أحمد كشك (2010)، الأمراض المتوطنة في محافظات الوجه البحري: دراسة في الجغرافيا الطبية، ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس.

5- صبحي رمضان فرج سعد (2012)، جغرافية المياه العذبة (الإمكانيات-التحديات-استراتيجيات التنمية)، الحنفي للطباعة الحديثة، شبين الكوم.

6- مصطفي حجازي محمد حجازي (2010)، الإطماء في بحيرة السد العالي: دراسة جيومورفولوجية، كلية الآداب، بنها.

☒ قائمة المراجع باللغة غير العربية:

1- Alla Y.M.K. and Liu L., (2021), Impacts of Dams on the Environment: A Review, International Journal of Environment, Agriculture and Biotechnology, Vol-6, Issue-1.

2- AQUASTAT Programme (2007), Dams And Agriculture In Africa, FAO Aquastat Dams Africa.

3- Basson G., Hydropower Dams and Fluvial Morphological Impacts –An African Perspective.

4- Chakravarty A., Dams and Infant Mortality in Africa, Department of Economics, University College London.

5- Chen P., Liang T. and Wu Z., (2022),Impacts of Ethiopia Dam on Vegetation and Water and Ecological Countermeasures, IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science(1011).

6- El-Shinnawy I. A., Et Al., (2000),Impact Of Aswan High Dam On The Aquatic Weed Ecosystem, Icehm2000, Cairo University, Egypt, September.

7- International Institute for Environment and Development (2009), Sharing the benefits of large dams in West Africa.

8- Shabana Y.M., & Elwakil M.A., (2001), Charudattan R., Biological Control of Water Hyacinth by a Mycoherbicide in Egypt, Biological and Integrated Control of water Hyacinth, Eichhornia Crassipes , Center and Jianqing ACIAR Proceeding 102.

9- Stephenson D., (2020), African rivers: Their Development, Water Resources, Dams, Hydro-electric Power, Irrigation, Water Supply, Hydrology and the Environment.

10- Tahmiscioğlu M.S., Et Al., Positive And Negative Impacts Of Dams On The Environment, International Congress On River Basin Management.

11- Wang P. et al., (2014),The Large Dam Dilemma: An Exploration of The Impacts of Hydro Projects on People and The Environment in China, Springer Science+Business Media Dordrecht.

12- Zhang X., et al., (2022) Review of Effects of Dam Construction on the Ecosystems of River Estuary and Nearby Marine Areas, Sustainability (14).

عام الصابة: الفلاح المغربي التقليدي وتنظيم العمل الزراعي وتقييم إنتاجية الموسم الفلاحي

إسماعيل الراجي، طالب باحث في سلك الدكتوراة؛ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ جامعة ابن طفيل-القنيطرة-المغرب

ملخص:

شكلت الفلاحة عصب الاقتصاد المغربي تاريخيا، وتكاد تكون الأنشطة الزراعية هي المدخل الأول لفهم سيرورة الحياة الاجتماعية القروية في المجتمع المغربي؛ المجتمع القابل مجاله لمزاولة وتعبئة الأنشطة الزراعية المتعلقة بزراعة الحبوب والقطاني، وباقي الأنشطة الزراعية البورية التي يعتمد مزاولها على التساقطات المطرية الموسمية، وملاءمة الظروف المناخية. بالرجوع إلى تقييم الموسم الفلاحي، بلغة الفلاحين التقليدين أنفسهم، يكون الموسم الزراعي إما عام الصابة، أي؛ تلاءم الظروف المناخية مع الزراعة البورية، وتحصيل عام ذا إنتاجية مهمة، يسد مصاريف الحرث، والزرع، والحصاد، وباقي التكاليف،

ويبقى الفائض. أو عام جفاف؛ وهو ذلك العام الذي تتجلى حدته في كساد المزروعات البورية؛ نظرا، لعدم إنتظام التساقطات المطرية أو شحها، ما ينعكس على مردودية الموسم الزراعي بالسلب، حيث لا يحصد الفلاح ما زرع، ولا يسترجع مصاريفه. وقد ذأب الفلاحون على تلخيص مشهد حياتهم الفلاحية-الزراعية في جمل وأمثال وأقوال، ومما يقال في هذا الصدد: "الحرث كل عام، و'الصابة' مرة في الأعوام".

الكلمات المفتاح: الفلاحة التقليدية، عام الصابة، عام الجفاف، التقويم الفلاحي، عملية الحصاد، عملية "الدرس".

Résumé :

L'agriculture a toujours été l'épine dorsale de l'économie marocaine, et les activités agricoles sont presque le premier point d'entrée pour comprendre le processus de la vie sociale rurale dans la société marocaine, une société capable de pratiquer et de mobiliser des activités agricoles liées à la culture des céréales et des légumineuses, et d'autres activités agricoles en jachère dont la pratique dépend de la pluviométrie saisonnière et de l'adéquation des conditions climatiques. En se référant à l'évaluation de la saison agricole, dans le langage des agriculteurs traditionnels eux-mêmes, la saison agricole est soit «l'année de Saba», c'est-à-dire la compatibilité des conditions climatiques avec l'agriculture en jachère, et la collecte d'une année avec une productivité importante, qui couvre les dépenses de labour, de plantation, de récolte et le reste des dépenses, et le surplus reste. Ou encore « l'année de sécheresse », qui est l'année dont la sévérité se manifeste par la dépression des cultures de mulets, en raison de l'irrégularité ou de la rareté des précipitations, ce qui se répercute négativement sur la rentabilité de la saison agricole, car l'agriculteur ne récolte pas ce qu'il a semé, et ne récupère pas ses dépenses. Les paysans ont eu à cœur de résumer la scène de leur vie agricole en la résumant en phrases, proverbes et dictons, y compris « Labourer tous les ans, et 'saba 'une fois par an »

Mots-clés : agriculture traditionnelle, «l'année de Saba», année de sécheresse, calendrier agricole, processus de récolte, processus de «Derssa».

مقدمة

تشكل الفلاحة عند شريحة واسعة من المجتمع المغربي القروي لليوم، النشاط الاقتصادي الأول، وترتبط بهذا القطاع جل التجمعات السكانية القروية الممتدة في مجال الأرياف المغربية سواء في الماضي والحاضر، حيث تمتهن نسبة مهمة من ساكنة دواوير الأرياف الشأن الفلاحي، حسب محددات ومعطيات المجال؛ الطبيعية والجغرافية والمناخية، والرصيد العقاري والثروة المائية..إلخ.

وتنتظم ممارسة الفلاحة التقليدية اليوم بين ضفتي قاموس مخضرم يجمع بين المفاهيم الاجتماعية التقليدية التي صكها المجتمع الفلاحي المغربي جيلا بعد جيل في سيرورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وما جاء مع تطور علوم الزراعية

الحديث الرافد لثقافة الفلاحة، والشأن الزراعي التقليدي المغربي عبر عمليات التحديث الزراعي التي تمت مع ظاهرة الاستعمار الفلاحي للمغرب[1]، وما تم خلال حقبة الاستقلال مع التنمية الفلاحية.

بالعودة إلى القاموس الفلاحي التقليدي للمجتمع الزراعي/القروي المغربي، نجد جملة من الاصطلاحات والمفاهيم التي تنتظم فيها مزاولة النشاط الفلاحي بكل أنواعه. ولعل تقييم الموسم الفلاحي-الزراعي على وجه الخصوص؛ الذي هو أساس ركيزة القطاع الفلاحي-تاريخيا، والذي يضمن هامشا من الأمن الغذائي للمجتمع، ورافعة للاستثمار في قطاع تربية الماشية. قد قيم الإنتاج الزراعي باصطلاحات خاصة في الثقافة الفلاحية المعيشية في المجتمع المغربي؛ ويشكل اصطلاح "الصابة"، عند الفلاحين الصغار والثقافة الشعبية، الاصطلاح الأهم في عملية تقييم الموسم الفلاحي-الزراعي في تاريخ عمليات الإنتاج الزراعي.

عاد موضوع الصابة للواجهة، بحكم أنها مفهمة سوسيواقتصادية-زراعية_ إن جاز التعبير_ مركزة تدل على تقييم الموسم الفلاحي-الزراعي ذو الإنتاجية الطبيعية والمهمة، وهذا المفهوم الزراعي، يعد من الأطلال التي يحن، ويقف عند أطلالها الفلاح التقليدي خلال السنوات الأخيرة؛ فخلال المواسم الفلاحية الخمسة المنفرطة، لم تكن إنتاجية الزراعية-البورية على ما يرام، نظرا للاضطرابات والتغيرات المناخية، ووضع التساقطات المطرية.

فخلال المواسم الخمس الفلاحية المنفرطة، لم يكن الإنتاج الزراعي-البوري على طبيعته ولا على مستواه الإنتاجي، نظرا لاختلالات التساقطات المطرية الموسمية، التي اتسمت بالقلة، وبعدم الانتظام الفصلي والمكاني؛ فكانت نتائج الموسم الفلاحي في تقييم حالة الجفاف، وشبه الجفاف..إلخ. وهذا ما انعكس بالسلب على الاقتصادي المغربي عموما، وكان له تداعيات وخيمة على شريحة واسعة من المجتمع المغربي التي ترتبط بهذا القطاع ارتباطا تاريخيا، ومن بينهم الفلاحين الصغار المزاولين الأنشطة الزراعية البورية، والمعتمدين على ما تجود به الفلاحة وما يدخل في فلكها من تربية الماشية.

---

1 للمزيد أنظر: عبد الجليل حليم، التحديث القروي ورأسملة الزراعة المغربية، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10 "تطور العلاقة بين البوادي والمدن في المغرب العربي" (1988).

ها هو الموسم الفلاحي السادس على التوالي ينذر بإستمرار كساد الموسم الفلاحي-الزراعي جراء قلة التساقطات المطرية الموسمية المسجلة بالمغرب؛ ففي بداية الموسم الفلاحي الراهن، حيث التساقطات الموسمية هي ضئيلة جدا، وذات كمية محدودة، وغير منتظمة لا في الزمن ولا المكان...ولليوم (8 يناير2024)، ما تزال المزروعات البورية من قمح وشعير، ونحوها مما نثره الفلاحين على أراضيهم الزراعية، منها من استكملت الشوط الأول من عملية الاستنبات في بعض المناطق (نواحي الدار البيضاء مثلا)؛ معلقة في وضعية الكمون وتراجع النمو، نظرا لغياب التساقطات المطرية، في حين في مناطق أخرى كالاستغلاليات البورية وأراضي الترس بمنطقة الغرب، لم ينبث ما زرع من القمح والشعير، برغم من عملية الزرع التي تمت خلال نهاية شهر نونبر وشهر دجنبر، بل إن الغطاء النباتي المحلي الذي يسود في المنطقة، من: النْجم، بحمو، خبيْزا، الحميْضا، نجْمة النوارْ، زعيْثرا، الجرنيج، كرنينا، حريكا[2]..أي الغطاء النباتي الذي يغطي هوامش الطرق الفلاحية، ومنارات حدود الأراضي الزراعية، والشعاب والتلال غير المزروعة لم يظهر بشكله المعهود، مشهد مجالي دال على وضعية قلة التساقطات المطرية؛ ففي هذا المشهد شبه القاحل، لا يختلف عن مشهد الخريف، بالرغم من قرب بلوغ منتصف شهر يناير؟ فصل شتاء هذا، بطعم الخريف.. لا شتاء ولا غطاء نباتي! منذرا _لا سمح الله_ بسنة جفاف لها تداعيات على الاقتصاد والبيئة، مما يخيم على الأمن الغذائي والمائي للمغرب، والحياة الاقتصادية والفلاحة بتداعيات سلبية. وكل ذلك لوحظ في عدة مستويات خلال السنوات الأخيرة، وبالخصوص في سنة 2023؛ تراجع مهول في الاحتياطات المائية في السدود، تغوير المياه الجوفية، نضوب الأعين والأودية، كساد سوق الماشية، تراجع القطيع الحيواني (الأبقار) المغربي، تدهور الغطاء النباتي، تدهور الغابات، موت الأشجار المثمرة في المجالات البورية، ارتفاع الأسعار للعديد من المنتوجات الفلاحية والزراعية... وكل هذه الظواهر كانت محل رصد في العديد من المنابر العلمية والثقافية والإخبارية.. إلخ.

2أسماء محلية لأنواع مختلفة من **الغطاء** النباتي.

على ضوء هذه المقدمة، نتساءل عن التقييم الفلاح المغربي للموسم الفلاحي من خلال الفلاحة التقليدية المغربية، إنطلاقا من اصطلاح "عام الصابة"؟ فما تخبرنا بعض تقاطعات الأمثال والروايات الشفهية والأقوال والحالات المجالية من ذاكرة جماعة الفلاحين التقليدين عن سيرورة انتظام العمل الزراعي وعن عام الصابة وخلافه؟

أولا: عام الصابة

1- العام والذاكرة

ينتظم التاريخ الاجتماعي في سردية الثقافة الشعبية المغربية القروية منذ قرون في اصطلاح "عام"، إذ لكل عام من سنة مضت حدث، يعطي للسنة الماضية شخصيتها، وصورتها العامة عن ما جرى فيها من أحداث يحقب بها في الموروث الشعبي لذلك الزمن؛ ففي الثقافة الشعبية المغربية يتصدر التأريخ للمواليد والمناسبات الاجتماعية بالأحداث الطبيعية والسياسية الكبرى التي تعصف بالمجال. وفي هذا السياق يقال:

- "ازداد (المولود) عام الحرث"؛
- "مات (الشخص) عام مرض البهايم"؛
- "دار العرس عام المسيرة"...

إن الذاكرة الجماعية المغربية موشومة بالعديد من الأعوام التي أرخت للعديد من الظواهر الطبيعية والوقائع الاجتماعية التي تأتي على المجال والجغرافية في المجتمع المغربي: من قبيل: عام بوكليب، عام يرني، عام الجوع، عام الجراد، عام البون، عام الحرث.. وغيرها من الأعوام التي هي في حقيقة الأمر، إما أعوام خير، أو أعوام مسغبات، وهذه الأخيرة، كان لها تداعيات وخيمة على المجتمع من تأثير سلبي في سيرورة حياته الاجتماعية والاقتصادية، فماهية هذه المسغبات، هي في حقيقة الأمر؛ جوائح طبيعية ومناخية وصحية، تعرض لها المجتمع المغربي في سيرورة تاريخه، حيث نحتث هذه الكوارث وما ترتب عنها من أزمات الذاكرة الجماعية، نطرا لتداعياتها، ولما ترتب عنها من جروح وخدوش عميقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع المغربي، عبرت عنها لغة القوم وثقافتهم، وحفظتها ذاكرتهم الجماعية بشاهد إسمي أو اصطلاحي من جنس

الأزمة أو الكارثة[3]. وما تزال الذاكرة المغربية محتفظة بذاكرة أعوام، هي في الاسطوغرافيات التاريخ الاجتماعي العسير من الأزمنة العسيرة على المجتمع المغربي، كأعوام الجفاف والمجاعات والأزمات السياسية.. رصدت تاريخيا واجتماعيا في دراسات العلوم الاجتماعية، التي تبحث في الذاكرة الشفوية والاجتماعية[4]. وعليه، كما حفظت الذاكرة أعوام المسغبات وأطلقت مخيلة المجتمع عليها أسماء واصطلاحات، كذلك يحدث الأمر عن أعوام الخير، ومنه عام الصابة الذي يكون حدثه في بعض المواسم الفلاحية-الزراعية خلال موسم الحصاد الزراعي.

2- الصابة والكَاعة

مما جرت به العادة في التقييم الفلاحي للموسم الزراعي تقييم الموسم المنتهي من حصاده، هل هو عام الصابة[5] أو سنة شبه جفاف أو جفاف. وعام الصابة بشكل عام في الثقافة الفلاحية التقليدية؛ يعني عام الخير، والمردودية الطبيعية للمزروعات الفلاحية الموسمية، حيث يكون المناخ والتساقطات في دورتها الطبيعية وملائمة للمزروعات، ما يكون له أثره على الموسم الزراعي البوري بالخصوص: مزروعات القمح والشعير، حيث يجود الهكتار الواحد ب 35 قنطار فما أكثر. في المقابل إذا كانت هناك اضطرابات في تعاقب مناخ الفصول، وعدم انتظام التساقطات، وقلتها، يكون الموسم الزراعي على غير عادته ومنواله، فيتسم بسنة عجفاء نظرا لحالة شبه الجفاف أو الجفاف التي تسجل في موسم الحصاد المنفرط، ففي حالة شبه الجفاف؛ لا يتجاوز إنتاج حصاد الهكتار الواحد ما بين عشرة قناطر إلى 15 قناطرا من محصود القمح أو الشعير. وفي حالة الجفاف لا يتجاوز إنتاج الهكتار الواحد 5 قناطر. والحالة الأعم في أعوام الجفاف الحاد لا عملية حصاد تكون أساسا.

---

3 للمزيد حول جوانب تاريخية تتعلق بالأوبئة والمجاعات المغرب، أنظر: محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب: في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، سلسلة: رسائل وأطروحات، رقم 18، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992).

4 من بين أهم المؤلفات في هذا الصدد يمكن الإحالة إلى مرجع مهم يتناول مفهمة "عام" مقترن بظاهرة ما: عبد الأحد السبتي، من عام الفيل إلى عام المارِيكان: الذاكرة الشفوية والتدوين التاريخي، منشورات المتوسط- إيطاليا، الطبعة الأولى، 2022.

5 في معجم اللغة العربية المعاصرة، نجد ص ّاب/الصابة، هو اسم لشجرة. للمزيد أنظر: أحمد مختار عمر ومساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الثالث، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط1، 2008، ص 1259.

إذا عام الصابة في الثقافة التقليدية الفلاحية هو عام الخير، والإنتاجية الزراعية المهمة، فتسمية العام الطبيعي تأتي من مشهد الصابة (=مشهد جمع حبوب القمح أو الشعير) في البيدر، أي "الكّاعة/الكّاعا" حيث الفلاحين خلال فترة الحصاد يكونون جد مشغولين مع أنشطة الحصاد، ودرس ما زرعوا وتنقيته من الشوائب واذخاره في المطامر.

اقتادت عادة الفلاحين التقليدين في المغرب، حالة منطقة الغرب بمضارب ساكنة بنو مالك التهيؤ لموسم الحصاد[6]، فيكون أول أمرهم، إعداد "الكّاعة" التي هي البيدر (جمع بيادر)[7]؛ أي المكان الذي تجمع فيه ما يحصد من غمائر القمح والشعير والقطاني، لتدرس بواسطة البهائم_(اليوم تتم عملية الحصاد عبر الآلة المكينة- وحتى الشعاب التي تزرع ولا تستطيع مكينة الحصاد حصادها، يتم جمع عمائرها لتدرسها آلة البادوز)_ وتنقى من الشوائب، ويحمل الإنتاج للمنزل، ومنه من يعبأ للبيع، ومنه من يخبأ في المطامر التي هي من المخازن التقليدية عند الفلاحين، التي تكون وسط المسكن.

3- تعاقب "الليالي"

ينتظم الزمن الفلاحي في التقاليد الفلاحية التقليدية المغربية في متن المنازل الفلاحية[8] التي درجت الثقافة الشعبية بالبادية المغربية على ترداد مجموعة من نصوص هذا المتن الذي يغطي كل شهور السنة من حيث معالمها المناخية المتعلقة بدرجة الحرارة والتساقطات، وخصائصها المجالية، مستعلما عليها بأمثلة شعبية.

تتحدث بعض النصوص من المتن الشفهي المتعلق بالمنازل الفلاحية، عن "خمس ليالي" ينتظم فيها الفلاح، معدل كل ليلة أربعين يوما بالكمال والتمام؛ ففيما يقال في الموروث التوقيتي في المنازل الفلاحية المغربية: "رْبعينْ يوم أو رْبعين يومْ..ربعين

---

[6] نرصد بعض مشاهد الحصاد المتعلقة بالفلاحة التقليدية التي كانت تعتمد على اليد العاملة، والحيوانات، والطرق التقليدية من وحي المجال القروي بدواوير منطقة الغرب ناحية الامتداد القروي لقبيلة بنو مالك، للمزيد حول ساكنة منطقة الغرب، أنظر: المصطفى البوعناني، الإستقرار البشري في منطقة الغرب بين التوجهات الرسمية والمعطيات الظرفية والطبيعية من أواخر القرن 6هـ /12م إلى أواخر القرن 13هـ/ 19م، مجلة الجمعية المغربية للبحث التاريخي، العدد 5-6(2007-2008).

[7] أحمد مختار عمر ومساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط1، 2008، ص 269.

[8] لمزيد حول المنازل الفلاحية، أنظر: محمد حجاج الطويل، المنازل الفلاحية، معلمة المغرب-جزء 21، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا والنجاح الجديدة، 2005، ص 7275.

يوم هي الليالي بروحها، وربعين يوم فيها الخيل كتقطع رتوعْها، وربيعين يوم شْدْ الغمر أولحْها.." [9] أي بعد اشتداد فصل الشتاء وانتهائه عبر اثنين من الليالي، يدخل فصل الربيع الذي تستوي فيه الأرض على غطاءها النباتي، الذي من علاماته اشتداد قوة الماشية، بشبع من كلأ الربيع، وبعد الربيع يدخل فصل الصيف، حيث تصبح المزروعات من قمح وشعير ونحوه، مستوية على الحصاد.

تدخل الليالي الأولى (الموجة الأولى) من فصل الشتاء، فيعرف الفلاح أنها بداية "حلان الزريع" أو "عين الحرث" أي زمن الحرث والزرع، فيعمد الفلاح للحرث والزرع، فيحرث الفلاح أرضه، ويزرع ما خطط له، ومعظم الزراعة التي كان يزرعها الفلاحون (بلاد الترس-منطقة الغرب)، هي القمح والشعير والقطاني.

في موجة الحرث تلك، لم يكن الفلاح قبل عصر الآلة (نعني الجرار ونحوه)، يجد بدا عن تجهيز بغاله ومحراثه الخشبي والحديدي (الزوجا)، لكي يفلح أرضه، فبهذه الوسائل البسيطة في زمكانه، يزرع الفلاح أرضه، وفي خضم هذه الليالي الأولى يحرص الفلاح على مسألة الوقت، فالوقت ضيق، بين شوطي "الليالي" الأولى. فهي بداية زرع الحبوب ونهايتها.

يزرع من يزرع من الفلاحين، يسمى أول الزراعة، بالزراعة "البْكْرِيا"[10]، ونظرا لضيق الوقت من عين الحرث إلى نهايته، تبقى بعض الأرضي الباقية، التي ستترك للزراعة "الثانية" التي تأتي في أخر مرحلة الزرع، التي تسمى محليا، "المزوزي"[11]. بينما ما بقي من أرض تترك عنوة للتناوب الزراعي؛ أي "البرنيشا" التي تزرع فيها الأراضي التي كانت مزروعة بالقمح والشعير في الموسم الفارط بتخصيصها للقطاني ونحوها.

---

[9] ص شفهي يتردد في الثقافة الشعبية

[10] من فعل بَكَرَ ويقول أحد الأمثلة الشعبية: "الفياق بكري بالذهب مشري".

[11] عندما كان الفلاحون ينتهون من عملية الحرث والزرع، وتأتي أمطار الخير، كان يوم المطر الأول بعد عملية الزرع، يعرف نوعا من الاحتفال من قبل الأسر الفلاحية، فمن بين عادات الفلاحين، التبارك والمباركة بنزول المطر فيما بينهم في الصباح الباكر، سواء في المسجد بعد صلاة الفجر، أو فيما بينهم كعائلة، حيث تجد العائلة الفلاحية يتبادلون التباركيات: "مبروك الري"، وعلى حدث هطول الأمطار بعد عملية الزرع تقام وليمة منزلية احتفاء بهذا الطقس؛ "كارفيسا..تمبصلت" التي تعد على أساس ذبيحة، طير من الدجاج البلدي...إلخ.

تدخل الليالي الثانية، التي يكون فيها الغطاء النباتي كسى الأرض اخضرارا، _و يكون القمح و الشعير غطى طوب الحرث كما يقال محليا_ و تمتاز الليالي الثانية بشدة البرد القارس، والمطر البارد يبلغ أشده في نهاية يناير وأيام متتالية من فبراير، الذي يبلغ البرد مداه، وتلك الأيام البالغة البرودة تسمى محليا "نهار المعيزة" يكون فيه الريح والشتاء باردة، يعاني فيه قطيع المعاز معاناة ما بعدها معاناة، وتخلد هذه المعاناة على قول متوارث: "يبراير نتسلف نهار من نهار يناير و نخلي زغيبت (على المعزة) كطاير"، وفي هذه الليالي الثانية يتفكر الفلاح ما زرع ويقوم بإزالة الأعشاب المنافسة، كما يغذي ما زرع ببعض الأسمدة (الملحة: لنكْري الوقت الحالي) والمبيدات، حتى يشتد عود الزرع وينمو ما أمكن.

أما في فترة الليالي الثالثة؛ فالأرض تكون قضت نحبها، وأخرجت ربيعها الذي استوى على شبابه، وبرزت أوراق الأشجار وتفرعت الأغصان، فروعا شابة على الشجر، تخضر الأشجار على ذلك، وتصبح في أبه حلة واخضرار. ويكون المطر والجو دافئ نسبيا بشكل محسوس عن الليالي الباردة المنفرطة، وفي هذه الليالي الثالثة تقبل الأرض زراعة الأشجار كالتين والرمان والزيتون...، ويقال بخصوص الليالي هاته: "جا سعد الخبية (نوع من الشتاء) كتسخن كل مربية (أي تخرج المرأة بإبنها الرضيع إلى أي مكان) وكظهر كل مخبية (أي خروج النحل والنمل والحشرات..)". وفي هذه الليالي الثالثة التي تمتد من نهاية فبراير إلى مطلع أبريل، يقال عنها بأن شهرها المركزي مارس "يمرسها أو يملسها" أي "يمرسها" يدفع النبات والشجر إلى الازدهار وتفنين بمطره المعتدل، أو "يملسها" أي يصبح كل شيء ماء نظرا لاشتداد المطر فيه.. ومنه يقال في اللسان الدارج: "لقتلاتو الشمس تحييه الشتا..ولقتلتو الشتا ما تحييه الشمس"، وتكون هذه الظروف في شهر مارس حيث يترتب عن شدة المطر في هذا الشهر وبالخصوص في بعض المرج الزراعية موت المزروعات من شدة تجمع المياه .

تنجلي الليالي الثالثة، وتدخل الليالي الرابعة، ويعتبر شهر أبريل محورها، وزمانها المحوري، ففي أبريل تنضج بعض الزراعات كالفول حيث يقول الفلاحون فيه: "أبريل فيما شتي الفول مِيلْ" أي اقتحم الفدان وكل منه. ويكون في هذه الليالي الرابعة؛ بلغ الربيع أشده، وصارت السبولة ناضجة تنتظر فقط موت الأرض عليها؛ "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ

فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ" سورة-الزمر: 21. وتكون الأشجار أثمرت وغطت أوراقها واشتد عودها.

تقول العرب من زرع حصد، فحان وقت الحصاد، أي تم الخروج من فصل الربيع إلى فصل الصيف، ويكون هذا الوقت في "الليالي الخامسة" التي يطغى عليها توقف المطر، والارتفاع التدريجي لحرارة الأرض، ويعتبر كل من نهاية آواخر شهر ماي ويونيو ويوليوز محورها العام، حيث يسعى الفلاحون إلى حصاد ما زرعته أيديهم النقية (يقال في الأمثال الشعبية: "يد الفلاح نقية").

ثانيا: دهاليزعام الصابة

1- إعداد الكاعة

من المعلوم، أن الثقافة الزراعية خلال الماضي القريب عند المجتمع القروي تدور حول منتوج القمح والشعير،[12] حيث كان العمود الفقري للمزروعات هو القمح (فارينا والكَمْحْ) والشعير، فالقمح والشعير هما الحنطة الأساسية التي يدور في فلكها الفلاح المغربي التقليدي منذ عهود إلى اليوم، وشكل القمح والشعير عند ساكنة الأوساط القروية، رأسمال نوعي رمزي قبل أهميته المادية، فمن علامة كانون "الخيمة الكبيرة"، أن تتوفر على حنطة القمح والشعير، فهما أصالة رِفعَة الخيمة الكبيرة الفلاحية، وعليه شكلت هذه المادة الحيوية هي وجه من أوجه الغنى المعنوي والمادي، وبالخصوص الكّمح والشعير، الأول هو ما ينتج من سميده ودقيقه أجود الخبز والحرشا، والملوي، والمطلوع ونحوها من أنواع الخبز المحلية، بينما الشعير هو الآخر ينتج من سميده أكثر أشهر أنواع الحرشا وهي كسرة الشعير، ويعد منه شربة البلبلة، علاوة على أن الشعير هو المصدر الأول لعلف الماشية، وبالخصوص أحصنة الركوب (الخيل)، وأحصنة الجر من البغال.

[12] "في المغرب، كما هو الحال في المجتمعات ما قبل الرأسمالية الأخرى، شكلت الفلاحة عماد النشاط الاقتصادي بأكمله، وكانت الحبوب أهم المنتوجات على الإطلاق. فمحاصيل الحبوب عندما تكون جيدة لم تكن فقط حاجزا في وجه المجاعة، بل كانت أيضا محركا لكل النسق الاقتصادي" للمزيد أنظر: محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار، ترجمة محمد حبيدة، المركز الثقافي المغربي-الدار البيضاء(المغرب)، بيروت(لبنان)، ط1، 2006 ص 76.

حينما يصبح حقل القمح والشعير هشيما تذروه الرياح، يكون الفلاح التقليدي أعد العدة اللازمة للحصاد، فيكون أول الأمر إعداد الكّاعة، وهي بقعة أرضية في حدود مساحة نصف "خدام"(خدام=1000متر^2) من البلاد المنبسطة الكائنة بمضارب السكن بالدوار، يزج منها العشب، والشوائب، وتقمنا نساء الفلاحين بإعداد خلطة عجين الطين المكونة من التراب والقش والروث ومزجه بالماء، حيث سيتم طلي وجه البقعة بالخليط العجين (العجنة)، لكي تصبح جاهزة لدرس المزروعات من قمح وشعير وقطاني...إلخ.

2- اليد العاملة

يكون الفلاح التقليدي المغربي، قد عقد مسبقا مع اليد العاملة التي ستتكلف بعميلة الحصاد بالمنجل، إما أصلا تكون اليد العاملة؛ هم مجموعة من الخماسة، الذين هم في حقيقة الأمر يد عاملة دائمة عند الفلاح في الماضي القريب، تعمل بمقابل أجر خمس المنتوج الصافي من قمح وشعير وقطاني مع التكفل بمأكلها ومشربها ومسكنها، أو يكون الفلاح التجأ إلى يد عاملة أجيرة تتقاضى أجر الحصاد عن الخدام من الأرض، يباشر الرجال عملية الحصاد، وجمع ما تم جزه بمناجلهم في شكل غمرات معقودة فتجمع في أكوام _يقال محليا: "من كيعيا الحصاد كيبقا يحسب عدد أسنان المنجل"_ ، وبعد ذلك تأتي مرحلة نقل أكوام غمائر القمح والشعير إلى الكّاعة من أجل عملية الدرس، سواء عبر الشباك المحملة على الأحصنة، أو في المرحلة المتأخرة عبر عربة تجرها البهائم.

3- "الدرسا"

بعد عملية نقل ما حصد بالمناجل إلى هامش الكّاعة، يتم إعداد "الدرسا"، وهي بوضع قسط من أكوام المحصود من الشعير والقمح وسط الكّاعة، بشكل دائري على ارتفاع متر تقريبا، فيكون الفلاح جمع سربة من البهائم: الخيل والبغال والحمير (في حدود 8 رؤوس)، وصافها عبر عقد ألجمة بعضها ببعض، من أجل أن تدور على المحصود الحصاد للدرس.

ومن المعلوم، تكون عملية الدرس في يوم ذا حرارة معتبرة، وسط النهار، حيث يساعد ذلك على إخراج وانفكاك حبوب القمح أو الشعير من سنابلها. فيسوق أحد الرجال البهائم المصطفة عبر أشركة الحبال واللجام للدرسا، فيسمي الله _بسم الله_

ويبدأ بالصلاة والسلام على رسول الله: "اللهم صلي عليك أرسول الله.."، ومن تم يصيح بعبارات والسوط في يده على البهائم من أجل حثها على همة الدرس، وبين الفينة والأخرى يدندن عبارات: أعياد..أعياد...سير الأدهم الأوليدي، ويسمي ألقاب الأحصنة..الشهبا يا الشهبا..إلخ. بعد عملية دوران البهائم على ما هو وسط الكاعة من أغمرة حوالي ثلاث ساعات ونيف، مع توقف بين الفينة والأخرى، وقلب وجهة الدوران، وكذا استراح البهائم، تكون الدرسا، باللغة المحلية: "طابت الدرسا"، أي تم سحق الغمار وتم استخراج الحبوب من سنابلها. فيعلن عن مرحلة "الذريا"[13]، وهي على وزن الدرسا. وهي مرحلة يتم فيها أولا استحضار "المداري" من أجل عزل التبن عن الحبوب، التي تحتل تحت التبن. وبعد ذلك، يجمع الحب بواسطة "لوح"، ويقوم الفلاحون بتدرية الحبوب عملية بعملية، حيث يكون للريح -الغربي- دور كبير حيث هو من يقوم بعزل التبن الرقيق الذي يأخذه بعيدا عن القمح الذي يبقى في عملية الذريا في وسط الكاعة، وهنا تدخل يد الفلاح الخبيرة في عملية الذريا في هذا المضمار، يقوم رجلان، واحد عن اليمين، وأخر عن اليسار بمعملية الدريا، بينما آخر وغيره، يقومون بعملية شطب ومسح بمكنسة مكونة من إحدى النباتات الصيفية على وجه القمح أو الشعير المصفى، وحين يهم رجل الشطب من أجل التدخل يقول لرجال اللوح: "رْبَحْ.. ربح.. ربح" أي ظفرت..ظفرت.. توقف حتى أقوم بعملية تنقية.

بعد هذه العمليات، تكون حبوب القمح أو الشعير وكذا القطاني، أعزلت عزلا عن كل الشوائب، فتكون الدرسا وأشغالها انتهت منها حوالي ساعة وراء العصر، تكون نساء الخيمة ألحقت بوجبة "العكّبيا"_وجبة أكل تكون عصر اليوم تتكون من ابريق من الشاي أو القهوة والخبز أو الحرشا أو الملوي وزيت الزيتون والزيتون والزبدة البلدية _، فيتم أكل وجبة العكّبيا في البيدر، ومن تم الهمة نحو ملء المنتوج، وحمله للمنزل. وهنا يكون طور التخزين في المطامر ونحوه.

13 ذرّى الزَّارِعُ القمحَ: ذَرّاه، نقّاه في الرّيح، للمزيد أنظر: كلمة "ذرى" في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي، على رابط التالي: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B0%D8%B1%D9%89/

خاتمة

من يصغي للروايات الشفوية القروية المتعلقة بحقل الزراعة خلال عقود الماضي القريب في تخوم منطقة الغرب، يستخلص ما معناه بشكل عام، أن أعوام الصابة، تشكل أعواما استثنائية في سيرورة عمليات الإنتاج الفلاحي-الزراعي البوري نظرا للاضطرابات المناخية.

وإذا كانت موجة سنوات الجفاف والقحوط وظواهر الجراد التي أتت على بعض المواسم الفلاحية هي أحداث تاريخية ما تزال موشومة في الذاكرة، فإنه خلال الماضي القريب والسنوات المتأخرة، أضحى فيها الجفاف عامل هيكلي، أدل عليه؛ خلال كل عقد تضرب سنوات من الجفاف أو شبه الجفاف، ما يكون له انعكاسات متعددة الأبعاد على المجال البيئي والأمن الغذائي والوضع الاقتصادي للبلد. ومن المعلوم في هذا السياق، أن المجال المغربي وبحكم محدداته المناخية والبيئية المستجدة، وما عرفه كوكب الأرض خلال العقود الأخيرة، من مطبات التغير المناخي، هذا الأمر الطارئ على كوكب الأرض منذ قرن ونيف، جعل المجال المغربي كغيره من المجالات المتأثرة بالتغير المناخي، في وضع مناخي لا يحسد عليه.

ومن الجدير بالذكر في الختام، أن الفلاحة التقليدية التي تعتمد على التساقطات الموسمية ما تزال مزاولة، وهي ديدن العديد من الفلاحين الصغار، الذين تعد الزراعة التقليدية والمعيشية مصدر دخلها الأساسي.

المراجع

- عبد الجليل حليم، التحديث القروي ورأسملة الزراعة المغربية، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10 "تطور العلاقة بين البوادي والمدن في المغرب العربي" (1988).
- محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب: في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، سلسلة: رسائل وأطروحات، رقم 18، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992).
- عبد الأحد السبتي، من عام الفيل إلى عام المارِيكان: الذاكرة الشفوية والتدوين التاريخي، منشورات المتوسط-إيطاليا، الطبعة الأولى، 2022.

- أحمد مختار عمر ومساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط1، 2008.
- المصطفى البوعناني، الإستقرار البشري في منطقة الغرب بين التوجهات الرسمية والمعطيات الظرفية والطبيعية من أواخر القرن 6هـ /12م إلى أواخر القرن 13هـ/ 19م، مجلة الجمعية المغربية للبحث التاريخي، العدد 5-6(2007-2008).
- محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار، ترجمة محمد حبيدة، المركز الثقافي المغربي-الدار البيضاء(المغرب)، بيروت(لبنان)، ط1، 2006.
- محمد حجاج الطويل، المنازل الفلاحية، معلمة المغرب-جزء 21، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا والنجاح الجديدة، 2005.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار – مارس 2024
ISSN 2569-734X

التثقيف الصحي ودوره في تفادي مضاعفات مرض السكري

(دراسة سوسيو- ديموغرافية لعينة من مرضى السكري بالبلاد التونسية)

Health education and its role in avoiding complications of diabetes (Socio-demographic study of a sample of diabetic patients in Tunisia)

د. طارق بالحاج لطيف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس

الملخّص:

تناولت العديد من الدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الصحة والمرض ولكن هي قليلة التي تناولت العلاقة بين الصحة والمرض من جهة والنسق الثقافي والاجتماعي من جهة أخرى. وتندرج هذه الدراسة السوسيوديموغرافية لفهم العلاقة التي تجمع مرض السكري كمرض مزمن بالعوامل الاجتماعية والديموغرافية المختلفة. كما تتناول أهمية العامل الثقافي ودوره في تجنّب الإصابة بمضاعفات مرض السكري ودرء خطورته التي تؤدي إلى خلل في وظائف وأحيانا إلى الوفاة المبكرة. تضم هذه الدراسة جزء نظري وآخر ميداني يتكون من عينة من المرضى بالسكري بالبلاد التونسية بلغ عددهم 100 مريض موزعين بين ذكور وإناث لمختلف الفئات العمرية.

الكلمات المفاتيح: الأمراض المزمنة، السلوك الغذائي، التثقيف الصحي، المتابعة الصحية

Abstract :

Many studies in the humanities and social sciences have dealt with health and illness, but few have addressed the relationship between health and illness on the one hand and the cultural and social structure on the other hand. This sociodemographic study aims to understand the relationship between diabetes as a chronic disease and various social and demographic factors. It also addresses the importance of the cultural factor and its role in avoiding complications of diabetes and warding off its danger, which leads to malfunctions and sometimes to early death. This study includes a theoretical part and a field part consisting of a sample of patients with diabetes in Tunisia, numbering 100 patients distributed between males and females of different age groups.

Keywords: chronic diseases, nutritional behavior, health education, health follow-up

مقدمة:

للأمراض تصنيفات "نظرية" أقرتها التجربة الإنسانية التراكمية في مقاومة المرض ومصارعة الموت، ارتبط بعضها بالزمان كالأوبئة الاجتماعية وارتبط بعضها الآخر بالمكان كالحمّى الاستوائية أو الأمراض الاستوائية. والتصقت أخرى بالسّن مثل أمراض الأطفال والمسنّين، كذلك صنفت أمراض متصلة بالجنس (أمراض النساء) واقترن غيرها بالانتماء الاجتماعي والمستوى الاقتصادي وكذلك المستوى الثقافي، الذي سنبرهن على أهميته في درء المرض أو الحيلولة دون الإصابة بمضاعفاته.

رغم تعدد الدراسات التي اهتمت بمرض السكري الناتج عن عوامل بيولوجية وفيزيولوجية وربما وراثية، فإن دراسات علم وديموغرافية الصحة التي تتناول بطريقة كلية العوامل المؤثرة في صحة الأفراد والمجتمعات، لا يمكنها أن تحل محل الدراسات الطبية، المؤهلة الوحيدة لدرس أعراض الأمراض والكشف عن جميع الروابط بينها وبين مسبباتها، إضافة إلى وضع طرق ووسائل لعلاجها. ولكن يمكنها أن تتطرّق إلى مسائل وقع التغاضي عنها والتي زادت بشكل كبير من احتمالية الإصابة بالمرض أو التعرّض إلى مضاعفاته على غرار مرض السكري الذي سنتناوله في هذه الدراسة بالتحليل.

لقد أثبتت المسوح الطبية الميدانية انتشار مرض السكري بكل أصنافه وأمام هذه الظاهرة المرضية ذات الانعكاسات السلبية التي تهدد أكثر من نصف المجتمع، والتي قد تؤثر على أجنة وأحداث المستقبل؛ لا يمكن لعلم الاجتماع أن يقف متفرجا دون محاولة فهم الأسباب المختلفة التي تساعد على ظهورها وانتشارها في مجتمع قطع أشواطا هامة في تغيير ظروف معيشته نحو الأفضل. لقد اندثرت كثير من الأوبئة الاجتماعية الفتّاكة بتضافر مختلف الجهود، إلا أن مرض السكري لم يندثر رغم النقلة الثقافية التي عاشها المجتمع التونسي الحديث، أخرجته من البداوة إلى التمدن، بل أصبح يمثل معضلة صحية عمومية. فكأنما التعليم والانفتاح الثقافي على العالم الخارجي أثر عكسا على الصحة الجسدية والنفسية التي قد تنتقل عبر الوراثة إلى الخلف من الأبناء. سنحاول من خلال هذه الدراسة إثبات وجود علاقة عضوية بين مرض السكري ومضاعفاته والتثقيف الصحي.

1. إشكالية الدراسة:

ترتبط إشكالية هذه الدراسة ارتباطا وثيقا بمدى تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية على صحة الفرد وكيفية تعاطيه مع الإصابة بإحدى الأمراض المزمنة على غرار مرض السكري في هذه الدراسة. فالسؤال المحوري يتمثل فيما يلي:

ما مدى فاعلية التثقيف الصحي في تحفيز الأفراد على تغيير سلوكياتهم الاستهلاكية بالأساس للمحافظة على الصحة والوقاية من مضاعفات مرض السكري في حال الإصابة به؟

2. الفرضيات :

سنحاول في هذه الدراسة فهم العلاقة التي تجمع بين بعض المتغيرات كما يلي:

- الفرضية الأولى: تتأثر الإصابة بمضاعفات داء السكري بعاملي السن والجنس للمريض.
- الفرضية الثانية: ينجر عن مرض السكري تداعيات سلبية لدى الفئات التي تعرف نقصا في التثقيف الصحي وتدنّيا.
- الفرضية الثالثة: مستعملي العلاجات التقليدية والعصرية حكر على المرضى من المستوى التعليمي المتدني.

3. المفاهيم:

شملت هذه الدراسة على بعض المصطلحات العلمية التي وجب تعريفها وشرحها بما يخدم التمشي المنهجي لهذه الدراسة كما يلي:

أ. الأمراض المزمنة:

تزامنا مع القضاء على الأمراض الوبائية في تونس وتغير نمط العيش، "فقد انخفضت مستويات الأمراض المعدية والأمراض المتعلّقة بالولادة التي كانت سائدة في الستينات تزامن مع ارتفاع معدّلات الأمراض المزمنة" (14). وهي أمراض غير معدية لا تنتقل بالعدوى من شخص إلى آخر، وقد عرفت هذه الأمراض انتشارها حديثا نتيجة للتغير الاجتماعي والتطور الصناعي

14(*A. Ben Hamida, R. Fakhfakh, W. Miladi, B. Zouari1 et T. Nacef,* La transition sanitaire en Tunisie aucours des 50 dernières années. Eastern Mediterranean Health Journal, Vol. 11, Nos 1/2, 2005 P181.

والعلمي الذي كان سببا في القضاء على الأمراض الوبائية، والذي تزامن معه ظهور نوع جديد من الأمراض عرفت بالثقيلة أو المزمنة مثال السكري وضغط الدم والقلب والشرايين وأمراض الشيخوخة.

ب. السلوك الغذائي:

تتسم الأشكال البيئية الجديدة الحضرية والتحديثية بالسرعة نتيجة التركيز العالي للخدمات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية. الشيء الذي أثر حتما على نمط الحياة، ما أدخل بعض السلوكيات التي تخلق جملة من التوازنات بين الاهتمامات الفردية وتحقيق الاحتياجات الذاتية. نتج عنه في النهاية تغيرا في نمط الحياة الفرد، تغيرت معه بعض السلوكيات منها الغذائية والتي اتجهت نحو تناول وجبات أصبحت تعرف "بالسريعة" وما رافقها من قلة للنشاط البدني والحركي في علاقة بالاعتماد على الوسائل الحديثة التي تضاهي سرعة التفاعل داخل الوسط الحضري. ومن بين هذه السلوكيات، تلك السلوكيات المرتبطة بالغذاء والتي يتبعها الفرد في تناول طعامه المشبع بالنشويات والدهون والسكريات والذي يفتقر إلى العناصر الصحية والأساسية كالألياف. "فسوء التغذية بما في ذلك نقص التغذية والعوز التغذوي مازال سببا رئيسيا من أسباب الوفاة والمرض في أنحاء كثيرة من العالم ولاسيما البلدان النامية"(15). فسوء التغذية عموما يهيئ الفرد الإصابة بمشاكل صحية مرضية كفقر الدم أو ارتفاع نسبة السكر به.

ت. التثقيف الصحي:

لفهم هذا المصطلح وإعطائه تعريفا يتماشى ومجريات هذه الدراسة كان لابدّ من تعريف لمصطلح الثقافة والتثقيف في بادئ الأمر إذ تعد مسألة الثقافة مسألة متجددة نظرا لارتباطها بالمسائل الراهنة وامتدادا لتجارب سابقة، تجعل منها منهجا تعليميا يهدف بالأساس إلى تحديد مهام وسلوكيات الفرد وفقا لما تزوده الثقافة الاجتماعية من معلومات ومكتسبات كل حسب الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها، ليرتقي بمفهوم الثقافة من المفهوم الضيق للكلمة إلى مفهوم أشمل يتميز بطابع التعلّم والتجربة.

15) منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم: خفض المخاطر والنهوض بالحياة الصحية، جنيف 2002، ص43.

فقد عرف تايلور الثقافة" كونها هي هذا الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضو في المجتمع"(16). مما يدل على أن الثقافة مكتسبة وليست نتاج بيلوجي.

ومن ثمة يمكن الجزم بأن التثقيف هو العملية التي بمقتضاه يكتسب الفرد معارف وتعاليم وقدرات تتماشى وبيئته ومكانته الاجتماعية.

فالتثقيف الصحي، يمكن تعريفه على أنه مجموعة من الخبرات التي تعكس قدرات الفرد وتأقلمه مع وضعه الصحي الراهن والتكيف مع المتغيرات لمواجهة المرض والتعايش معه وإن دل على شيء فهو يدل عن وعيه واستعداده لمواجهته. كما يمكن اعتباره "منهجا ي[17]هدف إلى رفع المستوى الصحي للفرد قصد تحسين الصحة العامة للجماعة والنهوض بها، فهو يرفع المستوى الاجتماعي للناس ويقضي على أسباب الأمية الصحية ويمنع الأمراض ويحسن الصحة العامة في المجتمع(18).

وهنالك العديد من الوسائل المنتهجة للتثقيف الصحي، منها الوسائل المرئية والمسموعة ومنها الوسائل الحديثة المباشرة، فكما بينت دراسة وفيما يلي عرض لأهم هذه الوسائل19:

- **الوسائل المرئية**: وتتمثل في المعلومات التي يتحصل عليها المريض من التلفاز والأشرطة الوثائقية حول الأمراض.
- **الوسائل المسموعة**: وتتمثل في المعلومات التي يتحصل عليها المريض من الراديو والأشرطة التسجيلية.
- **الوسائل المقروءة**: وتتمثل في النشريات والملصقات والكتيبات التي تحتوي على معلومات بخصوص المرض وطرق التفاعل مع خصائصه.

16) دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني. المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2007 ص31.

17

18) أحمد حلمي شاهين، محمد كمال عبد الرزاق و آخرون، مبادئ التثقيف الصحي و الخدمات الاجتماعية، شركة فن الطباعة. مصر ص135.

19) نادية مصطفى العيدروس أحمد، دراسة حول "فاعلية وسائل التثقيف الصحي في بث ونشر المعلومات الصحية لبناء المجتمع الصحي السوداني". المؤتمر 33 للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الدوحة قطر نوفمبر 2012.

- **الطبيب:** إذ يعتبر الطبيب وسيلة في التثقيف الصحي لما يقدمه من معلومات ومعطيات تهم المرض، من خلال ما يقدمه من نصائح وتوجيهات تتماشى وكل مريض كل حسب حالته ومدى قدرته.
- **الندوات والمحاضرات:** والتي من شأنها أن توفر معلومات بصفة مباشرة حول المرض ويمكن للمريض تقديم استفساراته وجمع أكثر ما يتطلبه وضعه الصحي من معلومات وإرشادات.
- **الجمعيات والمنظمات الصحية:** والتي من شأنها أن توفر لمنخرطيها كل المعلومات والإرشادات التي يرغبون في الحصول عليها. مثالا على ذلك منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لمرضى السكري وفي تونس الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، والجمعية التونسية للتوعية الصحية، والجمعية التونسية للتثقيف الصحي والصحة الإنجابية والجمعية التونسي لمرضى السكري الذي هو محل دراستنا هذه.

ث. المتابعة الصحية :

وجب على مريض السكري أن يسعى لضبط مستوى السكر في الدم تجنبا لأي مضاعفات قد تودي بحياته، ونظرا لأهمية هذه العملية ومدى نجاعتها في الحفاظ على سلامته الجسدية والنفسية، كان لابد من متابعة يومية لقياس مستوى السكري في الدم ومقارنته بما جمعه من معلومات وإرشادات جراء التثقيف الصحي الذي اكتسبه حول هذا الداء، لأخذ الحيطة من أي تعكر قد يطرأ على صحته باتباع نظام غذائي صحي. فالمتابعة إمّا ذاتية أو عائلية أو مع الطبيب المباشر وتعتبر مفيدة للمريض من شأنها أن تقلص المضاعفات التي يخلفها مرض السكري وهي من أهم طرق الوقاية المتبعة لدى مرضى السكري في غياب الدواء الشافي.

فالمتابعة تتطلّب تثقيفا صحّيا مكتسبا تصل بالفرد إلى درجة النضج وفهمه لمرضه خاصة وان مرض السكري يتطلب درجة كبيرة من الإحاطة واتباع تعاليم حياتية جديدة وسلوكيات تندرج ضمن برنامج العلاج، ولا تقتصر على المريض وحده بل لكل أفراد عائلته والمحيطين به قصد توفير المناخ الملائم له من خلال تنفيذ كل الاحتياطات الوقائية والتعليمات الإرشادية الطبية التي تعدّ أصل العلاج لمرضى السكري في ظل غياب دواء ناجع يقضي نهائيّا على هذا المرض.

4. قراءة في العوامل الاجتماعية، الديموغرافية والأنثروبولوجية لمرض السكري بالدراسات السابقة:

نظرا لخطورة هذا المرض وما ينجر عنه من مضاعفات قد تؤثر سلبا على الحياة الصحية لمريض السكري، سيقع التطرّق إلى أهم العوامل الاجتماعية والديموغرافية والأنثروبولوجية التي من شأنها أن تؤثر على عملية العلاج المستمر، كما يلي:

أ. المستوى التعليمي:

نظرا لأهمية المستوى التعليمي في توفير الوعي ونشر المعرفة في كل المجالات ومن بينها المجال الطبي والصحي. إذ يلعب دورا أساسيا في توفير الوعي الصحي والإدراك بعواقب ومخاطر مرض السكري وكيفية تجنب مضاعفاته "وبالتالي يلعب التعليم دورا مهما في صحة الفرد والمجتمع ككل"(20)، وذلك من خلال التسهيلات المعرفية التي يقدمها للمريض أو أحد أفراد أسرته، بالإلمام بكل التفاصيل حول مرض السكري وفك رموزه ومخاطره وبالتالي تجنب مضاعفاته, كما تزداد نسبة استعدادهم لمواجهة هذا المرض ومواجهته. على عكس الذين لهم مستوى تعليمي متدن كما أثبتته بعض الدراسات،" فالمرضى الأقل مستوى تعليمي يكونون أكثر قلقا وبالتالي تزداد نسبة استجابتهم للألم"[21]، لأنهم غير قادرين على استيعاب التفسيرات الطبية له لا من الناحية التشخيصية ولا العلاجية. فمن لم يتطور مستواه التعليمي، تظل تصوراته الاجتماعية ثابتة في التفسيرات الغيبية والتقليدية للمرض،. وقد أثبتت دراسة **طشطوش سنة2006**[22] وجود فروقات ذات دلالة إحصائية للتكيف مع المرض لدى من لديهم مستوى تعليمي متقدم نتيجة لإلمامهم بالمخاطر والمضاعفات، على عكس من لديهم مستوى تعليمي متدني. والذي توافق مع ما جاء في دراسة **ميرفت عبد ربه سنة2010**[23] حيث أنّ مرضى السكري الذين لديهم مستوى تعليمي متطور لديهم توافق على المستوى الصحي والاجتماعي والنفسي. لما يلعبه المستوى

20) نادية محمد السيد عمر، علم الإجتماع الطبي، المفهوم والمجالات ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر1998، ص209.
21) المرجع السابق ص175.
22) رامي طشطوش، محمد القشار. نوعية الحياة وتقديرات الذات لدى مرضى السكري في الأردن، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 13 ،عدد 2، الأردن 2017
23) مرفت عبد ربه عاشي مقبل، التوافق النفسي وعلاقته بقوة الأنا وبعض المتغيرات لدى مرضى السكري في قطاع غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، قسم علم النفس. غزة 2010.

التعليمي في فهم لظاهرة مرض السكري ويساعده على تقبل الإرشادات والعلاج والتأقلم مع سلوكياته الجديدة وبالتالي قدرته على مشاركة الأسرة والتعاون معها في توفير احتياجاتها الضروري من خلال المرونة في التعامل التي اكتسبها من التعلم.

ب. **الجنس:**

وفقا لبعض الدراسات السابقة فإن النساء أكثر تأثرا بمرض السكري وأكثر استسلاما لمضاعفاته لعدم قدرتهنّ على التكيف مع المرض مقارنة بالرجال مما أدى إلى ظهور حالة من الاكتئاب والعزلة لديهن، ساهم في تفاقم مضاعفاته، الشيء الذي منعهن من ممارسة حياتهن اليومية بصفة عادية.

فالجنس يلعب دورا هاما في في كيفية التعامل مع هذا المرض وتجنب مضاعفاته أثبتته بعض الدراسات جاء فيها أن المرأة أكثر استسلاما لهذا المرض، ومن ضمن هذه الدراسات دراسة: **Gravels & Wandell سنة2005**[24] التي تهدف إلى تحديد كيفية التعامل مع مرض السكري بالسويد من النوع الثاني لكلا الجنسين والقدرة على مواجهته حيث تكونت العينة من 232 مريض سكري من النوع الثاني، تتوزع بين 121 مريض و111 مريضة من الفئة العمرية 35-64 سنة، أثبتت الدراسة من خلالها قدرة الرجال على التكيف مع المرض والتعايش معه مقارنة بالنساء اللاتي كانت قدرتهن ضعيفة مما خلف لديهن نوع من العزلة والاكتئاب وبعض الاضطرابات النفسية التي ساهمت في تفاقم مضاعفات المرض لديهن. وقد جاءت نتائج هذه الدراسة متطابقة تماما لدراسة **طشطوش سنة2006**[25] التي كانت تهدف إلى تحديد مستويات التكيف والتعامل مع مرض السكري بالأردن لدى الجنسين لمن سنهم 30 سنة فما فوق. حيث أثبتت أن الذكور أفضل تكيفا وتعايشا من الإناث مع المرض وأنّ الإناث أكثر توترا من الذكور يجعلهنّ يشعرن بالقلق والتوتر نتيجة لظهور مضاعفات مما يؤكد عدم قدرتهنّ

24(**Gravels & Wandell, Coping strategies in men and women with type 2 diabetes in Swedish primary care. Diabetes Res Clin Pract. Epub 2005 Oct 19. Sweden 2006 P280-9.**

25) رامي طشطوش، ص133 – 151.

على ممارسة حياتهنّ اليومية بصفة طبيعية وعدم قدرتهنّ على ممارسة حياتهنّ الزوجية بشكل طبيعي بما في ذلك الإنجاب.

السن:

أثبتت بعض الدراسات أنّ السن يعد عاملا مؤثرا في عملية العلاج فمثلا دراسة **ميرفت عبد ربه سنة2010**[26] التي كان الهدف منها تحديد المتغيرات التي تطرأ على مرضى السكري بقطاع غزّة وعلاقتها بالعامل النفسي والصحي والتي شملت 300 مريض بداء السكري، تتوزع بين144 ذكر و156 أنثى من مختلف الأعمار، حيث جاء في نتائجها أنه كلما تقدم مريض السكري في السن إلا وتصيبه مشاعر الإحباط والملل ويقل التوافق الصحي لديه وعدم الاعتناء بصحته واستسلامه للمرض، بما يفيد أن كبار السن أكثر استسلاما لمضاعفات مرض السكري في حين أثبتت دراسة **Grey وآخرون سنة1998**[27] ضمن عينة تألفت من 52 مراهق أمريكي تتراوح أعمارهم بين 13-20 سنة وكان الهدف منها تقييم العوامل التي تؤثر على نوعية العيش لدى المراهقين المصابين بداء السكري من النمط الأوّل، حيث أثبتت أنّ هؤلاء المراهقين كانوا غير راضين عن حياتهم ومعاناتهم المرضية صاحبه عدم القدرة على التكيف مع العلاج والتمرد عليه تزامن مع ظهور حالات من الاكتئاب لديهم نتيجة الإصابة بداء السكري.

ت. المستوى المعيشي:

يعتبر العامل الاقتصادي مهما للغاية لدى مريض السكري من خلال توفير الدواء من جهة ومتطلباته اليومية من غذاء صحي ورفاه اجتماعي، والذي وقع إثباته في العديد من الأعمال والدراسات الاجتماعية كما يلي: يحدد الوضع الاقتصادي

26) مرفت عبد ربه عاشي مقبل، مصدر سابق.

27(**Margaret Grey, Elizabeth A Boland and other. Personal and Family Factors Associated with Quality of Life in American Adolescents with Diabetes, Diabetes Care 1998 Jun, P 909-914.**

إمكانية الإفادة من سبل العلاج في حالة المرض وتكاليف المحافظة على الصحة(28)،ولا تقتصر على المريض وحده بل تتعداه لتشمل كل باقي أفراد الأسرة لما تلعبه هاته الأخيرة من دور هام في عملية العلاج كما أشارت إليه دراسة ميرفت عبد ربه سنة2010(29) فإن الوضع المادي والاقتصادي من العوامل المؤثرة على التوافق النفسي لمريض السكري لعدم القدرة على تلبية حاجياتهم الصحية على عكس المرضى ذوي الدخل الشهري المرتفع الذين يواصلون متابعة العلاج والالتزام بالمواعيد الطّبية.

ث. الأسرة:

تعتبر الأسرة البيئة المحيطة بمريض السكري الذي سيعرف تغيرات كبيرة في سلوكياته لما تتطلبه عملية العلاج الأبدية ولما يخلفه المرض من انعكاسات سلبية على الفرد بصفة خاصة والأسرة بصفة عامة والدور المنوط لكل فرد ينتمي إليها اتجاه الآخر والذي ينعكس على صحة المريض الذي يبحث عن التآزر والتكافل الاجتماعيين بما يضمن أن يدرأ المضاعفات السلبية والضغوطات النفسية التي يواجهها خاصة في بداية اكتشافه للمرض من خلال الإحاطة والمتابعة. فالإعاقة التي يسببها المرض المزمن لا تهم المريض فحسب وإنما تهم الأسرة ككل(30).فالوفيات أكثر ارتفاعا لدى مرضى السكري في صفوف الأرامل" فالوفيات أكثر ارتفاعا من المتوقع بين الأفراد الذين مات أزواجهم أو زوجاتهم(31). مما يبرهن على أن الأسرة لها دور كبير في الحد من مضاعفات مرض السكري وخطورته على حياة المريض، " فالعزلة تعتبر من بين متغيرات التفاعل، حيث يحتمل أن يميل الأشخاص الذين يحرمون من التفاعل الطبيعي مع الآخرين إلى تكوين خيالات و ضروب من الهذيان تسلمهم في النهاية على المرض(32). وبالتالي تتحول الأسرة من عامل وركيزة أساسية في العلاج إلى مساهم فعال في الإصابة بالمضاعفات. فمن خلال دراسة طشطوش سنة2006(33) فإنّ مريض السكري بحاجة إلى أن يتفاعل مع

---

28) علي مكاوي، علم إجتماع الطبي. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر 1996 ص308.
29) مرفت عبد ربه مصدر سابق.
30(Patrick, Donald, and scrambler, Graham, sociology as applied to medicin, Bailliere Pindall, London 1982 P139.
31) محمد علي محمد، سناء الخولي و آخرون، دراسات في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1987، ص369.
32) المرجع السابق، ص230.
33) طشطوش، مصدر سابق.

المجتمع وخاصة الأسرة في مقدمتها ليتمكن من ممارسة حياته اليومية بصفة عادية، فهو يحتاج الى الرعاية والاهتمام للتقليل من الضغوطات النفسية التي يعيشها جراء المرض.

التثقيف الصحي والمتابعة :

كان الهدف من دراسة عطية دليلة سنة 2017(34) تحديد دور التثقيف الصحي وانعكاساته على مريض السكري الجزائري من خلال برنامج علاجي نفسي تطبيقي يشمل عينة تتكون من 12 مريض بداء السكري من النمط الثاني لمدة 30 يوما وذلك لدراسة المتغيرات الحاصلة لهذه العينة بعد تثقيفها صحيا حول مرض السكري. وقد أفضت النتائج إلى أنّ التثقيف الصحي يلعب دورا هاما في تقبل المريض لإصابته بداء السكري حيث ساهم في تكيف وتعايش المريض مع مرضه من خلال حصوله على المعلومات الكافية كما ساهم في التزامهم بالمحافظة على الخصائص العلاجية لهذا المرض حيث عزز الحماية الذاتية لديهم ضد مضاعفات هذا المرض المزمن.

5. التغذية في الثقافة التونسية:

تشكل مفاهيم كالقناعة والسلامة أهم ضوابط العادات والسلوكيات الغذائية في نمط عيش المجتمع التونسي التقليدي قبل انطلاق برامج التنمية والتحديث. احتلت فكرة الطعام القليل(قناعة)، المتوازن (سلامة) حيزا كبيرا في التصورات الاجتماعية المشبعة بالتعاليم الدينية.

وتقوم فلسفة التغذية في المجتمع التونسي التقليدي على احترام مبدأين أساسيين هما:

- ✓ توفير الغذاء الذي كان ولا يزال رمزا لكرامة الإنسان التونسي ببعديها العربي والإسلامي وفيه تجسيد استقلالية الفرد والجماعة وأمنهما الغذائيين. أنتج هذا المبدأ كل أدبيات الجود والكرم التي ميّزت الشخصية الأساس لمجتمعنا التقليدي التي تزخر بها الروايات الأدبية والدواوين الشعرية والقصص الشعبية.

34) عطية دليلة، فعالية برنامج تثقيف صحي في رفع درجة تقبل المرض و التحكم الذاتي لدى مرضى السكري النمط الثاني. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس العيادي، جامعة باتنة، الجزائر2017.

- ✓ تخزين المواد الغذائية الضرورية التي تقوم عليها حياة الجماعة. تعرف هذه الظاهرة الاجتماعية بـ" العولمة"، أي خزن المواد الغذائية الأساسية والضرورية القابلة للحفظ بكميات تتناسب وحجم الأسرة ومدّة صلاحيتها التي لا تتجاوز سنة. كان المجتمع التقليدي يخشى نكبات الدّهر كالحروب والمجاعات، فتتأهب الأسرة وتستعد لكل الطوارئ الحياتية من أفراح وأحزان.

فكان المجتمع التونسي التقليدي في مأمن من الأمراض الناتجة عن التغذية كأمراض السكري وأمراض القلب والشرايين وبعض الأمراض السرطانية وارتفاع ضغط الدّم ومرض فقر الدم وانعكاساتها النفسية كالقلق والسآمة والإرهاق. فسلامة الجسم ونموه من سلامة الغذاء. فبالرجوع إلى العادات والتقاليد الغذائية وإلى المكونات الأساسية للغذاء التونسي التقليدي وطبيعة الإنتاج الفلاحي الخال من الكيمياويات (أسمدة، مبيدات حشرية وتغيّرات جينية) الضّارة بالإنسان والحيوان، وباسم التّقدم فقد تأثرت صحة الفرد التونسي النشيط بالتغيّرات السوسيو- سياسية التي استنسخت نمط عيش المجتمعات الرأسمالية القائمة على اقتصاد السوق ومبادئ الاستهلاك، في نفس الوقت أصبح تحديد الغذاء عملا مؤسساتيا تؤمنه وحدات مختصة بشكل انفرادي يستجيب لحاجيات كل حالة على حدى. وكما يبينه الرسم البياني التالي[35] كيف أنّ التغير في السلوك الغذائي للتونسي ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات السمنة:

35) Institut national de la statistique, RAPPORT NATIONAL GENRE TUNISIE 2015, P53.

الرسم البياني رقم1: تطور معدل السمنة لكلا الجنسين بين سنتي 1980 و2010المصدر: المعهد

الوطني للإحصاء بتونس

كما يبينه الرسم البياني فإنّ معدلات السمنة ارتفعت لكلا الجنسين بين سنتي 1980 و2010. حيث ارتفع متوسط معدل السمنة لدى النساء في هذه الفترة من وزن 65 كغ الى 74,2 كغ أي بزيادة 10 كغ. في حين أن متوسط معدّل السمنة لدى النساء ارتفع بـ9 كغ. "ويجب أن نتذكر أن منظمة الصحة العالمية يسلط الضوء على أن الوزن الزائد والسمنة هما من عوامل الخطر الرئيسية لعدد من الأشخاص الأمراض المزمنة، بما في ذلك مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان"[36].

6. العمل الميداني:

سأستعرض في هذا العنوان الطريقة المتبعة في جمع المعطيات وتحليلها ولمحة عن مرض السكري بالبلاد التونسية.

36) المرجع السابق ص52.

أ. طريقة جمع وتحليل البيانات:

اعتمدت في هذه الدراسة على الطريقة الكمية والتي تعدّ الأسلوب الأنسب في تناولنا لدراستنا حول مرض السكري انطلاقا من الآليات الإحصائية المستخدمة في هذا البحث والمتمثلة في جمع البيانات وعرضها ومن ثمة تحليلها لاستخراج البيانات والمعطيات اللازمة عن مرض السكري وأهم العوامل الديموغرفية التي تؤثر في عملية العلاج الأبدي.

ونظرا لعدم توفر معطيات دقيقة حول مجتمع الدراسة من المرض بالسكري، اقتصرت العينة على 100 مريض بالسكري موزعين بصفة متعادلة تقريبا بين الذكور والإناث بفارق بسيط.

كما استعنت في تحليل المعطيات الإحصائية لهذه الدراسة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وبرنامج إكسل EXCEL اللذان يعدان من البرامج المميزة في التعامل مع المعطيات الرقمية والجداول البيانية.

وفي البداية لمحة عن الإصابات بمرض السكري حسب الجنس والسن بالبلاد التونسية قبل استعراض نتائج العمل الميداني.

ب. مرض السكري بالبلاد التونسية:

يحتوي الجدول اللاحق عن بعض المعطيات حول مرض السكري بالبلاد التونسية لمن سنهم دون 15 سنة ولمن سنهم جاوز 25 سنة لكلا الجنسين[37] كما يلي:

37) المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية،
https://www.facebook.com/itestunisie/posts/pfbid02HoLjHREsmWU7sGEUsvoKSP6tnaKLpo5c3afo8AoZxeBWUc7Npc9dpn9E9uKtS1bgl

جدول رقم1: توزيع نسبة الإصابة بالسكري لكلا الجنسين سنة 2016

	نسبة المصابين بالسكري	
	أقل من 15 سنة	أكثر من 25 سنة
رجال	16,1	19,1
إناث	14,8	17,5
مجموع الجنسين	15,5	18,3

المصدر: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية سنة 2017

كما يبينه الجدول فإنّ نسبة المصابين بمرض السكري لكلا لجنسين لمن سنهم دون 15 سنة بلغت 15,5% في حين بلغت هذه النسبة 18,3% من بين الجنسين الذين تجاوز سنهم 25 سنة. هذا ونلاحظ أنّ في كلا الفئتين العمريتين نسبة المصابين بهذا الداء مرتفعة لدى الرجال مقارنة بالإناث. حيث جاوزت نسبة الرجال المصابون بالسكري نسبة الاناث بـ1,3% لمن سنهم دون 15 سنة و1,6% لمن سنهم جاوز 25 سنة.

7. نتائج العمل الميداني:

سأستعرض في العنوان نتائج العمل الميداني وما أفضت إليه تصريحات مرضى السكري بخصوص ثقافتهم الصحية حول هذا المرض ومصادرهم في ذلك. كما شمل الاستبيان استفسارا حول وضعيتهم الصحية الراهنة ومتابعتهم لها، كما شمل استفسارا حول تصوراتهم الاجتماعية للعلاج.

أ. مصادر التثقيف الصحي :

تساهم المعلومات الطبية التي يتحصل عليها المريض بصفة عامة ومريض السكري بصفة خاصة من إثراء الزاد المعرفي لديه والذي يمكّنه من اكتساب ثقافة صحية حول المرض وكيفية التعامل معه "فعملية التثقيف تشبه من وجهة نظر الفرد

التعلّم الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية"[38]. فهذه الثقافة الصحية التي سيكتسبها مريض السكري من شأنها أن تساعده على الحد من مضاعفات المرض مهما اختلفت مصادر التثقيف. وفي ما يلي لمحة عن مختلف المصادر التي يستغلها المرضى في الحصول على ما يكفيهم من معلومات:

جدول رقم2: توزيع المرضى حسب المستوى التعليمي ومصادر التثقيف الصحّي

المستوى التعليمي	مصادر التثقيف الصّحي								المجموع	
	طبيب		أنترنات		نشريات		جمعيات			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أمي	22	100	0	0	0	0	0	0	22	
ابتدائي	12	92.31	0	0	0	0	1	7.69	13	
إعدادي	8	88.89	0	0	0	0	1	11.11	9	
ثانوي	2	5.88	26	76.48	3	8.82	3	8.82	34	
عالي	0	0	9	40.91	9	40.91	4	18.18	22	
المجموع	44		35		12		9		100	

المصدر: نتائج العمل الميداني

إنّ أغلبية أفراد العينة بنسبة 44% يعتبرون وأنّ توصيات الطبيب وإرشاداته بمثابة التثقيف الصحّي لهم فهم ملتزمون بتنفيذ توصياته كي يتجنبوا مضاعفات المرض، وأغلبهم من الأميين بنسبة 100% وذوي المستوى التعليمي المحدود. ويعود هذا الالتزام إلى التنشئة الاجتماعية لدى المريض في علاقته بالطبيب "التي تتخذ منااللجوء إلى الطبيب آلية تربوية في مقاومة الأمراض تتوارثها الأجيال عن بعضها البعض"(39) إلاّ أنّ هذا المصدر غير متاح في كل وقت وليس بالقدر الكاف والمرجو نظرا لارتفاع عدد المرضى وضيق الوقت، ويغلب عليه طابع الأمر والنهي "ولا يتجاوز فيها المريض في علاقته بالطبيب دور المتلقي للأوامر الممتثل لتوصيات الطبيب والعامل بوصفاته والخاضع لإرادته"(40)، وبالتالي لا تكون للمريض الفرصة

38) محمّد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية سنة1989، ص14.
39) صالح المازقي، مدخل الى علم اجتماع الصحة مصدر سابق. ص185.
40) المصدر السابق.

الكافية للحصول على معلومات حول المرض بالقدر الكافي والمفيد، "فكثيرا ما يترفّع الطّبيب بعلمه عن المريض مما يولّد علاقة لا متكافئة بين الطبيب والمريض"(41)، ويجبر فيها المريض على الإنصات فقط وهذا ما أكّده لي جلّ أفراد العينة خاصّة بالمرافق الصحية العمومية. وبالتالي فإنّ الطّبيب لا يمثّل بالقدر الكافي مصدرا تثقيفيّا.

ممّا يحتّم على المرضى الانسياق وراء مصادر تثقيفيّة أخرى متاحة وتحتوي على جل الاستفسارات والمعلومات حول مرض السّكري. فـ 35% من العينة والقادرين على استعمال الحاسوب والذين يتراوح مستواهم التعليمي بين الثانوي والعالي صرّحوا بأنّ الأنترنيت توفّر لهم كلّ ما يحتاجونه من معلومات طبّية حول مرض السكري وفي وقت قياسي، وتمكّنهم من متابعة آخر المستجدات حول هذا المرض وتحفّزهم على الحيطة واتخاذ التدابير اللازمة لدرء مضاعفات مرض السكري واستفحاله. إلاّ أنّ هذا النوع من التثقيف غير متوفّر للجميع من أفراد العينة نظرا لمستواهم التعليمي المتدني وعدم قدرتهم على استغلال الوسائل التكنولوجية التي تتطلب مهارات علمية. ويمكن أن نعتبر الأنترنيت مصدرا للتثقيف الصحّي شريطة أن تكون المواقع تابعة إلى المصالح الصحية الرسمية ومنظمات أو جمعيات وطنية أو دولية معترف بها كموقع منظمة الصحة العالمية وموقع الإتحاد الدولي لداء السكّري، والتي من شأنها أن توفّر كل ما يحتاجه المريض من تدابير للسلامة الجسدية والنفسية.

وكذلك الشيء بالنسبة للنشريات التي تصدرها المنظمات والجمعيات التي تعنى بمرضى السكري فالإقبال على اقتنائها مقتصر على من مستواهم التعليمي ثانوي فما فوق وبنسبة أكبر لأصحاب المستوى التعليمي العالي، ولكنّها تبقى أقل أهمية نظرا لكونها تصدر بين فترتين زمنيتين متباعدة تتجاوز السّنة أحيانا، وبالرغم من ذلك تجد هذه النسبة مواظبة على اقتناء هذه النشريات الخاصة بمرض السكري لمزيد التثقيف والإلمام بجوانب هذا المرض قصد التقيّد بما جاء فيها من توصيات وتدابير للسلامة الجسدية، والإحاطة بما توصّل إليه التقدّم العلمي في خصوص عملية العلاج.

41) المصدر السابق، ص188.

وتظلّ الجمعيّات متاحة لكل الشرائح والفئات باختلاف مستواهم التعليمي إلاّ أنّ 9% فقط يترددون على هذه الجمعيات بنسبة ضعيفة جدّا 9.52% لمن مستواهم التعليمي متدنّ (أساسي) والذي من المفترض أن تكون الملاذ الوحيد لهم للتثقيف الصحي حول مرض السكري لتردّي مستواهم التعليمي. وبالتحرّي معهم عن أسباب ذلك أكّد عدد كبير من المرضى من أفراد العينة عدم علمهم بوجودها وبدورها وهذا دليل على غياب المجتمع المدني في التثقيف الصحي والتعريف بهذه الجمعيات من خلال زيارة المرافق الصحية العمومية والاحتكاك بالمرضى وتوجيههم. كما نلاحظ غياب كلّي لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة وحتى المقروءة لدى أفراد العينة التي من شأنها أن تدعم مجهودات الطّبيب الإرشادية والتي تلقى تجاوبا لدى الفئات ذات المستوى التعليمي المتدنّي. إلاّ هذه البرامج لا تستهوي أفراد العينة ولا يعتبرونها تقدّم الإضافة لهم.

فالمستوى التعليمي عامل مهم وأساسي في التثقيف الصّحي، فالملاحظ أنّ من لديهم إلمام بمرض السكري وتداعياته كان لهم مستوى تعليمي متوسّط فرفيع. فكلّ وسائل التثقيف والمصادر تخدم هذه الفئة من المستوى التعليمي دون سواهم بالرّغم من أنّ هنالك تدارك للأمر بفضل الجمعيّات والتي يعدّ الإقبال عليها ضعيفا.

ب. المتابعة الصحية:

تعتبر المتابعة الصحية من أهم العناصر الأساسية في عملية العلاج والتي تجنّب المريض مضاعفات مرض السكري من خلال التشخيص الدوري وكلما دعت الحاجة قصد السيطرة على مستويات السكري في الدم والسيطرة على مضاعفات مرض السكّري في مراحله الأولى. وفيما يلي تصريح العينة وإقرار جلهم بمتابعتهم لوضعيتهم الصحية كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم3: توزيع العينة حسب الجنس والإجابة عن السؤال هل تتابع وضعك الصحي

الجنس	الإجابة				المجموع	
	نعم		لا			
	العدد	%	العدد	%	**العدد**	**%**
ذكر	44	84.62	8	15.38	**52**	
أنثى	48	100	0	100	**48**	

المجموع	92	8	100

المصدر: نتائج العمل الميداني

إنّ جلّ أفراد العينة بنسبة 92% مواظبون على متابعة وضعهم الصحي نظرا لأهمية هذه العملية في العلاج في الحد من مخاطر هذا الداء وتجنّب لمضاعفاته. هذا ويتضح من خلال معطيات الجدول أنّ المرأة أكثر التزاما بمتابعة وضعها الصحي من الرجال. نتيجة لتطور مفهوم الصحة في مجتمع انتقالي تتساوى فيه المرأة مع الرجل في الواجبات والحقوق. و"لعلّ إصرارها والتزامها بالتداوي نابع عن تحرّرها وامتلاكها الحق في التصرف في جسدها الذي كان في وقت سابق تحت وصاية الأب والأخ والزوج"[42].

فالمتابعة الصحية لها تأثير إيجابي على الجانب النفسي للمريض حيث تقلص من الضغوطات النفسية له وتحسن العلاقة الاجتماعية والعائلية كما برهنت عليه إليه دراسة WIT سنة2008(43) التي كان الهدف منها اختبار دور المتابعة الصحية وتأثيرها على عملية العلاج.

هذا وتتراوح متابعة المرضى لوضعهم الصحي بعيادة الطبيب إما بصفة دورية او عند الضرورة كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم4: توزيع المرضى حسب الجنس والفئة العمرية وعيادة الطبيب

الخصائص الديموغرافية			زيارة الطّبيب			المجموع
الجنس	العدد	الفئة العمرية	بصفة دورية	عند الضرورة	نادرا	
ذكور	52	0-19	1	0	0	1
		20-29	0	3	0	3
		30-39	2	3	0	5
		40-49	3	4	1	8
		50-59	3	2	5	10
		60-69	2	10	0	12
		70-79	4	4	2	10
		+80	0	3	0	3

42) صالح المازقي، مصدر سابق ص391.

43(Wit M1, Delemarre-van de Waal HA , And others, Monitoring and discussing health-related quality of life in adolescents with type 1 diabetes improve psychosocial well-being: a randomized controlled trial. Diabetes Res Clin Pract. Epub 2008 May 28. Amsterdam, the Netherlands P1521-6.

المجموع ذكور		-	15	29	8	52
إناث	48	0-19	2	0	0	2
		20-29	2	1	0	3
		30-39	4	1	0	5
		40-49	4	4	0	8
		50-59	9	1	0	10
		60-69	8	2	0	10
		70-79	6	2	0	8
		+80	2	0	0	2
المجموع إناث		-	37	11	0	48
المجموع العام		-	52	40	8	100

المصدر: نتائج العمل الميداني

حسب ما أفرزته نتائج البحث الميداني فإنّ أغلب أفراد العينة بنسبة 52% يتابعون وضعيتهم الصحية بانتظام ويحافظون على مقابلة الطبيب بصفة دورية حسب مواعيد يضبطها الطبيب المباشر. وكما يبينه الجدول فإنّ 71.15% منهم من فئة الإناث اللاتي يمثلنا نسبة 77.08% من مجموع الإناث بالعينة، وهذا دليل على حرص هذه الفئة على متابعة وضعها الصحي وتجنّب مخاطر وتداعيات مرض السكري وذلك في مختلف الشرائح العمرية بنسب متقاربة.

على عكس فئة الرجال في هذه العينة حيث لم تتجاوز نسبة الحريصين منهم على متابعة وضعهم الصحي بانتظام من خلال عيادة الطبيب بصفة دورية سوى 28.84% من جملة فئة الرجال بالعينة وبنفس النسبة أي 28.84% من إجمالي أفراد العينة الذين يعودون الطبيب بصفة دورية، وتعدّ هذه النسبة ضئيلة مقارنة بنسبة الإناث مما يجعلهنّ أكثر حرصا وأكثر إصرارا على العلاج من الرجال ويظهر، ذلك بكونهنّ لا يعدن الطبيب نادرا بالرغم من أنّ 15.38% من الرجال صرّحوا وأنهم يعودون الطبيب نادرا وفي حال تعكّرت صحتهم وعند تعطّل أحد أعضاء الجسم عن أداء مهامه، ما يجعلهم عرضة إلى المضاعفات مع تقدّم السن خاصة وأنّ أعلى نسبة من هؤلاء المرضى تتراوح أعمارهم بين 50-59 سنة بنسبة 62.5%.

ت. مضاعفات مرض السكري:

في حالة متقدّمة من مرض السكري وفي غياب المواظبة على المتابعة الصحية والامتثال إلى توصيات الطبيب المباشر وعدم المبالاة بمخاطر مرض السكري من المحتمل أن يسبّب المرض مضاعفات عديدة تتعطّل بمقتضاها بعض وظائف الجسم. وفي ما يلي تصريح أفراد العينة حول إصابتهم بمضاعفات هذا المرض من عدمه:

جدول رقم 5: توزيع المرضى حسب الجنس والإصابة بمضاعفات مرض السكّري

الجنس	نعم		لا		المجموع
	العدد	%	العدد	%	%
ذكور	31	59.62	21	40.38	**52**
إناث	9	18.75	39	81.25	**48**
المجموع	**40**		**60**		**100**

المصدر: نتائج العمل الميداني

حسب معطيات الجدول فإنّ 40% من أفراد العينة أثّر مرض السكري سلبا على بعض الوظائف الجسدية لديهم وتسبب لهم في معاناة دائمة وتشوهات خلقية، وتعدّ هذه النسبة مرتفعة لدى فئة الذكور بنسبة 77.5%. في حين لم تعرف شريحة الإناث من أفراد العينة مضاعفات خطيرة جراء الإصابة بداء السكري سوى لـ18.75% منهم.

وقد تكون المضاعفات مقتصرة على تعطل أحد وظائف الجسم أو مجموعة من الوظائف في آن واحد وفي ما يلي لمحة حول أهمّ المضاعفات التي أصابت 40% من أفراد العينة:

جدول رقم6: توزيع المرضى حسب الجنس ونوعية الإصابة بمضاعفات مرض السكّري

الجنس	مضاعفات مرض السكّري											
	ضعف البصر		مرض الكلى		التهاب اللثة وفقدان الأسنان		أمراض القلب والشرايين		الغرغرينا		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ذكور	7	22.58	2	6.45	15	**48.39**	6	19.35	1	3.23	**31**	**77.5**
إناث	1	11.11	6	**66.67**	1	11.11	1	11.11	0	0	**9**	**32.5**
المجموع	**8**	**20**	**8**	**20**	**16**	**40**	**7**	**17.5**	**1**	**2.5**	**40**	**100**

المصدر: نتائج العمل الميداني

يبيّن الجدول السابق وأنّ التهاب اللثة وسقوط الأسنان من أكثر المضاعفات المنتشرة لدى مرضى السكري بنسبة 40% أغلبيتهم من الرجال بنسبة 93.75% وبمزيد التدقيق حول أسباب التعرض لهذه المضاعفات خاصة لدى فئة الذكور، فإنّ التدخين وراء الإصابة بمضاعفات لدى مريض السكري، وقد يتسبب لدى بعض المرضى في فقدان الأسنان والبصر والإصابة بأمراض القلب والشرايين والغرغرينا وقد يؤدّي في أحيان كثيرة إلى بتر العضو المصاب جزئيّا أو كلّيا. وهذا ما يفسّر النسبة الضئيلة للمصابات من الإناث بمثل هذه المضاعفات.

في حين وأنّ أغلبية النساء بنسبة 66.67% ممن يعانون من مضاعفات مرض السكري يصبن باضطرابات في الكلى مما يؤدي في غالب الأحيان إلى فشل كلوي أرجعه الطبيب المباشر لحالتهنّ إلى الخمول وقلة الحركة والتي تؤدي إلى نقص في تناول السوائل التي يحتاجها الجسم لحرق السكريات التي قد يؤدّي ارتفاعها إلى الفشل الكلوي. وهذا ما يجعل الرجال أقل عرضة للإصابة بهذا النوع من المضاعفات نظرا للحركة والنشاط اليومي عند التنقل في حين وأن كبار السن من النساء من أفراد العينة هن ربّات بيوت بنسبة 23%.

ولاختبار العلاقة بين **العامل الديموغرافي المتمثل في الجنس والاصابة بمضاعفات مرض السكري**، أجرينا اختبار ك2 لقياس هذه العلاقة وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم7: اختبارك2 بين متغيّر مضاعفات مرض السكري ومتغيّر السن

اختبار مستوى الدلالة كي2 Tests du khi-deux			
	قيمة الإختبار	درجة الحرية	مستوى دلالة الإختبار
كي2 (بيرسون)	16.088[a]	3	**0.03**
نسبة الاحتمالية	14.404	3	0.06
الرابطة الخطية	1.619	1	0,072
عدد الملاحظات الصحيحة	40		
a.عدد6 خلايا بقيمة (60٪) لديها عدد نظري أقل من 5. الحد الأدنى لعدد النظري هو 0.23			

المصدر: نتائج العمل الميداني

تثبت معطيات الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس والإصابة بمضاعفات مرض السكري بما يؤكّد صحة الفرضية الأولى. وهذا ما أثبتته الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها في هذا البحث فالجنس يلعب دورا هاما في كيفية التعامل مع هذا المرض وتجنب مضاعفاته أثبتته دراسة **Gravels & Wandell** سنة**2005**[44] ودراسة **طشطوش سنة2006**[45]، إلاّ أنّ كلاهما أجمعا وأنّ المرأة أكثر تعرّضا للمضاعفات من الرجال على عكس ما توصلت إليه في دراستي هذه حيث أنّ الرجال المصابون بالمضاعفات تمثل 59.62% من مجموع الرجال المرضى بالسكري من أفراد العينة في حين أنّ الإناث أقلّ عرضة من الرجال بالإصابة بمضاعفات مرض السكري وبلغت نسبة المصابات بالمضاعفات 18.75% فقط من إجمال الإناث بالعينة.

44 **Gravels & Wandell, Op.cit. P280-9.**

45 رامي طشطوش، مصدر سابق ص133 – 151.

فالرجال في هذه الدراسة أكثر عرضة للمضاعفات من النساء والذي يتنافى كليّا مع الدراسات السابقة المذكورة والتي تؤكّد على أنّ المرأة أقلّ تكيفا وأكثر استسلاما للمرض نتيجة للاضطرابات النفسية اللاتي يواجهنها وعدم قدرتهنّ على مواجهة هذا الداء. إلاّ أنّ الإناث في هذه العينة أكثر صمودا وتحّديا لهذا المرض لكونهنّ أكثر التزاما لتوصيات الطبيب المباشر وأكثر محافظة على المواعيد الطبّية وتناول الأدوية في وقتها بالإضافة الى التزامها بالتغذية الصحية التي اكتسبتها من خلال تنشئة أبنائها على التغذية السليمة. ما جعلها تختلف سلوكيّا في ذلك عن الإناث الغربيّات اللاتي لا فرق بينهنّ وبين الرجال في تناول الكحول والتدخين.

إذا متغير الجنس له علاقة ذات دلالة إحصائية بمتغير الإصابة بمضاعفات مرض السكري والرجال أكثر عرضة من الإناث للإصابة بهذه المضاعفات حسب معطيات هذه الدراسة.

ث. التثقيف الصحي وتأثيره على الإصابة بمضاعفات السكري:

هنالك العديد من العوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثّر على عملية المتابعة والعلاج لمريض السكري وتؤدّي إلى مضاعفات خطيرة تنعكس سلبا على صحته. فكما أشرت سلفا فإنّ للتثقيف الصحّي دور أساسي في درء مخاطر ومضاعفات مرض السكري عن المصاب بهذا الدّاء، لهذا طرحت **الفرضية القائمة على أنّ المرضى المصابون بتداعيات ومضاعفات المرض هم من لديهم نقص في التثقيف الصحّي**.

ولتدارس هذه الفرضية القائمة على دور التثقيف الصحي كنت بيّنت في مناسبة أولى مصادر التثقيف وأهميتها لدى أفراد العينة وفي مناسبة ثانية سأتطرّق لدور هذا المتغيّر في الحد من انتشار مضاعفات مرض السكري حسب بيانات الجدول التالي:

جدول رقم8: جدول متقاطع بين مضاعفات مرض السكري ومصادر التثقيف

		مصادر التثقيف الصحي								المجموع	
		الطّبيب		الأنترنات		النشريّات		الجمعيّات			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
هل سبب لك مرض السكري مضاعفات	نعم	30	75	9	22.5	1	2.5	0	0	40	
	لا	14	23.33	26	43.33	11	18.33	9	15	60	
المجموع		44		35		12		9		100	

المصدر: العمل الميداني

فحسب بيانات الجدول فإنّ جلّ المرضى ممن تسبّب لهم مرض السكري في مضاعفات يقتصر مستوى التثقيف الصحي لديهم على الطّبيب المباشر بنسبة 44% من أفراد العينة أي ما يعادل 75% من المصابون بمضاعفات مرض السكّري. في حين أنّ الذي لم تلحقهم أضرار ولا مضاعفات جرّاء مرض السكّري بنسبة 60% تنوعت المصادر لديهم بين الأنترنيت والنشريات والإقبال على الجمعيات.

ولاختبار العلاقة بين المتغيرين السابقين أجريت إختبار ك2 وكانت النتيجة كالآتي:

جدول رقم 9: اختبارك2 بين متغير مضاعفات مرض السكّري ومصدر التثقيف الصحي

اختبار مستوى الدلالة كي2 Tests du khi-deux			
	قيمة الإختبار	درجة الحرية	مستوى دلالة الإختبار
كي2 (بيرسون)	28,551[a]	3	000,
نسبة الاحتمالية	32,772	3	000,
الرابطة الخطية	25,085	1	000,
عدد الملاحظات الصحيحة	100		

a.عدد2 خلاية بقيمة (12.5٪) لديها عدد نظري أقل من 5. الحد الأدنى لعدد النظري هو 3,60

المصدر: نتائج العمل الميداني

حسب الاختبار تأكّد لدينا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير مصادر التثقيف لدى العينة والإصابة بالمضاعفات من عدمه بما يؤكّد صحة **الفرضية الثانية القائمة على أنّ التثقيف الصحي يلعب دورا هاما في درء مضاعفات مرض السكري**. وبالتالي يعتبر التثقيف الصحي دورا محوريّا في التأثير والحد من مضاعفات مرض السكري وتجنّب تداعيته على الصحة العامة للمريض بداء السكري.

فقد أثبتت هذه الدراسة أنّه كلما تنوعت مصادر التثقيف الصحي ولم تقتصر على الطبيب المباشر فحسب فإنّ نسبة الإصابة بالمضاعفات تتضاءل كثيرا. علما وأنّ المقتصرين على هذا المصدر الطبي في تثقيفهم الصحي من الأميين، والتي تتطلّب مجهودا إضافيّا قصد توعيتهم وإرشادهم.

نعم يساهم التثقيف الصحي في درء مخاطر مرض السكري والتقليص من نسبة الإصابة بمضاعفاته والذي يتّفق مع نتائج الدراسة السابقة لـ **عطية دليلة سنة** 2017[(46)] التي برهنت على أنّ التثقيف الصحّي ساهم في تعايش المريض مع

46) عطية دليلة، مصدر سابق.

مرضه بحصوله على المعلومات الكافية والمطلوبة. كما سهم في التزام المرضى بالمحافظة على الخصائص العلاجية لهذا المرض وعزز الحماية الذاتية لديهم ضد مضاعفات هذا المرض المزمن. فبفضل التثقيف الصحي أمكن لأفراد العينة من جمع معلومات ومعطيات حول المرض انعكست إيجابيا على قدراتهم الفردية مكّنهم ذلك من التأقلم مع وضعهم الصحي الراهن والتكيف مع المتغيرات لمواجهة المرض والتعايش معه.

ج. العلاج التقليدي أو البديل:

لا تزال ظاهرة العلاج التقليدي أو ما يسمّى بالطب البديل القائم على الأعشاب، تشكل حيزا هاما من اهتمامات المجتمع، وبشكل خاص إذا ما تعلق الأمر بأحد الأمراض المستعصية أو المزمنة التي لم تتوصّل الأبحاث الطّبية إلى علاج عصري نهائي لها مثل مرض السكّري محل دراستنا هذه التي سنحاول من خلالها الكشف عن التصورات الاجتماعية العصرية للمرض لأفراد العينة المصابون بداء السكري. وفيما يلي نتائج البحث الميداني في هذا الشأن:

جدول رقم 10: توزيع المرض حسب المستوى التعليمي والعلاج التقليدي

المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أمّي	20	90.91	2	9.09	22	
ابتدائي	11	84.62	2	15.38	13	
إعدادي	7	77.78	2	22.22	9	
ثانوي	23	67.65	11	32.35	34	
عالي	13	59.09	9	40.91	22	
المجموع	**74%**		**26%**		**100**	

المصدر: نتائج العمل الميداني

كما تبيّنه معطيات الجدول فإنّ أغلبية أفراد العينة بمختلف مستوياتهم العلمية بنسبة 74% يلجئون إلى العلاج التقليدي وبنسبة أكبر للأميين بلغت 34.61% والتي تمثّل نسبة 90.91% من جملة الأميين بالعينة. وتنخفض النسبة بالتدرّج كلّما تقدّم المستوى التعليمي.

ولاختبار العلاقة بين متغير المستوى التعليمي والإقبال على العلاج التقليدي قمت باختبار ك2 حسب الجدول التالي:

جدول رقم 11: اختبارك2 بين متغير المستوى التعليمي ومتغير العلاج التقليدي

اختبار مستوى الدلالة كي2 Tests du khi-deux			
	قيمة الإختبار	درجة الحرية	مستوى دلالة الإختبار
كي2 (بيرسون)	7,352[a]	4	118,
نسبة الاحتمالية	7,937	4	094,
الرابطة الخطية	7.242	1	007,
عدد الملاحظات الصحيحة	100		
a.عدد2 خلايا بقيمة (20٪) لديها عدد نظري أقل من 5. الحد الأدنى لعدد النظري هو 2.34			

المصدر: نتائج العمل الميداني

حسب اختبار ك2 لا تجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير المستوى التعليمي والتداوي بالعلاج التقليدي القائم على الأعشاب بما يدحض الفرضية الثالثة التي تنص على **أنّ مستعملي العلاجات التقليدية والعصرية حكر على المرضى من المستوى التعليمي المتدني**.

فعلى الرغم من تطوّر القطاع الصحّي ببلادنا وتطور المستوى التعليمي فإنّ بعض التصوّرات الاجتماعية للمرض لم تتغيّر ولم تنتقل كلّيا نحو التصورات الحديثة التي ترتكز أساسا على تفسير علمي بيولوجي. فالتصورات الاجتماعية للمرض لا تزال رهينة التنشئة الاجتماعية لكونه أي المريض يمثل ذلك الكائن الثقافي والمتعلّقة بأساليب التداوي والعلاج التقليدي والتي تلعب الدّور الفعّال في تنمية هذه الظاهرة كموروث شعبي وجب المحافظة عليه وتوارثه وفقا للقناعات الراسخة بجدوى وفاعلية هذا الأسلوب من العلاج. فنسبة 59.09% من أصحاب المستوى التعليمي العالي في هذه العينة لا يزالون

رهينة التصورات العصرية كغيرهم من مختلف المستويات التعليمة الدنيا يتهافتون على العلاجات البديلة بشكل مواز مع العلاجات الحديثة ضنّا وانّ العلاج الشافي لداء السكري حسب رأيهم يكمن في العلاج التقليدي الذي يعتبرونه أقل تكلفة وليست له آثار جانبية على صحتهم الجسديّة حسب تصريحاتهم وأنّه (أي العلاج التقليدي) أقل تكلفة من العلاج الحديث.

خاتمة:

أثبتت هذه الدراسة مدى فاعلية النسق الثقافي بمختلف مكوناته في تفادي مضاعفات المرض، ومدى نجاعته في الحفاظ على صحة الأفراد. فالسكّري يعدّ من أخطر الأمراض التي يتعايش معها الإنسان والتي قد تودي بحياته في أي مرحلة عمرية ما لم يلتزم المريض بجملة من السلوكيات المكتسبة والتي فرضتها إصابته بهذا الداء. إنّ التثقيف الصحي بمختلف مصادره يعدّ الركيزة الأساسية في بقاء مريض السكري قيد الحياة في غياب علاج شافي له، بعد أن عجز الطب الحديث في ذلك. والذي أوكد على أن علاقة الصحة والمرض لم تعد تقتصر على العوامل البيولوجية فحسب وإنّما ارتبطت ارتباطا وثيقا بالسلوك الثقافي والاجتماعي للمريض.

المصادر باللغة العربية:

1- أحمد حلمي شاهين، محمد كمال عبد الرزاق و آخرون، مبادئ التثقيف الصحي و الخدمات الاجتماعية، شركة فن الطباعة. مصر ص135.
2- دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني. المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2007 ص31.
3- رامي طشطوش، محمد القشار. نوعية الحياة وتقديرات الذات لدى مرضى السكري في الأردن، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 13 ،عدد 2، الأردن 2017
4- عطية دليلة، فعالية برنامج تثقيف صحي في رفع درجة تقبل المرض و التحكم الذاتي لدى مرضى السكري النمط الثاني. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس العيادي، جامعة باتنة، الجزائر2017.
5- علي مكاوي، علم إجتماع الطبي. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر 1996
6- محمّد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية سنة1989، ص14.
7- محمد علي محمد، سناء الخولي و آخرون، دراسات في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1987
8- مرفت عبد ربه عاشي مقبل، التوافق النفسي وعلاقته بقوة الأنا وبعض المتغيرات لدى مرضى السكري في قطاع غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، قسم علم النفس. غزة 2010.
9- المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، https://www.facebook.com/itestunisie/posts/pfbid02HoLjHREsmWU7sGEUsvoKSP6tnaKLpo5c3afo8AoZxeBWUc7Npc9dpn9E9uKtS1bgl

10- منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم: خفض المخاطر والنهوض بالحياة الصحية، جنيف 2002، ص43.
11- نادية محمد السيد عمر، علم الاجتماع الطبي، المفهوم والمجالات ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر1998
12- نادية مصطفى العيدروس أحمد، دراسة حول "فاعلية وسائل التثقيف الصحي في بث ونشر المعلومات الصحية لبناء المجتمع الصحي السوداني". المؤتمر 33 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الدوحة قطر نوفمبر 2012.

المصادر باللغة الأجنبية:

1- A. Ben Hamida, R. Fakhfakh, W. Miladi, B. Zouari1 et T. Nacef, La transition sanitaire en Tunisie aucours des 50 dernières années. Eastern Mediterranean Health Journal, Vol. 11, Nos 1/2
2- Gravels & Wandell, Coping strategies in men and women with type 2 diabetes in Swedish primary care. Diabetes Res Clin Pract. Epub 2005 Oct 19. Sweden 2006
3- Institut national de la statistique, RAPPORT NATIONAL GENRE TUNISIE 2015, P53.
4- Margaret Grey, Elizabeth A Boland and other. Personal and Family Factors Associated with Quality of Life in American Adolescents with Diabetes, Diabetes Care 1998 Jun, P 909-914.
5- Patrick, Donald, and scrambler, Graham, sociology as applied to medicin, Bailliere Pindall, London 1982 P139.
6- Wit M1, Delemarre-van de Waal HA , And others, Monitoring and discussing health-related quality of life in adolescents with type 1 diabetes improve psychosocial well-being: a randomized controlled trial. Diabetes Res Clin Pract. Epub 2008 May 28. Amsterdam, the Netherlands

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار – مارس 2024
ISSN 2569-734X

الدينامية المجالية بجماعة تمسمان و اكراهات التنمية المحلية: حالة المركز المحدد كرونة

The Role of Spatial Dynamics in the Community of Temsamane and Local Development Constraints: The Case of Krouna's Center

د. عبد الكريم سومع، جامعة محمد الأول، وجدة – المغرب soumaa_k@yahoo.fr
Dr .SOUMAA Abdelkarim, University Mohammed I, Oujda -Morocco

ملخص: ساهم التقسيم الترابي الذي شهده المغرب سنة 2009 في ظهور إقليم الدريوش وترقية مجموعة من الدواوير إلى مراكز محددة. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الدينامية المجالية في العلاقة التي تربط الإنسان بمحيطه، وذلك انطلاقا من دراسة مراحل التوسع المجالي لمركز دوار كرونة بالجماعة الترابية تمسمان، ودور الجاذبية التي تمارسها الأنشطة السوسيو_اقتصادية بالمركز على باقي دواوير الجماعات المحيطة به.

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل المعطيات الإدارية من أجل إبراز مراحل توسع المجال بالجماعة الترابية لتمسمان، عبر الاستعانة ببرمجيات نظم المعلومات الجغرافية، ودراسة مضمون الخريطة الطبوغرافية لبودينار 1/50000 ومعالجة المرئيات الفضائية. وقد أبانت الدراسة عن أثر التقسيمات الإدارية في ترقية الدوار إلى مركز للجماعة، وعن دور الموارد المالية الخارجية في توسع المجال العمراني بكرونة، وبروز علاقات جديدة بين المركز وباقي الجماعات الترابية لقبيلة تمسمان.

الكلمات المحورية: التقسيم الترابي، الدينامية المجالية، مركز كرونة، تمسمان، اختلالات ترابية.

Abstract: The territorial division that Morocco underwent in 2009 contributed to the emergence of the Driouch province, and to the promotion of several douars into defined centers. This study aims at determining the role of spatial dynamism in the relation that connects between humans and their environment, based on an examination of the stages of territorial expansion of the Krouna's douar to a specific center in Temsamane community. It also explores the role of the attraction practiced by socio-economic activities in the general dynamism of the surrounding areas.

This study relies on the application of Geographic Information Systems (GIS) by examining the content of the topographic map of Boudinar 1:50000, and satellite imagery of the studied area. Administrative data are also utilized to highlight the stages of territorial expansion within the Temsamane community. The study shows the role of the development of administrative divisions in upgrading the area of douar to a center and reveals the role of external financial resources in the expansion of the Krouna's specific center, along with the emergence of new relationships between the center and the other territorial communities of the Temsamane tribe.

Keywords: Territorial Division, Spatial Dynamics, Krouna 'specific center, Temsamane, Territorial imbalances.

مقدمة:

تتداخل العوامل والمحفزات المؤدية إلى تقسيمات ترابية داخل الدولة، فقد ظهرت مجموعة من التقسيمات المجالية بالمغرب خلال القرن العشرين، تحولت بها مجموعة من التجمعات السكانية إلى مراكز، مهدت لظهور مدن ذات كثافة سكانية متوسطة إلى مرتفعة، مقابل إفراغ المجالات الريفية، لتعتبر بذلك دراسة الدينامية الترابية من بين المقاربات المعتمد عليها في معالجة إشكالات التحولات الترابية.

استفاد إقليم الدريوش بشمال المغرب من التقطيع الترابي الذي عرفه المغرب سنة 2009، وتم ترقية جماعات الدريوش وميضار وبن الطيب إلى مستوى بلديات حضرية، كما ظهرت بالجماعات الترابية ذات الطابع القروي مجموعة من المراكز المحددة (كرونة نموذجا)، والتي تم تغطيتها بوثائق التعمير التنظيمية لمراقبة التوسع المجالي لها، مع مدها بمجموعة من الخدمات والمرافق الإدارية والسوسيو_اقتصادية.

1. الإطار المنهجي للبحث

1.1 إشكالية البحث

يتمحور موضوع البحث حول دراسة أهم التطورات التي عرفها مركز كرونة والدينامية المجالية التي شهدها، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية؛ ما هي مراحل ظهور وتوسع المجال العمراني لمركز كرونة؟ وما هي الجاذبية التي أضحى يمارسها على الدواوير المحيطة به؟ وما هي سبل التدخل من أجل التحكم في توسعه على حساب المجالات الضاحوية؟

2.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مجمل التطورات التي عرفها دوار كرونة والمجالات المحيطة به وذلك من خلال التركيز على:

- تحديد مراحل تطور الدوار وتحوله إلى مركز محدد.
- إبراز أهم مظاهر التحولات التي عرفها محيط المركز في إطار علاقات التأثير والتأثر القائم بين المركز وباقي دواوير الجماعة الترابية.
- التطرق لأهم التدخلات التي تقوم بها الدولة من أجل التحكم في توسع المركز والدواوير المحيطة به.

3.1 منهجية العمل:

من أجل تشخيص وإبراز مراحل تطور مجال الدراسة من الدوار إلى مركز محدد، وللوقوف على دور هذه التحولات في إعادة تنظيم المجال القروي للجماعة، تم الاعتماد على المنهجين الوصفي التحليلي والتاريخي والاستعانة بالعمل الكرطوغرافي القائم على تحليل ومعالجة المرئيات الفضائية للقمر الصناعي لاندسات LANDSAT، ومضمون الخريطة الطبوغرافية بودينار 1/50000، والتحري الميداني عبر التقصي الإداري لجمع المعطيات الإدارية، وإجراء مقابلات مع ساكنة تمسمان وبعض الفاعلين بمجلس الجماعة القروية لتمسمان وبعمالة إقليم الدريوش.

ولدراسة ومقارنة المعطيات المحصل عليها تم الاعتماد على بعض الأدوات، أهمها برمجيات نظم المعلومات الجغرافية وبرمجية لفرز الاستمارة وتصنيف وتحليل المعطيات الإحصائية.

4.1 تحديد مجال الدراسة:

يعتبر كرونة من الدواوير التي تحولت بعد إحصاء 2014 إلى مراكز قروية محددة، ينتمي الدوار للجماعة الترابية تمسمان بدائرة الريف الغربية من إقليم الدريوش بشمال غرب جهة الشرق، والتي تحدها إداريا جماعتي بني مرغنين وبودينار شمالا وجماعتي تافرسيت وإفرني جنوبا، وجماعتي امهاجر وتالييت شرقا وجماعتي اجارماوس واتروكوت غربا (الشكل 1).

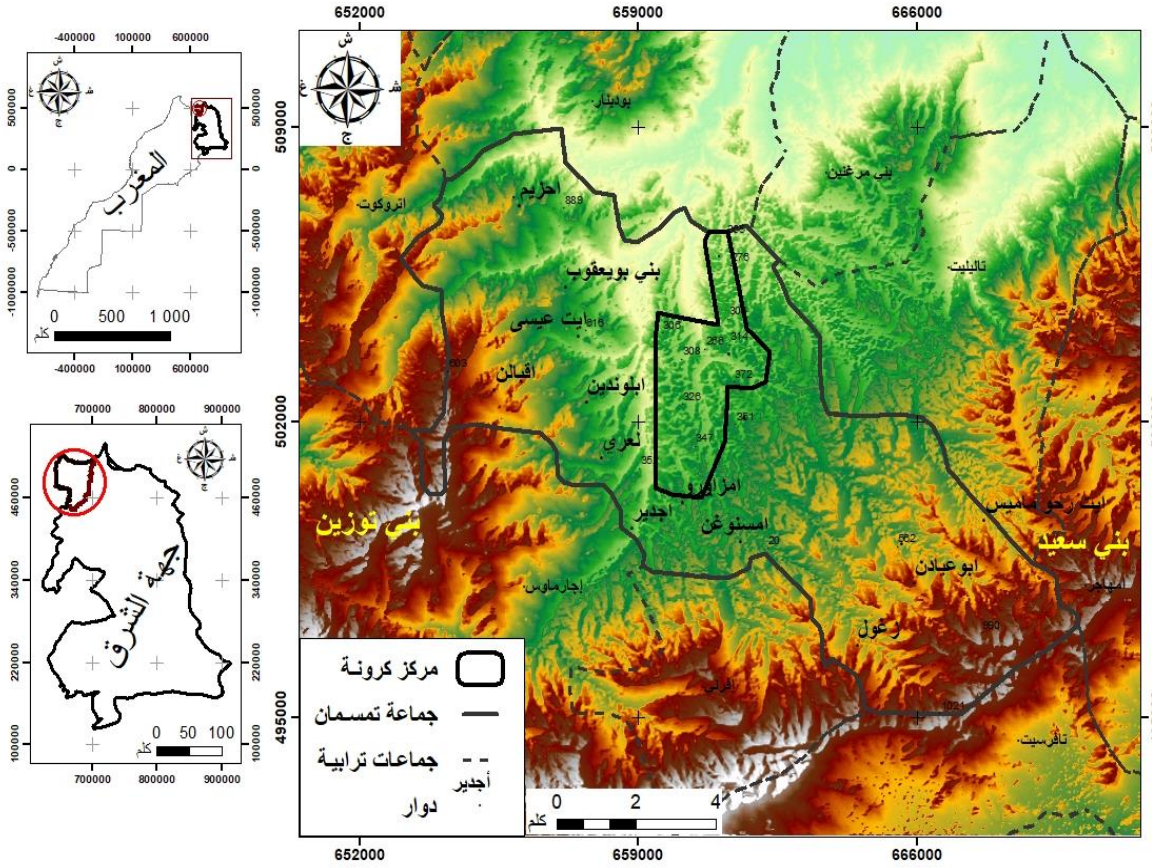

المصدر: جماعة تمسمان + المندوبية السامية للتخطيط بوجدة

الشكل 1: توطين مجال مركز كرونة بجماعة تمسمان إقليم الدريوش

ينتمي مركز كرونة لقبيلة تمسمان بالريف الشرقي، وهي من إحدى قبائل زناتة البربرية وتنحدر من بطون "نفزة"، كما أشار إلى ذلك د.أحمد الطاهري، في قوله: "*ويتعلق الأمر بنفزة وبطونها... ويعود استقرارهم بالريف الشرقي إلى القرن الخامس الميلادي وتنتسب فيه معظم البطون القبلية التي عمَّرت الريف خلال العصر الوسيط*"[47].

2. النتائج

1.2 مراحل ظهوروترقية دواركرونة

قبل بداية القرن العشرين كان المجال الترابي لمجال الدراسة عبارة عن مشارات زراعية فارغة من المباني العمرانية، وعلى الضفة اليمنى من إغزار الخميس كان ينعقد كل يوم خميس السوق الأسبوعي للقبيلة. بعد توقيع معاهدة الحماية سنة 1912م والقضاء على المقاومة المسلحة، التي تزعمها محمد بن عبد الكريم الخطابي ضد التواجد الإسباني بالريف إلى حدود 1926م، عملت إسبانيا على نقل موقع سوق خميس تمسمان إلى عالية الهضبة لتسهيل عملية التحكم، وبناء قاعدة مراقبة ومحكمة بالسوق؛ وبعالية الضفة اليسرى من الواد تم تشييد ثكنة عسكرية لمراقبة قبيلتي تمسمان وبني توزين، ومد مسلك طرقي يربط شرقا بين الثكنة والناظور عبر أنوال، وغربا باتجاه الحسيمة، فشكلت بداية لظهور دوار كرونة (الصورة .1.).

المصدر: Bravo, Nieto Antonio, all, 2009, pp 110

الصورة 1: جانب من السوق الأسبوعي والثكنة العسكرية الإسبانية بمجال الدراسة

أ. تطورالتقسيمات الترابية لمركزكرونة

47 أحمد الطاهري (2013)، "بلاد الريف وحاضرة نكور من فجر التاريخ إلى أنوار الإسلام"، ص 58.

أحدثت الجماعة القروية تمسمان بإقليم الناظور، في لإطار التقطيع الإداري الأول للمملكة المغربية، وذلك بمقتضى الظهير الشريف رقم: 1.59.351 الصادر في 2 ديسمبر 1959 في شأن التقسيم الإداري للمملكة[48]، فاحتضن دوار كرونة القريب من سوق خميس تمسمان الأسبوعي مقر الجماعة.

مع بداية سبعينات القرن الماضي، ونتيجة لوعورة التضاريس الجبلية بدواوير الجماعة، وتوفر كرونة على مجموعة من المرافق (البريد، مركز صحي، مدرسة حلولة، إعدادية ابن بطوطة)، تحول الدوار إلى مركز إداري واقتصادي لساكنة الجماعة، فعمل على استقطاب الساكنة التي تم طردها من دواويرها نتيجة الظروف غير الملائمة، فغطى بذلك المجال المبني 3.5% من مجال الدراسة سنة 1979.

[48] الجريد الرسمية عدد 2458 بتاريخ 04 / 12 / 1959 صفحة 3432: ظهير شريف رقم 1.59.351 بشأن التقسيم الإداري للمملكة.
http://www.sgg.gov.ma/BO/bo_ar/1959/BO_2458_ar.PDF

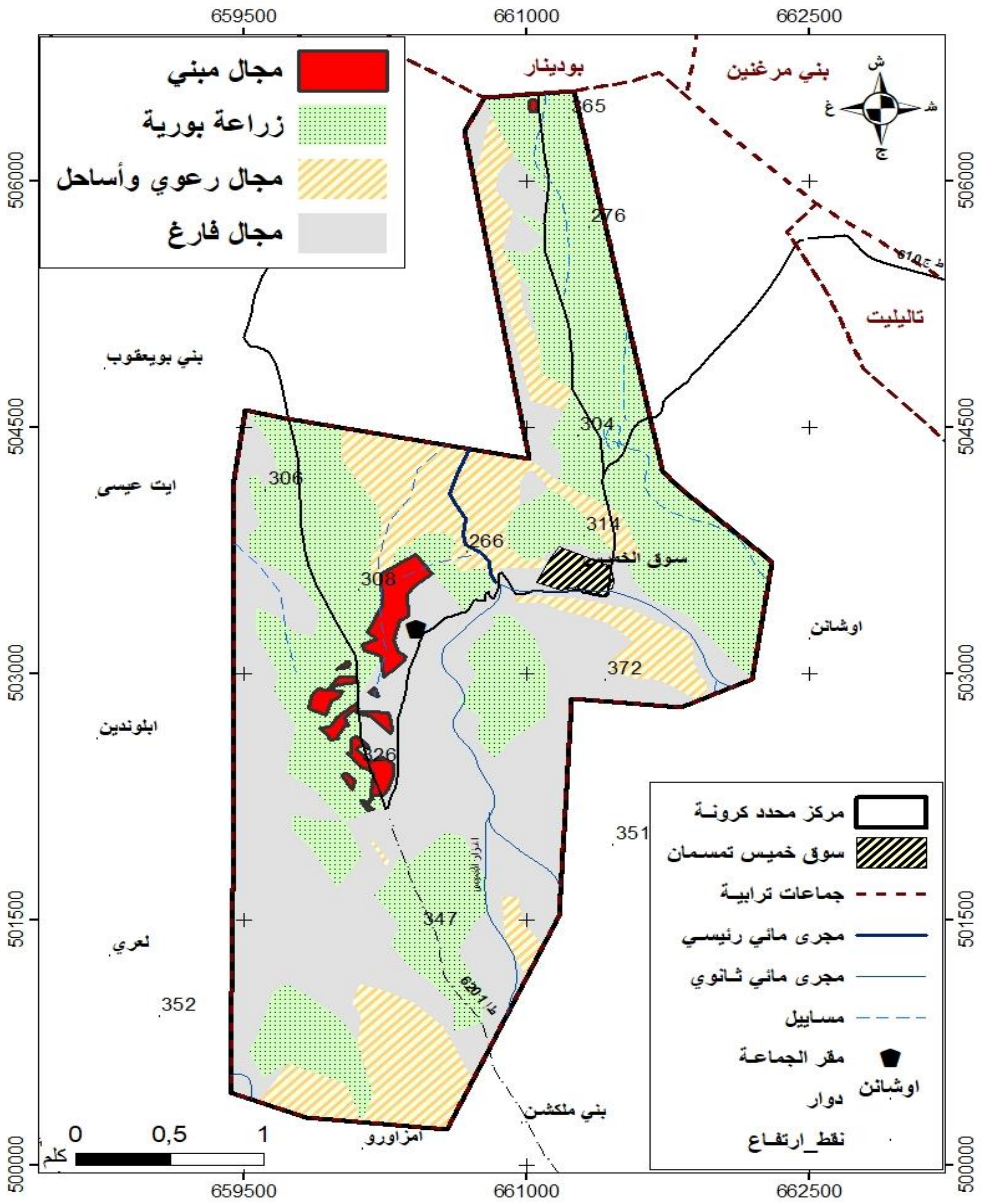

المصدر: الخريطة الطبوغرافية بودينار 50000/1 ومرئيات القمر الصناعي لاند سات LANDSAT لسنة 1979

الشكل 2: خريطة توزيع أنماط استغلال المجال بمركز كرونة سنة 1979

يمكن الاستنتاج من مضمون الشكل .2. أن الطريق الجهوية 610 الرابطة بين المركز ومدينة بن الطيب والحسيمة، والطريق الإقليمية 6201 الرابطة بين تمسمان والناظور عبر مدينة الدريوش، قد لعبت دور الجذب وفي تحول الدوار إلى مركز قروي بملتقى الطريقين.

اعتبرت المندوبية السامية للتخطيط في الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1982 دوار كرونة كمركز قروي، فعرف بذلك المركز بداية التوسع العمراني السريع، وانتقلت مساحة المجال المبني من 3.5 هكتار سنة 1979 إلى 13.4 هكتار سنة 1999.

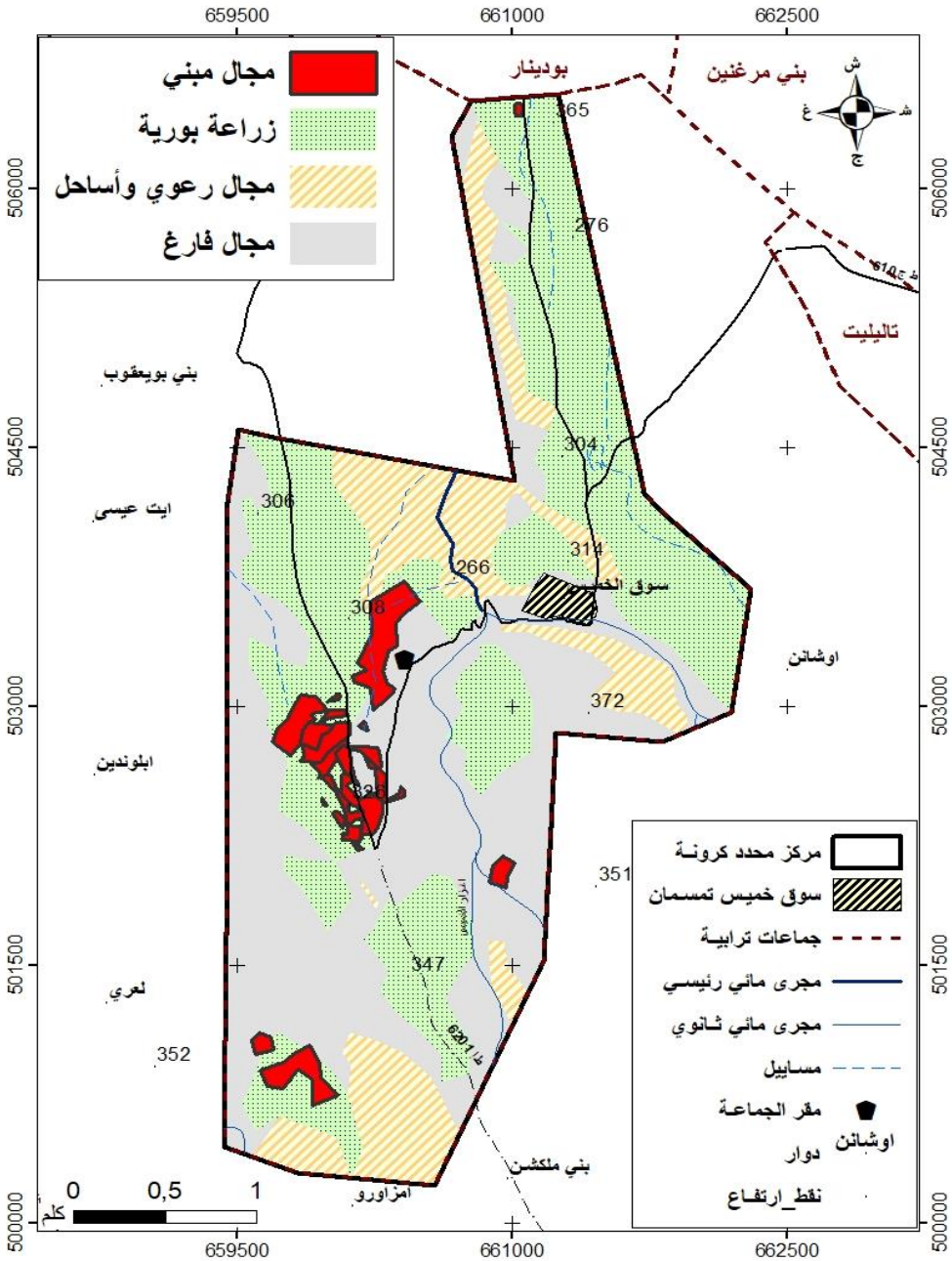

المصدر: الخريطة الطبوغرافية بودينار 50000/1 ومرئيات القمر الصناعي لاند سات LANDSAT لسنة 1999

الشكل 3: خريطة توزيع أنماط استغلال المجال بمركز كرونة سنة 1999

شهد المجال المدروسة سنة 1999 ارتفاعا مهما في مساحة المجال المبني، مقابل تراجع مساحة المجالات الفلاحية والفارغة (الجدول.1.)

الجدول 1: استعمال مجال مركز كرونة سنة 1999

أنماط الاستغلال	المساحة بالهكتار	النسبة %
مجال عمراني	13.4	7.71
مجال فلاحي	53.02	30.53
مجال فارغ	107.21	61.64
المجموع	173.63	100

المصدر: تحليل نتائج مرئيات القمر الصناعي لاند ساتLANDSAT لسنة 2001

يتبين من خلال الشكل .3. والجدول .1. ارتفاع مساحة المجال المبني إلى 7.71% مقابل تقليص مساحة المجالات الفلاحية، وتراجع مساحة المجالات الفارغة من 170 إلى 107.21 هكتار.

بعد إحصاء 2004 ارتفعت مساحة المجال المبني إلى 24 هكتار سنة 2013، مقابل تراجع المجالات الفلاحية إلى 19% والمجالات الفارغة إلى 52% فقط من تراب المركز.

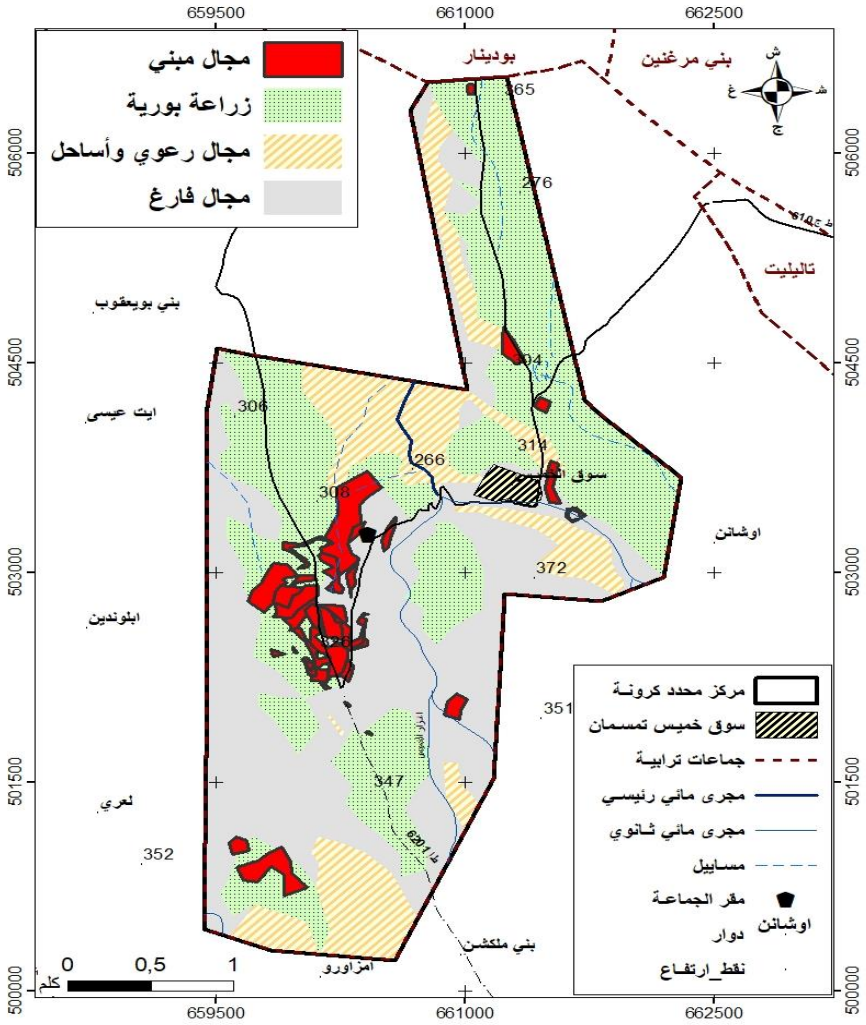

المصدر: الخريطة الطبوغرافية بودينار 50000/1 ومرئيات القمر الصناعي لاند سات LANDSAT لسنة 2013

الشكل 4: خريطة توزيع أنماط استغلال المجال بمركز كرونة سنة 2013

عرف مجال الدراسة مجموعة من التحولات بعد ارتفاع نسبة الهجرة القروية القادمة من دواوير الجبال المجاورة للمركز، مما ساهم في ارتفاع نسبة المجال المبني من 6.2 هكتار سنة 1979 إلى 45.1 هكتار سنة 2013 (الشكل .5).

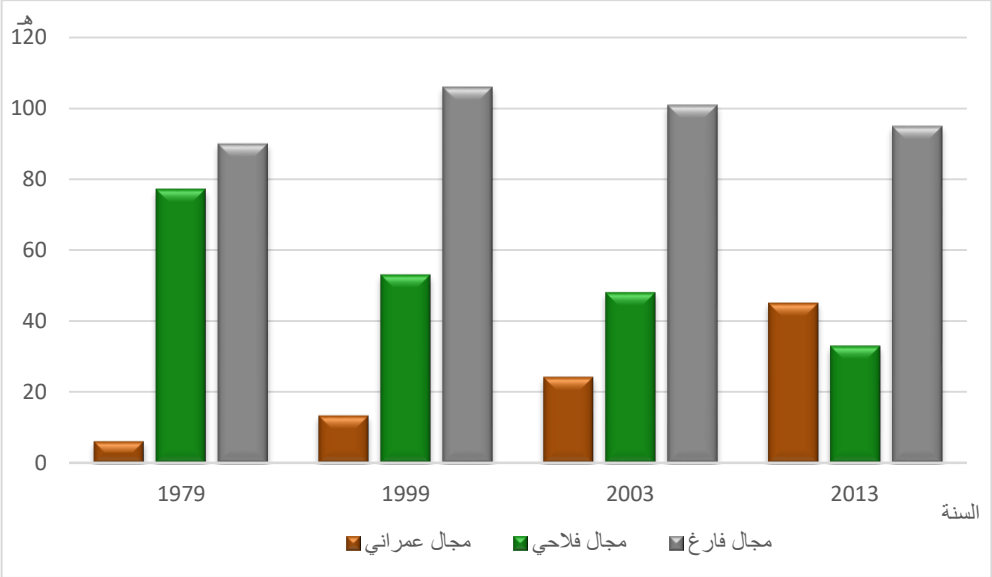

المصدر: تحليل نتائج مرئيات القمر الصناعي لاند ساتLANDSAT لسنوات 1979 و1999 و2013

الشكل 5: تطور استعمالات الأرض بمركز كرونة ما بين 1979 و2013

تميز المركز منذ سنة 1979، بارتفاع ملموس في مساحة المجالات المبنية مما ساهم في تراجع مساحة المجالات الفلاحية من 45% سنة 1979 إلى 19% سنة 2013.

في سنة 2014 سيعرف المركز تغييرا في مجاله الترابي، بحيث توسعت مساحته لتشمل دوار سوق الخميس وجزء من دوار أمزاورو، فتوسع المجال العمراني سنة 2023 بكل الاتجاهات، بحيث غطت مساحة المجال العمراني لمحيط المركز 66.3 هكتار، بالتالي تراجعت مساحة المجالات الفلاحية إلى 7% فقط، واقتصرت على المساحات الضاحوية لمركز كرونة وسوق خميس تمسمان.

شهد المجال الترابي لمحيط مركز الجماعة، منذ سنة 2004، ارتفاع نسبة استقرار الساكنة القادمة من دواوير الجماعة وباقي ساكنة قبيلة تمسمان وبعض الجماعات المجاورة (الجدول .2).

الجدول 2: تطور عدد سكان الجماعات المجاورة لجماعة تمسمان ما بين 2004 و2014

	2004	2014	معدل النمو السنوي %
تمسمان	14937	13920	-0,7
بودينار	10504	9863	-0,6
بني مرغنين	7158	6263	-1,3
أولاد امغار	6342	6010	-0,5
اجارماوس	11287	7540	-4,0

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات: 2004 و2014

يستنتج من الجدول .2 الدور الذي لعبته الهجرة القروية القادمة من الجماعات المجاورة، في توسع المجال العمراني، بحيث شهدت الجماعات الترابية لبني مرغنين واجارماوس نسبا مرتفعة من التراجع، بينما تقل النسبة بجماعتي تمسمان وبودينار لتوفرهما على المركز المحدد، بينما استفادت جماعة اولاد أمغار من الطريق الساحلي للجذب والاستقرار.

لقد ساهمت هذه الهجرة القروية في ارتفاع نسبة المساحة المبنية من 1395 هكتار سنة 2001 إلى 1592 هكتار سنة 2021، ليغطي بذلك 25% من مساحة المدينة (الشكل .5).

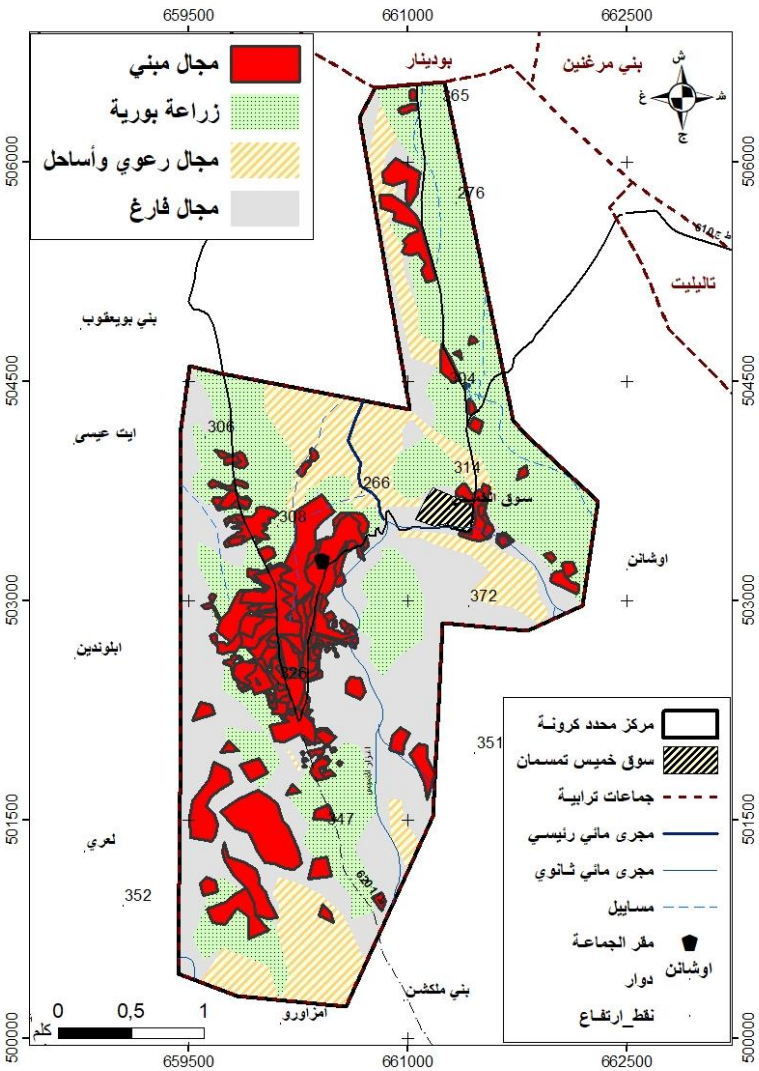

المصدر: الخريطة الطبوغرافية بودينار 50000/1 ومرئيات القمر الصناعي لاند سات LANDSAT لسنة 2023

الشكل 6: خريطة توزيع أنماط استغلال المجال بمركز كرونة سنة 2023

يمكن الاستنتاج من خلال تتبع مراحل تطور المجال العمراني، أن توسع المجال المبني بالمركز قد تشتت بكل أنحاء مجال الدراسة، مع التركيز على طول الطريق الجهوية رقم 610 بكرونة ومحيط سوق الخميس وإلى الجنوب باتجاه دوار أمزورو بمحيط الطريق الإقليمية رقم6201، متخذا شكل "Y"، وهو ما تفرضه التضاريس المتضرسة بضواحي المركز.

المصدر: العمل الميداني، مارس 2021

الصورة 2: جانب من تمركز المجال العمراني بمركز كرونة

ب. التحولات السوسيو_مجالية لمركز كرونة

عرف المجال المدروس مجموعة من التحولات في خصائصه الديموغرافية؛ فإلى حدود إحصاء 1971 كان المجال فارغا من التركز السكاني، ففي إحصاء 1971 وصل عدد الأسر المستقرة بالدوار إلى 16 أسرة، وارتفع العدد إلى 85 أسرة في إحصاء 1982 وليصل إلى 619 أسرة في إحصاء 2014، بنسبة نمو وصلت إلى 1.68%.

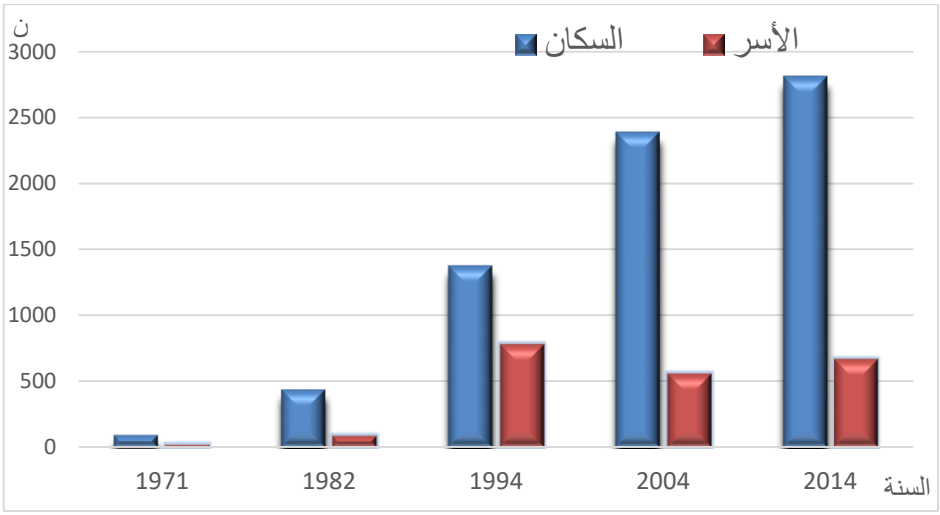

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات (1971- 1982-1994 – 2004 - 2014)

الشكل 6: تطور ساكنة مركز كرونة ما بين إحصاء 1971 وإحصاء 2014

يعتبر مركز كرونة وجهة الاستقرار والسكن لساكنة قبيلة تمسمان، نتيجة توفره على مجموعة من المرافق الاجتماعية والاقتصادية. لقد كان وراء ارتفاع نسبة التزايد الديموغرافي السريع وتوسيع المجال العمراني مجموعة من العوامل، لعل أهمها نتائج التحويلات المالية القادمة من الهجرة الدولية، إضافة إلى احتضان المركز لمجموعة من المرافق والتجهيزات الإدارية والاجتماعية، مما حفز ساكنة الجماعات الترابية المجاورة على الهجرة والاستقرار بالمركز، وهو ما يترجمه ارتفاع الطلب على رخص البناء خاصة بكرونة.

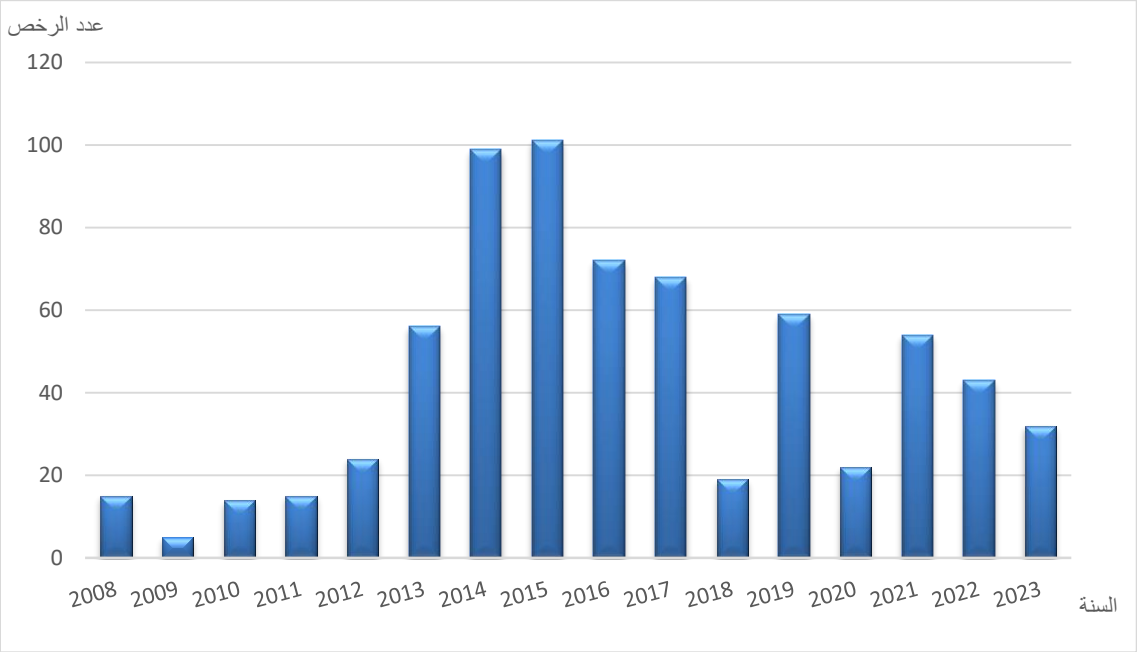

المصدر: القسم التقني بجماعة تمسمان

الشكل 7: تطور عدد رخص البناء بجماعة تمسمان

ت. تأثير مركز كرونة على محيطه لاحتضانه مجموعة من الخدمات

يعتبر المركز موطنا لمجموعة من الخدمات لساكنة جماعة تمسمان والقبيلة، فاستطاع بذلك التأثير على دواوير الجماعة وعلى ساكنة الجماعات الترابية بالقبيلة، مستفيدا من احتضانه لمقر الجماعة وقيادة تمسمان ومقر الجماعة الترابية لبني مرغنين، بالإضافة إلى مجموعة من التجهيزات الضرورية (إعدادية وثانوية، وكالة بريدية، وكالات بنكية، والمركز الصحي ودار الطالبة...)، ويعرف تمركزا مهما للنشاط التجاري بحيث يشغل أكثر من 35% من الساكنة النشيطة بالجماعة، بحيث يستقبل السوق اليومي أكثر من 500 زائر يوميا من دواوير الجماعة ومحيطها، كما تتوفر كرونة على أكثر من 50 وحدة تجارية وخدماتية.

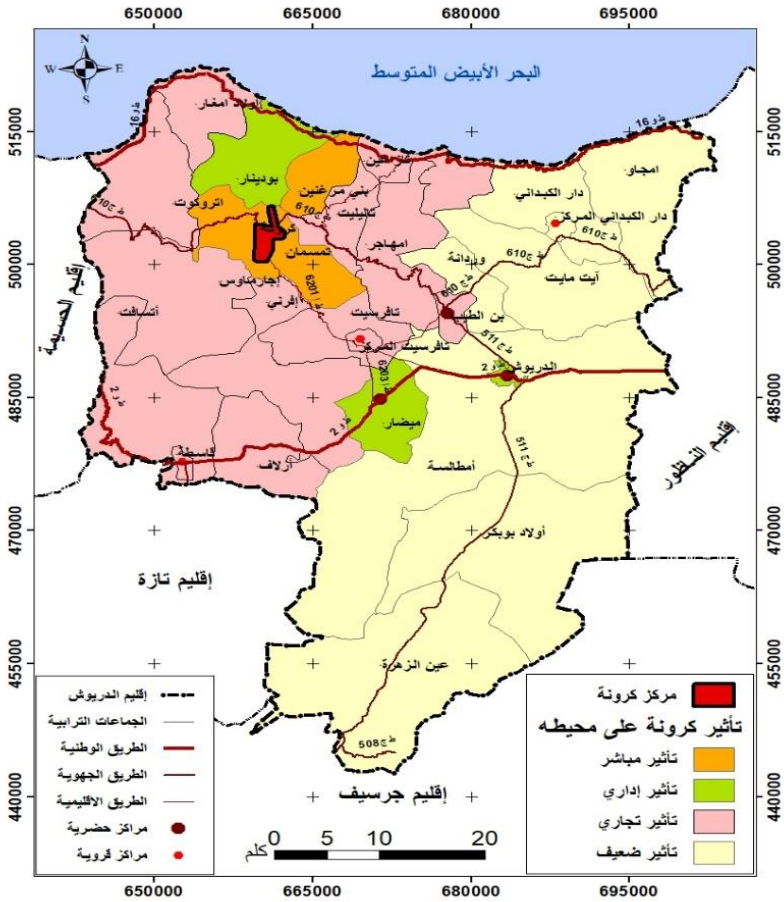

المصدر: عمالة الدريوش والعمل الميداني

الشكل 8: درجة نفوذ وتأثير مركز كرونة على محيطه

اتضح من خلال نتائج العمل الميداني، أن مركز كرونة تربطه بساكنة جماعة بني مرغنين علاقة مباشرة، مرتبطة باحتضانه لمقر الجماعة، بالتالي يشهد المركز تراقصا يوميا لساكنة بني مرغنين لتلبية حاجياتها الإدارية والسوسيو-اقتصادية، بالمقابل تربطه ببودينار (يحتضن مقر دائر الريف الشمالية والمحكمة الابتدائية ومقر الدرك الملكي) وبمدينة الدريوش عاصمة الإقليم وميضار (يحتضن مجموعة من المؤسسات الإدارية الإقليمية) علاقة إدارية، وبباقي جماعات قبيلة تمسمان والقبائل المجاورة لها علاقة تجارية وخدماتية نتيجة مكانة سوق خميس تمسمان داخل المجال الترابي لإقليم.

يلعب السوق الأسبوعي خميس تمسمان، الذي ينعقد مرتين في الأسبوع يومي الخميس والأحد، دور مركز الجذب وربط العلاقات بين كرونة ومحيطها؛ بحيث يستقبل أكثر من 5000 زائر[49]، ويعمل على زرع نوع من الاندماج والتكامل في إطار

[49] القسم التقني بالجماعة، ونتائج الاستمارة الميدانية

خلق قطب اقتصادي يربط بين الجماعة ومجالاتها المحيطة؛ بحيث يمتد التأثير إلى المستوى المحلي، والإقليمي والجهوي؛ فيستقطب ساكنة قبيلة تمسمان وبني اوليشك وبني اسعيد واتروكوت وساكنة الأقاليم المجاورة (خاصة الحسيمة وامزورن). تعمل الجماعات المجاورة (خاصة الجماعات الترابية لبودينار وتاليليت واجارماوس....) على تصريف إنتاجها الفلاحي بالسوق (نموذج الدائرة السقوية لبودينار الأعلى ودائرة أنوال)، مقابل تزويدها بالمنتجات المتوفرة بالسوق.

يعتبر القطاع الثالث من القطاعات التي تحظى بالاهتمام الواسع من طرف ساكنة جماعة تمسمان (45% من نسبة المشتغلين)، نظرا للتحولات الاجتماعية الكبيرة التي تعرفها ساكنة تمسمان، والتي عرفت تحسنا مهما في المستوى المعيشي بسبب التحويلات المالية للمهاجرين وما عملته من تغيرات مجالية؛ فيضم بذلك المركز أكثر من 150 محل تجاري تخصصت في بيع الاثاث المنزلي، ومواد البناء ومحلات الميكانيك والخياطة.

2.2 أساليب التدخل من أجل تدبير المجال العمراني لمركز كرونة

يحظى المجال العمراني باهتمام الدولة بموجب القوانين التنظيمية، فمن أجل تنظيم وتدبير المجال المبني ومحيطه، عملت الدولة على إنشاء مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الجهوية والإقليمية التي أسندت لها مجموعة من الاختصاصات لتكثيف حضور الدولة في مراحل التخطيط الحضري.

أ. دور برنامج عمل الجماعة في تدبير المجال العمراني بالمركز

حاولت الجماعة الترابية منذ سنة 2016 تبديل مخططات التنمية للجماعات الترابية والبحث عن مسار جديد لتدبير المجال العمراني؛ بالاعتماد على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والصادر عن تنفيذ الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، والذي نص على عدة مقتضيات جديدة تهم التدبير الإداري والمالي بالجماعة، والاعتماد على برنامج عمل الجماعة كوثيقة مرجعية للمشاريع التنموية والأنشطة ذات الأولوية.

وضعت الجماعة الترابية لتمسمان برنامج عمل الجماعة الأول لسنوات 2017 – 2022، وتم فيه التركيز على إطار منهجي يعتمد على القيام بالتشخيص الترابي والتشاركي، عبر انخراط مختلف الفرقاء المحليين والمسؤولين عن تسيير الشأن العام المحلي؛ وبلورة الرؤية المستقبلية للجماعة مع التركيز على التوجهات الاستراتيجية للتنمية الإقليمية والجهوية، وتحديد الأهداف والأولويات الاستراتيجية للتنمية والتي ركزت أساسا على:

- ✓ ترشيد الموارد المائية والبشرية بالجماعة.
- ✓ الاعتماد على مشاريع تمكن من تضافر الجهود وتوفير الطاقات
- ✓ مراعات التوجهات الجهوية والوطنية في تحديد المشاريع التنموية

في إطار مواكبة تطلعات الدولة لتحقيق التنمية الترابية والبشرية، حاول المجلس الجماعي، بعد التشخيص الترابي والتشاركي لكل الفاعلين بالجماعة، تحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية؛ والتي قسمت إلى ثلاثة محاور:

- مأسسة مبادئ الحكامة في تدبير الشأن العام المحلي بالجماعة
- تقوية البنية التحتية والتجهيزات الأساسية عبر تدعيم وتنمية الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية
- حماية وتنمية الإمكانيات البيئية وضمان التراث الطبيعي بالجماعة

من أجل تفعيل هذه الأهداف اقترح البرنامج 48 مشروع بميزانية قدرت ب 73 مليون درهم وساهمت الجماعة بنسبة 1.7% من الميزانية.

سعى المجلس الجماعي إلى تنفيذ المشاريع المبرمجة، إلا أن غلبة الطابع الطبوغرافي الجبلي المتضرسة، وقلة الموارد المالية للجماعة، والتحديات البيئية، مع توسع عمراني سريع ومتفرق بأحياء غير مهيكلة وناقصة التجهيز، ساهمت في غياب تغطية شبكة التطهير السائل بكرونة (62% تعتمد على الحفر الصحية مقابل 27% فقط مرتبطة بالشبكة) وانعدامه بسوق الخميس، ومشكل التدبير العقلاني لجمع النفايات الصلبة (مطرح عشوائي بواد الخميس)، وعدم التوفر على مطرح مراقب للنفايات... كلها عوامل ساهمت في تقنين تنفيذ مقترحات البرنامج.

عملت الجماعة في الوقت الراهن على إطلاق دراسة مشروع برنامج عمل جديد للجماعة لموسم 2023-2028 قدرت ميزانيته ب 212 مليون درهم، سعيا وراء تحقيق طفرة تنموية على المدى القريب والمتوسط، وهو حاليا في مرحلة المصادقة.

ب. دوروثائق التعمير في تنظيم وتأهيل محيط المركز المحدد لكرونة

تعتبر تصاميم النمو والتهيئة من وثائق التعمير التنظيمية الأساسية، التي وضعتها الدولة للجماعات الترابية، قصد تحديد التوجهات العامة للنمو السليم للتكتلات القروية؛ وذلك بالاعتماد على مبادئ العمل التشاركي والأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات القطاعية ومتطلبات التنمية المستدامة .

من أجل تقوية الوظيفة الأساسية للمراكز المحددة وتمكينها من المرافق الضرورية، وللتحكم في التوسع المجالي لمحيطها، وإعادة تنظيم وتأهيل محيط المراكز بالجماعات الترابية لإقليم الدريوش، قامت الوكالة الحضرية للناظور بإصدار تصاميم النمو لمجموعة من المراكز بالجماعات الترابية القروية للإقليم، وقد استفادت جماعة تمسمان من تصميم النمو لمركز كرونة.

استفادت كرونة من تصميم تنمية سنة 1983، وكان يهدف إلى تحديد اتجاهات التعمير بالمركز والعراقيل التي تحد من تطبيقه، إلا أن التحديات المالية والطبوغرافية قد عملت على تقنين نسبة التطبيق في 7% فقط من التصميم. من أجل تدارك هذه الهفوات عملت الوكالة الحضرية في سنة 2018 على إطلاق مجموعة من الدراسات، لتحديد سبل إعادة هيكلة هذه التصاميم وتدارك الأحياء الناقصة التجهيز، ووضع سياسة فعالة لقطاع التعمير؛ قوامها التغطية الشاملة للجماعة

بوثائق التعمير، والإسهام في تقليص الفوارق المجالية وعقلنة توجه التدخلات العمومية، وبالتالي إرساء منظومة جديدة للتغطية العمرانية.

يسعى تصميم النمو الخاص بمركز كرونة إلى هيكلة وتحديث التنظيم المجالي للمركز عبر تحديث وسائل مراقبة توسع النسيج الحضري بالمركز، مع التركيز على رهان تدعيم وتأطير النشاط التجاري بمركز كرونة وسوق الخميس، مع العمل على تحديد وعصرنة الثروة الفلاحية وتدعيم سيرورتها الإنتاجية بالجماعات القروية، وكذا تقوية باقي الأنشطة المرتكزة على الإنتاج والخدمات، وتطوير القطاع السياحي ودعمه.

3. مناقشة

تساهم وفرة الخدمات المرافق العمومية في جذب الساكنة القروية نحو المراكز لتلبية حاجياتها الضرورية؛ والتي تعتبر أساس المشاريع المهمة بحيث يمكن أن تعمل على إدماج المركز بمحيطه من دواوير الجماعة وباقي الجماعات الترابية المجاورة، وبباقي جماعات الإقليم.

ساهم التجمع السكاني بكرونة في تنوع الإنتاج الفلاحي بباقي الدواوير من الجماعة، وذلك لتلبية الحاجيات الضرورية لكرونة والسوق الأسبوعي خميس تمسمان، فتم الاهتمام بإنتاج الزراعات المسقية ومحاولة عصرنة تربية الماشية بالدواوير المطلة على ضفاف واد أمقران وبدوار بني بويعقوب وايت عزا.

تعتبر التجارة أهم نشاط اقتصادي بالمجال الدراسي، حيث تحتل المرافق التجارية الخاصة بمواد الغذاء واللباس وكذا مستلزمات البناء الصدارة في التوزيع التجاري والخدماتي للمركز.

رغم ارتقاء كرونة إلى مستوى مركز محدد، إلا أن عشوائية التوسع مازال مهيمنا على مختلف الأنشطة والقطاعات المحلية؛ إذ سرعت الهجرة القروية الدينامية العمرانية بالتجمع خلال العقود الأخيرة، وقد اتخذت اتجاهات مختلفة باختلاف الظروف والعوامل المتدخلة؛ فامتداد السلسلة الجبلية لتمسمان قد حتمت على التوسع العمراني للمركز الاتجاه نحو الشمال والشمال الشرقي على حساب المجالات الزراعية لهضبة بودينار، وتقزيم مساحة سوق خميس تمسمان، وبالتالي تراجع المساحات الصالحة للزراعة بعد تحويلها إلى تجمعات سكنية.

خاتمة:

أدت التقسيمات الترابية التي شهدها المغرب إلى ارتقاء مجموعة من الدواوير بالجماعات الترابية القروية إلى مستوى مراكز محددة، أهمها كرونة بجماعة تمسمان، وأدى ذلك إلى إعادة تدبير الدينامية المجالية في إطار العلاقة الريفية الحضرية.

من أجل التحكم في الدينامية المجالية عمل المجلس المنتخب بالجماعة والوكالة الحضرية على إطلاق مجموعة من المخططات التنموية الجماعية وبرامج العمل، بهدف تشخيص مكامن القوة والضعف والتركيز على الإمكانات المتاحة لرسم رؤية تنموية شاملة تهدف إلى إعادة تأهيل المراكز ومحيطها، بالتالي تأهيلها لتتحول إلى مدن تأطير العلاقة بين المجالين القروي والحضري.

رغم الجهود المبذولة لإخراج مشاريع الدولة إلى أرض الواقع، إلا أن تنفيذها أضحت تعرقلها مجموعة من التحديات والمعيقات، والتي تساهم في تأخير استفادة الساكنة من هذه المرافق؛ وبالتالي عدم القدرة على تحقيق المخططات التنموية المحلية.

لائحة المراجع:

1. أحمد الطاهري (2019): "بلاد الريف وحاضرة نكور من فجر التاريخ إلى أنوار الإسلام"، مطبعة بوبليديسا، دار النشر ركوليكتوريس أوربانوس-إشبيلية، إسبانيا، 332ص.
2. الحسين بوظيلب (2005): "أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو_مجالية بالريف الشرقي حالة حوض تمسمان وهوامشه"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، 443 ص.
3. عبد الكريم سومع (2022)، المجال الترابي لإقليم الدريوش بين التحولات المجالية وتدبير الموارد الطبيعية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 351 ص.
4. عبد الكريم سومع (2023): " دور الهجرة الدولية في التحولات السوسيو_مجالية بإقليم الدريوش (حالة حوض بودينار)"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 29 سبتمبر 2023، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ISSN 2568-6739, V.R 33616 برلين ألمانيا؛ ص 153 – 172.
5. BRAVO Nieto Antonio, Bellver Garrido, Juan Antonio; Gámez Gómez, Sonia; Domínguez Llosá, Santiago, Laoukili, Montaser; Aragón Gómez, Manuel; Lechado Granados, María (2009): de la posición militar al bunker arquitecturas militares y fortificaciones españolas en el norte de marruecos (1908-1956), de erratas, f. e. legión1920, instituto de cultura mediterránea, digital melilla s.l.

وثائق إدارية:

- جماعة تمسمان، المصلحة التقنية.
- عمالة إقليم الدريوش، قسم مديرية التعمير والبيئة.
- المندوبية السامية للتخطيط، المندوبية الجهوية للشرق: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات 1960 و1971 و1982 و1994 و2004 و2014.

- الجريد الرسمية عدد 2458 بتاريخ 04 / 12 / 1959 صفحة 3419: ظهير شريف رقم 1.59.351 بشأن التقسيم الإداري للمملكة.
- الجريدة الرسمية عدد 4159 بتاريخ 1992/07/15 الصفحة 887: ظهير شريف رقم 1.92.31 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار – مارس 2024
ISSN 2569-734X

الهجرة الدولية: المفهوم، الدوافع والنظريات

International migration : Concept, Reasons and Theories

عبد الصمد الزو، أستاذ وباحث بسلك الدكتوراه، المغرب
abdoezzaou@gmail.com

تعتبر ظاهرة الهجرة من الظواهر الإنسانية، التي رافقت الإنسان منذ ظهوره على الأرض. وتتعدد أسباب الهجرة، فهناك من يهاجر من أجل العلم، وهناك من يهاجر بحثا عن وضع اقتصادي واجتماعي أفضل، كما أن هناك من تكون الأمراض والحروب سبب هجرته.

ولقد تنامت ظاهرة الهجرة في السنوات الأخيرة بشكل ملفت، فهذه الظاهرة التي كانت تاريخيا هجرة ذكورية، أضحت اليوم تجذب النساء وحتى الأطفال، كما أن أنواعها وطرقها تشعبت، إذ بزغ نوع آخر من الهجرة، يتجلى في الهجرة السرية التي باتت تقض مضجع أوروبا على الخصوص.

الكلمات المفاتيح: الهجرة الدولية، دول الإرسال، دول الاستقبال، عوامل الطرد والجذب، نظريات الهجرة.

Migration is one of the human phenomena that has accompanied man since ancient times. The reasons for migration are many, There are people who migrate to study, and there are people who migrate in search of a better economic and social situation, There are also people who migrate because of disease and war.
In recent years, the phenomenon of migration has increased considerably. This phenomenon which was historically male migration, is now attracting women and even children. Their types and methods are numerous, and another type of migration has emerged: clandestine migration, That became a problem for Europe in particular.

Keywords: International migration, Sending countries, Receiving countries, Attraction and repulsion factors, Migration theories.

I. مقدمة

تعتبر ظاهرة الهجرة من أكثر الظواهر تأثيرا في المجال ذلك أنها تؤثر بشكل كبير على مناطق الطرد ومناطق الجذب على حد سواء، وهذا التأثير يمكن أن يكون بالإيجاب أو السلب. ورغم أن ظاهرة الهجرة قديمة قدم الإنسان، إلا أنها تتم الآن على أوسع نطاق مقارنة مع الهجرة في الماضي، إذ أضحت عابرة لكل الحدود الإقليمية والوطنية وكذا الدولية،كما أنها باتت تشمل مختلف الفئات والأعمار والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد ساعد على تزايد التيارات الهجرية بروز مناطق جديدة تجذب الراغبين في الهجرة، وتتيح لهم فرصا أفضل لتحسين ظروف عيشهم، وتحقيق ذواتهم والتخلص من شظف العيش والظروف القاسية بموطنهم الأصلي. وتتخذ الهجرة شكلين رئيسيين: إما هجرة داخلية أي أنها لا تتعدى الحدود السياسية للوطن الأم، وتكون موجهة بالأساس من الأرياف نحو المدن، أو هجرة خارجية أي من بلد لآخر، وهي تشكل بامتياز إحدى الظواهر الأساسية التي يعيشها العالم المعاصر، نظرا لتواجد عشرات الملايين من المهاجرين وأفراد عائلاتهم ببلدان الهجرة، بحثا عن الغد الأفضل أو طلبا للعلم والمعرفة، وفتح آفاق جديدة قد يصعب تحقيقها في الموطن الأصلي. "ولقد أصبح موضوع الهجرة منذ ما يربو على عدة عقود من بين أكثر الانشغالات حضورا لدى الفعاليات ببلادنا، خصوصا وأنه يلامس مختلف المستويات والأبعاد سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، أو ثقافية أو سياسية. وإذا كان الحديث عن الهجرة يثير قضايا متعددة، كمحاولة التركيز على دورها الاقتصادي فقط من خلال توفيرها للعملة الصعبة، فإن حقل الهجرة المغربية ملغوم بعناصر مركبة ويطرح مشاكل معقدة. وعرفت ظاهرة الهجرة عدة تطورات من مرحلة إلى أخرى ومن حقبة تاريخية إلى أخرى، ويمكننا في هذا الإطار أن نجزم بأننا نعيش أخطر وأدق مرحلة على مر التاريخ".[50]

ومع بداية الألفية الثالثة، طفا على السطح الاهتمام المتزايد الذي صارت تبديه الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لعلاقة الهجرة بالتنمية خاصة أن تحويلات المهاجرين واستثماراتهم بأوطانهم الأصلية باتت تشكل ركيزة للتنمية، وأضحى للمهاجر مشاركة نشيطة وفاعلة في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في بلد المنشأ.

إن ظاهرة الهجرة هي بالتأكيد ليست حديثة العهد، بل هي ظاهرة عرفها الإنسان عبر التاريخ. إلا أنها في ظل العولمة أصبحت من القضايا التي تفرض نفسها بإلحاح، وهو ما يتطلب الوقوف عندها لتحليلها بشكل موضوعي ومعالجة قضاياها على ضوء المستجدات، لذلك شكلت الهجرة على الدوام موضوعا خصبا للعديد من الدراسات الأكاديمية، خاصة وأنها ظاهرة بشرية وكل ظاهرة بشرية محكومة بالتغير.

---

50) "محددات الهجرة السرية من المغرب إلى أوروبا"،ندوة الهجرة والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية 2012امحمد لزعر وأيمن فلاق، ص27فاس-سايس،

وأمام هذا المستجد المتمثل في الركود الاقتصادي الذي تعرفه معظم دول العالم الرأسمالي وفي مقدمتها الدول الأوروبية التي هي وجهة المهاجر المغربي بالدرجة الأولى تأثر هذا الأخير تأثرا لا ينكره أحد، بل الأكثر من ذلك لاحت في الأفق بوادر هجرة عكسية من الشمال الغني إلى الجنوب الفقير، وهو الأمر الذي لم نعهده منذ الحقبة الامبريالية عندما كان الأوروبيون يهاجرون إلى المستعمرات للاستيطان فيها، صحيح أن السياق يختلف لكن هي ملاحظة وجب الإشارة إليها.

II.الهجرة: تعريفها، أنواعها، ودوافعها

1.تعريف الهجرة

الهجرة لغة حسب معجم لسان العرب لابن منظور: "الهجر ضد الوصل، اسم من فعل هجر يهجر هجرا وهجرانا، نقول هجر المكان أي تركه والهجرة الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره والخروج من أرض إلى أرض، قال ابن الأثير: الهجرة في الأصل الاسم من الهجر ضد الوصل و التهاجر: التقاطع، قال الأزهري: وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن يقال: هاجر الرجل إذا فعل ذلك، وكذلك كل مخل بمسكنه متنقل إلى قوم آخرين بسكناه، فقد هاجر قومه، و يسمى المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشأوا بها لله و لحقوا بدار ليس لهم بها أهل و لا مال حيث هاجروا إلى المدينة، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلدا آخر فهو مهاجر والاسم من الهجرة. قال الله عز وجل: و من يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة"[51].

أما من الناحية الاصطلاحية فلا يوجد تعريف وحيد وموحد للهجرة، وذلك راجع بالأساس إلى اختلاف التعاريف نتيجة اختلاف التخصص، فقد جاء في القاموس الجغرافي للأمم المتحدة أن الهجرة نوع من الحراك بين وحدة

جغرافية وأخرى متضمنا تغيير محل الإقامة، إلا أن هذا التعريف يعتريه قصور خاصة من حيث التباين الزمني وضعف الوسائل في قياس الهجرة.[52]

أما محمد شفيق فيعرف الهجرة بأنها "انتقال للفرد أو الجماعة من مكان لآخر، داخل الدولة ذاتها أو خارج حدودها السياسية بهدف معين وواضح. والشخص يهاجر إما بإرادته أو قسرا، وهو إما أن يعود للإقامة في وطنه الأول مرة أخرى، أو أن يستقر بشكل نهائي في موطنه الجديد".[53]

---

51 أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور،(دون سنة طبع)،"لسان العرب"، دار الصبح، ج 14، ط 1، ص 28.

52رشيد زوزو،(2008)، "الهجرة الريفية"، أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، الجزائر، ص 13.

53محمد شفيق،(1985)، "الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ص 61.

إذن فالهجرة من خلال ما سبق هي عملية انتقال لفرد أو مجموعة أفراد من مجال اعتادوا العيش والإقامة فيه إلى آخر داخل بلد المنشأ أو خارجه. وينبغي هنا الفصل بين المهاجر من جهة والمتنقل من جهة أخرى، فالأول قد ينتج عن هجرته نقل حياته برمتها، أما الثاني فتبقى حياته عادة كما كانت وكل ما يختلف هو المسكن، زد على ذلك كون المهاجر قد يحقق خلال هجرته مستوى عيش آخر أو يصل إلى مكانة اجتماعية واقتصادية لم تتوفر له بالمكان الذي هاجر منه.

أما الهجرة الدولية فهي انتقال الأشخاص بين الدول بغرض العمل أو ممارسة أي نشاط اقتصادي أو ثقافي أو اجتماعي آخر، يتم بشكل دائم باستقرار المهاجر نهائيا في دولة الاستقبال أو بشكل مؤقت بعودة المهاجر إلى موطنه الأصلي.[54]وما يميز هذه الهجرة أن أسبابها تختلف عن الهجرة الداخلية، إذ لا تنحصر فيما هو اقتصادي محض بل تتعداه إلى ما هو طبيعي كالكوارث الطبيعية، وسياسي كالنفي والحروب، وثقافي كالدراسة وطلب المعرفة. وقد مر هذا النوع من الهجرة بتطور تاريخي بدءا بالاستعمار وصولا إلى قوارب الموت.

2.أنواع الهجرة الدولية

تتعدد أنواع الهجرة الدولية بتعدد المعايير المعتمدة، وكل نوع يتميز بخصائص معينة. إلا أن التقسيمات المعتمدة لا تخلو من عيوب بسبب تداخل الأنماط الهجرية بعضها ببعض، وبالرغم من ذلك يظل تصنيف الهجرة أمرا لا مناص منه لفهم هذه الظاهرة والنتائج التي تترتب عليها في أقاليم الأصل والوصول.[55]

1.2. تصنيف الهجرة على أساس إرادة المهاجر

1.1.2. الهجرة الإرادية

وهي الهجرة التي تتم طواعية وباختيار شخصي من المهاجر، دون التعرض لأي ضغط لترك مكان إقامته.[56]وغالبا ما يكون الهدف من هذا النوع من الهجرة هو تحسين حياة الفرد وأسرته، أي أن الدافع يكون اقتصاديا واجتماعيا بالدرجة الأولى.

2.1.2.الهجرة الاضطرارية

أو الإجبارية وهي تلك الهجرات القسرية أو القهرية التي يضطر فيها الأفراد أو الجماعات إلى النزوح من مناطق إقامتهم لظروف طبيعية أو عسكرية أو سياسية أو أمنية[57]. ومن أمثلة هذا النوع في عصرنا الحالي هجرة الفلسطينيين والعراقيين

---

54)، "السياسات الأورومغاربية لتنظيم الهجرة الدائرية"، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة 2011 سليم دحة، الجزائر، ص20.

55.رشيد زوزو، مرجع سابق، ص

56.علي عبد الرزاق، "علم اجتماع السكان"، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 145

57.رشيد زوزو، مرجع سابق، ص 63

والسوريين بسبب الاحتلال والحرب، أو ما حدث من نزوح جماعي بإفريقيا الوسطى (منذ مارس 2013) وقبله برواندا (1990-1993)،[58] أي أن العاملين الأمني والسياسي هما المحركان لهذا النوع، ولا يكون للمهاجر حل آخر للبقاء على قيد الحياة غير ترك المنطقة المضطربة والتوجه إلى أخرى أكثر أمنا.

2.2.تصنيف الهجرة على أساس الكم

1.2.2. هجرة فردية

كما يدل على ذلك اسمها فهي هجرة يقوم بها الفرد بمعزل عن الآخرين، وتكون هجرته من تلقاء نفسه ودون تأثير من الجماعة بشكل مباشر.

2.2.2.هجرة جماعية

وهي التي تتم في إطار الجماعة، وتكون في غالب الأحيان في حالات الهجرة الاضطرارية كما سلف الذكر، إذ تتأثر الجماعة البشرية بحدث معين بنفس الدرجة تقريبا لذلك تقرر الهجرة مجتمعة خاصة على إثر التعرض للكوارث الطبيعية والحروب.

يضاف إلى التصنيفات السابقة تصنيفات أخرى كتصنيفها إلى هجرة موسمية أو دائمة اعتمادا على معيار الزمن، أو بناء على الوضعية القانونية فتصنف الهجرة إلى هجرة شرعية أو غير شرعية(سرية).

إذن كما يلاحظ فأنواع الهجرة تتعدد بتعدد أسس أو معايير تصنيفها، إلا أنه غالبا ما تصنف الهجرة إلى هجرة داخلية وهجرة دولية، فالأولى تتم داخل الحدود السياسية لدولة معينة، وهي الأكثر شيوعا خاصة من الأرياف والمدن الصغرى

---

58 الحرب الأهلية الرواندية وقعت في رواندا بين الجيش الرواندي والجبهة الوطنية الرواندية التي تتشكل من التوتسي بين عامي 1990 و1993، نتجت عن هذه الحرب انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان أخطرها الإبادة الجماعية، حيث تحولت المواجهات إلى حرب إثنية بين الهوتو والتوتسي. أما جمهورية إفريقيا الوسطى فقد تدهورت فيها الأوضاع الأمنية، منذ الانقلاب الذي قاده ميشال دجوتوديا وائتلاف سيليكا المتمرد، الذي حمل السلاح في نهاية 2012 وأطاح بالرئيس فرنسوا بوزيزيه في مارس2013، وبعد تنحي دجوتوديا وانسحاب ميليشيات سيليكا أصبح مسلمو إفريقيا الوسطى يتعرضون لحرب إبادة جماعية وتطهير عرقي.

نحو المدن الكبرى، أما الثانية ويطلق عليها كذلك الهجرة الدولية فتتخطى حدود الوطن إلى بلاد أخرى، وما يميز هذا النوع عموما هو الانتقال من الجنوب الفقير إلى الشمال الغني، وهذا النوع الأخير هو موضوع بحثنا هذا.

3. دوافع الهجرة الدولية

تصنف الهجرة على أنها من أهم الظواهر التي طبعت مسار البشرية، فهي قديمة قدم الإنسان نفسه، لذلك تختلف أسبابها ودوافعها حسب المهاجر، وغالبا ما تكون هذه الدوافع متشابكة ومتداخلة يصعب فصل بعضها عن بعض، وإن فعلنا ذلك فسيكون فصلا منهجيا فقط حتى يسهل علينا التعرف عليها والإحاطة ببعض جوانبها.

وتفاديا للإطناب والتكرار في القول، سنصنف العوامل الدافعة للهجرة إلى أربعة خطوط عريضة: عوامل طبيعية، سياسية وأمنية، اقتصادية، اجتماعية.

1.3.العوامل الطبيعية

يعد الجفاف من أهمها حيث يؤدي إلى هجرة كثيفة للساكنة من المناطق التي تعتمد في معيشتها على الفلاحة، إلى مناطق أخرى تمتاز بظروف مناخية أفضل، أو إلى مجالات جغرافية اقل تأثرا بالجفاف كالمدن، لذلك فالجفاف أكثر ارتباطا بالهجرة الداخلية منه بالهجرة الخارجية. فالمغرب على مستوى الظروف المناخية عرف فترات دورية من الجفاف سنوات 1944-1945 و1956-1957 و1965-1966 و1970-1971 و1981-1985 و1991-1992[59]، مما أثر سلبا على المغاربة اقتصاديا واجتماعيا، في بلد يعتمد بشكل كبير جدا على الفلاحة. هذا الأمر نجم عنه هجرة داخلية عنيفة ساهمت بدورها في تغذية الهجرة الدولية.

وبدورها تساهم الكوارث الطبيعية بحظ وافر في هجرة السكان وينتج عنها نزوح جماعي هربا من الفيضانات والزلازل والبراكين والأعاصير، خاصة مع التغيرات المناخية، ويضاف إلى الكوارث الطبيعية النزوح لأسباب أخرى كالمجاعات والأوبئة خاصة ببعض مناطق إفريقيا.[60] فالزلزال الذي ضرب هايتي سنة 2010 مثلا، أو المجاعة التي أصابت الصومال(2010-2013) نتج عنهما هجرة مكثفة إلى مناطق أكثر أمنا وتوفيرا لعيش أفضل. وحري بالذكر هنا أن نشير بأن الكوارث البيئية

---

59. محمد رفيق وعبد الغني كرطيط، "الجفاف في المناطق المجاورة لفاس"، مجلة البحث العلمي، المغرب، ص 2010 (يونيو 45).

60. نجيب سويعدي، "إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي"، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 2012الجزائر، ص 20.

الناجمة عن بعض الأنشطة البشرية قد تقوم بنفس الدور في التهجير، ككارثة تشرنوبيل سنة 1986 بأوكرانيا وفوكوشيما باليابان سنة 2011.[61]

2.3.العوامل الاقتصادية

يشكل العامل الاقتصادي أهم دافع على الإطلاق، يحفز المهاجر على مغادرة وطنه. وتعد الأزمات الاقتصادية

من العوامل الطاردة للأفراد والمحرك الأساسي لظاهرة الهجرة، وهذا نتيجة سعي الأفراد إلى البحث عن وظائف جديدة قد فقدوها في بلدانهم أو مناطقهم، وذلك بالانتقال إلى مناطق أخرى تضمن لهم أوضاعا اقتصادية أحسن.[62]

وبالمقابل ففترات الازدهار يرافقها استقرار للسكان الأصليين وجذب للعناصر الأجنبية، خاصة إذا ما صاحب هذا الازدهار نقص في اليد العاملة، أو أن تصبح الساكنة المحلية غير راغبة في مزاولة بعض الحرف والأنشطة، إما بسبب ضعف الخبرة أو تعففا، فيضطر البلد إلى طلب اليد العاملة من الخارج للقيام بهذه المهن والأنشطة. ونسوق هنا مثالا بارزا وهو دول الخليج العربي، التي أصبحت قبلة للعرب والآسيويين وحتى الأوروبيين مع اشتداد الضائقة المالية بأوروبا.

وعموما فالهجرة بين البلدان المصدرة للهجرة والبلدان المستقبلة لها من الجانب الاقتصادي يرتبط ارتباطا عضويا بالدورة الاقتصادية للبلدين، فكلما كانت الظروف الاقتصادية في صالح المهاجرين كلما ارتفعت نسبة التدفق بين البلدين وهذا بطبيعة الحال من أثر الفروقات الهيكلية داخل بنية الاقتصاد لهذه الدول.[63]

3.3.العوامل السياسية والأمنية

61 ، وقد أعلنت منطقة 1986 أبريل 26 كارثة تشرنوبيل عبارة عن انفجار نووي حدث داخل مفاعل تشرنوبيل بأوكرانيا يوم السبت 11تشرنوبيل من طرف السلطات الأوكرانية منطقة منكوبة. أما كارثة فوكوشيما فهي كارثة تطورت بعد الزلزال الذي ضرب اليابان في 2011مارس ، حيث أدت مشاكل التبريد داخل مفاعل فوكوشيما النووي إلى ارتفاع في ضغط المفاعل، ويستخدم التبريد في طرح الحرارة المتولدة في المفاعل، وهو الأمر الذي نتج عنه زيادة في النشاط الإشعاعي.

62 نجيب سويعدي، مرجع سابق، ص 21.

63 Andrés solimano, (july 2004),« Globalization,History and international migration»,workingpaper n° 37.

تأتي في مقدمة هذه العوامل الحروب والاضطهاد، فالحروب على مر التاريخ ساهمت في هجرة كبيرة للسكان، كالحربين العالميتين، والحرب على فلسطين فيما يعرف بالنكبة سنة 1948 وما تلاها، أو الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، والحرب الأهلية برواندا بين الهوتو والتوتسي(1990-1993).

وبدوره يساهم الإقصاء السياسي بحظ وافر في هجرة السكان، إذ قد تتعرض بعض الفئات إلى التهميش مما يؤدي بهم إلى الهجرة بحثا عن مناخ سياسي أفضل يتيح لهم حياة أكثر ديمقراطية. وفي حالات أخرى فالاضطهاد السياسي والإقصاء المباشر لفئات واسعة داخل الأوطان، من خلال اعتبار بعض الفئات الاجتماعية والسياسية من الدرجة الثانية، يؤدي إلى خلق جو من العداء بين الفئات الحاكمة والفئات المقصية"[64] فتضطر بذلك الفئة الأولى إلى تهجير الثانية حتى تحافظ على استمرارها وتقطع كل أنواع المقاومة داخلها، وفي هذا الصدد نجد تقريبا 340000 شخصا غادروا الاتحاد السوفياتي[65].

كما أن الهجرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستعمار، فكلما استعرت وثيرة الاستعمار إلا وزادت حدة الهجرة، فمثلا مع اكتشاف العالم الجديد سنة 1492 قام الأوروبيون بهجرة مكثفة للاستفادة من خيرات أمريكا وتعميرها، ولا زال أحفادهم إلى الآن هناك. ونفس الأمر حدث بجنوب إفريقيا واستراليا ومناطق عدة من المعمور مع احتدام التنافس الامبريالي خلال القرن 19 والذي جاء تتويجا لازدهار الرأسمالية. فكانت الدول الاستعمارية خاصة فرنسا وبريطانيا تغرق المستعمرات بالمعمرين وتمنحهم امتيازات جمة كالأراضي الخصبة والإعفاءات الضريبية. و المغرب كمثال على هذا، أغرق بالفرنسيين الذين تناسل عددهم بشكل اضطرادي، كما يبين الجدول أسفله:

جدول: تطورعدد المهاجرين الفرنسيين بالمغرب خلال فترة 1921-1952

1952	1947	1936	1931	1926	1921
360.000	266.133	152.084	128.177	74.558	51.550

المصدر:عبد الله البارودي:المغرب الامبريالية والهجرة ص43.[66]

64 نجيب سويعدي، مرجع سابق، ص 21.

65 المرجع نفسه-بتصرف.

66 معطيات الجدول أوردها عبد الله البارودي نقلا عن robert montagne.

كما يظهر من خلال الجدول أعلاه فنسبة الهجرة من فرنسا إلى المغرب خلال هذه الفترة عرفت دينامية قوية بفعل الامتيازات التي أشرنا إلى بعضها سالفا، وقد تضاعف عدد المهاجرين بحوالي 7 مرات ما بين 1921 و1952 ليصل عدد المعمرين بالمغرب 360000 معمرا وهو رقم يبرز مدى مساهمة الاستعمار في الهجرة.

ومقابل هجرة الفرنسيين، كانت هناك هجرة للسكان الأصليين المغاربة. فعلاوة على الغزو العسكري، عمل الفرنسيون على تدمير القاعدة الاقتصادية للفلاحين الذين شكلوا 95% من مجموع السكان بحسب عبد الله البارودي[67]. كما استولوا على السهول الخصبة المسقية، ففي منطقة دكالة، استطاع الاستعمار الفلاحي أن ينتزع نحو ثلث المساحة الزراعية التي كان السكان يستغلونها. وقد أطلق هذا العنان لهجرة كثيفة في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، الشيء الذي جعل من دكالة منطقة طاردة للسكان[68].

4.3.العوامل الاجتماعية

يعتبر الخلل بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية أحد أسباب هجرة السكان، إذ يؤثر النمو الديموغرافي السريع سلبا على الموارد الطبيعية التي يتوفر عليها المجال، فتصبح هذه الأخيرة غير قادرة على تلبية الحاجيات، فيبقى الرحيل إلى مجال آخر مناسب السبيل الوحيد للخروج من الضائقة. فالدول الفقيرة التي تعرف تزايدا طبيعيا مرتفعا لا يوازيه نمو اقتصادي هي الأكثر تصديرا للمهاجرين وما بلدان إفريقيا عنا ببعيدة.

والمغرب باعتباره دولة افريقية لم يشذ عن هذه القاعدة، إذ كان للطفرة السكانية التي عرفها كبير الأثر على الهجرة، ويمكن أن نستعين بالمبيان أسفله للوقوف على مدى تطور ساكنة المغرب:

مبيان: عدد سكان المغرب ب(المليون) نسمة ما بين 1970 و2019

---

(67) عبد الله البارودي، " المغرب الامبريالية والهجرة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، ص ص 1979 .43-45)

(68) "التزايد الديمغرافي والتحول الزراعي بإقليم دكالة"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 1999 عبد اللطيف جمال واسماعيل خياطي، ص ص 4جامعة شعيب الدكالي، العدد 121-122،

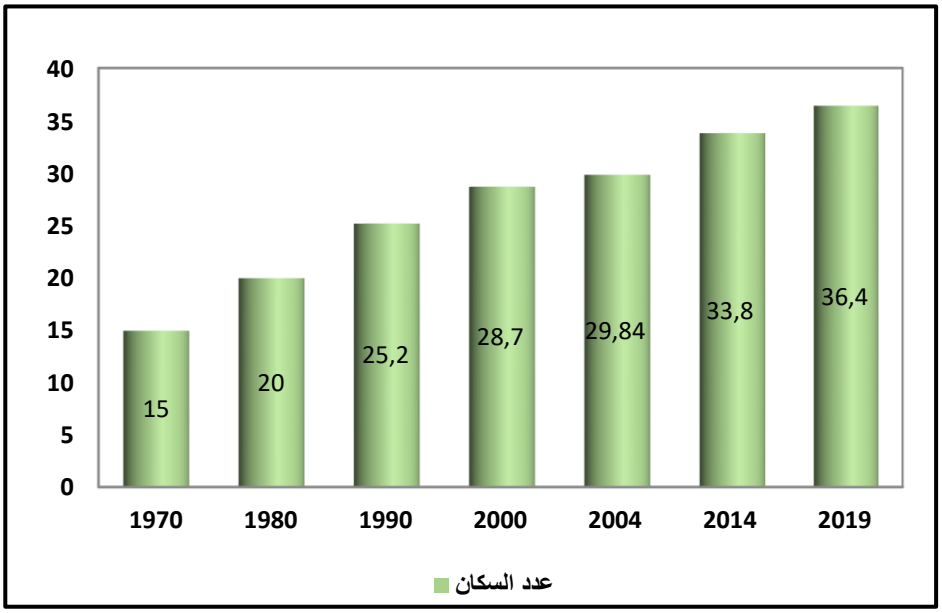

المصدر: مديرية الإحصاء، مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية.

من خلال نظرة موجزة على المبيان، يتضح جليا أن عدد سكان المغرب تضاعف في ظرف 34 سنة فقط، إذ انتقل من 15 مليون نسمة سنة 1970 إلى حوالي 30 مليون نسمة سنة 2004، وهذا الأمر نتج عنه ازدياد الضغط على الموارد وارتفاع الطلب على العمل والوظائف، مع العلم أن الفئة الشابة تمثل غالبية السكان. وأمام عدم القدرة على تلبية الحاجيات تطرح الهجرة كبديل أمام المغاربة.

بيد أن العامل الديموغرافي ليس العامل الاجتماعي الوحيد، بل يضاف إليه فشل الحكومات في إيجاد حلول لمختلف المشاكل المجتمعية كالبطالة والفقر والهشاشة والفساد الإداري والبون الشاسع في الأجور بين كبار الموظفين وصغارهم، وتقليص الهوة السحيقة بين من يملك ومن لا يملك.

وقد شكلت العولمة الثقافية والمعلوماتية التي يعرفها عصرنا الحالي محفزا على الهجرة الدولية، ذلك أن العالم أضحى أشبه بقرية صغيرة، ومعها صار الإنسان ملما بأحوال البلد الذي يرغب في الهجرة إليه، كما لم يعد اختلاف الآخر عائقا، فقد يهاجر المرء إلى مجتمع يختلف عن مجتمعه سواء دينيا أو ثقافيا.

إذن من خلال هذا الجرد المختصر لأهم دوافع الهجرة يتضح أنها تختلف باختلاف الأفراد والعقليات والسياقات المتحكمة، ولكن ما يمكن قوله أن الهجرة كانت ولازالت وستبقى وسيلة لإعادة التوازن بين الأرض والإنسان، فالإنسان بطبعه يحيا

بعناصر متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية، فإذا ما اختل التوازن بين هذه العناصر تحرك الإنسان جغرافيا ليعيد التوازن إلى حياته.

4.نتائج الهجرة الدولية.

كانت الهجرة وما تزال تمثل إحدى الظواهر التي ارتبطت بالإنسان منذ ظهوره، لذا فإنها استرعت انتباه المتخصصين في مختلف مجالات الدراسات الإنسانية، نظرا لما ينشأ عنها من نتائج تؤثر في المجتمع الأصلي للمهاجر أو المجتمع الذي انتهى إليه.

فعلى المستوى الاجتماعي والثقافي تعمل الهجرة على تغيير حجم السكان، وهذا التغيير يكون في منحيين عكسيين، يتمثل أحدهما في زيادة حجم سكان مناطق الاستقبال، والآخر في تراجع عدد سكان مناطق المنشأ، ونتيجة لذلك تختل التركيبة السكانية على مستوى العدد والنوع والعمر. كما تؤدي الهجرة إلى إفراغ المناطق المهاجر منها من طاقاتها الشابة وما يرافق ذلك من خسارة مادية لتنشئة تلك الطاقات وتربيتها وإعدادها خاصة إذا تعلق الأمر بهجرة الأدمغة أو الكفاءات.[69]

والهجرة ليست قضية ديموغرافية أو حركة سكانية ترتبط بالمسافة أو المساحة المكانية، ولكنها أيضا قضية لها مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية، فوجود مجموعات بشرية تحمل معها مجموعة من العادات والتقاليد سواء تجاه العمل أو السكن أو العلاقات الإنسانية أو سلوكياتها الاقتصادية والمعيشية سيؤدي إلى تصادم في حالة عدم استيعاب مجتمع الاستقبال للمجموعات المهاجرة.

وعلى المستوى الاقتصادي، تعمل تحويلات المهاجرين على الرفع من مستوى عيش بعض الفئات الفقيرة، وتنعش قدرتهم الاستهلاكية، كما تقوم بتقوية الاستثمارات الإنتاجية والمساهمة في ميزان المدفوعات. وببلد الاستقبال يلعب المهاجرون دورا مهما في رواج الاقتصاد من خلال توفير اليد العاملة والسوق الاستهلاكية خاصة بالبلدان التي تعاني نقصا في نسبة السكان النشيطين كأوروبا، علما أن الأجانب يشتغلون بأجور منخفضة مقارنة مع اليد العاملة المحلية.

III. النظريات المفسرة للهجرة الدولية.

69 هجرة الأدمغة أو الكفاءات هي انتقال الأشخاص المؤهلين والحاصلين على مستوى علمي عالي إلى دولة أخرى، بحثا عن وظيفة ذات أجر مرتفع أو عن بيئة علمية أفضل.

تتعدد النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الهجرة، إذ حاول الدارسون والمهتمون إعطاء تفسيرات كل حسب منطلقاته وطبيعة نظرته للموضوع. وهذا الأمر يحول دون وجود نموذج متكامل يتناول الهجرة ويعالجها في شتى جوانبها، ومن هذه النظريات نجد النظرية الاقتصادية والنظرية السوسيولوجية والواقعية والجغرافية ونظرية الطرد والجذب.[70]

1.النظرية الاقتصادية

تقوم هذه النظرية على تفسير مسألة الهجرة بعوامل اقتصادية كالوظيفة والعمل، إذ تعمل الفوارق في الأجور على دفع الأشخاص إلى الهجرة من المناطق التي تعرف أجورا منخفضة صوب المناطق التي ترتفع فيها الأجور. وعلى هذا الأساس تتم الهجرة من الجنوب الفقير نحو الشمال الغني بسبب الفجوة بينهما، واعتبارا لكون دول الشمال توجد في مركز النظام الاقتصادي العالمي، أما دول الجنوب فتوجد بهامشه. والهجرة في نظر هذا الاتجاه التفسيري تعتبر جزءا من تطور النظام الرأسمالي، وهذا من خلال التقسيم الدولي للعمل.

والمنظور الماركسي الذي ينضوي تحت التفسير الاقتصادي لظاهرة الهجرة يركز على العديد من العناصر لعل أهمها أن اليد العاملة المهاجرة جزء من بنية الرأسمالية، وما هي إلا في خدمة الطبقة الرأسمالية الحاكمة، ومن هنا فالرأسماليون يعملون على تشجيع الهجرة باستمرار بين البلدان بهدف الحفاظ على تدفق اليد العاملة الرخيصة.

كما تعمل الهجرة على خلق الانقسامات داخل الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية وهو ما يجعل الطبقة المالكة

تستفيد من هذه الانقسامات.[71]

إذن فالهجرة حسب النظرية الاقتصادية ما هي إلا نتاج اقتصادي، فالمبادلات الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ستؤدي لا ريب إلى القضاء على اقتصاديات هذه الأخيرة نظرا لعدم التكافؤ بينهما، وهو الأمر الذي سيشجع الهجرة من الهامش في اتجاه المركز.

2.النظرية السوسيولوجية.

70 يعتبر Michael todaro فمن منظري النظرية الاقتصادية، وهو محسوب على المدرسة النيوكلاسيكية، أما النظرية الواقعية Bovenker و Gorz . وقد كانت بدايات النظرية السوسيولوجية مع إميل دوركايم، ومن أبرز منظريها Kamppi و viotti وMorganachanروادها صاحب نظرية الطرد والجذب.Ravensteinوبالنسبة للنظرية الجغرافية فهي تنسب للمدرسة الجغرافية عموما، بينما يعتبر

71Eytan Meyers,(2000), « theories of international immigration»,international migration review, vol 34,n° 4,p 12

تفسر الهجرة بحسب هذه النظرية اعتمادا على معطيات اجتماعية وثقافية، فتفكك البنية الاجتماعية يؤدي إلى مجموعة من الاضطرابات داخل المجتمع، وهو ما يعجل بالهجرة إلى مجتمع آخر أكثر تماسكا. فالنزعة الفردية الذي تسود على اثر انفصال الشخص عن محيطه الذي يعيش فيه وغياب التضامن المجتمعي والمساندة عند وقوع أي مشكل، يجعل الفرد يفكر في اللجوء إلى مجتمع آخر قد يوفر له ما يفتقده في مجتمعه الأصلي. كما ترى هذه النظرية أن عدم قدرة الشخص على الاندماج في مجتمعه والانصياع لضوابطه وثقافته يدفعه إلى التمرد على المجتمع بالهجرة منه، خصوصا إذا وجد نموذجا يرى فيه مثالا يحتذي به، فيندفع محاولا تقليده.

وعليه فالهجرة تلعب دورا مهما حسب هذه النظرية كعملية تعمل على حفظ التوازن والنظام الاجتماعيين، تفتح للأفراد سبيلا للتخلص من تناقضات مجتمعهم ومحاولة خلق نوع من التوازن بين مكونات المجتمع.

3.النظرية الو اقعية

تنبني هذه النظرية على اعتبار العلاقات الدولية والصراع بين الدول هو المتحكم في مسألة الهجرة وما يتعلق بها من سياسات، وهكذا فالحروب والصراعات تؤدي إلى تشجيع الهجرة أو منعها. فالدول التي تخرج من الحرب منهكة تعاني خسائر كبيرة تقوم بتشجيع الهجرة حتى تتجاوز هذه الخسائر، فبعد الحرب العالمية الثانية، خرجت فرنسا بخسائر فادحة بسبب الاحتلال الألماني مما جعلها تشجع الهجرة إليها خاصة من المستعمرات وذلك حتى يتسنى لها تعويض الانخفاض الحاصل في الولادات ونقص اليد العاملة.

كما أن النظرية الواقعية في تفسير الهجرة تعتبر أن الدولة ذات السيادة هي من تحدد كيفية دخول المهاجرين وخروجهم.

4. النظرية الجغر افية

تفسر النظرية الجغرافية ظاهرة الهجرة بالعلاقة بين السكان وخصائص المنطقة، إذ تفترض وجود نوع من التوازن بين هذين العنصرين، وعليه فأي خلل بينهما يؤدي إلى الهجرة. أي أن المنطقة الجغرافية بناء على ما تتوفر عليه من إمكانيات تسمح باستيعاب عدد محدد من السكان، وفي حالة تجاوز هذا العدد تختل الظروف الجغرافية للمنطقة، وبالتالي يصبح الحل هو مغادرة هذا الفائض البشري لإعادة التوازن إلى المنطقة.

كما أن هذه النظرية تركز على أن المهاجر يختار المنطقة التي سيهاجر إليها على ضوء ما تتوفر عليه من خصائص جغرافية(تضاريس، مناخ، نبات)، وكذا على أساس المسافة فكلما كانت المسافة قصيرة كلما شجع ذلك على الهجرة. إذن فحسب هذه

النظرية فالهجرة المكثفة للمغاربة نحو أوروبا مرده إلى تشابه الخصائص الجغرافية، والقرب منها وبالتالي سهولة الوصول إليها.

5.نظرية الطرد والجذب

تعد هذه النظرية من أبرز النظريات المعتمدة في تفسير ظاهرة الهجرة، وقد اعتبرت هذه النظرية أن هناك نوعين من العوامل تؤثر في اتخاذ قرار الهجرة، النوع الأول يعمل على طرد الإنسان من منطقته الأصلية كالكوارث الطبيعية والحروب والمجاعات أو الفقر والبطالة والاضطهاد، وبالمقابل يحفز النوع الثاني الفرد على اتخاذ قرار الهجرة كتوفر الوظائف وارتفاع الأجور وسيادة الديمقراطية وحقوق الإنسان.وصاحب هذه النظرية هو رافنشتاينRavenstein)) الذي قام سنة 1889 بتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة في بريطانيا، وخلص إلى أن هناك أسبابا طاردة للمهاجر وأخرى جاذبة له هي التي تحدد قرار الهجرة، وغالبا ما تكون عوامل الجذب أقوى من عوامل الطرد.

IV.خاتمة

إن الهجرة الدولية لهي تعبير صادق عن الحراك الاجتماعي، والرغبة في تخطي الحواجز بين الدول والشعوب، كما أنها تشكل برهانا قويا عن الاختلالات في توزيع الثروة بالمجتمعات التي تعرف هذه الظاهرة. وهكذا تتجه الفئات المتضررة إلى البحث عن حلول، بهدف تحسين أوضاعها المادية والاجتماعية، فيكون الحل الأنسب بالنسبة إليها هو مغادرة أرض الوطن، واللجوء إلى دولة أخرى.

وقد أصبحت مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية تقبل على الهجرة، مما يدل على مدى المكانة التي احتلتها، خاصة في العقدين الأخيرين. وتبقى الهجرة الدولية الأكثر تأثيرا على مجالات انطلاق المهاجرين وكذا مجالات الوصول.

وبسبب سياسات الحد من الهجرة وصعود اليمين المتطرف، حدثت تغييرات جذرية في حياة المهاجرين، مما يضع على عاتق صناع القرار مسؤولية إيجاد حلول وطرح بدائل للتخفيف على المهاجرين وأسرهم. وذلك على عدة مستويات:

❖ **على المستوى الاجتماعي والثقافي:**

في هذا الإطار يجب أن ينظر للهجرة على أنها عامل من عوامل التنمية الشاملة، وأن لا يتم اختزالها في ما هو اقتصادي، بل يجب علاج الهجرة في إطار مقاربة شمولية تشمل:

- وضع استراتيجية محكمة ترمي إلى إشراك المهاجر في تنمية بلده الأصلي اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

- ربط المهاجر ببلده الأصلي وتحبيبه فيه، ونخص بالذكر هنا مهاجرو الجيل الثالث الذين يعانون نوعا من الانفصام وفقدان الهوية.
- تعزيز ثقة المهاجر ببلده، وحثه على الاهتمام بمستقبله وتبني قضاياه.
- توفير مدارس بدول الاستقبال، لتدريس أبناء المهاجرين ثقافتهم الأصلية، وربطهم بتاريخهم الحضاري.
- إنشاء جمعيات للمهاجرين ودعمها، لتحسين ظروف عيش المهاجرين وتمتين الروابط بينهم وبين بلدهم.

❖ على مستوى التحويلات:

تشجيع المهاجر على تحويل أمواله نحو بلده الأصلي، وذلك عن طريق:

- توفير الوكالات البنكية ووكالات تحويل الأموال الكافية.
- التخفيض من مصاريف تحويل الأموال إلى الداخل.
- الاستعانة بالإعلام بمختلف أنواعه، للتواصل مع المهاجرين وإقناعهم بضرورة المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد، من خلال تحويلاتهم.
- الاستغلال الأمثل لمدخرات المهاجرين من طرف الأبناك في خلق مشاريع تنموية حقيقية.

❖ على مستوى الاستثمار:

- تحسين بيئة الاستثمار: العقار، النظام الضريبي، التحفيزات...
- تبسيط الإجراءات الإدارية، والعمل بالشباك الوحيد للاستثمار.
- القيام بدورات تكوينية للمهاجرين في مجال الاستثمار وإدارة المقاولات.
- توجيه المهاجرين للاستثمار في بعض القطاعات الإنتاجية.

❖ على مستوى القطاع البنكي:

- توفير الوكالات البنكية اللازمة، وتسهيل الإجراءات البنكية.
- تقديم الأبناك للمساعدة والاستشارة الضروريتين للمهاجرين.
- تسهيل عملية الحصول على القروض من طرف المهاجرين.

V.قائمة المراجع

- ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم ، (دون سنة الطبع)، " لسان العرب"، دار الصبح، ج 14، ط1.
- البارودي عبد الله ،(1979)،"المغرب الامبريالية والهجرة"،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت.
- جمال عبد اللطيف وخياطي إسماعيل، (1999)، "التزايد الديمغرافي والتحول الزراعي بإقليم دكالة"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، العدد4، المغرب.
- دحة سليم، (2011)،"السياسات الأورومغاربية لتنظيم الهجرة الدائرية"، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر.
- زوزو رشيد ،(2008)،"الهجرة الريفية"،أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية،جامعة منتوري، الجزائر.
- لزعر امحمد وفلاق أيمن، (2012)، "محددات الهجرة السرية من المغرب إلى أوروبا " ،ندوة الهجرة والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سايس، المغرب.
- سويعدي نجيب، (2012)، "إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي"،ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- عبد الرزاق علي، علم اجتماع السكان،كلية الآداب جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- رفيق محمد و كرطيط عبد الغني، (يونيو 2010)،"الجفاف في المناطق المجاورة لفاس"، مجلة البحث العلمي، العدد 53، المغرب.
- شفيق محمد، (1985)، "الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"،المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.
- Meyers Eytan, (2000), « theories of international immigration»,international migration review, vol 34,n° 4.
- solimano Andrés, (july 2004), « Globalization,History and international migration»,workingpaper n° 37.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار– مارس 2024
ISSN 2569-734X

المرأة والعمل الاجتماعي بالمجال القروي
تحديات التكوين و آفاق الإدماج المجتمع القروي المغربي نموذجا

Women and social work in the rural sphere
Training challenges and prospects for integration - Moroccan rural society as a model

معتصم بوبكر

طالب باحث في سلك الدكتوراه تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جماعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب (البريد الالكتروني: moatasim1245@gmail.com)

ملخص الدراسة:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على علاقة المرأة بالعمل الاجتماعي بالمجال القروي ثم محاولة أيضا لفهم مكامن الخلال التي تعيق إدماجها من خلال مجموعة من التحديات، ومحاولة كذلك لتسليط الضوء على جوهر آفاق الادماج، وذلك من خلال زاوية سوسيوأنثربولوجية.

الكلمات المفاتيح: المرأة، العمل الاجتماعي، التحديات، الآفاق

Summary of the study:

This article aims to shed light on the relationship of women with social work in the rural sphere and then also an attempt to understand the shortcomings that hinder their integration through a set of challenges, as well as an attempt to shed light on the essence of the prospects for integration, through a socioanthropological

Women, social work, challenges, prospects

مقدمة:

مما لا يدع مجالا للشك بأن المجتمع القروي المغربي شهد في مطلع السنوات الأخيرة تغيرات على مجموعة من الأصعدة، تلك التي مست البنيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولعل أبرز هذه التغيرات، تلك التي لها ارتباط وثيق بمؤسسة الأسرة بشكل عام والمرأة على وجه التحديد، والتي تعد موضوع هذه المقالة.

من المعروف بأن المجتمع القروي المغربي يتكون من مؤسسات اجتماعية قائمة بذاتها، يتم من خلال هذه المؤسسات ضبط توازنات هذا المجتمع. ولعل مؤسسة الأسرة الممتدة، واحدة من أبرز هذه المؤسسات. لكن، مع توالي سيرورة لمجموعة من التغيرات أدت إلى حدوث فجوة في هذه المؤسسات. مما ساهم في اندثار الأسرة الممتدة ليحل محلها نموذج الأسرة النووية. والتي ستعرف بدورها نمط جديد في نظام الحياة الاجتماعية بالمجال القروي. ومن هنا نفتح الباب لطرح مجموعة من التساؤلات والاشكالات ذات أهمية سوسيولوجية تخص مكانة المرأة في الأسرة الممتدة بالوسط القروي، من قبيل أهمية المكانة الاجتماعية للمرأة داخل الأسرة الممتدة بالوسط القروي؟ وكيف تحوّلات هذه المكانة؟ وما علاقتها بالتحولات الاجتماعية التي تسعى إلى جعل المرأة لها مكانة داخل العمل الاجتماعي؟ وأخيرا نظرة المرأة الى هذا العمل الاجتماعي؟ بالإضافة إلى تحديات التكوين المطروحة وآفاق الادماج؟.

لعل هذه التساؤلات ستفتح لنا الباب أمام فهم مجموعة من المتغيرات الاجتماعية بالوسط القروي، تلك التي تستهدف بالدرجة الأولى مكانة المرأة. ثم ستساعدنا أيضا، في فهم السياق التاريخي لهذا التغير الحاصل في بينة الأسرة بالمجال القروي وعلاقة المرأة بهذا التغير، لكن قبل الخوض في غمار تحليل هذا التغير، لابد من إعطاء لمحة وجيزة عن مجموعة من الدراسات التي تناولت الأسرة بالمجال القروي المغربي في فترات تاريخية معينة وذلك من خلال المبحث الآتي في هذه المقالة.

المبحث الأول: المرأة والأسرة الممتدة بالمجال القروي .. من التهميش إلى الاندثار

تعتبر الأسـرة الممتدة بالمجال القروي المغربي نمط خاص من المؤسـسـات الاجتماعية التي تسـاهم بدورها في الحفاظ على توازنات المجتمع، ومن المعلوم أن تركيبتها الاجتماعية كانت خاصـة، حيث يخضـع فيها الجميع إلى سـلطة الجد الأكبر ويتحكم في كل مجرياتها، وقبل الخوض في تفاصـيل تكوين هذه الأسـرة وطريقة تقسـيم الأدوار داخلها ومكانة المرأة، لابد من اسـتعراض مجموعة من الدراسـات التي تطرقت لهذا المكون الأسـاسـي بالمجتمع المغربي، ونقرأ في البداية عن الأسـرة الممتدة ما يلي، "إذا كانت القبيلة تظهر كجماعات بشـرية (تجمعات سـكانية نشـيطة) تخضـع غالبا للملاحظة السـوسـيولوجية، فإن هناك جماعة صـغيرة (ميكرو جماعية) يمكن ملاحظتها هي الأخرى وهي العائلة. هذه العائلة التي تعيد إنتاج وضـعية القبيلة في شـكل بسـيط وتكون بذلك صـورة نووية للمجتمع الذي توجد فيه. وتعكس الامتيازات التدريجية التي يمكن أن يراكمها عبر أجيال كثيرة عن طريق تقدم اقتصـادي وتقليد دائب إزاء قيم مقبولة اجتماعيا كالممارسات الدينية، واحترام التقاليد والسلطات الاجتماعية وممارسة العمل"[72]. يتضح من خلال هذا الكلام بأنّ الأسرة كانت عبارة عن نمط مصـغر للقبيلة بالمجال القروي، وذلك عبر آلية إعادة الإنتاج التي تقوم بها من خلال مجموعة من الأدوار التي تضطلع بها هذه الأخيرة.

إن ثنائية القبيلة والأسـرة الممتدة بالمجال القروي تنوجد بينهما علاقة تفاعلية تربط بينهما بشـكل دقيق، حيث أنّ الأسـرة هي امتداد من الناحية الثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والسـياسـية للقبيلة. وهذا الامتداد هو نتاج لتراكمات تاريخية لا يمكن الاسـتغناء عنها. وفي ذات السـياق "ظلت المؤسـسـة العائلية في المجتمع القروي وحدة منفتحة وذلك باندماجها في المجموعة الاجتماعية، حيث تشـكل الأصـل المنظم أو النموذج المرجعي. وهكذا، فإن المجتمع القروي شـكل المجال الجغرافي والإثني، الذي احتضن الأسرة، وداخل هذا المجال مارست الأسرة القروية نشاطها البيولوجي والاقتصادي

---

[72]– الهادي الهروي: القبيلة، الإقطاع والمخزن مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844–1934، أفريقيا الشرق، 2010، ص 99.

والثقافي. كما أنه كان يحتضن الصراعات الأسرية، سواء تلك التي تدور فيما بين أعضائها، أو تلك التي تدور بينهم وبين باقي أعضاء الجماعة القرابية أو بين باقي معظم الوحدات الاجتماعية، التي تشكل المجتمع"73.

إن التطرق للمجال الجغرافي في علاقته بتكوين الأسرة في الفقرة أعلاه كان من المميزات التي تشكل وحدة الأسرة كمؤسسة اجتماعية، إذ أنّ المجال الجغرافي لعب أدوارا مهمة في مسألة تكوين بنية الأسر، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، لعل أبرزها يمكن في التحالفات التي كانت تعقدها الأسرة ومدى انسجامها وقوة صلابتها والتي تتمثل غالبا في ظاهرة الانتاج. والمجال الجغرافي له خصائص طبيعية لعبت إلى جانب تكوين الأسرة أدوارا حاسمة، خصوصا في الظروف الطبيعية والكوارث التي غالبا ما تعصف بالأسرة وتؤدي بها التشتت أو الترحال.

لقد ساهم المجال الجغرافي عبر التاريخ باعتباره آلية من آليات استقرار الأسرة في المجال القروي. بينما أدى في مجالات أخرى، إلى تهديد استقرار الأسر. ففي الصحراء على سبيل المثال، لم يكن المجال الجغرافي عاملا مساعدا في استقرار الأسر بل العكس، وذلك نظرا للخصائص الطبيعية التي تميز هذا المجال الجغرافي بالصحراء والتي تكون عاملا أساسيا في ترحالها وعدم البقاء في مجال جغرافي واحد.

وفي ذات السياق، فالحديث عن الأسرة الممتدة بالمجال القروي المغربي في طابعها التقليدي يقودنا للحديث بالضرورة عن مكانة المرأة داخل هذه الأسرة وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية، وذلك لعدة اعتبارات لعل أبرزها يكمن في البحث عن جواب حول الإشكالية المطروحة أساسا لهذا المقال.

"قد لعبت الأسرة القروية زمن الرعي دورا أساسيا في نقل المعارف والخبرات بين الأجيال، حيث يتعلم الطفل من والديه وكذا من أعضاء أسرته خبرات أساسية، كفلح الأرض وعلاج الماشية، والمشاركة كذلك في، تتميم ما تبقى من بعض

73– عبد الرحيم عنبي: الأسرة القروية بالمغرب من الوحدة الانتاجية .... إلى الإستهلاك دراسة ميدانية لإتجاهات التغير الأسري بالوسط القروي المغربي، منشورات جامعة ابن زهر كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، سنة 2014، ص 84.

العمليات الزراعية أو الرعوية، أي بتلقينه وتعليمه حرفا ومهنا خاصة في إطار النسق الأسري."74 هكذا إذا تكون الأسرة بشكل عام تلعب أحد وظائفها الرئيسية والمتمثلة في التنشئة الاجتماعية، وفي هذا الإطار لا يمكن لأحد أن ينكر وظيفة المرأة الاجتماعية داخل مؤسسة الأسرة فهي القناة الرئيسية لتمرير هذه المعارف والمكتسبات وتساهم بشكل كبير في إعداد النشء وادماجه في المجتمع. وبالرغم من هذه الأدوار والوظائف التي تقوم بها المرأة إلاّ أنها لم تحظى بنوع من التقدير الكافي للمهام التي تشغلها داخل الأسرة، ويتعلق الأمر على سبيل المثال لا الحصر بالزواج.

إن زواج الفتاة لردح طويل من الزمن داخل الأسرة الممتدة يعود قراره إلى الأب ولا تتدخل المرأة والفتاة في هذا القرار بشكل أو بآخر حتى وإن كانت هذه الفتاة تلقت تعليمها، نذكر على سبيل المثال القول التالي: " وعلى أية حال، فإنه ليس بمستطاع الفتاة أن تتحدث لأبيها عن احتمال التقائها بشخص غريب عن أسرتها، حتى ولو كانت نية هذا الشخص هي طلب يدها، لأن مفهوم "التقاء" ذكر وأنثى غريبين بعضهما عن الآخر، يحمل دلالة جنسية، وهو ما لا يمكن لرب أسرة محترمة أن يتقبله"75. هكذا إذن تكون مكانة المرأة أو الفتاة داخل مؤسسة الأسرة الممتدة محصورة ويتحكم فيها رب الأسرة والدليل يكمن في اتخاذ قرار الزواج.

لقد عمّر هذا النمط لوقت طويل داخل الأسر التقليدية مما أدى إلى تقليص دور ومكانة المرأة داخلها، بالرغم من أن دورها يظل قائم ولا يمكن الاستغناء عنه. وبناء عليه فمكانة المرأة ظلت إلى وقت طويل مكانة غير متكاملة أساسا في مؤسسة الأسرة بالرغم من الأدوار التي تلعبها، وفي هذا الإطار نستحضر مقولة "دو فوكو، 1888" بقوله ما يلي: "في كل مكان يسود جشع مصحوب بالسرقة والكذب في جميع صوره وأشكاله. وعموما فإن اللصوصية والسرقة تحت التهديد بالسلاح هي سلوكات ينظر إليها بوصفها أفعالا شريفة. أما الأخلاق ففي غاية الانحلال، ولا يختلف وضع المرأة في المغرب

74– عبد الرحيم عنبي: الأسرة القروية بالمغرب، مرجع نفسه، ص 201.

75– عز الدين الخطابي: دينامية العلاقة بين التقليد والحداثة تطور الحياة الاجتماعية بمدينة عتيقة، افريقيا الشرق، الطبعة الأولى سنة 2015، ص 115.

عنه في الجزائر. ولأنهم حسب العادة أقل تعلقا بزوجاتهم، فإنهم يكنون حبا شديدا لأولادهم. وأروع الصفات فيهم هي إخلاصهم ووفائهم لأصدقائهم"[76]. تعود بنا هذه المقولة إلى مرحلة استكشاف المغرب أي المرحلة الاثنوغرافية والتي سبقت المرحلة الكولونيالية، وقول دو فوكو هذا عن الإنسان المغربي في علاقته بزوجته ربما وبكثير من الأمانة العلمية ظل قائما إلى زمننا هذا بطرق مختلفة، وبحكم العادات والتقاليد التي طبعت المجتمع المغربي التقليدي وهيمنة سلطة الرجل في كل المجالات يمكن الأخذ بهذا الوصف.

عموما وعلى سبيل ختام هذا المبحث الأول فمكانة المرأة بالأسرة كانت خاضعة لسلطة الأب ومهامها محصور في أشغال البيت والمهام البيولوجية التي تقوم أساسا على الانجاب باعتباره قوة ورأسمال الأسرة فوفرة الأبناء يساعد الأسرة على التوسع وخلق أنماط اقتصادية تقليدية تعيل من خلالها الأسرة نفسها. لكن بالرغم من كل المجهودات التي تقوم بها المرأة داخل هذه المؤسسة إلاّ أنها نادرا ما تحظى بقيم التقدير، وذلك راجع في نظري إلى العادات والتقاليد والأعراف التي طبعت المجتمع المغربي تلك الأعراف والتقاليد التي تؤسس لشرعية سلطة الرجل في مؤسسة الأسرة وتقليص مكانة المرأة بل وتهميشها في كثير من الأحيان.

وأملنا في هذا المبحث أن يلتقط القارئ إشارات تلك التي تتعلق بالمرأة في مؤسسة الأسرة الممتدة بالمجال القروي كنمط تقليدي، في أفق الانفتاح عن سيرورة تغيير هذه المكانة وذلك من خلال المبحث الموالي والذي سنتناول من خلاله بروز ونشوء الأسرة النووية بالمجال القروي والتي ستعيد نوعا ما للمرأة مكانتها وسلطتها التقديرية داخل مؤسسة الأسرة، بل إنّ الأسرة النووية أدت إلى تزكية المكانة الاجتماعية للمرأة.

المبحث الثاني: المرأة والأسرة النووية.. انفتاح أكثروتعزيزللمكانة الاجتماعية

---

[76]– حسن رشيق: القريب والبعيد قرن من الأنثروبولوجيا بالمغرب، تعريب وتقديم حسن الطالب، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة 2018، ص، 53.

نود في البداية الحديث عن مكانة المرأة داخل الأسـرة النووية بالمجال القروي، ومن خلال هذا الحديث نروم أيضـا إلى تسـليط الضـوء جزئيا على المكانة الاجتماعية للمرأة داخل هذه المؤسـسـة، بالإضـافة إلى بروز النمط الجديد من هذه المؤسـسـات بالمجتمع القروي. وبناء عليه سـوف نقوم بتحليل دور ومكانة المرأة ثم سـبل تعزيز مكانتها الاجتماعية، تماشـيا دائما مع الاشكالية المركزية المطروحة لهذا المقال.

في البداية، لابد من إعطاء لمحة مختصرة عن الأسرة النووية باعتبارها نوع جديد من المؤسسات الاجتماعية داخل المجال القروي. فالأسـرة النووية هي مؤسـسـة اجتماعية تتكون من زوج وزوجة وأبناء. فهي امتداد للأسـرة الممتدة وشـكل مصـغر لها. بدأت في الظهور في منتصـف العقد الأخير بالمجتمع المغربي، ثم دأبت في الانتشـار والتوسـع. والغاية من مقاربة هذه المؤسسة، هو فهم بشكل دقيق كيف تعززت مكانة المرأة الاجتماعية داخلها وداخل المجتمع المحلي بشكل عام.

تعتبر الأسـرة النووية المجال الذي سـمح للمرأة في إعادة ترميم ما تم ضـياعه من مكانتها الاجتماعية داخل الأسـرة الممتدة، وعلاقتها أيضـا بالرجل، ثم بروز ونشـوء ثقافة اسـتقلالية الرأي. كلها عوامل سـاهمت بشـكل كبير في توطيد علاقة المرأة بمحيطها الاجتماعي بالرغم من بعض التأثيرات سـواء الداخلية منها أو الخارجية، إلا أنها تغيرات سـاهمت بشـكل كبير في تعزيز مكانة المرأة.

وبالعودة إلى الوراء قليلا قصد وضع هذه المؤسسة في سياقها التاريخي، وذلك إبان مرحلة الثورة الصناعية والتحولات التي شـهدتها المجتمعات الصـناعية، زد على ذلك اسـتقلالية المرأة وخروجها للعمل إلى جانب الرجل. لتمتد هذه المرحلة إلى المجتمعات المغاربية والعربية لتصـير بذلك نمط جديد من المؤسـسـات بالمجتمع المغربي. "وقد جاءت معظم الدراسـات، التي تناولت موضـوع الأسـرة في منطقة الخليج لتؤكد أن التحولات الاقتصـادية والسـياسـية، التي خضـعت لها المنطقة منذ اكتشـاف النفط قد قادت إلى تغيرات عديدة في شـكل ومضـمون الأسـرة الخليجية الممتدة، وسـاهمت في بروز "الأسـرة النووية" الصـغيرة، المسـتقلة من حيث المسـكن والمصـدر الاقتصـادي عن أسـرها المرجعية الكبيرة. أو بالأحرى، إنه بانفصـالها عن أسـرها المرجعية قد سـاهمت في تقلص نفوذ الأسـر الممتدة في الوسـط الاجتماعي المعين. وإنها أي "الأسـرة

النووية" تكثر أعدادها في أوساط الجماعات المدنية والمتعلمة، في حين أنها تقل في الأوساط الريفية والبدوية وغير المتعلمة".77 يعتبر اكتشاف البترول في الخليج العربي من الأسباب التي أدت إلى تغيرات تعد ولا تحصى في شتى المجالات، ولعل الأسرة من أبرز هذه المجالات، وذلك راجع إلى كون المجتمع الخليجي مجتمع محافظ قبل اكتشاف البترول، ومن بين أبرز المؤسسات الاجتماعية فيه خصوصا بالمجال الريفي الأسرة الممتدة. لكن مع التطور الذي شهدته البنيات الاجتماعية والهجرات والانفتاح أكثر تعرضت فيه مؤسسة الأسرة إلى تغيرات كثيرة مما أدى إلى فتح الطريق أمام ظهور مؤسسة الأسرة النووية.

إن شأن المجتمع الخليجي يبقى إلى حد ما وبشكل كبير بمثابة شأن المجتمع المغربي بالمجال القروي بخصوص ما يتعلق بالأسرة النووية ومكانة المرأة، وذلك راجع إلى تطورات شهدها المجتمع المغربي في العقدين الأخيرين، حيث "سيهم التحول في المقام الأول بنية ومكونات الأسرة، على اعتبار أن عملية التصنيع كانت عضوا أساسيا في انتقال من وضعيتها كأسرة ممتدة إلى أسرة نووية: "فعلاقة الأبناء بالآباء والأقارب الراشدين، ستفقد أهميتها، كما أن عدد الأسر الممتدة سيتضاءل كثيرا، ونتيجة لذلك، ستضعف سلطة الكبار كما ستقل حدة سيطرة الرجل على المرأة"78 .

يعتبر التصنيع من بين أبرز العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل كبير في إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية على مستوى الأسرة في كل المجتمعات بشكل عام والمجتمع المغربي على وجه خاص. وقد ساهم التصنيع إلى تقليص من نسب الأسرة الممتدة والتشجيع على الهجرة نحو المدن قصد الاستقرار، "ذلك أن نسبة الأسر النووية من الزوجين وأبنائهما العازبين، والتي لم تكن تتجاوز 5.93% من مجموع الأسر البيضاوية، ستصل سنة 1974 إلى 55% من مناطق

77– سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (28)، دعم دور الأسرة في مجتمع متغير، عدد خاص بمناسبة اختتام فعاليات السنة الدولية للأسرة 1994، ص 31.

78 – Mona Martenson , « Rôle de sexe dans la Famille de Rabat, pouvoir et décision de la Femme dans le Domaine domestique », Publication du B.E.S.m, n° Double 138/139, 1979, p.86.

أقل تصنيعا من مدينة الدار البيضاء. كما أن الأسر الممتدة التي كانت تمثل نسبة 20% سنة 1952 بهذه المدينة الأخيرة، لم تعد تمثل بالمناطق الأخرى (الأقل تصنيعا) سوى 4%"79.

إن التركيز على التصنيع كعامل رئيسي سوف يؤدي بنا إلى حصر أرضية المقالة في المجال الحضري للمجتمع المغربي فقط، علما بأن رغبة التحليل والدراسة منذ البداية خصصناها لهادين النمطين من الأسر بالمجتمع القروي المغربي بالرغم من نوع العلاقة القائمة بينهما والتشابه الكبير لدرجة أن الهجرة من المجال القروي للمجال الحضري نوع آخر يساهم في بلورة فكرة تأسيس الأسرة النووية.

إن الحديث عن ظروف وسياق إنشاء الأسرة النووية بالمجال القروي المغربي، يقودنا إلى الحديث بشكل مباشر عن عامل خارجي يتمثل في تدخل الدولة في هذا المجال. وذلك عن طريق مجموعة من المشاريع التنموية تلك التي تهدف أساسا إلى فك العزلة عن الأواسط القروية، ولعل أبرزها يكمن في المراكز الصحية والتعليمية والطرق وتوفير جزء من الحاجيات ..، كل هذه العوامل الخارجية التي ساهمت فيها الدولة عن طريق برامج فك العزلة أدت إلى ظهور الأسرة النووية وتغيير في مجمل العادات والتقاليد والأعراف بالمجتمع القروي..

لعل أبرز هذه التغيرات والتي نجدها غالبا في صف الأسرة النووية، هي المدرسة في علاقتها بالأسرة والأدوار التي تقوم بها، "لقد ساهمت المدرسة في وضع حد فاصل بين تاريخ الأسرة قبل التمدرس وتاريخ الأسرة في سياق تاريخ التمدرس، إلى جانب ذلك، ساهمت أيضا في تطوير شخصية الطفل، إذ أن ما تقدمه له من خبرات ومهارات، وما تؤكده من قيم أصبح يتجاوز محيط الأسرة، أي: يتجاوز المحيط الصغير للطفل"80. وبهذا نجد أنّ هناك علاقة تفاعلية بين المدرسة والأسرة،

79– عز الدين الخطابي: دينامية العلاقة بين التقليد والحداثة، مرجع سابق، ص 89.
80– عبد الرحيم عنبي: الأسرة القروية بالمغرب، مرجع سابق، ص 216.

وهي علاقة مبنية على التأثير والتأثر. أي أن المدرسة، تمارس نوع من التأثير في بنية ومؤسسة الأسرة، وذلك عن طريق التلقين وعمليات التعلم.

لقد لعبت المدرسة بالوسط القروي مجموعة من الأدوار والتي عززت مكانة الفتاة بشكل ايجابي داخل الأسرة حيث سمحت لها بمتابعة دراستها الاعدادية والثانوية والجامعية أحيانا .. وباستكمال الفتاة مشوارها الدراسي تعزز رصيدها الثقافي مما يؤدي إلى تعزيز مكانتها واستقلاليتها في الرأي داخل مؤسسة الأسرة في الكثير من الأحيان.

"في حالة أخرى، وضمن نفس الاتجاه، نجد الأبناء المتزوجين يستقلون عن العائلة، خصوصا بعد وفاة الأب وتقسيم الميراث، حيث الأبناء يفضلون الاستقلال بأنفسهم خصوصا إذا كانوا إخوة غير أشقاء، وهي ظاهرة ارتبطت بالتعددية الزواجية كظاهرة كان لها حضور مميز داخل المجال الحياني. يمكن أن نتحدث في هاتين الحالتين عن بداية الاتجاه نحو تشكل أسرة نووية، لكن داخل نفس العائلة الممتدة، حيث الاستمرار في اقتسام نفس المجال الذي هو الدار، والاستمرار في المشاركة في تدبير الشأن الاقتصادي"81. وأثناء عملية تدبير الشأن الاقتصادي المملوك للعائلة الممتدة، يبدو أنه تقسيم عادل أحيانا لاستمرار النسب ولو بتعدد فروع العائلة الممتدة والاتجاه نحو العائلة النووية.

وفي هذا الصدد يعد التركيز على مكانة المرأة داخل هذا التدبير دو شأن اجتماعي واقتصادي يلعب الكثير من الأدوار ويسمح لها في اتخاذ القرار والتحكم في المجال الاقتصادي لأسرتها النووية. وعلاقة بنفس الموضوع، أي المرأة بالأسرة النووية، أعادت –كما تمت الإشارة مسبقا- الكثير من الحقوق لهذه الأخيرة، لعل أبرزها يكمن في دفاع المرأة عن أبنائها بشكل يسمح لهم باستكمال الدراسة خصوصا الفتاة ومساعدتها في اتخاذ قرارات تهم مصلحتها الشخصية، وفي كل هذه المراحل تبدأ سلطة الأب داخل الأسرة النووية سلطة مشتركة عكس في الأسرة الممتدة.

81– شرقي محمد: التحولات الاجتماعية بالمغرب من التضامن القبلي إلى الفردانية، أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى سنة 2009، المغرب، ص 151.

بالإضافة إلى ذلك فإن استقلال المرأة داخل الأسرة النووية سمح لها بتكوين مجال اقتصادي خاص بها بعيدا عن المجال الاقتصادي المشترك المملوك للأسرة الممتدة المرجعية، لكن هذا الاستقلال الاقتصادي له تبعات أحيانا ايجابية وأخرى سلبية وفي هذا الصدد، "رغم اتفاقنا جزئيا مع الكثير من الدراسات القائلة بالسيادة القادمة للأسرة النووية، إلا أننا مع ذلك نضيف ونقول، أنه ولأسباب متعلقة بالبحبوحة الاقتصادية التي مكنت الأسرة الصغيرة حديثة التكوين من الاستقلال المكاني عن الأسر المرجعية الكبيرة، كما أن سقوط الاقتصاد التقليدي، اقتصاد الغوص والزراعة، قد نقل فراد هذه الأسرة من العمل في كنف الأسرة مالكة وسائل الانتاج إلى العمل في كنف الدولة مالكة وسائل الانتاج82.

يعتبر هذا الانتقال بمثابة الاتجاه نحو استقلال اقتصادي تتحكم فيه الدولة وتجعل من أفراد الأسرة النووية خاضعين له، وذلك عقب إنشاء مجموعة من المراكز ذات الأبعاد السوسيواقتصادية بالمجال القروي، والتي تستهدف المرأة بالدرجة الأولى، كالنوادي النسوية والتعاونيات والجمعيات. ومن خلال هذه المراكز تم تعزيز من سلطة المرأة أكثر فأكثر وساعدها في الخروج إلى العمل بشكل رسمي أحيانا أو بشكل موسمي في الكثير من الأحيان، وأدى هذا الخروج إلى استقلال مادي للمرأة مما ضمن لها المشاركة في تدبير أمور الحياة الزوجية إلى جانب الرجل بشكل مستقل خصوصا في كل ما يتعلق بشؤون الحياة الزوجية لهم.

وبالرغم من تحقيق المرأة لبعض المكاسب داخل المجال القروي وتماشيا مع ما تم ذكره من حيثيات الانتقال من الأسرة الممتدة المرجعية إلى الأسرة النووية، لا تزال مكانة المرأة تشوبها بعض النواقص بالرغم من مجمل التغيرات التي طرأت على البنيات الاجتماعية بالوسط القروي، وذلك راجع بالأساس في منظورنا إلى الدهنية الثقافية التي ورثها الرجل لوقت طويل في علاقته بالمرأة والسلطة الذكورية بالمجتمع.

المبحث الثالث: آفاق التكوين وتحديات الادماج

82– سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (28)، دعم دور الأسرة في مجتمع متغير، مرجع سابق، ص 36.

قادنا تحليل المبحث الأول والثاني إلى استنتاج عام مفاده بأن التوجه نحو تأسيس الأسرة النووية قد عزز من مكانة المرأة بشكل أو بآخر. وذلك عبر ما تم التطرق إليه استنادا لمجموعة من الدراسات والأبحاث، وعليه فإن اندثار الأسرة الممتدة بالمجال القروي وبروز نمط الأسرة النووية ساهم بشكل كبير في تقوية مكانة المرأة داخل الأسرة، وذلك من عدة جوانب لعل أبرزها يكمن في أهمية اتخاذ القرار والمشاركة فيه.

إن الحديث عن المرأة بالعالم القروي في علاقتها بالعمل الاجتماعي لم يأتي من فراغ، بل هو نتاج لمجموعة من التحديات التي أفرزتها مجموعة من التغيرات داخل البنيات الاجتماعية وخصوصا بالمجال القروي. إذ ظلت المرأة رهينة وظائف محدودة تشمل كل من تربية الأبناء والاعتناء بشؤون البيت.. لكن بروز نمط الأسرة النووية أدى إلى ضرورة الانفتاح ومواكبة الصيرورة الاجتماعية لتغيرات عديدة.

يقودنا الحديث في هذا الإطار إلى التطرق أولا لمجموعة من التحولات التي طرأت على البنيات الاجتماعية والتي باتت تستهدف مكانة المرأة بالدرجة الأولى، وتكمن أولى هذه التحولات في ظهور مجموعة من الأنشطة الاجتماعية التي تروم إلى خلق نشاط خاص بالمرأة والتي لها صلة بالعمل الجمعوي الذي يستهدف المرأة. وقبل هذا، هناك سياسات عمومية ذات طابع اجتماعي تبنتها الدولة منذ إصلاح دستور 2011 والمتعلقة أغلبها بالنهوض بمكانة المرأة وجعلها رافعة للتنمية، بل جزء أساسي منها. ولعل أبرز ما يمكن الحديث عنه هنا يتمثل في إحداث لوائح انتخابية تركز بالدرجة الأولى على التمثيلية النسائية بالمجالس المنتخبة في إطار الديمقراطية التشاركية وتجسيد أولى مبادى مقاربة النوع الاجتماعي.

لقد ساهمت هذه المؤشرات في الرفع من الوعي لدى النساء وعليه، "يجب أن تكون المقاربة الاجتماعية في إطار النموذج التنموي الناجح هادفة ومركزة ومبنية على معطيات موضوعية يتم تحيينها بشكل مستمر. يجب أن يكون التدخل ملائما ومباشرا وملموسا وناجعا، لا يضيع وسط الاعتبارات البيروقراطية أو الإدارية. ولا تتم محاربة الفقر عبر المقاربة الإحسانية ولكن عن طريق التمكين ورفع القدرات. لهذا يجب أن تكون التدخلات مرفقة بالتكوين والتأطير والتتبع. ولا بد من توافر عدد لا يستهان به من العاملين الاجتماعيين، ذكورا وإناثا، يؤطرون بشكل ناجع للوصول للفئات الهشة والفقيرة

أينما كانت"[83]. إن هذا التحدي أصبح رهان لا مفر منه إذ يصعب خلق مهتمين بالشؤون الاجتماعية وجعلهم ركيزة أساسية في ضرورة مواكبة إدماج المرأة في العمل الجمعوي سواء بالمجال الحضري أو القروي مع مراعاة كافة الخصوصيات سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية ..

يعتبر انفتاح الدولة على المجال القروي وتنميته من التحديات المطروحة في سياسات المغرب المعاصر، ولعل التحولات الاجتماعية التي عصفت بالكثير من بنياته الاجتماعية ساهمت بشكل كبير في ضرورة التفكير في آليات معالجة هذه التحديات المطروحة خصوصا تلك المتعلقة بإدماج المرأة في العمل الاجتماعي والتحديات التي يطرحهما هذا الادماج. والأخذ بعين الاعتبار تقليص من وثيرة الهجرة القروية التي تهدد استقرار الأسر بالمجال القروي، "إن السياسة التنموية، التي تم اتباعها إلى عهد قريب، تمثلت أساسا في تنمية المناطق الحضرية ومحيطها، وكان من نتائج هذه السياسة، إفراغ الوسط القروي من الموارد والمؤهلات. كما كان من نتائجها غياب البنيات والتجهيزات الاقتصادية والاجتماعية به. مما انعكس سلبا على عمل الأفراد، حيث صاروا يبتعدون عن عمل الأرض وعن الرعي وعن كل الحرف البسيطة، لكونها لم تعد لها مردودية تساير وتستجيب لمتطلبات الحياة"[84].

لعل هذه التحديات المطروحة أمام الأسر بالمجال القروي وتأثيرها على المرأة بالدرجة الأولى، والتي تتمثل في ظاهرة الهجرة في اتجاه المدن أي الهجرة الداخلية، من بين الأسباب التي أدت إلى التفكير العميق في ضرورة ايجاد حل لهذه التحديات على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي يؤثر سلبا على منظومة الأسرة. ومن خلال هذا التفكير ظهرت مجموعة من الحلول التي تسعى من خلالها الدولة والمجتمع المدني بكل مكوناته إلى ضرورة التفكير في النوع الاجتماعي بالوسط القروي بشكل عام والمرأة على وجه التحديد.

---

[83]– لحسن حداد: جدلية السياسي والتنموي في المغرب نحو عقد اجتماعي جديد، منشورات ملتقى الطرق، الطبعة الأولى، سنة 2019.، ص 127.

[84]– عبد الرحيم عنبي: الأسرة القروية بالمغرب، مرجع سابق، ص182.

تعد الكثير من البرامج التنموية التي تبنتها الدولة مع المجتمع المدني بكل مكوناته برامج تهدف أساسا إلى تحسين وضعية الإنسان، ولكن ضعف الاستثمار وتطبيق هذه البرامج خصوصا بالمجال القروي ساهم بشكل كبير في إحداث تفاوتات اجتماعية وتقليص مهام ووظائف الأسرة وتم تحويلها من أسرة تعتمد على الاقتصاد المحلي التقليدي من خلال منتوجاتها إلى أسرة تعتمد على اقتصاد السوق وما يقدمه هذا الأخير من خدمات، وأدى هذا الاعتماد إلى فشل مجموعة السياسات الاجتماعية تلك التي ترغب في تحرير الفاعل المحلي.

"الواقع أنه لا يمكن الحديث عن التنمية المحلية من تحت بدون استحضار الفاعلين المحليين أو بالأحرى الفاعلين المحليين المجاليين أو الترابيين acteurs territorialisés، الذين لا يختزلون في الفاعلين المؤسساتيين، والفاعلين السياسيين، والاقتصاديين والجمعيين، بل يشملون أيضا، في نظر الباحث هرفي غيميشيان Hervé Gumuchian، السكان، والمقيمون، والأجانب، والسياح، والمدافعون عن البيئة، والأجراء والنشيطون، والعاطلون، والمقصيون، والحضريون، والقرويون، والفلاحون أو المهنيون في هذا القطاع من النشاط أو ذلك ...الخ. ذلك أن التنمية المحلية ليست نتيجة لقرار فوقي ولا تتم عبر شعارات"[85]. ويمكن اعتبار هذا الانفتاح على الجميع من الأمور الضرورية التي أصبحت اليوم تفرض نفسها خصوصا في المجتمعات القروية.

لقد قامت الدولة المغربية في العشر سنوات الأخيرة انشاء مجموعة الهيئات والجمعيات والتعاونيات التي تشتغل في إطار مبادئ المجتمع المدني وتهدف أساسا إلى ضرورة مواكبة كل ما يتعلق بالمرأة خصوصا الأرامل والمطلقات، وذلك قصد إدماجهن في المجتمع من خلال مجموعة من الآليات التي جاءت نتيجة لدراسات

[85]– فوزي بوخريص، مليكة موحتي: في سوسيولوجيا الأحزاب السياسية الأحزاب السياسية بالمغرب بين التنمية المحلية والتنمية السياسية، مطابع الرباط نت، سنة 2019، ص 75.

وأبحاث. وبالرغم من كل هذه المجهودات دائما ما يتم رصـد لمجموعة من الخروقات وبعض من الأشـياء التي لا يمكن ضبطها بشكل دقيق.

لقد شـكل العمل الجمعوي بالمجال القروي تحديا واضحا أمام الهيئات المسـؤولة عنه والتي تسـعى من خلاله إلى ضـرورة إدماج المرأة في هذا العمل غير آخذين بعين الاعتبار الخلفيات الاجتماعية والثقافية للأسـر، فالعمل الجمعوي خصـوصـا في هكذا مجالات يحتاج إلى الكثير من التدخلات والمواكبة الاجتماعية والتأطير بشـكل دقيق مع مراعاة خصـوصـيات هذا المجتمع، خصوصا إذا كان عمل يهدف إلى النهوض بالمكان الاجتماعية للمرأة.

خلاصة:

إن تتبع ما آلت إليه الأسـرة المغربية اليوم لا سـيما بالمجال القروي ومكانة المرأة من خلالها بشـكل دقيق يحتاج إلى الكثير من التمحيص والتدقيق والدراسـات الميدانية، وذلك بغية رصـد لمجموعة من التغيرات الخفية على الباحث في مثل هكذا دراسات ومقارنتها بباقي الأسر في مختلف المجالات القروية الأخرى.

لكن وبالرغم من ذلك لا يخفى أيضا على الباحث والدراس في العلوم الاجتماعية التغيرات الاجتماعية التي طرأت على بنية الأسـرة بالمجال القروي، وكيف تحولات العلاقات داخل هذه المؤسـسـة والتي أدت في الكثير من الأحيان إلى ضـعف سـلطة الرجل وجعل المرأة جزء لا يتجزأ من قرارات العلاقة الزوجية الخاصـة والعامة بعدما كانت في السـابق لا يعتد بقرارها مهما كان نوعه.

وفي هذا الصدد يمكن إضافة العوامل الخارجية والتي ساهمت بدورها في هذا التغير، ولعل أبرزها يكمن على الشكل التالي:

- تدخل الدولة عن طريق تنمية الوسط القروي وتحديد سياسات اجتماعية خاصة تستهدف الأسرة.
- إحداث مراكز صحية وتعليمية
- استكمال الفتاة لدراستها

- الهجرة الداخلية والخارجية
- ظهور نوادي وجمعيات نسوية
- تشجيع المرأة من خلال الإعلام إلى الخروج للعمل وضمان استقرار مادي.

كل هذه المؤشرات ساهمت وما زالت تساهم بشكل كبير في بلورة متغيرات جديدة تمس مؤسسة الأسرة بالمجال القروي وتسعى من خلالها إلى خلق مكانة للمرأة تحت دريعة ما يمسى بالعمل الجمعوي ولكن يظل هذا تحد مطروح لا يمكن التغلب عليه بسهولة.

إن تحديات الادماج وآفاق التكوين المتعلقة بالمرأة بالمجال القروي عموما والأسرة على وجه التحديد أصبحت تحد مطروح خصوصا بعد مجمل التغيرات الاجتماعية التي شهدها هذا المجال والتطور التقني الذي أصبح جزء من الحياة الاجتماعية بالأواسط القروية.

لائحة المصادروالمراجع باللغة العربية والفرنسية:

- الهادي الهروي: القبيلة، الإقطاع والمخزن مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934، أفريقيا الشرق، 2010، ص 99.
- عبد الرحيم عنبي: الأسرة القروية بالمغرب من الوحدة الانتاجية .... إلى الإستهلاك دراسة ميدانية لإتجاهات التغير الأسري بالوسط القروي المغربي، منشورات جامعة ابن زهر كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، سنة 2014، ص 84.
- عز الدين الخطابي: دينامية العلاقة بين التقليد والحداثة تطور الحياة الاجتماعية بمدينة عتيقة، افريقيا الشرق، الطبعة الأولى سنة 2015، ص 115.
- حسن رشيق: القريب والبعيد قرن من الأنثروبولوجيا بالمغرب، تعريب وتقديم حسن الطالب، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة 2018، ص، 53.
- سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (28)، دعم دور الأسرة في مجتمع متغير، عدد خاص بمناسبة اختتام فعاليات السنة الدولية للأسرة 1994، ص 31.

- شرقي محمد: التحولات الاجتماعية بالمغرب من التضامن القبلي إلى الفردانية، أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى سنة 2009، المغرب، ص 151.
- لحسن حداد: جدلية السياسي والتنموي في المغرب نحو عقد اجتماعي جديد، منشورات ملتقى الطرق، الطبعة الأولى، سنة 2019.، ص 127.
- فوزي بوخريص، مليكة موحتي: في سوسيولوجيا الأحزاب السياسية الأحزاب السياسية بالمغرب بين التنمية المحلية والتنمية السياسية، مطابع الرباط نت، سنة 2019، ص75
- Mona Martenson , « Rôle de sexe dans la Famille de Rabat, pouvoir et décision de la Femme dans le Domaine domestique », Publication du B.E.S.m, n° Double 138/139, 1979, p.86.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار– مارس 2024
ISSN 2569-734X

الحرب الأهلية السودانية لعام 2023

(دراسة في مو اقف دول الجواروالأقليمية والدولية)

Sudanese Civil War 2023 (A study of the positions of neighboring countries, regional and international countries)

أ.م.د. زياد يوسف حمد

ا لعراق /الجامعة العر اقية/ كلية القانون والعلوم السياسية (Zeyadyousif214@gmail.com)

الملخص / اندلعت الحرب الاهلية الاخيرة في السودان في نيسان من عام 2023 ، واودت منذ نشوبها ولغاية الان بحياة الاف المواطنين الابرياء ، وكان طرفيها الجيش السوداني الوطني وقوات الدعم السريع ، اللذين لم يتفقا على الالية التي تسمح بتليم السلطة وقيام حكومة مدنية داخل البلاد ، وفي خضم ذلك النزاع تعددت وتنوعت المواقف الاقليمية والدولية ومواقف دول جوار السودان ، وحتى مواقف المنظمات الاقليمية والدولية من ذلك الحدث مابين مؤيد لذلك الطرف او ذام ، وهذا مماعقد من المشهد السوداني دون الوصول الى حلول توقف نزيف الدم داخل البلاد .

الكلمات المفتاحية :. السودان ، الجيش الوطني ، قوات الدعم السريع ، الاتحاد الافريقي ، الامم المتحدة

Abstract:

The last civil war broke out in Sudan in April 2023, and since its outbreak until now has claimed the lives of thousands of innocent citizens. The two sides of it were the Sudanese National Army and the Rapid Support Forces, who did not agree on the mechanism that would allow for the transfer of power and the establishment of a civilian government inside the country, and in the midst of The regional and international positions, the positions of Sudan's neighboring countries, and even the positions of regional and international organizations on that event were numerous and varied, ranging from supportive to that party or condemning it. This complicated the Sudanese scene without reaching solutions that would stop the bloodshed inside the country.

المقدمة/ تعد السودان واحدة من أهم دول القارة الأفريقية لما تتمتع به من مميزات جغرافية وإقتصادية وتعدد وتنوع إثني وعرقي , وبعد إنفصال الجنوب عن الدولة الأم في عام 2011 بدأت المشاكل السياسية تظهر وتزداد وإن كانت موجودة مسبقا ، لكن وبعد الإنفصال زادت من حدتها ، سواء إن كانت مع الدولة المنفصلة حديثا أو مع من دعمها على الإنفصال ، ومما زاد الأمر تعقيدا هو سقوط نظام حكم (عمر حسن أحمد البشير) وتحديدا في نيسان /2019 ، إذ زاد الأمر سوءا وتعددت وتفاقمت المشاكل داخل البلاد وكان آخرها الصدام الواضح والمسلح بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان والطرف الثاني وهو قوات الدعم السريع بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو "حميدتي" ، الأمر الذي أدخل البلاد في دوامة الحرب المستمرة بين الطرفين وضحيتها أفراد الشعب السوداني .

أهمية البحث/ تكمن أهمية البحث في دراسة مواقف دول جوار السودان وكذلك المواقف الاقليمية والدولية من الحرب الدائرة في البلاد .

اشكالية البحث/ تكمن إشكالية البحث في تنوع وتعدد المشاكل السياسية في السودان والتي من خلالها تفاقم الوضع الأمني بالسوء إبتداءا من انفصال الجنوب عام 2011 ولغاية الان ؟ لذا يبرز التساؤل الرئيسي وهو ماهو موقف دول الجوار والموقف الاقليمي والدولي من الحرب في السودان ؟ ومن خلال التساؤل الرئيسي تتفرع الأسئلة الفرعية الاتية :.

1/ ماهي المشاكل السياسية التاريخية في السودان؟

2/ ماهي أسباب أزمة 2023 في السودان؟

3/ من هم أطراف الحرب في السودان؟

4/ كيف تعاملت دول الجوار مع حرب السودان , وماهي المواقف الاقليمية والدولية من تلك الحرب ؟

فرضية البحث / يقوم البحث على فرضية مفادها ، كانت هناك ردود فعل مختلفة سواء من دول الجوار أو من مجموعة الدول الاقليمية والدولية تجاه الحرب السودان ، مابين مؤيد لها ومابين رافض لها ومقترحات لحلها بالطرق التفاوضية .

هيكلية البحث / تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث ، الأول منه ، عن الحرب السودانية لعام 2023 وبمطلبين ، الاول تضمن إيجاز تاريخي للمشاكل السياسية في السودان وعن نوع العلاقات بين الأحزاب السودانية وعن الحرب الأهلية وجذورها ، فيما كان المطلب الثاني عن أسباب الحرب وأطرافها ، أما المبحث الثاني فكان عن مواقف دول جوار السودان من الحرب وبمطلبين تضمنا مواقف دول الجوار من تلك الحرب ، أما المبحث الثالث فكان المواقف الاقليمية والدولية من تلك الحرب ، وبمطلبين ، الاول عن المواقف الاقليمية ، والثاني عن المواقف الدولية من تلك الحرب .

المبحث الأول / الحرب السودانية لعام 2023 (اسبابها ، أطر افها)

تتعدد وتتشابك الأسباب التي أدت الى النزاع المسلح في السودان لعام 2023 وكذلك الأطراف الداخلة فيه ويعود ذلك بالإساس الى مشاكل سياسية تاريخية داخل البلاد أدت براكماتها الى ماهو عليه الوضع داخل البلاد وكما يلي :.

المطلب الاول / نظرة تاريخية للمشاكل السياسية في السودان

بعد الاستقلال واجهت السودان مرحلة حاسمة ومصيرية وهي كيفية بناء وترصين تلك الدولة الوليدة وفي تلك المرحلة , وماهي الأسس التي توضع من اجل تحقيق ذلك الهدف فواجهت مشاكل عديدة[86] , ومنها ماسنتطرق اليه في مايلي :.

أولا / نوع العلاقات بين الأحزاب السودانية :.

بعد إستقلال السودان كانت هناك إنقسامات كثيرة بين الاحزاب السودانية , إذ إنقسم حزب الأمة الى جناحين أحدهما بقيادة الصادق المهدي وهذا الجناح كان يدعو الى الانفتاح والأصلاح والتجديد , والجناح الثاني بقيادة الأمام الهادي المهدي إمام الأنصار , كما لجأت الأحزاب الى ممارسات غير ديمقراطية وصلت الى مرحلة حل البرلمان بأستقالة أكثر من ثلث أعضاءه وهذا يعطي مؤشر خطير حول البداية غير الصحيحة لقيام الدولة السودانية الجديدة [87].

كما كان هناك خلاف كبير بين الأحزاب الشمالية والجنوبية لاسيما حول موضوع الحكم الذاتي الذي سيتم منحه للجنوب وخلاف آخر بين القوى السياسية حول دستور البلاد وكيف سيكون شكله (مابين إسلامي أم علماني) , وكذلك شكل نظام الحكم وطبيعته وهل سيكون برلمانيا أم رئاسيا , وكذلك شكل الدولة وهل ستكون إتحادية أم مركزية؟ , تساؤلات كثيرة كانت بحاجة الى إجابات سريعة وفي مرحلة حرجة من بداية تأسيس الدولة الجديدة , مما دعا حكومة (سر الختم خليفة) التي تم تكليفها بوقت سابق الى الإتصال بكافة الأطراف المتنازعة من أجل عقد مؤتمر(المائدة المستديرة) في 6 آذار 1965 , إذ حضر ذلك المؤتمر مراقبون من دول أفريقية عدة كمصر وأوغندا ونيجيريا والجزائر وكينيا , وتمت الموافقة خلال المؤتمر وجاء ذلك ضمن مقرراته هو تبني النظام الإقليمي كنوع نظام للحكم والذي سيطبق في البلاد وأن يكون لكل إقليم

86 سرحان غلام حسين , التطورات السياسية في السودان المعاصر (1953 .2009) . دراسة تاريخية وثائقية. , سلسلة اطروحات الدكتوراه , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , نيسان 2011 , ص 83

87 حلمي شعراوي , السودان في مفترق طرق , القاهرة , مكتبة جزيرة الورد , ط1 , 2011 , ص17

مجلس تشريعي وحاكم , إلا أنه فشل في الوصول الى صيغة الحكم النهائي بسبب إختلاف الحاضرون حول التقسيم الجغرافي للأقاليم[88].

وبعد أحداث العنف في جوبا في عام 1965 تزايدت حدة الأنقسامات بين أحزاب الشمال والجنوب حول ذلك مما أدى الى إنسحاب أحزاب الجنوب من لجنة الدستور في كانون الأول عام 1965 ولحقتها بعد ذلك إنقسامات وإنشقاقات عدة في حزب الأمة , فكل تلك الأحداث التي مرت بها السودان خلال تلك المدة ومنها إنقسامات الأحزاب أعلاه جعلها في وضع غير مستقر ومتأرجح ، وإستمرت حالة عد الإستقرار في البلاد وصولا الى عام 2011 إذ تم إنفصال جنوب السودان وإستقلاله كدولة ، الأمر الذي أثر سلبا في عد إستقرار الودان لغاية الوقت الحالي [89] .

ثانيا/ الحرب الأهلية وجذورها:

إندلعت الحرب الأهلية السودانية الأولى للمدة مابين الأعوام 1955 الى 1972 بين الجزء الشمالي من البلاد وبين الجنوب للمطالبة بالمزيد من الحكم الذاتي الأقليمي وخلال 17 عام من عمر الحرب كان هناك ضحايا لاأكثر من 500 ألف شخص جراء التخبطات الأدارية غير الصحيحة وعدم التنسيق الواضح بين الحكومة وبين الأحزاب السودانية فتم عقد إتفاق لإنهاء تلك الحرب في عام 1972 , الا أن ذلك الإتفاق لم يدم طويلا فإندلعت الحرب الأهلية الثانية او كما سميت (حرب أنانيا الثانية*)[90] والتي أستمرت من عام 1983 الى عام 2005 , ومحصلة تلك الحربين هو دمار شامل للدولة بكافة مؤسساتها وإنهيار للبنى التحتية في البلاد[91] .

المطلب الثاني / أسباب الحرب وأطر افها

أولا / أسباب الحرب

88 المصدر نفسه ، ص19

89 تاج السر عثمان الحاج , الجذور التاريخية للتهميش في السودان , الخرطوم , 2006 ، ص45

90 (*) الأنانيا : تكونت هذه الحركة من جيش من المعارضين الإنفصاليين في جنوب السودان (أثناء الحرب السودانية الأولى) , وهي الحرب التي غالبا مايشار اليها بأسم(أنيانيا1) والتي بدأت عام 1955 , كما كانت هناك حركة منفصلة نشأت أثناء (الحرب الأهلية السودانية الثانية) والتي كانت تسمى (أنيانيا2) , و(أنيانيا) تعني (سم الثعبان) في لغة مادي(السودان وأوغندا) , للمزيد من التفصيل ينظر: توفيق المديني , تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال , الهيئة العامة السورية للكتاب , دمشق , 2012 , ص34.

91 توفيق المديني ، مصدر سبق ذكره ، ص34

تشهد السودان منذ منتصف نيسان 2023 هجوم من قوات الدعم السريع على قواعد وكذلك مواقع الجيش السوداني ، بسبب رفض قائد قوات الدعم السريع (حميدتي) صيغة الاتفاقية التي تنص على عودة الجيش وقوات الدعم السريع إلى ثكناتهم ، وأدت الاشتباكات الى مقتل أكثر من 400 شخص وإصابة أكثر من 3500، في حصيلة مرشّحة للارتفاع ، مما أحدث خلاف سياسي على مقعد السلطة العليا للقوات المسلحة العسكرية بين قائد قوات الدعم السريع وقائد الجيش السوداني ، وأدى النزاع بين تلك القوتين إلى تدمير الحياة في السودان وانهيار القطاع الطبي وانتشارالخوف في شوارع العاصمة الخرطوم جراء النزاع المستمر بين الطرفين دون مراعاة القوانين الدولية التي تسمح بمرور الإغاثات وإجلاء الرعايا والاجانب[92] .

ان السبب الرئيسي للصراع العسكري الحالي بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع هو الاختلاف حول الاتفاق الإطاري للعملية السياسية ، ومن أهم نقاط الاختلاف تبعية قوات الدعم السريع ، لأن الاتفاق الإطاري ينص على تبعيتها لرئيس الوزراء المدني ، وأن يتم دمجها في الجيش خلال 10 سنوات ، ويعترض الجيش على هذه الفقرة لأنها تعني وجود جيشين بقيادتين مختلفتين ، أحدهما وهو الجيش القومي ، وتبعيته للقائد العام وهو عسكري ، بينما الجيش الآخر هو قوات الدعم السريع ، ويتبع رئيس الوزراء المدني ، كما يطالب الجيش بأن يكون الدمج خلال سنتين وبتبعية قوات الدعم السريع إلى القائد العام منذ اليوم الأول من توقيع الاتفاق الإطاري.[93]

تتميز قوات الدعم السريع بالخفة وسرعة الحركة وبعد المعركة عن ثقلها القبلي كما تتميز بخبرتها في حرب العصابات، ولكنه ينظر إليه باعتباره ميليشيا انتهت مشروعيتها بانتهاء أسباب تكوينها أيام الحرب ، أما قوات الشعب المسلحة «جيش السودان» فأكبر ما يقويها ويدعمها هو السند الشعبي الكامل ، كما أنها تتميز أيضاً بطبيعتها كقوة راسخة في عقيدتها ومبادئها وأخلاقها ومشروعيتها ، وفي نظمها الفنية من طرق الانتشار والإمداد ، كما أن جيش السودان يمتلك بنية تحتية فائقة ومصانع متكاملة وشاملة تنتج كل ما تحتاجه ، كما تتميز بخبرتها الطويلة الممتدة وبامتلاكها لسلاح الجو كقوة ضاربة وسلاح المدرعات والقاصفات والراجمات ، وأن الآراء منقسمة ما بين مؤيد لتلك الجهة ومشكك للجهة الأخرى[94] .

وإن ما تشهده السودان الآن هو حصيلة مجموعة من السياسات الداخلية وانعكاس لفشل السلطة المدنية في مسيرة التحول الديمقراطي ، بالإضافة الى تدخل القوى الاقليمية والدولية للاستفادة من ثروات الشعب السوداني المختلفة ، وإن

---

92 ـ ، ماهي اسباب الصراع في السودان , يورونيوز ، نشر بتاريخ 21/4/2023 ، عبر الرابط :.
-https://arabic.euronews.com/2023/04/21/sudan

93 محمد عثمان عوض الله ، ما أسباب الصراع في السودان , منشور بتاريخ 16/4/2023 ، عبر الرابط :. https://www.al-watan.com/article/60169

94 محمد عثمان عوض الله ، ما أسباب الصراع في السودان ، مصدر سبق ذكره.

التوتر في العلاقة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع جاءت عقب الإطاحة بالحكومة المدنية في تشرين الأول 2022 ، فقد كانت السودان تستعد للانتقال لمرحلة سياسية جديدة تدمج فيها قوات الدعم السريع مع الجيش تحت سلطة مدنية ، لكن الخلاف حول السلطة العليا في الجيش أدى إلى تدهور الاوضاع الامنية والسياسية في ظل الحرب بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني[95] .

كان السودان ينتظر استحقاقه الانتخابي ، ورأى البرهان أن الانتقال الديمقراطي في البلاد زاح عن مساره الصحيح , وقرر حل جميع مؤسسات الفترة الانتقالية في تشرين الأول 2021 ، ودعم (حميدتي) البرهان حينها في تلك التحركات لكنه عارض عودة بعض رموز نظام البشير إلى السلطة ، ومن هنا بدأ الخلاف يتخذ مواقفًا واضحًا ، ثم توالت الأزمات في البلاد حتي توصلت الأطراف المدنية والعسكرية في كانون الأول 2022 إلى حل تسليم السلطة للمدنيين وعودة العسكريين إلى ثكناتهم لكن الاتفاق تعثر بسبب الخلاف حول كيفية توزيع السلطة داخل القوات المسلحة السودانية وشخصية القائد الاعلى للقوات المسلحة[96] ، وترجع أسباب الأزمة في السودان كذلك إلى مايلي [97]:.

1. النزاع حول شخصية قيادة القوات المسلحة بين قائد قوات الدعم السريع وقائد الجيش السوداني.
2. تعثر المسار الديمقراطي في السودان.
3. الرغبة في الاستيلاء على موارد السودان.
4. وجود قوى إقليمية ودولية خلف الحرب في السودان.
5. النزاع حول شخصية قيادة القوات المسلحة بين قائد قوات الدعم السريع وقائد الجيش السوداني.

ثانيا / أطراف الحرب

إن طرفي الحرب في السودان هما القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان والطرف الثاني وهو قوات الدعم السريع بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو "حميدتي" إذ ومنذ صباح يوم 15 نيسان 2023 ، حدث الهجوم الأول لقوات الدعم السريع على الجيش السوداني على خلفية الأزمات الداخلية التي تعيشها الخرطوم في الآونة

95 شيماء فاروق ، تصاعد الحرب في السودان 2023 الاسباب والتداعيات ، دراسة بحثية ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، منشورة بتاريخ 9/5/2023 عبر الرابط :. https://democraticac.de/?p=89586

96 شيماء فاروق ، تصاعد الحرب في السودان 2023 الاسباب والتداعيات ، مصدر سبق ذكره .

97 المصدر نفسه .

الأخيرة وعدم الاستقرار الأمني والسياسي وتدهور الوضع الاقتصادي ، وكذلك تعثر الوصول إلى إتفاق سياسي بين الأطراف المتنازعة لحل الأزمات الداخلية للبلاد

لقد جمعت الصداقة والتعاون بين قائد الجيش البرهان وقائد قوات الدعم السريع حميدتي لمدة عقدين كاملين, فقد تعارف الرجلان خلال أزمة دارفور في عام 2003, ساعد حميدتي الجيش للتغلب على الميليشيات في دارفور, عززت العلاقات بينهما في أبريل 2019، حين اتفقا على أن مصلحة السودان العليا تقتضي، إسقاط نظام البشير، وتشكيل مجلس عسكري لحكم البلاد، ترأسه البرهان في وقتها ، كما عين دقلو في منصب نائب رئيس المجلس العسكري, لكن بدأت الخلاف بين الجانبين نتيجة التنازع على رأس السلطة , فلم يستطع الرجلان الوصول إلى اتفاق يدمج قوات الدعم السريع البالغ عددها حوالي 100الف جندي في الجيش السوداني, بالإضافة إلى الخلاف علي الشخصية التي ستتقلد منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة

المبحث الثاني / مو اقف دول جوارالسودان من الحرب

مما لاشك فيه فأن الحرب السودانية وإن كانت داخلية لكنها تلقي بظلالها وتداعياتها على دول الجوار السبع للبلاد وهي ليبيا ، جنوب السودان ، تشاد ، مصر، اريتريا ، اثيوبيا ، وأفريقيا الوسطى وتؤثر بها بحكم المصالح المختلفة معهم وكما يلي :-

المطلب الأول / ليبيا وجنوب السودان ومصر

أولا / ليبيا :- تعاني دولة ليبيا من أزمات داخلية عديدة وتحاول قدر الإمكان توحيد المؤسسة العسكرية إذ تتخوف حكومتها من تأثير الحرب في السودان على أهم ملف لديهم ألا وهو ملف ترحيل المرتزقة إلى بلادهم ، وكما تتخوف من اللاجئين في ظل عدم الاستقرار الامني والاقتصادي والسياسي في الداخل الليبي ، وحذر وزير الدفاع الليبي السابق محمد محمود البرغثي ، من أن ما يحدث بالسودان (بغض النظر عن نتائجه النهائية) سينعكس على مجمل الأوضاع في ليبيا، نظراً لوجود حدود مشتركة هشة أمنياً ولحد كبير، ويشير كذلك بأن عناصر الفريق الخاسر بهذا الصراع قد يجدون بها ملاذاً آمناً وينطلقون منها نحو الأراضي الليبية[98] .

ثانيا / جنوب السودان :- تعد دولة جنوب السودان من أحدى الدول المتضررة من الصراع المسلح والمستمر في السودان ، إذ تعتمد خمسة من أصل عشرة ولايات بجنوب السودان على سلع وبضائع منتجة في داخل السودان ، وأي تداعيات أمنية مهما كانت ستؤثر وبصورة مباشرة على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية للمواطن بداخل جنوب السودان ، وتشارك الدولة الجارة والتي انفصلت عن الدولة الأم في عام 2011 جارتها في أمور عدة ، اهمها الشريط

98 جاكلين زاهر. تخوفات من تداعيات الصراع في السودان على جنوب ليبيا . الشرق الأوسط، منشور بتاريخ 19 نيسان 2023. وعلى الرابط التالي: https://aawsat.com

الحدودي الطويل والذي يربط بين البلدين ، وكما يتواجد على طول هذا الشريط الحدودي نسبة من سكان هذين البلدين ، ويشكل كذلك هذا الشريط خط الامداد الاقتصادي للبلدين ، إذ توجد فيه حقول االنفط ومزارع الصمغ العربي ، وأكبر مشاريع لإنتاج المحاصيل الزراعية ، والثروة الحيوانية لاسيما الماشية ، وستتأثر في حال إمتداد الحرب إليها ، وكما أغلقت المجال الجوي الأعلى لجنوب السودان ، نتيجة لإغلاق الأجواء السودانية ، لأن السودان يدير المجال الجوي الأعلى للدولة الجارة ، مما يسبب المعاناة لمواطني جنوب السودان والذين يعتمدون على الطيران لتسهيل حركتهم من والى البلاد[99] .

ثالثا / مصر:. ستنعكس الحرب والأوضاع غير المستقرة في السودان على مصر وبآثار سلبية إذ تعد السودان موردا رئيسيا للمواشي و كذلك اللحوم الحية وهي إحدى السلع الاستراتيجية المهمة لمصر، إذ تمد السودان مصر بما يقارب 10% من احتياجاتها من تلك السلع ، وهو ما يزيد الضغط على أسعار اللحوم محليا والمرتفعة بالفعل ، وكما تؤدي إلى المزيد من التضخم في الأسواق المصرية ، إذ تحتل السودان المرتبة الثانية بقائمة أكبر خمس أسواق مستقبلة للصادرات المصرية وبقيمة 226 مليون دولار، وكما تعد بوابة لنفاذ الصادرات المصرية منها وإلى أسواق دول حوض النيل ، وشرق إفريقيا ، ومع استمرار الحرب وإنعدام الأمن ، سيتأثر حجم التبادل التجاري بالمجمل بين البلدين ، كما تتخوف الحكومة المصرية بامتداد الحرب نحو البحر الأحمر والتأثير على حركة الملاحة وتحديدا في قناة السويس ، وهو ما ينعكس سلبا على الاقتصاد المصري الذي يعاني أساسا من بعض الأزمات وتحديدا في الوقت الراهن ،و كما تخشى مصر ايضا على تدفق مياه النيل والتأثير علي كذلك حصتها المائية في ظل أزمة نقص المياه بسبب سد النهضة ، وزيادة عدد اللاجئين الفارين اليها من ويلات الحرب مما يكبد الاقتصاد المصري مزيد من الضغوط الاقتصادية.[100]

وفي الجانب الدبلوماسي وكحل للنزاع في السودان عقدت مصر مؤتمرا للاطراف المتنازعة سميت بقمة دول جوار السودان وشهدت حضور كبير من اجل إيجاد حل للنواع الدائر في البلاد ، اذ تضمن البيان الختامي توفير مساعدات الاغاثة العاجلة لمعالجة النقص الحاد في الاغذية والادوية ، دون الوصول لحلول ملزمة للطرفين بإنهاء الحرب [101].

المطلب الثاني/ اثيوبيا وتشاد وواريتريا و افريقيا الوسطى

أولا اثيوبيا :. أدت الحرب المستمرة في السودان إلى فرار عشرات الآلاف من المدنيين السودانيين إلى بلدان مجاورة لها مثل إثيوبيا ، والتي لا يزال مئات الآلاف من سكانها يعيشون في داخل السودان هربا من الحروب هناك أيضا ، فعلى الرغم من توقيع اتفاق سلام في تشرين الثاني 2022 ، لوقف الحرب في إقليم تيغراي الإثيوبي ، إلا أن أكثر من مليون مواطن إثيوبي لا يزالون يعيشون في السودان ، ويواجهون كذلك تداعيات القتال الحالي في العاصمة الخرطوم ، وعدد من مدن البلاد

---

99 ضيو مطوك ديينق وول . وزير الاستثمار بدولة جنوب السودان يكتب لـ (القاهرة 24) عن تداعيات الصراع المسلح في السودان . **القاهرة** 24/4/2023 ، وعبر الرابط التالي: https://www.cairo24.com

100 شيماء فاروق ، تصاعد الحرب في السودان 2023 الاسباب والتداعيات ، مصدر سبق ذكره .

101 للمزيد عن تفاصيل القمة ، ينظر :– اكرم القصاص ، مؤتمر القاهرة والطريق الى اليات قابلة للتنفيذ لاستعادة استقرار السودان ، منشور بتاريخ 14/7/2023 ، عبر الرابط :– https://www.youm7.com/story/2023/7/14/%D9%85

الأخرى ، مع تعسف السلطات الاثيوبية في إستقبال اللاجئين ، تخوفًا من اشتعال الحرب مرة أخرى في اقليم تيغراي الأثيوبي [102].

ثانيا / تشاد :. حسب تصريحات الفرق التابعة لمفوضية الأمم المتّحدة السامية لشؤون اللاجئين والموجودة على الحدود بين تشاد والسودان ، وفرار ما بين 10 آلاف و20 ألف شخص ، من المعارك الجارية في السودان ، بحثاً عن ملاذ في دولة تشاد المجاورة ، ولكن تشاد تتخوف من تسلل فئات مسلحة إلى البلاد لذلك أغلقت الحدود بالكامل بينها وبين السودان[103]

ثالثا / اريتريا :. إن حكومة البلاد تتخوف من فتح حدودها مع السودان تلافيا لدخول قوات عسكرية اليها ، لذلك موقفها لم يكن واضحا طيلة مدة الأزمة ، فحتى تأثرات الأزمة داخليا عليها لم تكن بمستوى بقية دول جوار السودان .

رابعا / أفريقيا الوسطى :. تعاني دولة افريقيا الوسطى من العديد من الأزمات الداخلية التي عصفت بالبلاد ، وتأثرت أيضا بالصراع المسلح في السودان بسبب الاضطرابات الأمنية المستمرة على طول الحدود بين البلدين الجارين ، وتضررت كذلك حركة المرور بينهما ، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار السلع الضرورية والأساسية ، إذ يزوّد السودان العديد من البلدانومنها دولة إفريقيا الوسطى بالسلع الأساسية ، مثل مناطق في محافظتي فاكاجا وباميغوي بانغوران ، وكما تضاعف سعر العديد من السلع بمقدار الضعفين ، مما أدى إلى مزيد من التضخم بالنسبة إلى بعض السلع الضرورية ، لذا فتأثير الحرب داخل السودان ألقى بظلاله على الداخل في افريقيا الوسطى المجاورة[104].

المبحث الثالث / المو اقف الاقليمية والدولية

تتعدد المواقف الاقليمية والدولية من الحرب في السودان وبأشكال مختلفة ، وكما يأتي :.

المطلب الاول / المو اقف الأقليمية

تتعدد وتتنوع المواقف الاقليمية من الحرب في السودان وكما يأتي :.

اولا/ الموقف السعودي :. ان الموقف السعودي من الحرب الدائرة في السودان تمحور بفكرة عقد مفاوضات بين الطرفين المتنازعين ، وتمخض عن ذلك مفاوضات مدينة جدة السعودية في بداية تموز/ يوليو من العام 2023 ، وان المحادثات غير المباشرة بينهما ، حققت تقدما في الملف الإنساني ، لكنها تواجه تعقيدات في خطوات بناء الثقة ، وخلافات بشأن ترتيبات

---

102 ـ ، سودانيون وإثيوبيون يتبادلون مآسي الحروب.. و"المرقد الأخير،" . سكاي نيوز بالعربية , نشر بتاريخ 1/5/2023 وعبر الرابط :.
https://www.skynewsarabia.com

103 ـ ، الحرب في السودان.. أكثر من 10 آلاف شخص فروا إلى تشاد. سكاي نيوز بالعربية , نشر بتاريخ 20/4/2023 وعبر الرابط:
https://www.skynewsarabia.com

104 ـ ، دولة جارة للسودان تشعر بتداعيات مدمرة للصراع. سكاي نيوز بالعربية ، منشور بتاريخ 29/4/2023 ، وعبر الرابط :: https://www.skynewsarabia.com

وقف الأعمال العدائية ، وبعد توقفها أكثر من أربعة أشهر، استؤنفت المفاوضات بين الجيش والدعم السريع في 26 أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي ، برعاية أميركية وسعودية ، وانضم إليهما في هذه الجولة ممثل للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية في دول شرق أفريقيا "إيقاد". وتم الاتفاق على حماية القوافل الإنسانية وفتح كل طرف ممرات لها في منطقة سيطرته، واحترام المبادئ الإنسانية الأساسية، والحياد وعدم التحيز واستغلال العمليات الإنسانية لغير أغراضها ، وتم الاتفاق ايضا على السماح بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية دون عوائق وتسهيلها، بما في ذلك المعدات الطبية ، وضمان حركة العاملين في مجال الإغاثة ، واعتماد إجراءات سهلة وسريعة لجميع الترتيبات "اللوجستية" والإدارية للعمليات الإنسانية ، وعن تعثر المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار، ذكرت مصادر قريبة من الوساطة ، إن وفد الجيش متمسك بخروج قوات الدعم السريع من منازل المواطنين والمستشفيات والمؤسسات الخدمية أولا ، ومغادرة الطرق وإزالة الارتكازات التي أقامتها ، وفي المقابل تتمسك قوات الدعم السريع بوجودها في طرقات ولاية الخرطوم والمداخل التي تسيطر عليها واستمرار ارتكازاتها، وتطالب بضمانات بشأن إنسحابها من المواقع المدنية في العاصمة ، كما إن الضمانات متوفرة، وذلك بإنشاء منصة مشتركة للرقابة من عسكريين من دول مختلفة للفصل بين القوات، وانسحاب قوات الدعم السريع إلى معسكرات حول العاصمة، وإنهاء المظاهر العسكرية من الطرق ونشر الشرطة، وتحدثت عن مقترحات لم يكشف عنها لتجاوز الخلافات[105].

ثانيا / الموقف الاماراتي :.لم تعلن الامارات وبشكل رسمي وقوفها مع أي طرف في الحرب داخل السودان ، كما شاركت في قمة (الايقاد) الخاصة بالسودان وعن طريق وزير الدولة بالخارجية (شخبوط بن نهيان) وهي أول مشاركة علنية لها منذ اندلاع الحرب ، الا ان هذه الخطة لم تعجب الخرطوم ، إذ وبعد مرور أكثر من سبعة أشهر على الحرب هناك وتحديدا في تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي هاجم الفريق (ياسر العطا) مساعد القائد العام للجيش وأتهم الحكومة الاماراتية بتقديم السلاح والدعم اللوجستي لقوات الدعم السريع ، وأوضح ايضا بأن لديهم معلومات إستخباراتية تؤكد نقل الامارات الاسلحة والعتاد العسكري للدعم السريع عبر مطار أم جرس التشادي ولاحقا عبر مطار (انجمينا) ، وغاب رئيس مجلس السيادة الفريق عبد الفتاح البرهان عن قمة الأمن والدفاع التي أقيمت في دبي على هامش قمة المناخ في كانون الاول / ديسمبر من العام الماضي والتي شارك فيها معظم قادة ورؤساء الدول ، بالرغم من تلقيه دعوة رسمية للمشاركة ، ولم تصدر الامارات تصريحا ازاء التصعيد السوداني ، ولكنها في المقابل أمرت ثلاثة دبلوماسيين سودانيين عاملين في سفارة السودان في أبو ظبي بمغادرة أراضيها ، وهم الملحق العسكري ونائبه والملحق الثقافي ، وأمهلتهم يومين للمغارة ، وبعد أيام قليلة على تلك الخطوة الاماراتية ، ردت الحكومة السودانية بإبعاد (15) دبلوماسي لإماراتي من بورتسودان[106] .

105 النور احمد النور ، هذه نقاط الاتفاق والخلاف في جدة ، منشور بتاريخ 7/11/2023 ، عبر الانترنت ، وعلى الرابط :.https://www.aljazeera.net/politics/2023/11/7/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-

106 محمد محمد عثمان ، ماوراء التصعيد بين الخرطوم وابو ظبي ، منشور بتاريخ 13/12/2023 ، عبر الرابط :. https://www.bbc.com/arabic/articles/c7249949331o

ثالثا/ الموقف الايراني :. لا تنفصل العلاقات السودانية - الإيرانية عن السياق العام لعلاقات إيران في منطقة شمال أفريقيا، ولكنها تخضع لمحددات معينة منها تاريخية مثل ما جمعها بنظام الرئيس السابق عمر البشير، وخارجية تتعلق بالمصالح وتفاعلات القوى الدولية بأبعادها المختلفة، خصوصاً العداء لواشنطن في تلك الفترة. وعندما تعود العلاقات بين الدولتين الآن في ظروف الحرب المشتعلة، منذ أبريل (نيسان) من العام الماضي، فليس بالضرورة أن تكون تبعاً للأسباب ذاتها وإنما نتيجة محصلة التفاعل بين اعتبارات داخلية وترتيبات إقليمية، وموقع كل منهما في خريطة العلاقات الدولية ، وتوالت الأخبار بتزويد إيران القوات المسلحة السودانية بطائرات مسيرة من طراز "مهاجر 6"، ويُذكر أنها "قادرة على تنفيذ هجمات جو-أرض، والحرب الإلكترونية، والاستهداف في ساحة المعركة"، وذكر، أيضاً، أنها التقطتها الأقمار الاصطناعية في قاعدة "وادي سيدنا" الجوية شمال العاصمة الخرطوم. وتأتي هذه الأخبار قبل أن تجفّ اتهامات الولايات المتحدة إيران بتزويد روسيا طائرات مسيرة من الطراز نفسه خلال الحرب الأوكرانية[107] .

رابعا / الموقف (الاسرائيلي) :. تنقسم المؤسسات السياسية والامنية في (اسرائيل) الى معسكرين رئيسيين في التعاطي مع الملف السوداني ، الأول يشمل مجلس الامن القومي ، ومكتب رئيس الوزراء ، ووزارة الخارجية ، في حين يمثل الموساد معسكرا مستقلا بذاته في التعاطي مع الملف السوداني ، ولايتقارب الفريقان في وجهات النظر ، نتيجة التعقيد الذي يغلف المشهدين السياسي والامني في السودان ، اذ يوفر قائد الجيش السوداني (عبد الفتاح البرهان) بعضا من الضمانات السياسية والامنية (لاسرائيل) ، على عكس (محمد دقلو) قائد قوات الدعم السريع الذي يتماس في بعض النقاط السلبية مع (اسرائيل) ، وعلى الرغم من ذلك يقدم الموساد (الاسرائيلي) رهانا سياسيا وأمنيا على قوات الدعم السريع على اساس بعض الاعتبارات التي يراها في في جانبه[108] .

رابعا / المنظمات الاقليمية :.

1/ منظمة الإيقاد :. طرحت منظمة إيقاد في 26 / نيسان 2023، مبادرة لتسهيل الحوار بين كافة الأطراف في السودان لإيجاد حل جذري للأزمة السودانية، وضمنت المبادرة هدنة لمدة (72) ساعة وإيفاد ممثلين عن القوات المسلحة وقوات الدعم السريع إلى جوبا عاصمة جنوب السودان، وفي 12 حزيران أعلن الرئيس الكيني وليام روتو مبادرة منظمة إيقاد التي تتضمن لقاء بين رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان وقادة دول جنوب السودان وكينيا وإثيوبيا وجيبوتي وتشمل المبادرة فتح ممرات إنسانية مع طرفي النزاع في السودان وإدارة حوار وطني بين قوى مدنية سودانية من أجل البحث في نهاية الأزمة الحالية، وقال نائب رئيس مجلس السيادة السوداني (مالك عقار) في قمة الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد):

---

107 منى عبد الفتاح ، هل تدخل ايران طرفا في حرب السودان ، منشور بتاريخ 26/1/2024 ، عبر الرابط :.
https://www.independentarabia.com/node/541591/

108 شادي محسن ، محددات الموقف الاسرائيلي من تطورات المشهد في السودان ، منشور بتاريخ 20/4/2023 ، عبر الرابط :.
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=20042023&id=94d905f5-a7ed-4499-b05c-60d6c08ed384

نريد إنهاء الحرب ووقف القتال، ونطالب بإيصال آمن للمساعدات الإنسانية[109]. واجتمع رؤساء دول وحكومات المجموعة الرباعية للإيقاد يوم 10 / تموز 2023 في أديس أبابا، لمناقشة تنفيذ خارطة طريق إيقاد للسلام في جمهورية السودان، وترأس الاجتماع رئيس جمهورية كينيا (وليام روتو) وحضر هذه القمة رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا (أبي أحمد)، وممثلين عن دول المنظمة، فضلاً عن مفوض الاتحاد الإفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، بالإضافة إلى ممثلين عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، كما حضر الاجتماع (يوسف عزت) ممثلاً عن قوات الدعم السريع، وأعربت القوى المجتمعة عن قلقها إزاء تأثير الحرب الدائرة في جمهورية السودان التي أودت بحياة الآلاف حتى الآن وتشريد ما يقرب من (3) ملايين شخص، بما في ذلك (22) مليون نازح وحوالي 615 ألف لاجئ عبروا الحدود إلى البلدان المجاورة[110].

وتناول البيان الختامي لاجتماع اللجنة الرباعية لدول المنظمة الحكومية للتنمية (إيقاد)نقاط عدة أهمها[111]:

1. دعوة الأطراف السودانية إلى وقف العنف فوراً وتوقيع اتفاق غير مشروط لوقف إطلاق النار.
2. قررت اللجنة حشد جهود جميع الأطراف المعنية من أجل عقد لقاء مباشر بين قادة الأطراف المتحاربة.
3. أبدى البيان قلق دول الوساطة بسبب تبعات الأزمة في السودان، ورحب بدور دول الجوار لا سيما باستقبال اللاجئين الذين فروا من القتال.
4. حذر البيان من أن الحرب توسعت وباتت تتخذ منحى عرقياً ووافقت منظمة (إيقاد) على طلب عقد قمة لهيئة إقليمية أخرى هي القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا المكونة من (10) أعضاء للنظر في نشر محتمل لقوة شرق أفريقيا لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية.
5. دعت المنظمة الدول المجاورة لجمهورية السودان إلى تكثيف الجهود من أجل إيصال المساعدات الإنسانية واتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل ورفع أي حواجز لوجستية أمام تسليم المساعدات الإنسانية بما في ذلك متطلبات التأشيرات والجمارك.

وأشار البيان أيضا إلى انه (لا حل عسكري في السودان ومؤكدا لضرورة فتح ممرات إنسانية امنة لإيصال المساعدات لمستحقيها). وكانت وزارة الخارجية السودانية قد قاطعت اجتماع لجنة الإيقاد الرباعية وذلك بسبب عدم تغيير رئاسة دولة

109 علي سعدي عبد الزهرة، المبادرات الإفريقية لحل الأزمة السودانية، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،2023، ص4
110 المصدر نفسه، ص5
111 المصدر نفسه ، ص6

كينيا رغم مطالبة مجلس السيادة السوداني بتغييره مبررة ذالك الطلب إلى أن الرئيس الكيني لم يكن محايدا في الأزمة القائمة[112].

2/ منظمة الاتحاد الإفريقي: - تمثل موقف منظمة الاتحاد الإفريقي من الأزمة السودانية إذ أعلنت المنظمة عن خارطة طريق بتاريخ 31/5/2023 تهدف إلى حل الأزمة السودانية اشتملت على مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها لحل النزاع. وتشتمل على (6) بنود لحل النزاع في السودان منها أن تعمل الآلية الموسعة المشكلة من الاتحاد الأفريقي، على ضمان تنسيق جميع الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة السودانية، وضرورة الوقف الفوري والدائم والشامل للأعمال العدائية، والاستجابة الإنسانية الفعالة لتداعيات النزاع. كما نصت على ضرورة حماية المدنيين والبنى التحتية المدنية، مع الالتزام الكامل بالقانون الدولي الإنساني ، والاعتراف بالدور المحوري الذي تلعبه الدول المجاورة، المتأثرة بالنزاع ، واستكمال العملية السياسية الانتقالية الشاملة، بمشاركة جميع الأطراف السودانية، وتشكيل حكومة مدنية ديمقراطية في البلاد[113]. لكن مجلس السيادة السوداني رفض التجاوب مع الخطة نسبة لتعليق عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وعدم مشاورته، ما أدى إلى توتر في العلاقة بين الخرطوم ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي الذي تتهمه دوائر رسمية سودانية بعدم الحياد وتبني أجندة جهات أجنبية تقف خلف قوات الدعم السريع[114].

المطلب الثاني / المو اقف الدولية

اولا / الموقف الامريكي :. أن العلاقات الأمريكية السودانية سادها الضعف والإهمال في السنوات الأخيرة من جانب الإدارة الأمريكية إذ أنها لم تضغط على الحكومة الانتقالية في السودان من اجل الانتقال نحو النظام الديمقراطي لاسيما بعد أن تحقق لإدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب ما كانت تريده من السودان الانضمام إلى منظومة بعض الدول العربية الموقعة لاتفاقيات السلام مع الاحتلال الصهيوني، ولم يقابل الرئيس الأمريكي ترامب إلا بحق النقض للقانون الصادر عن الكونغرس حول الانتقال الديمقراطي في السودان والمسائلة والشفافية المالية لعام 2020، وأن الأسلوب الذي اتبع في صياغة القانون يوحي بأن المشرع أراد أن يترك الباب مفتوح لكل الاحتمالات ، فإذا شاءت الإدارة أن تضغط في اتجاه الانتقال الديمقراطي فإن القانون يسمح بذلك، وإذا شاءت أن تضغط في اتجاه الإصلاح الاقتصادي ومحاربة الفساد فهو يسمح بذلك أيضاً.[115]وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على موطئ قدم لها في السودان لمواصلة أهدافها في

---

112 ___، ايغاد تأسف لغياب حكومة السودان وتدعو لمفاوضات مباشرة، شبكة العربية، 10/7/2023، تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنت، عبر الرابط: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/ - أخر دخول 25/11/2023

113 الاتحاد الإفريقي يطرح خارطة طريق لتسوية الأزمة في السودان، وكالة الأنباء الليبية (Lana) تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنت، عبر الرابط: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=279969 أخر دخول 30/11/2023

114 النور احمد النور، بعد تبني الاتحاد الإفريقي خطة "ايغاد" هل تتحول الخرطوم إلى عاصمة منزوعة السلاح؟، شبكة الجزيرة، 27/6/2023، تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2023%DF أخر دخول 30/11/2023

115 علي سعدي عبد الزهرة جبير، الفواعل الدولية المؤثرة في الأزمة السودانية، أبحاث ودراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،21/5/2023، ص2.

ثالث أكبر دولة في أفريقيا والواقعة على نهر النيل والبحر الأحمر ولديه ثروات عديدة وبالتالي مهدت السياسات الأمريكية الطريق للحرب في السودان بعد أن فوتت واشنطن وحلفاؤها الغربيون الفرصة على السودانيين الطامحين إلى التخلص من الحكم العسكري، من خلال التركيز على المصالح الغربية الضيقة في اللحظات الحاسمة.

ولذلك فأن من أولويات السياسة الأمريكية تجاه السودان[116]:

1. تحويل السودان إلى حليف دائم للغرب.
2. تعزيز النفوذ الأمريكي والسياسات الموالية له في السودان.
3. منع توسع النفوذ الروسي والصيني خاصة فيما يتعلق بالمنشآت البحرية والموانئ السودانية على طول البحر الأحمر.
4. فضلاً عن اعتراف السودان بالاحتلال الإسرائيلي بعد توقيعه على اتفاقيات أبراهام والجهود المبذولة لتعزيز العلاقات السودانية.

وعند تولي الرئيس الأمريكي جو بايدن مهامه كرئيس للولايات المتحدة في 20 يناير/ كانون الثاني 2021، كانت من أولويات أدارته (قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان)وفي سبيل إرساء تلك القيم، عقدت الإدارة الأميركية قمتين للديمقراطية، في ديسمبر/ كانون الأول 2021، ومارس/آذار 2023 ، وفي ضوء ذلك لم تتخذ الولايات المتحدة من الخطوات اللازمة لدفع عملية الانتقال الديمقراطي في السودان منذ الإطاحة بنظام عمر البشير وقد أظهر الموقف محدودية ما يقوم به الدور الأميركي في السودان إذ لم تعد الولايات المتحدة هي الفاعل المركزي في السودان بعدما كانت الفاعل الدولي المؤثر في إنهاء الحرب بين شمال السودان وجنوبه[117]. ولم تكن أزمة الانتقال الديمقراطي في السودان أولوية لإدارة الرئيس "جو بايدن"، لاسيما وان وزير الخارجية الأميركي "أنتوني بلينكن" لم يزر السودان حته الوقت الحالي خلال جولاته المتكررة في أفريقيا على عكس وزراء الخارجية السابقين بالإدارات الأميركية الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة فضلا عن تساهل الإدارة الأمريكية في التعامل مع القادة العسكريين السودانيين، إذ لم تفرض عقوبات عليهم رغم مطالب المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين بذلك وقد تم ذلك في وقت متأخر من الأزمة إذ فرضت واشنطن عقوبات على بعض الشركات مثل شركة الأسلحة (جياد) وعقوبات على مجموعة "الجنيد"، التي هي على صلة بقوات الدعم السريع، ويسيطر عليها قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو إلا إنها تعد عقوبات شكلية وغير مؤثرة ، وقد سمح تراجع الدور الأميركي بالسودان لصعود قوى إقليمية ودولية، أخرى، ولاسيما روسيا عبر ذراعها الأمنية الطويلة في أفريقيا (شركة فاغنر)، لتعزيز نفوذها ومصالحها في السودان، وهو الذي يتوافق في كثير من الأحيان مع استمرار سيطرة القيادة العسكرية السودانية على

116 المصدر نفسه ، ص3

117 مأمون عثمان، مدونات بعنوان الدور الأميركي المتواضع في الأزمة السودانية، موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الأنترنيت، عبر الرابط، https://www.aljazeera.net/blogs/2023/8/20/%D تاريخ الدخول 16/11/2023

مفاصل الدولة السودانية، وقد أصبحت تلك القوى أكثر حضورا وتأثيرا من الولايات المتحدة في المشهد السوداني وأكثر حماسا في المشاركة لتحديد مستقبل السودان[118].

ثانيا / الموقف الروسي : أن العلاقات العسكرية بين موسكو والخرطوم شهدت تطوراً كبيراً خلال سنوات حكم عمر البشير. فقد أصبحت روسيا مصدر السلاح الرئيسي للجيش السوداني، وتحولت الخرطوم إلى ثاني شريك عسكري لروسيا في القارة الإفريقية بعد الجزائر. وفي عام 2017، وقع البشير اتفاقاً مع روسيا على إنشاء قاعدة على البحر الأحمر، تستضيف سفناً روسية، بما في ذلك سفن تعمل بالوقود النووي على أن يتمركز فيها 300 جندي. وبعد سقوط حكم البشير، استفادت موسكو من مواقف نائب رئيس مجلس السيادة حميدتي الذي دافع في أكثر من مناسبة عن المشروع. وهو ما أكده حميدتي خلال زيارة لافتة للأنظار قام بها إلى روسيا استعداد الحكومة السودانية للتعاون مع أي دولة تريد بناء قاعدة على الساحل الذي يبلغ 730 كم، طالما أنها تحقق مصالحنا ولا تهدد أمننا القومي، ولا شك في الأهمية الخاصة التي توليها موسكو لإقامة القاعدة العسكرية في بورتسودان على الرغم من المعارضة الغربية فهذه القاعدة توفر لروسيا قاعدة بحرية في منطقة البحر الأحمر الاستراتيجية، والتي تعد ممراً حيوياً للتجارة العالمية. كما أنها تعزز من النفوذ الروسي في المنطقة، فإن هذا التوجه يصب في تعزيز الاستراتيجية الروسية في القارة الإفريقية لمواجهة النفوذ الغربي[119]. وفيما يتعلق بالموقف الروسي في الأزمة السودانية، فقد اتخذت روسيا موقفاً مرناً وواقعياً، حيث تسعى إلى الحفاظ على مصالحها في السودان، من ناحية ضمان عقود التسليح والتدريب والاستثمارات في الذهب واليورانيوم ، وفي العلن، تسعى روسيا إلى الإبقاء على علاقاتها مع جميع الأطراف في الأزمة، سواء المكون العسكري أو المدني أو قوى المعارضة. أما في الخفاء، يبدو أن الموقف الروسي أكثر ميلاً إلى الجيش وانتصاره، وذلك لعدة أسباب منها[120]:

1. اعتبار روسيا أن رئيس الوزراء السوداني (عبد الله حمدوك) مقرباً من الغرب، وهو ما قد يضر بمصالحها في السودان.
2. التعامل الروسي الأفضل مع العسكريين، حيث يعتقد الروس أنهم أكثر استقراراً وقدرة على الحفاظ على العلاقات معهم.
3. بالإضافة إلى التخوف الروسي من أن عبد الفتاح البرهان ذو ميول إسلامية، وهو ما قد يمثل تهديداً لمصالحها في المنطقة.

---

118 المصدر نفسه

119 رائد جبر، الحرب السودانية ساحة جديدة للمواجهة بين روسيا والغرب، صحيفة الشرق الأوسط،26/4/2023،مقال موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنيت، عبر الرابط: https://aawsat.com/home/article/4296436/%D8%A7- أخر دخول 17/11/2023

120 رامي القليوبي وآخرون، روسيا وانقلاب السودان: انحياز واضح للعسكر، العربي الجديد، 28/10/2021، مقال موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الأنترنيت، عبر الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8 أخر دخول 17/11/2023

وأتهمت الولايات المتحدة الأمريكية روسيا بنشر قوات مجموعة فاغنر شبه العسكرية في دول أفريقية عديدة، بما في ذلك السودان. وهناك تقارير تؤكد أن قوات فاغنر قد وصلت إلى السودان منذ عام 2017، ومنذ ذلك الحين، كانت لها أنشطة متعددة في البلاد، بما في ذلك[121]:

1. التدريب العسكري لقوات الدعم السريع: وهي قوة شبه عسكرية سودانية قوية يقودها محمد حمدان دقلو، المعروف باسم "حميدتي". وبحسب التقارير، قامت قوات فاغنر بتدريب قوات الدعم السريع في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك القتال غير النظامي واستخدام الأسلحة الثقيلة.
2. الاستحواذ على مناجم الذهب: السودان بلد غني بالذهب، وبحسب التقارير، قامت قوات فاغنر بتأمين حقوق التعدين في عدد من مناجم الذهب في البلاد. وتشير التقارير إلى أن قوات فاغنر تعمل على استغلال الذهب السوداني وتصديره إلى روسيا
3. الدعم السياسي للقوات شبه العسكرية: تدعم قوات فاغنر القوات شبه العسكرية السودانية في حملاتها الإعلامية والدعائية عن طريق استخدام التضليل الإلكتروني. وتشير التقارير إلى أن قوات فاغنر تدير صفحات التواصل الاجتماعي المؤيدة للقوات شبه العسكرية، وتنشر معلومات مضللة عن المعارضة السياسية في البلاد.

وفي هذا السياق اكد عثمان ميرغني رئيس تحرير صحيفة النهار السودانية (وصلت قوات فاغنر إلى السودان منذ أكثر من سبع سنوات وكان نشاطها يقتصر على تدريب قوات الدعم السريع ثم تطور إلى الاستثمارات النوعية أو تحديث القوات والسلاح والمعدات) وقال المؤرخ الفرنسي جيرار برونييه) المتخصص في شرق أفريقيا في السودان، (يخضع رجال فاغنر لسيطرة مشددة من قبل حميدتي الذي يستخدمهم كحراس أمن في مناجم الذهب غير الشرعية) ، بالإضافة إلى أن السودان يحتل المركز الثاني في إنتاج الذهب على مستوى القارة الأفريقية إذ يبلغ إنتاجه السنوي أكثر من 90 مليون طن بقيمة تصل لخمسة مليارات دولار. وقد عرف أيضا بسلة غذاء العالم وتتعدد موارده من فضة ونحاس وغير ذلك بالتوازي مع موقع جيوسياسي حيث يعد البوابة للقرن الأفريقي، لذلك فهنالك حرب خفية بين روسيا والصين من ناحية والغرب أي أمريكا وحلفاؤها الأوروبيون على السيطرة والتواجد في دول أفريقية عديدة من بينها السودان، وهو صراع مصالح ونفوذ وطمع في ثروات هذه البلدان كلها بالإضافة إلى تركيا التي تسعى لإيجاد مكان لها في السودان لتنطلق منه نحو بقية أفريقيا[122].

ثالثا: موقف المنظمات الدولية :.

1/ الاتحاد الأوروبي: - منذ الإطاحة بحكم الرئيس السابق عمر البشير في أبريل 2019 شهدت العلاقات الأوروبية السودانية تطورا ملحوظا ومزيداً من التعاون على مستوى الزيارات والعلاقات الاقتصادية والمساعدات الإنسانية والقضايا

121 علي سعدي عبد الزهرة جبير، مصدر سبق ذكره، ص7

122 أمين زرواطي، حرب المضائق والكنز المدفون، ماهي مصالح روسيا في السودان وأي دور لمرتزقة فاغنر، شبكة فرانس24، 2/5/2023، مقال موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنيت، عبر الرابط: https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%8 - -- آخر دخول 17/11/2023

السياسية والأمنية. ورغم ما قدمته أوروبا من مساعدات للسودان بعد 2019 لكنها لا تمتلك خيارات لحل الأزمة، وربما كان رفضها لانقلاب 25 أكتوبر 2021 في السودان وما ترتب عليه من تراجع المساعدات والعلاقات جعلها خارج المشهد كثيراً وليست طرفاً في التوافقات السياسية مثل بعض القوى الدولية[123]. إذ اكتفى الاتحاد الأوروبي بالتحذيرات من تفاقم الوضع الإنساني، وطالب الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، طرفي النزاع في السودان بحل الخلاف القائم بالحوار ووقف الاقتتال محذراً من تدهور المشهد الإنساني. وشددت مفوضية الاتحاد الأوروبي على خطورة تداعيات أعمال العنف على دول جوار السودان، لتأتي تحذيرات مفوض الاتحاد الأوروبي السياسة الجوار والتوسع أوليفر فارهيلي من مخاطر اندلاع حرب شاملة في السودان، مشيراً إلى أن دور التكتل يتمثل في المساهمة في إرساء وقف مستدام لإطلاق النيران لتتمكن الجهات المعنية من تقديم المساعدات للمدنيين ، ويقتصر دور الاتحاد على تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين في مناطق الاشتباكات ومطالبة طرفي النزاع بوقف إطلاق النار، وفي 19 أبريل 2023 دعا الاتحاد جميع الجهات الفاعلة بإيصال المساعدات الإنسانية دون عرقلة وضمان سلامة المدنيين والعاملين في العمل الإنساني مطالباً بوقف القتال والسماح لجهود الوساطة، وأظهر تأييده للهدن الإنسانية والمبادرات التي أطلقت من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، مؤكداً في جميع تصريحات مسؤوليه على ضرورة إعادة الوصل إلى طريق الاستقرار[124].

2/ الأمم المتحدة: - اتضح موقف الأمم المتحدة تجاه السودان عند استقالة عبد الله حمدوك رئيس الوزراء السوداني في الحكومة المشتركة بداية عام 2022 عندها أعلنت الأمم المتحدة إطلاق مشاورات أولية لعملية سياسية شاملة بين الأطراف السودانية، بهدف التوصل إلى اتفاق يخرج البلاد من أزمتها، وعقد مجلس الأمن الدولي جلسة مغلقة غير رسمية لبحث التطورات في البلاد في ذالك الحين. وبحسب بيان صدر عن فولكر بيرتس الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان، فإن المشاورات كانت تهدف إلى دعم الأطراف السودانية للتوصل لاتفاق للخروج من الأزمة السياسية في البلاد[125]. وتتكون مبادرة الأمم المتحدة من 4 عناصر أساسية: أبرزها إلغاء مجلس السيادة والاستعاضة عنه بمجلس رئاسي شرفي يتكون من ثلاثة أعضاء مدنيين. وذالك بالإضافة إلى منح العسكريين مجلسا مقترحا للأمن والدفاع، ولكن تحت إشراف رئيس الوزراء الذي سيمنح سلطات تنفيذية كاملة تشمل تشكيل حكومة كفاءات مستقلة بالكامل مع إعطاء تمثيل أكبر للمرأة. وإن المبادرة تقوم على تعديل الوثيقة الدستورية الموقعة في العام 2019 ، التي ألغى قائد الجيش عبد الفتاح البرهان عددا من بنودها الرئيسية ضمن الإجراءات التي اتخذها في 25 أكتوبر 2021[126] ، وذكرت وزارة الخارجية الأميركية إن

123 ___أوروبا: خيارات محدودة في أزمة السودان، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات،23/5/2023،ملف موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنت، عبر الرابط: https://www.europarabct.com/%D8%A/ أخر دخول 1/12/2023

124 ___أوروبا: خيارات محدودة في أزمة السودان، مصدر سبق ذكره

125 ___ترحيب أميركي بالمبادرة الأممية، شبكة الجزيرة، 9/1/2022،تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنت، عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2022/1/9/%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D8%A8-4 أخر دخول 1/12/2023

126 كمال عبد الرحمن، حمدوك والرئاسي ..هذه تفاصيل مبادرة الأمم المتحدة للسودان، شبكةsky news،10/1/2022 ، تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنت، عبر الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1492434-%D8%AD%D9%85%D8% D9%86 أخر دخول 2/12/2023

اللجنة الرباعية بشأن السودان التي تضم السعودية والإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة رحبت بإعلان بعثة الأمم المتحدة في السودان مبادرة لتسهيل النقاشات لحل الأزمة السياسية في البلاد. وعقدت فعالية رفيعة المستوى في مدينة جنيف لدعم خطة الاستجابة الإنسانية في السودان والمنطقة في2023. وشارك في استضافتها الأمم المتحدة ومصر وألمانيا وقطر والمملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي وقال الأمين العام أنطونيو غوتيريش خلال الفعالية إن الوضع في دارفور والخرطوم كارثي. وقد تعهد المانحون في الفعالية بتقديم 1.5 مليار دولار لتمويل جهود الإغاثة المنقذة للحياة في السودان والمنطقة، ودعوا طرفي الصراع إلى وقف القتال على الفور[127]، وفي 1ديسمبر 2023 صوت مجلس الأمن الدولي على إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم الانتقال في السودان (يونيتامس)، التي تأسست في عام 2020 بناء على طلب رئيس وزراء الحكومة الانتقالية عبد الله حمدوك آنذاك بهدف مساعدة السودان على الانتقال الديمقراطي والمساعدة في التنمية. وصوت على قرار إنهاء البعثة 14 من أعضاء المجلس وامتناع روسيا الاتحادية، وجاء ذالك بناء على خطاب من الحكومة السودانية المتمثلة برئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان كانت قد أقرت فيه إنهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية (يونيتامس) على الفور[128].

ووفقا لما تقدم فأن رؤيتي للتدخلات الدولية ، اذ كان لها الأثر الواضح في تعميق الخلافات بين أطراف الصراع داخل السودان إذ سمحت الولايات المتحدة الأمريكية للعسكريين بتولي الحكم في السودان دون اتخاذ أي موقف يدعم الانتقال الديمقراطي المدني للسلطة، وتحقق لإدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب ما كانت تريده من السودان هو الانضمام إلى منظومة بعض الدول العربية الموقعة لاتفاقيات السلام مع الاحتلال الصهيوني، وتكرر الأمر مع إدارة بايدن فلم تتخذ أي إجراء أو موقف لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي في السودان بل اكتفت بدور المتفرج حتى ساءت الأوضاع وتحولت لصراع مسلح. بالإضافة إلى روسيا الاتحادية التي كانت لها الكلمة العليا في تدهور الأوضاع السياسية داخل السودان عن طريق شركات أمنية غير حكومية والمتمثلة بشركة (فاغنر) الأمنية من خلال دعم قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي بالسلاح والتدريب وكذالك دعمهم في السيطرة على المناطق الغنية بالذهب لتحقيق مصالح اقتصادية وأمنية للشركة الأمنية ولروسيا الاتحادية في السودان والمنطقة بشكل عام. فيما اقتصر دور المنظمات الإقليمية والدولية على طرح المبادرات والدعوات لوقف الحرب لقضايا إنسانية إلا إنها لم تتخذ موقف حازم تجاه أطراف الصراع في السودان، وقامت منظمة الأمم المتحدة بتاريخ1/12/2023 بالتصويت على سحب الفريق الأممي لدعم السلام في السودان (يونيتامس) مما يجعل موقفها معرض لتساؤلات عديدة.

الخاتمة والاستنتاجات /

127 ___تعهدات بقيمة 1.5مليار دولار لدعم الاستجابة الإنسانية في السودان والمنطقة، موقع أخبار الأمم المتحدة، 19/6/2023، تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنت، عبر الرابط: https://news.un.org/ar/story/2023/06/1121222 أخر دخول 2/12/2023

128 ____ تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، 1/12/2023مجلس الأمن يعتمد قرارا بأنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، شبكة سودان تربيون، الإنترنت، عبر الرابط: https://sudantribune.net/article279932/ أخر دخول 7/12/2023

بعد ان تم استعراض أغلب مواقف دول جوار السودان والدول الاقليمية والدولية والنظر بقراراتها قبل وبعد اندلاع النزاع في السودان ، يتبين بأن كل تلك المواقف تعبر عن رأي حكوماتها والنظر في مصلحتها مع أي طرف داخل ضمن النزاع سواء كانت مع الجيش الوطني السوداني او مع قوات الدعم السريع ، وعد تلك المصلحة المتوخاة هي الهدف الاساسي لها في تعاملاتها مع اطراف النزاع داخل السودان ، ولايو جد موقف حكومي واضح لأغلب تلك الدول تجاه الوضع الانساني الخطير الذي تمر به البلاد ، وأن كانت بعض تلك المواقف شبه رسمية ومن منظمات إنسانيبة ، لذا ومن خلال ثنيات البحث توصل الباحث الى الاستنتتاجات الاتية :.

1. الموقف الرسمي المعلن لأغلب الدول محل البحث تجاه النزاع في السودان هو موقف ضبابي غير واضح ومعتمد على تغليب المصلحة .

2. صمت غير مبرر من المنظمات الدولية وتحديدا الأمم المتحدة، وان كان دورها موجود لكن بصورة غير فعالة .

3. أغلب دول جوار السودان والدول الاقليمية لم تعرض المساعدة الفعلية في حل النزاع ، بإستثناء بعض المؤتمرات والاجتماعات والتي لم تخرج بنتائج فعالة سواء في مصر او السعودية .

4. الوضع الانساني مأساوي والقوات المتحاربة لاتبالي بحياة الأبرياء ،

المصادر /

الكتب/

1. الباقر العفيف , ماوراء دارفور .الهوية والحرب الأهلية في السودان , ترجمة : محمد سليمان , مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان , القاهرة , ط1, 2006
2. تاج السر عثمان الحاج , الجذور التاريخية للتهميش في السودان , الخرطوم , 2006
3. توفيق المديني , تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال , الهيئة العامة السورية للكتاب , دمشق , 2012
4. جراهام ف . توماس , السودان:الصراع من اجل البقاء (1984.1993), ترجمة: الطيب الزبير , مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع , القاهرة , 1998
5. حلمي شعراوي , السودان في مفترق طرق , القاهرة , مكتبة جزيرة الورد , ط1 , 2011
6. ريتشارد جيبسون , حركات التحرر الافريقية والنضال المعاصر ضد الاقليات البيضاء , ترجمة :صبري محمد حسن , المجلس الاعلى للثقافة , القاهرة , ط1, 2002
7. عبد الجبار محمود دوسة , دارفور وأزمة الدولة في السودان , مكتبة جزيرة الورد , القاهرة , ط1, 2013

8. عبد اللطيف فاروق أحمد , انفصال جنوب السودان وتأثيره على الأمن القومي المصري , المكتب العربي للمعارف , القاهرة , ط1, 2016
9. عبد المنعم ضيفي عثمان , دارفور , التاريخ والصراع والمستقبل , دار الرشاد للنشر والتوزيع , القاهرة , 2008
10. عنتر عشر آغا , سلفاكير ودولة جنوب السودان , مكتبة جزيرة الورد , القاهرة , ط1, 2011
11. محمد سليمان محمد , السودان . حروب الموارد والهوية., دار العزة للنشر والتوزيع , الخرطوم , ط3 , 2010
12. نورهان احمد علي، دور الإيجاد في تسوية النزاعات الأفريقية: دراسة مقارنة بين مشكلة جنوب السودان قبل الانفصال ومشكلة الصراع في السودان أبريل 2023، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 20سبتمبر 2023

المجلات والدوريات/

1. ابتسام محمود جواد , مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية , مجلة كلية التربية الاساسية , جامعة بغداد , العدد 27 , جامعة بغداد , 2011
2. علي سعدي عبد الزهرة جبير، الفواعل الدولية المؤثرة في الأزمة السودانية، أبحاث ودراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،21/5/2023،
3. علي سعدي عبد الزهرة، المبادرات الإفريقية لحل الأزمة السودانية، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،2023،

الانترنت/

1. أسامة الصياد , هل للسودان تجربة ديمقراطية , مقال نشر بتاريخ 8/12/2014 , وعبر الرابط :. https://www.noonpost.com/content/4619
2. خيري عمر , جذور المشكلات السياسية في السودان , نشر بتاريخ 8/1/ 2011 , عبر شبكة المعلومات , ا؟لإنترنت , وعبر الرابط:. https;//www.sudaress.com/sudanile/22344
3. ماهي اسباب الصراع في السودان , يورونيوز ، نشر بتاريخ 21/4/2023 ، عبر الرابط :. -https://arabic.euronews.com/2023/04/21/sudan
4. محمد عثمان عوض الله ، ما أسباب الصراع في السودان , منشور بتاريخ 16/4/2023 ، عبر الرابط :. https://www.al-watan.com/article/60169
5. شيماء فاروق ، تصاعد الحرب في السودان 2023 الاسباب والتداعيات ، دراسة بحثية ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، منشورة بتاريخ 9/5/2023 عبر الرابط :. https://democraticac.de/?p=89586
6. جاكلين زاهر. تخوفات من تداعيات الصراع في السودان على جنوب ليبيا . الشرق الأوسط، منشور بتاريخ 19 نيسان 2023. وعلى الرابط التالي: https://aawsat.com
7. ضيو مطوك ديينق وول . وزير الاستثمار بدولة جنوب السودان يكتب لـ (القاهرة 24) عن تداعيات الصراع المسلح في السودان . القاهرة 24/4/2023 ، وعبر الرابط التالي: https://www.cairo24.com

8. ــ سودانيون وإثيوبيون يتبادلون مآسي الحروب.. و"المرقد الأخير" . سكاي نيوز بالعربية , نشر بتاريخ 1/5/2023 وعبر الرابط :. https://www.skynewsarabia.com

9. ــ ، الحرب في السودان.. أكثر من 10 آلاف شخص فروا إلى تشاد. سكاي نيوز بالعربية , نشر بتاريخ 20/4/2023 وعبر الرابط: https://www.skynewsarabia.com

10ــ ، دولة جارة للسودان تشعر بتداعيات مدمرة للصراع. سكاي نيوز بالعربية ، منشور بتاريخ 29/4/2023 ، وعبر الرابط :. https://www.skynewsarabia.com

11. النور احمد النور ، هذه نقاط الاتفاق والخلاف في جدة ، منشور بتاريخ 7/11/2023 ، عبر الانترنت ، وعلى الرابط :-https://www.aljazeera.net/politics/2023/11/7/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1

12. محمد محمد عثمان ، ماوراء التصعيد بين الخرطوم وابو ظبي ، منشور بتاريخ 13/12/2023 ، عبر الرابط :. https://www.bbc.com/arabic/articles/c7249949331o

13. منى عبد الفتاح ، هل تدخل ايران طرفا في حرب السودان ، منشور بتاريخ 26/1/2024 ، عبر الرابط :. https://www.independentarabia.com/node/541591/

14. شادي محسن ، محددات الموقف الاسرائيلي من تطورات المشهد في السودان ، منشور بتاريخ 20/4/2023 ، عبر الرابط :. https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=20042023&id=94d905f5-a7ed-4499-b05c-60d6c08ed384

15 . ايغاد تأسف لغياب حكومة السودان وتدعو لمفاوضات مباشرة، شبكة العربية، 10/7/2023، تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنت، عبر الرابط: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/ - أخر دخول 25/11/2023

16.الاتحاد الإفريقي يطرح خارطة طريق لتسوية الأزمة في السودان، وكالة الأنباء الليبية (Lana) تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنت، عبر الرابط: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=279969 أخر دخول 30/11/2023

17.النور احمد النور، بعد تبني الاتحاد الإفريقي خطة "ايغاد" هل تتحول الخرطوم إلى عاصمة منزوعة السلاح؟، شبكة الجزيرة، 27/6/2023، تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2023%DF أخر دخول 30/11/2023

18. مأمون عثمان، مدونات بعنوان الدور الأميركي المتواضع في الأزمة السودانية، موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الأنترنيت، عبر الرابط، https://www.aljazeera.net/blogs/2023/8/20/%D تاريخ الدخول 16/11/2023

19.رائد جبر، الحرب السودانية ساحة جديدة للمواجهة بين روسيا والغرب، صحيفة الشرق الأوسط،26/4/2023،مقال موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنيت، عبر الرابط: https://aawsat.com/home/article/4296436/%D8%A7- أخر دخول 17/11/2023

20.رامي القليوبي وآخرون، روسيا وانقلاب السودان: انحياز واضح للعسكر، العربي الجديد، 28/10/2021، مقال موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الأنترنيت، عبر الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8 أخر دخول 17/11/2023

21.أمين زرواطي، حرب المضائق والكنز المدفون، ماهي مصالح روسيا في السودان وأي دور لمرتزقة فاغنر، شبكة فرانس24، 2/5/2023، مقال موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنيت، عبر الرابط: https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%8 -- - آخر دخول 17/11/2023

22.____أوروبا: خيارات محدودة في أزمة السودان، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات،23/5/2023،ملف موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنت، عبر الرابط: https://www.europarabct.com/%D8%A/ أخر دخول 1/12/2023

23. ___ترحيب أميركي بالمبادرة الأممية، شبكة الجزيرة، 9/1/2022،تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنت، عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2022/1/9/%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D8%A8-4 أخر دخول 1/12/2023

24.كمال عبد الرحمن، حمدوك والرئاسي ..هذه تفاصيل مبادرة الأمم المتحدة للسودان، شبكةsky news،10/1/2022 ، تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنت، عبر الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1492434-%D8%AD%D9%85%D8% D9%86 أخر دخول 2/12/2023

25. ___تعهدات بقيمة 1.5مليار دولار لدعم الاستجابة الإنسانية في السودان والمنطقة، موقع أخبار الأمم المتحدة، 19/6/2023، تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنت، عبر الرابط: https://news.un.org/ar/story/2023/06/1121222 أخر دخول 2/12/2023

26._____مجلس الأمن يعتمد قرارا بأنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، شبكة سودان تربيون، 1/12/2023، تقرير موجود على الشبكة الدولية للمعلومات، الإنترنت، عبر الرابط: https://sudantribune.net/article279932/ أخر دخول 7/12/2023

27 ـ اكرم القصاص ، مؤتمر القاهرة والطريق الى اليات قابلة للتنفيذ لاستعادة استقرار السودان ، منشور بتاريخ 14/7/2023 ، عبر الرابط :ـ https://www.youm7.com/story/2023/7/14/%D9%85

الأطاريح/

1. زياد يوسف حمد , التنافس الدولي في منطقة القرن الافريقي بعد الحرب الباردة , اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية , العراق , 2020
2. سرحان غلام حسين , التطورات السياسية في السودان المعاصر (1953 . 2009) . دراسة تاريخية وثائقية. , سلسلة اطروحات الدكتوراه , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , نيسان 2011

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار – مارس 2024
ISSN 2569-734X

تطور الإصلاح الإداري بالمغرب

The development of administrative reform in Morocco

أحمد العمراني

الطالب الباحث في سلك الدكتوراه، مركزالدراسات في الدكتوراه: العلومالقانونيةوالاقتصادية والاجتماعية والتدبير، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة، جامعة عبد الملك السعدي - المغرب

ملخص

تتلخص رسالة الإصلاح الإداري بالسعي إلى بناء جهاز إداري كفء قادر على تنفيذ أهداف التنمية الشاملة ويستجيب لمتطلبات التغيير بمرونة عالية.

فالإدارة العمومية بالمغرب بالرغم من العديد من الإصلاحات التي عرفتها، تعاني من اختلالات عديدة سواء على مستوى أجهزتها أو على مستوى أدائها لمهامها، وبالتالي فضرورة إصلاحها تبقى مسألة جد هامة، وهذه الضرورة تجد أساسها في استجابة الإدارة العمومية لمتطلبات التغيير الذي يعرفه المجتمع المغربي، وكذا في ظل العولمة التي ما فتئت تفرض رؤيتها على مختلف الدول مما يفرض تكيف الإدارة مع هذا المعطى الجديد.

و طبقًا لدراسات الإصلاح الإداري قام بها العديد من الباحثين، فإن أهداف الإصلاح الإداري تتمثل بالأساس في الآتي:

- ✓ تحسين مستوى الأداء في الجهازالإداري ورفع الإنتاجية.
- ✓ ترشيد الإنفاق الحكومي والتركيز على اقتصاديات التشغيل من خلال تخفيض حجم البرامج والأجهزة والأعداد الزائدة من العاملين.
- ✓ تعزيزعملية التحول الديمقراطي ودعم التوجهات نحو اللاتمركز الإداري واللامركزية الإدارية بهدف تشجيع المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة وفي صنع القرارات.
- ✓ -تبسيط الإجراءات الإدارية وإصلاح الأنظمة المالية والضريبية بقصد توفير الموارد والعدالة في توزيع الأعباء.
- ✓ -تحسين أساليب التعامل مع المواطنين وتعزيزمفهوم ضرورة الاستجابة لمطالبهم باعتبار أن تقديم الخدمة للمواطنين لهم هو مبرر وجود الأجهزة الإدارية، ويتم ذلك من خلال إظهارمزيد من الشفافية في عمل الموظفين والأجهزة الإدارية وتعزيزمفهوم المساءلة والمسئولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاح : الإصلاح الإداري –التنمية الشاملة – الإدارة العمومية- الأداء - الإنتاجية - الإجراءات الإدارية – الشفافية- المسائلة – المسؤولية الاجتماعية.

Summary : The development of administrative reform in Morocco

The mission of administrative reform can be summarized as a means seeking to build an efficient administrative apparatus capable of implementing comprehensive development goals and responding to the requirements of change with great flexibility.
Public administration in Morocco, despite the many reforms it has known, suffers from many deficiencies, whether at the level of its agencies or at the level of its performance of its tasks. Therefore, the necessity of reforming it remains a very important issue, and this necessity finds its basis in the public administration's response to the requirements of change that Moroccan society is experiencing, as well as in Under globalization, which continues to impose its vision on various countries, which forces the administration to adapt to this new reality.

According to administrative reform studies conducted by many researchers, the objectives of administrative reform are essentially the following:

- Improving the level of performance in the administrative apparatus and raising productivity.

- Rationalizing government spending and focusing on operating economics by reducing the size of programs, devices, and excess numbers of workers.

- Strengthening the process of democratic transformation and supporting trends towards administrative decentralization and administrative decentralization with the aim of encouraging popular participation in the management of public affairs and in decision-making.

-Simplifying administrative procedures and reforming financial and tax systems with the aim of providing resources and fair distribution of burdens.

Improving the methods of dealing with citizens and enhancing the concept of the necessity of responding to their demands, knowing that providing service to citizens is the justification for the existence of administrative agencies. This is done by showing more transparency in the work of employees and administrative agencies and enhancing the concept of accountability and social responsibility.

Keywords: administrative reform - comprehensive development - public administration - performance - productivity - administrative procedures - transparency - accountability - social responsibility.

مقدمة

تتلخص رسالة الإصلاح الإداري بالسعي إلى بناء جهاز إداري كفء قادر على تنفيذ أهداف التنمية الشاملة ويستجيب لمتطلبات التغيير بمرونة عالية.

فالإدارة العمومية بالمغرب بالرغم من العديد من الإصلاحات التي عرفتها، تعاني من اختلالات عديدة سواء على مستوى أجهزتها أو على مستوى أدائها لمهامها، وبالتالي فضرورة إصلاحها تبقى مسألة جد هامة، وهذه الضرورة تجد أساسها في استجابة الإدارة العمومية لمتطلبات التغيير الذي يعرفه المجتمع المغربي، وكذا في ظل العولمة التي ما فتئت تفرض رؤيتها على مختلف الدول مما يفرض تكيف الإدارة مع هذا المعطى الجديد.

لقد أكدت جملة من التجارب في مختلف المناطق أن عملية الإصلاح المبكر قد تسعف المجتمع، لكن التأخر في الإصلاح يعني زيادة احتمال فشل هذا الإصلاح.

ولطالما تغافلت الدولة المغربية جسامة استفحال الفساد الإداري، إلا أنها في العقد الأخير أخذت على عاتقها التوجه العلني نحو مقاومة الفساد والنهوض بالشفافية على مستوى تدبير الشؤون العامة للبلاد، توجه واضح نظريا، لكنه محدودا حينا ومرتبكا في أحايين كثيرة تفعيلا وممارسة.

وقد تبين لنا من خلال نتائج البحث، أن هناك استفحال خطير لأشكال الفساد الإداري؛ هذا الاستفحال الذي يقف عائقا أمام كل عمليات الإصلاح السياسي والإداري والاجتماعي والاقتصادي في بلدنا المغرب.

لتصبح مهمة محاربة هذا الورم الخطير مسؤولية يتحملها المجتمع برمته، بل إنه يستوجب على كل شخص من موقعه أن يحمل على عاتقه هذه المسؤولية الوطنية، لأن الفساد الإداري ،يعبر في جوهره عن ضعف في مؤسسات الدولة كانعكاس منطقي لضعف المراقبة والمحاسبة، وغياب استقلال القضاء، وتطبيق القانون، وتحقيق العدالة والمساواة، ومن وجهة نظر أخرى، فهو تعبير عن افتقار المجتمع المغربي للمعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية وروح المواطنة، افتقار يتجسد واقعيا في التحايل على القوانين واستغلال الأموال والممتلكات العامة بشتى الطرق والوسائل.

و لذلك فالإصلاح الإداري يجب أن يشمل جميع الأنظمة والمؤسسات ذات العلاقة والارتباط بالتنظيم الإداري، علاقة الإدارة بموظفيها أو بالمواطنين، وهناك مبادئ أساسية للإصلاح الإداري وهي (الشفافية، النزاهة، ربط المسؤولية بالمحاسبة ....) .

من هذا المنطلق ولأهمية القيام بعملية تحديث الادارة العمومية سنحاول تسليط الضوء على هذه الأخيرة من خلال الدعوات الملكية في أكثر من مناسبة للقيام بعملية إصلاح الإدارة وتطويرها، ونخص بالذكر خطاب الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2016 الذي ركز فيه على إصلاح الإدارة من مختلف جوانبها خدمة للمواطن، وكذلك الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا المنظم بالصخيرات بتاريخ 27 فبراير 2018 والتي جاء فيه " أن تحدي النجاعة مرتبط بشكل وثيق بتحدي التنافسية، فقيمة و فعالية الإدارة اليوم، تقاس بمدى إسهامها في تعزيز تنافسية بلدانها، لخوض المعركة الشرسة لاستقطاب الاستثمارات والكفاءات ورؤوس الأموال، وبما تفتحه من آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص الشغل وخاصة للشباب".

"إن الإصلاح الشامل والمندمج للإدارة العمومية يكتسي طابعا استعجاليا، بحكم الرهانات المطروحة عليه ضمانا للرعاية المستمرة للمرفق العام، وجودة الخدمات العمومية، مع ما يقتضيه ذلك من دعم للبعد الجهوي واعتماد اللاتمركز الإداري، واعتماد للكفاءة والفعالية في تدبير الموارد البشرية."

و طبقًا لدراسات الإصلاح الإداري قام بها العديد من الباحثين، فإن أهداف الإصلاح الإداري تتمثل بالأساس في الآتي:

- ✓ تحسين مستوى الأداء في الجهازالإداري ورفع الإنتاجية.
- ✓ ترشيد الإنفاق الحكومي والتركيز على اقتصاديات التشغيل من خلال تخفيض حجم البرامج والأجهزة والأعداد الزائدة من العاملين.
- ✓ تعزيزعملية التحول الديمقراطي ودعم التوجهات نحو اللاتمركز الإداري واللامركزية الإدارية بهدف تشجيع المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة وفي صنع القرارات.
- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية وإصلاح الأنظمة المالية والضريبية بقصد توفير الموارد والعدالة في توزيع الأعباء.

- ✓ تحسين أساليب التعامل مع المواطنين وتعزيزمفهوم ضرورة الاستجابة لمطالبهم باعتبار أن تقديم الخدمة للمواطنين لهم هو مبرر وجود الأجهزة الإدارية، ويتم ذلك من خلال إظهارمزيد من الشفافية في عمل الموظفين والأجهزة الإدارية وتعزيزمفهوم المساءلة والمسئولية الاجتماعية.

هذا ويعتبر النهوض والرقي بتدبيرالشأن الترابي الهدف الاستراتيجي الذي من أجله اعتمد المغرب نظام اللاتمركز الإداري، فالإدارة المركزية مهما كانت إمكانياتها المادية والبشرية فهي لا تستطيع تلبية مختف الحاجيات المتزايدة للمواطنين على المستوى الترابي.

وسيواكب اللاتمركز اللإداري اللامركزية الترابية التي تتقاسم مع الدولة عبء التدبير الترابي للجماعات الترابية .

وقد تم تقسيم البحث إلى مطلبين :

- **المطلب الأول: الإصلاح الإداري،السياق المغربي ما قبل 1995 وما بعده**
- **المطلب الثاني: أسس وضع وتنزيل الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021 و آفاق الاصلاح الإداري.**
- **المطلب الأول: الإصلاح الإداري،السياق المغربي ما قبل 1995 وما بعده**

شهد النظام الإداري المغربي محاولات عديدة للإصلاح من أجل تطويره وتحديثه وعصرنته وتكييفه مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتجدد مع تعاقب الحكومات والمخططات التنموية، وسوف نرصد ونتبين مضامين البرامج الإصلاحية قبل 1995.

هذا و قد سلك المغرب خلال السنوات الأخيرة سياسة الإصلاح الإداري من جديد ، الذي يأتي في سياق الإصلاحات الدستورية وتتمثل في تنزيل دستور 2011 في ظل المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية و الإقليمية والدولية، لأجل تحقيق تدبير عمومي حديث مؤسس على الجودة، والفعالية والنجاعة والشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة ، واعتماد تقييم الأداء وتطويره بما يخدم الإدارة العمومية ، ويلبي حاجيات المواطنين.

واللاتمركز الإداري يعتبر تنظيما إداريا وأداة أساسية لتفعيل السياسة العامة للدولة على المستوى الترابي، وهو أسلوب يعترف في ظله لبعض الموظفين التابعين للوزارة بسلطة اتخاذ بعض القرارات خاصة ذات الصبغة الجهوية والإقليمية، والفصل فيها من خلال سلطة تقديرية، دون الرجوع إلى الوزير، أو السلطة المركزية للبث في شأنها.

ويشكل نظام اللاتمركز الإداري أحد الرهانات الكبرى، وأحد الخيارات الإستراتيجية لتأهيل الإدارة العمومية ومواجهة التحديات والإكراهات وتصحيح الاختلالات، كما يعتبر دعامة للاستجابة لمتطلبات وتطلعات المواطنين في مجال التنمية.

وتم تقسيم هذا المطلب إلى فقرتين:

- **الفقرة الأولى: محطات الإصلاح الإداري في المغرب قبل 1995**
- **الفقرة الثانية: محطات الإصلاح الإداري بعد 1995**

الفقرة الأولى: محطات الإصلاح الإداري في المغرب قبل 1995

- فمنذ حصول المغرب على استقلاله وهو يسعى إلى بناء دولة، وإخراج أول دستور مغربي مكتوب كان سنة 1962، كما تم إحداث مجموعة من البنيات الإدارية والمؤسسات السياسية.

فبعد نيل الاستقلال وضعت الحكومات المغربية المتعاقبة مجموعة من الإصلاحات في إطار المخططات الوطنية، بهدف تحسين طرق وأساليب الإدارة العمومية للنهوض بها وتجاوز اختلالاتها، والحديث عن تجربة المغرب في ميدان الإصلاح الإداري يؤدي إلى البحث في سلسلة من الإصلاحات[1].

فبعد الاستقلال كان من الضروري وضع مخطط يهدف إلى ملء الفراغ الناتج عن مغادرة الفرنسيين والاسبان والأجانب بصورة جماعية الإدارة، وأهم التدابير التي تم اتخاذها في هذه المرحلة الخاصة بالإدارة تمثلت أساسا في تكريس اللامركزية، وتوسيع اختصاصات المجالس القروية.

وأهم الإصلاحات التي عرفتها هذه المرحلة تمثلت في إصدار النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية[2].

وكذا الظهير المتعلق بالتقسيم الإداري للمملكة سنة 1959 وفق ظهير شريف صادر في 2 دجنبر 1959، وتلاه القانون المتعلق بالجماعات المحلية لسنة 1960 وقانون 1963 بالنسبة للاقاليم والعمالات.

وبعد إصدار النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية أعقبه إحداث وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

1 مريم فضال، "الإدارة العمومية بالمغرب بين مطلب التحديث ورهان التنمية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، 2013- 2014، ص 6.
2ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1-58-008 بتاريخ 24 فبراير 1958، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 2372 بتاريخ 1985.

وفي بداية الستينات من القرن الماضي أنيطت بها مهام الدراسات، ووضع مخططات للإصلاح الإداري تستهدف بالدرجة الأولى مغربة الإدارة بالأساس حالة الاستثناء.

تميزت هذه المرحلة بتجميع السلط بيد الملك، ومن تم تضمنت التوجهات والخطب الملكية لتلك الفترة، التأكيد على مجموعة من الإصلاحات التي شملت الإدارة:

- **العمل على تبسيط المساطير الإدارية.**
- **التوجه لتحقيق اللاتركيز الإداري.**
- **مراجعة النصوص التشريعية.**
- **توحيد قواعد الترقية الادارية**[3].

وقصد تفعيل الإجراءات المنصوص عليها في التوجيهات والخطب الملكية تم إحداث العديد من الآليات والأجهزة، ابتداء من العمل على تنظيم اختصاصات وزارة الشؤون الإدارية (بتاريخ 21 غشت 1965).

كما ستشهد سنة 1967 حدثين هامين: تمثل الأول في الإعلان عن تكوين لجنة متخصصة ما بين وزارية أسند إليها أمر دراسة معوقات سير الجهاز الإداري، مع البحث عن طرق معالجتها وعرضها على أنظار الملك، وارتبط الثاني بإدخال إصلاح يخص الأطر حيز التنفيذ[4] ، وقد ركز هذا الإصلاح الأخير على الأسس التالية:

- ضبط قواعد التوظيف.
- تحديد المعايير المتعلقة بنظام الترقية الإدارية.
- تبسيط طرق ومساطرالتسيير الإداري.

3 مريم إبراهيم، " الإصلاح الإداري وربط المسؤولية بالمحاسبة"، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الحقوق بطنجة، 2017-2018، ص 30.

- 4 Larbi El Aloui : a la Réforme administration au Maroc de l'indépendence a nos jours mémoire de D.E.S.F.S.JE.S de casablanca; P 103 et 137.

وبعد ذلك جاء المخطط الخماسي (1973- 1977)[5] الذي كان فرصة للتنصيص على برنامج خاص حول الإصلاح الإداري من أجل التأسيس لإدارة عصرية سليمة بوسعها التصرف بمنتهى الفعالية، وقد ركزت هده الخطة الخماسية على مسألة إصلاح الهياكل الإدارية[6].

حيث جاءت لتصلح البنيات الإدارية وتحدد اختصاصات الإدارات العمومية، وتم إحداث مصالح ووحدات إدارية مشتركة لتقريب الإدارة وتسيير عمليتي التنسيق والاتصال[7].

وقد صدر في هذه الفترة قانون 30 شتنبر 1976 المتعلق بالميثاق الجماعي[8].

وهذه المرحلة عرفت كذلك مخطط 1978-1980 الذي عمل على التركيز على ضبط الوحدات الإدارية وتحديدا اختصاصات المصالح الخارجية للإدارات العمومية[9].

وكانت هذه الفترة تتميز بإقرار أول برنامج خاص بالإصلاح الإداري ضمن المخطط1978 - 1980.

وعرفت سنة 1981 تشكيل لجنة وطنية لإصلاح الإدارة العمومية، لمعالجة المشاكل التي تواجه الإدارة وأصدرت مجموعة من التوصيات تمحورت حول المشاكل القانونية، وقد انبثقت هذه اللجنة في خضم إقرار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981-1985)،الذي أقر مجموعة من التدابير تخص مسألة الإصلاح الإداري، حيث أوصى بتحسين مستوى أداء الخدمات والاتصال المباشر بالمرتفقين والإعلام داخل الإدارة[10].

وفي تصريح الوزير الأول أمام البرلمان بتاريخ 28 نونبر 1986، خصص جزءا منه لمشاكل الإدارة والإصلاح الإداري، حيث أشار إلى الدور الذي يمكن أن يكون للإدارة كوسيلة للتنمية وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة[11].

5وزارة التخطيط ،مخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية (1973-1977)، وزارة التخطيط، (الجزء الثاني ص 911).
6 عبد الرزاق العكاري،" مفارقات إصلاح الإدارة العمومية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 72-73، يناير أبريل 2007، ص 130.
7 محمد الداودي،" الإجارة العمومية وإشكالية التنمية الاقتصادية بالمغرب،" مطبعة السريعة، القنيطرة، الطبعة الأولى 2017، ص 162.
8 ظهير شريف رقم 1,76,583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 شتنبر 1976) بمثابة قانون المتعلق بالتنظيم الجماعي، الجريدة الرسمية عدد 3335، مكرر، 6 شوال 1396 (فاتح أكتوبر 1976) ص 3025.
9 عبد الرزاق العكاري، "مفاوضات إصلاح الإدارة العمومية بالمغرب" مرجع سابق ص 130.
10مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981-1985)، الجزء الثاني، مديرية التخطيط، وزارة التخطيط.
11 تصريح الوزير الأول أمام البرلمان بتاريخ 28 نونبر 1986 "نقاشات برلمانية" الجريدة الرسمية عدد 1986، ص 179.

كما رسم الملك الحسن الثاني في خطاب العرش بتاريخ 3 مارس 1989، الخطوط العريضة للإصلاح "الدولة غيرت طريقتها في التدخل حسب الدينامية الجديدة كان لها دور المساعد أو التكفل أو المتحمل، الآن لها دور المرافق أو الضامن لسير الاقتصاد اللبيرالي....".

وامتدت الإصلاحات المتوالية من خلال وضع المخطط الجهوي ما يعرف بمخطط المسار 1988-1992 الذي أسند الجهاز الإداري متابعة المسلسل التنموي، والذي ربط الإدارة الجيدة بحسن الأداء الإداري، من خلال تحديث مناهج ووسائل جديدة، وتبسيط الإجراءات، وتحسين العلاقة مع المرتفقين[12].

وتم إصدار عدد من المناشير تنفيذا لما تضمنه المخطط منها:

- المنشور عدد 571 بتاريخ 29 جمادى الأولى 1413 الموافق لـ 25 نونبر 1992 المتعلق بتبسيط الإجراءات والأساليب الإدارية.
- منشور عدد 83، بتاريخ 15 شوال 1415 الموافق لـ 7 أبريل 1993 المتعلق بتحسين إجراءات تدبير الاعتمادات والالتزام بالنفقات العمومية وصرف النفقات.
- منشور رقم 175، بتاريخ 29 فبراير 1993 المتعلق بإصلاح الهياكل الإدارية.
- وأهم إصلاح عرفته هذه المرحلة هو إصدار مرسوم 20 أكتوبر 1993 المتعلق باللاتركيز الإداري.

- **الفقرة الثانية: محطات الإصلاح الإداري ما بعد سنة 1995**

أصدر البنك الدولي تقريرا حول الإدارة المغربية سنة1995، رصد مجموعة من الاختلالات البنيوية التي عرفتها الإدارة أهمها (عدم فعالية المساطر والإجراءات الإدارية، وغياب النزاهة والشفافية والتسيير الروتيني المتميز بالتأخر في مسلسل اتخاذ القرارات، ثم تمركز الخدمات وسلطة القرار بالعاصمة، وضعف الإنتاجية، وانتقد طريقة تسيير الإدارة التي اعتبرها جد تقليدية، كما أشار إلى تعقيد المساطير، وطالب بإصلاح الوظيفة العمومية عبر مراجعة نظامها الأساسي، وتجديد هياكلها دون إغفال عقلنة تدبير الموارد البشرية، مع إشارته لتمركز السلطات والخدمات الإدارية بالعاصمة، وتأثير ذلك على اتخاذ القرارات التي تتطلب الاستعجال.

12الوزارة المنتدبة المكلفة بالتخطيط مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1988-1992، إصدارات الوزارة المنتدبة المكلفة بالتخطيط، ص 232.

إضافة إلى إشكاليات أخرى مرتبطة بنظام عدم التمركز الإداري، وتحديث نظام الوظيفة العمومية، وعقلنة الموارد البشرية .

وعملا بهذه التوصيات، عملت حكومة التناوب لسنة 1998، وذلك خلال سنة 1999 على تقديم "ميثاق حسن التدبير" الذي سعى إلى تخليق المرفق العمومي والنهوض بمبدأ الشفافية، وحسن التواصل مع المواطنين، وإخراج الإدارة الإلكترونية ومحاولة الحد من الفساد[13]، حيث تمركزت أهم أهدافه حول المداخل الأساسية التالية :

- **تخليق المرفق العمومي**: عبر إنعاش ثقافة الأخلاق بالمرفق العمومي، من خلال مقاومة كل أشكال الانحراف التي تعرفها الإدارة العمومية والشطط والتعسف في استعمال السلطة ، والنهوض بمبادئ الشفافية وعقلنة المال العام، وأخيرا حسن الإنصات للمواطنين واستقبالهم.

- **عقلنة التدبير**: من خلال التخفيف من حدة البيروقراطية، وإعادة تنظيم هياكل الإدارة، وإقرار سياسة فعلية للاتمركز الإداري ولسياسة اللامركزية الفعلية، عبر منح اختصاصات فعلية للمصالح الخارجية، ومدها بالموارد البشرية والمالية، في المقابل إعطاء الإدارة المركزية مهام الضبط والتأطير والتخطيط والتشريع والتقويم.

- **نهج سياسة فعالة للتواصل الإداري مع المواطنين**:

وبعد ذلك تم تنظيم المناظرة الوطنية الأولى حول الإصلاح الإداري يومي 23 و 24 ماي 2002، والتي ركزت على سبعة مداخل للإصلاح ويتعلق الأمر بما يلي:

- دعم اللاتركيز الإداري وإعادة تحديد مهام الإدارة.
- دعم الأخلاقيات بالمرفق العام.
- تأهيل الموارد البشرية وتطوير أساليب تدبيرها.
- إصلاح منظومة الأجور في الوظيفة العمومية.

13وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ميثاق حسن التدبير وثائق وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، الرباط 1999.

- تحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها.
- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.
- تتمة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

كما قامت الحكومة بمحاولة إصلاح أخرى سنة 2010 شملت عقلنة وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية ، وتبسيط المساطر الإدارية وترشيد تدبير المرافق العمومية.

و دستور 2011 نص على مقتضيات أساسية تؤكد على الدور الأساسي والمحوري للإدارة في بلوغ التنمية، ويشير الفصل السادس على إلزامية خضوع كل السلطات العامة للقانون وللمساءلة، وخصص الباب الثاني عشر للحكامة والذي أطر تنظيم المرافق العمومية بمبادئ منها: المساواة، الشفافية، المحاسبة، النزاهة، المسؤولية.....

وقد نص الفصل 157 من دستور 2011 على أنه يحدد ميثاق المرافق العمومية قواعد للحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارة العمومية والجماعات الترابية والأجهزة العمومية[14].

وتم اعتماد برنامج عمل تحديث الإدارة لسنوات 2014-2016، وذلك من خلال التدابير والمحاور الأساسية التالية:

- تثمين الرأسمال البشري من خلال تقوية الإطار المؤسساتي وتطوير منظومة الموارد البشرية.
- تعزيز علاقة الإدارة بالمواطن من خلال إعادة الثقة بين الإدارة والمواطنين والرفع من مستوى أدائها ومردوديتها.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وتسهيل الولوج إليها وتحسين الاستقبال .
- تبسيط المساطر الإدارية ودعم الإدارة الالكترونية.
- ترسيخ الحكامة من خلال تخليق المرفق العمومي، ودعم الشفافية في التدبير العمومي.
- إعادة تنظيم هياكل الإدارة من خلال اعتماد تصور استراتيجي لإدارة لاممركزة تواكب الجهوية المتقدمة وإعداد ميثاق للمرفق العمومي[15].

14
دستورالمملكةالمغربيةلسنة 2011. صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 ، صادر في شعبان 1432 الموافق ل 29 يوليوز 2011 ، المنشور بالجريدة الرسمية 5964 مكرر ، بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق ل:30 يوليوز 2011.

15وزارة الوظيفة العمومية والتحديث الإداري برنامج عمل تحديث الإدارة العمومية 2014-2016، بمنشور على موقع وزارة الوظيفة العمومية والتحديث الإداري.

و من خلال تتبع مراحل تطور فكرة الإصلاح الإداري وتطبيقاته في المغرب مند الحصول على الاستقلال إلى غاية المرحلة الحالية، تطرح تساؤلات، مثل هل الإدارة المغربية عرفت الانتقال من الإدارة التقليدية الجامدة التحكمية والبيروقراطية إلى إدارة حديثة متطورة، مواطنة وفعالة تعمل على تقديم الخدمة العمومية وتلبي حاجيات المرتفق ؟ أم أن وضعية الإدارة المغربية مازالت تعاني من اختلالات وأمامها تحديات وإكراهات تحول دون أن تكون كذلك ؟

فما لا شك فيه أن الإدارة المغربية قد راكمت العديد من المكتسبات التي تم تحقيقها سعيا نحو تحديثها، لكن كل المجهودات والإصلاحات المتوالية لم تحقق الأهداف المتوخاه منها، كون العديد من المشاريع والبرامج المسطرة في عهد الحكومات السابقة والتي معظمها تتشابه وتتكرر لم تجد الطريق والسبل لتنفيذها بجدية وصرامة وبالفعالية المطلوبة، نظرا لضعف الالتزام بالإصلاح الإداري، إذ غالبا ما تشتغل الإدارة بتدبير الأزمة وبإكراهات التسيير اليومي، في غياب رؤية إستراتيجية واضحة للإصلاح، مع عدم تفعيل التدبير التشاركي، ونقص في القيادات الإدارية الكفئة والتي تتسم بالنزاهة والاستقامة، والقادرة على الفعل والمبادرة والإبداع في تنزيل البرامج والمخططات الكفيلة بالارتقاء بأداء الإدارة.

ومما جاء في الرسالة السامية للملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا المنظم من طرف وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بالصخيرات بتاريخ 27 فبراير 2018.

"إن إشكالية التدبير الفعال للموارد ومستلزمات النهوض بالتنمية الشاملة، يطرح بحدة مسألة نجاعة الإدارة العمومية ومؤسسات الدولة، مع ما يقتضيه الأمر من مراجعة أساليب عملها، وطرق تدبير الموارد العمومية، في اتجاه التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة، تحدي النجاعة مرتبط بشكل وثيق بتحدي التنافسية... "

إن الإصلاح الشامل والمندمج للإدارة العمومية يكتسي طابعا استعجاليا، بحكم الرهانات المطروحة عليه ضمانا للرعاية المستمرة للمرفق العام، وجودة الخدمات العمومية، واعتماد للكفاءة والفعالية في تدبير الموارد البشرية"16.

16 وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بالصخيرات ،مقتطف من الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا المنظم من طرف وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بالصخيرات بتاريخ 27 فبراير 2018.

وفي هذا السياق تم وضع الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021 تتضمن التوجهات العامة التي من شأنها أن تدفع بالمسار الإصلاحي نحو إحداث تحولات هيكلية، إن على الصعيد التنظيمي والتدبيري، أو على الصعيد التخليقي والرقمي، بهدف تطوير المرفق العام والخدمات العمومية، ومن ثمة يتخذ إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية صيغة تحويليه، مندمجة وشاملة، من أجل ضمان جودة الخدمات العمومية وكفاءة الموارد البشرية ورعاية المصلحة العامة.

المطلب الثاني: أسس وضع وتنزيل الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021 و آفاق الاصلاح الإداري.

يجسد إصلاح الإدارة محورا أساسيا في البرنامج الحكومي للولاية التشريعية (2016-2020)، الذي تضمن مجموعة من الالتزامات المتعلقة، بشكل خاص بتعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة واعتماد الإدارة الرقمية.

وكذلك العمل على ترسيخ النزاهة والتحلي بروح المسؤولية وتكريس الشفافية والانفتاح، وخاصة الحق في الولوج إلى المعلومة، مع اعتماد المقاربة التشاركية في إعداد وتقييم السياسات العمومية.

و قد عرف المغرب سلسلة من محطات الإصلاح الإداري كان آخرها الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021 والدفع بالجهوية واللاتمركز الإداري الموسع والإدارة الرقمية، وهذا ما يدعوا إلى النبش في تجارب الدول النامية والمتقدمة في الإصلاح الإداري والطرق والأساليب والمداخل، والإستراتيجيات التي انتهجوها، ونقط القوة والضعف في كل محاولة لإصلاح الإدارة سواء في الدول النامية أو المتقدمة، ونجاحات دول واخفاقات دول أخرى، وارتباط الإصلاح الإداري بالفساد الإداري الذي يعيق أي تقدم في هذا المجال.

وفي هذا الصدد حاولت الدولة إعداد خطة وطنية لإصلاح الإدارة حددتها زمنيا 2018-2021 وترتكز على المبادئ والمقتضيات التي كرسها دستور2011، والتي تتحدد في التوجهات العامة للمملكة والقواعد المتحكمة في ميثاق المرفق العام والمبادئ الموجهة للحكامة الجيدة، وبلورة أفكار متقدمة بشأن التدبير العمومي الناجع، المتشبع بثقافة التعاقد

المؤسس على الالتزام بالأهداف، والإحتكام إلى المردودية والنتائج، مع الأخذ بعين الاعتبار منطق الخدمة العمومية القائم على مبادئ المصلحة العامة والنزاهة، والعدالة المجالية، والتماسك الاجتماعي[17].

وقد تم تقسيم المطلب إلى فقرتين :

- ✓ **الفقرة الأولى : رصد تقارير المؤسسات الدستورية و الحكومية حول الاصلاح الاداري**

الفقرة الثانية :أسس وضع وتنزيل الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021 و آفاق الاصلاح الإداري.

الفقرة الأولى: رصد تقاريرالمؤسسات الدستورية والحكومية حول الاصلاح الاداري

-التقارير والدراسات التشخيصية للوضعية الحالية للإدارة المغربية ونظام الوظيفة العمومية واللاتمركز الإداري، ويمكن الاستناد لتقارير ودراسات وتوصيات تم إعدادها على المستوى الوطني من بينها :

-تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية حول الجهوية المتقدمة .

-تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية.

-الدراسات المقارنة المنجزة حول بعض التجارب في مجال اللاتمركز الإداري في عدد من الدول .

أولا : البعد التنظيمي والقانوني اللاتمركز الإداري

فيما يخص البعد التنظيمي والقانوني، فإنه يمكن استعراض جزء للنصوص التنظيمية المؤطرة اللاتمركز الإداري وهي:

-مرسوم 2-93-625 بتاريخ أكتوبر 1993 في شأن اللاتركيز الإداري توزيع تقليدي للاختصاصات بين المستوى المركزي والمصالح الخارجية.

-مرسوم رقم 1369-05-2 بتاريخ 02 دجنبر 2005 بتحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري ويشير إلى:

- إعداد التصاميم المديرية للاتمركز الإداري.

17 وزارة الإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية الخطة الوطنية لإصلاح الإداري 2018-2021، ، ص 11.

- مؤسسة لجنة تنظيم الهياكل الإدارية واللاتمركز الإداري تكلف بدراسة التصاميم المديرية.
- اعتماد اللاتمركز الإداري كقاعدة عامة لتوزيع الاختصاص بين المصالح المركزية والمصالح اللاممركزة.
- تركيز الإدارات المركزية على الوظائف الأساسية وإسناد مهام تنفيذ السياسيات الحكومية إلى المصالح القريبة من المواطنين.
- نقل الاختصاصات والوسائل المادية والبشرية إلى المصالح اللاممركزة.
- مرسوم رقم 768-2005 بتاريخ 4 دجنبر 2008 في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة:
- تفويض الإمضاء أو التأشير إلى الموظفين والأعوان التابعين لإدارتهم على وثائق الالتزام بالنفقات والأوامر بالصرف أو تفويض الاعتمادات والأوامر بتحويلها، والأوامر بقبض الموارد أو الوثائق المثبتة للنفقات بالموارد[18].

ويمكن التعرف على تفاصيل توصيات الملتقى الوطني للوظيفة العمومية وكذلك تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي خاصة فيما يخص اللاتمركز الإداري وتطوير التدبير العمومي في علاقته بالجهوية المتقدمة.

ثانيا: توصيات الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا

عرفت منظومة الوظيفة العمومية العليا، بعد صدور دستور2011، نقلة نوعية، من خلال تكريس مبادئ ومعايير موضوعية للتعيين في المناصب العليا، وذلك على إثر صدور كل من القانون التنظيمي رقم 02.12 حول التعيين في المناصب العليا تطبيقا لمقتضيات الف صلين 49 و92 من الدستور، والمرسوم رقم 2.12.412 الصادرفي 11 أكتوبر 2012 بتطبيق أحكام المادتين 4 و5 من القانون التنظيمي رقم 02.12 المذكور أعلاه.

وبالرغم من ذلك، فإن الممارسة أبانت على أن هذه المنظومة تعتريها جملة من الاختلالات، تحول دون أداء الوظيفة العمومية العليا للدور المنتظر منها كقاطرة للإصلاح، والتحديث والفعالية والنجاعة من خلال تصور ووضع لسياسات عمومية والسهر على تنفيذها، ودعم الإصلاحات المهيكلة وقيادة التغيير داخل الإدارة .

18 رشدي عبد العزيز،" اللاتمركز الإداري دعامة أساسية في إنجاح الجهوية المتقدمة"، كتاب الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري، طبعة 2017، ص 74.

وفي هذا الإطار، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بتاريخ 27 فبراير 2018 بقصر المؤتمرات بالصخيرات، الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا.

وقد شارك في أشغال هذا الملتقى وزراء وكبار المسؤولين من كتاب عامين ومفتشين عامين ومديرين مركزيين وجهويين وخبراء، بهدف تعميق النقاش حول منظومة الوظيفة العمومية العليا، وتحديد أوجه القصور والاختلالات التي تشوبها، وبحث إمكانيات التطوير المتاحة، مع استلهام التجارب الدولية الناجحة والممارسات الجيدة الجاري بها العمل في القطاع الخاص.

وتضمنت أشغال هذا الملتقى تنظيم ثلاث ورشات تمحورت حول:

- الورشة الأولى: الولوج إلى المناصب العليا.
- الورشة الثانية: مهننة الوظيفة العمومية العليا.
- الورشة الثالثة: التعاقد والتقييم.

وقد توجت أشغال هذا الورشات الثلاث بالتوصيات المهمة .

و أهم التوصيات عرفتها الورشة الثالثة : التعاقد و التقييم .

1. الإجماع على أهمية التعاقد والتقييم في تنفيذ البرامج الحكومية والمؤسسات التابعة لها، وذلك بهدف الرفع من نتائجها وفق التوجيهات الملكية السامية موضوع الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الملتقى.
2. ضرورة بناء التعاقد والتقييم على برنامج واضح للمسؤول السياسي والذي ينبثق من البرنامج الحكومي، بالإضافة إلى التزامات الخدمة العمومية المرتبطة بمهام القطاع المعني.
3. تكريس مقاربة التعاقد والتقييم في مجموع المنظومة القانونية للوظيفة العمومية.

- ثالثا : تقرير المجلس الاقتصاداي والاجتماعي والبيئي:

تقريرالمجلس الاقتصاداي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 22/2016، متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية .

الشروع في تطبيق للاتمركز مكتمل وشامل:

إن الشروع في تطبيق الجهوية، بعدما تمّ القطع مع فترة طويلة من التردد، بل ومن التحفظ من الانخراط في اللاتمركز، حيث إن تدارك التباين الحاصل بين التطورات المنتظمة المتحققة على مستوى اللامركزية، والتعثرات التي عرفها تفعيل اللاتمركز يعد أمرا ضروريا، بل وأحد العوامل الأساسية لنجاح الجهوية.

ويتطلب الانخراط في هذا الإصلاح، الذي لا يقل أهمية عن الجهوية نفسها، القطع مع النزعة المركزية المفرطة، ومع التجارب الفاشلة لسنوات التسعينات، من أجل إقرار لاتمركز منهجي شجاع كقاعدة عامة لنقل حقيقي للسلطات والموارد اللازمة من المركز إلى المحيط، عوض الاكتفاء بإجراءات شكلية من قبيل تفويض التوقيع في هذا المجال أو ذاك، وتخصيص موارد محدودة للمصالح الخارجية، حسب التسمية المعتمدة الدالة في الحقيقة على محدودية مشاركة التمثيليات الترابية للإدارة على مستوى اتخاذ القرارات وأجرأة السياسات العمومية[19].

وفي هذا الصدد، يتضمن الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه الملك بمدينة العيون، بمناسبة إطلاق النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، دعوة صريحة وواضحة للمضي قدما في هذا الاتجاه، ومما جاء فيه: "لذا ندعو الحكومة للإسراع بتفعيل المقتضيات القانونية، المتعلقة بنقل الاختصاصات، من المركز لهذه الجهات "[20].

ودعمها بتحويل الكفاءات البشرية، والموارد المادية اللازمة، في أفق تعميم هذه التجربة،على باقي جهات المملكة، كما يتعين الإسراع ببلورة ميثاق حقيقي لعدم التمركز الإداري، يعطي للمصالح الجهوية الصلاحيات الضرورية لتدبير شؤون الجهات على المستوى المحلي.

يتعين على الحكومة إذن، في إطار تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري، أن تعتمد رؤية وطنية وقطاعية للاتمركز تحدد العناصر الأساسية في هذا الإصلاح، بهدف إحداث تغيير جذري في مجال الحكامة العمومية.

19المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ،تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم22/2016،متطلبات الجهوية المتقدمةوتحدياتإدماج السياسات القطاعية ص 80 و 81 .
20المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ،تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ،نفس المرجع أعلاه، ص 81

ومن المفروض أن يكرس هذا النمط الجديد من الحكامة مقاربة تعتمد مبدأي القرب والأفقية، وتستجيب لتطلعات وانتظارات كل الفاعلين وتوفر شروط التكامل والانسجام مع الجهوية.

ويجب أن يواكب الجهوية المتقدمة لاتمركز متقدم هو أيضا، يتجه إلى قضايا العمق والجوهر المرتبطة بالهياكل والتنظيم ومناهج العمل والأجرأة على مستوى كل وحدات التنظيم الإداري الترابي، من أجل إعطاء المعنى الحقيقي لمفاهيم المرفق العام والصالح العام، ومصالحة الإدارة مع المرتفقين

و من المناسب والمفيد أن يتم تنزيل هذا الميثاق عبر مقاربة تشاركية ونقاش وطني بناء حول إصلاح الإدارة في علاقتها بمختلف مكونات المجتمع، وخاصة الجهات باعتبارها مستوى تنظيميا ترابيا يحظى بالصدارة في مجال اللاتمركز21.

وأنه من الأهمية بمكان طرح بعض القضايا الأساسية التي يمكن أن تجد تجسيدا فعليا لها في وثيقة اللاتمركز.

أ - المبادئ والقيم:

ينبني اللاتمركز على قيم القرب والانسجام والفعالية والنجاعة التي تعد الشروط الضرورية لإقرار الحكامة المسؤولة، وعقلنة التدبير الإداري.

ويتمثل الهدف الأسمى من ذلك في تقديم خدمة عمومية جيدة للمواطن، وتقريب الإدارة من المواطنين، وتخفيض آجال بث الإدارة في قضايا السكان والفاعلين الاقتصاديين وتفاعلها معها.

و يقوم هذا الإصلاح على مبادئ أساسية وهي :

التفريع والتوطين الترابي، والانسجام بين عمل الوزارات على المستوى الجهوي، والالتقائية، وتقاسم الوسائل والتعاقد، باعتبارها الأسس التي يقوم عليها النموذج الجديد للاتمركز، والتي يجب أن تعتمدها مختلف أجهزة الإدارة، وعلى كل مستوياتها[22].

21 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ،تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم22/2016،متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية ص81

22 نفس المرجع أعلاه،ص81 .

ب - المستويات والمهام:

من اللازم تحديد المهام المنوطة بكل مستوى تنظيمي ترابي من مستويات اللاتمركز، وتمييز حدودها قياسا إلى مهام الإدارة المركزية، وذلك من أجل تحديد نطاق مسؤوليات كل مستوى تنظيمي ترابي.

ويكتسي احترام المبادئ والقيم المذكورة أعلاه أهمية بالغة من أجل التوزيع العقلاني للصلاحيات والمهام وتحديد المسؤوليات المخولة لكل مستوى تنظيمي معين.

ويتعين وضع مخطط وطني يعزُز بمخططات قطاعية للاتمركز، من أجل إعداد خارطة طريق للتفعيل، من أجل التمييز بين المهام والسلطات الواجب نقلها للجهات وتلك ذات الطابع الاستراتيجي والسيادي التي يجب أن تظل من اختصاص السلطة المركزية[23].

ومن أجل إضفاء النجاعة على هذا المسلسل، من المفيد أن يكون إراديا ومتسما بالوضوح والشفافية، من خلال تحديد جدولة زمنية معقولة لإنجازه، مع العمل على ملاءمته باستمرار مع قدرات البنيات اللامتمركزة، وخاصة مع قدرات الموارد البشرية، التي تتوفر عليها الجهة، على أن تتكفل، ضمن شروط مناسبة، بالمهام والمسؤوليات التي ستنقل إليها في إطار اللاتمركز.

ويجدر على هذا المستوى أيضا انتهاج المقاربة المتدرجة المعتمدة على مستوى نقل الصلاحيات في إطارالجهوية، احتراما لقاعدة التدرج في أجرأة اللاتمركز[24].

ج –الحكامة:

23 المجلس الاقتصاداي والاجتماعي والبيئي ،تقرير المجلس الاقتصاداي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم22/2016،متطلبات الجهوية المتقدمةوتحدياتإدماج السياسات القطاعية ص 82 .

24 نفس المرجع أعلاه، ص 82 .

يتعين إنشاء أجهزة للحكامة الترابية، تضم صناع القرار الأساسيين والشركاء المعنيين، من أجل الاضطلاع بالمسؤوليات الجديدة المرتبطة بالمستويات التنظيمية الترابية المستفيدة من اللاتمركز، وضمان التشاور والتنسيق مع الفاعلين الترابيين، وخاصة الجماعات الترابية.

ومن الواضح أن المستوى الجهوي يمثل المستوى الأنسب للتنسيق بين أعمال الدولة والجماعات الترابية وتحقيق الالتقائية بينها، وفيه يبرز الدور الأساسي الذي يقوم به كل من والي الجهة، باعتباره ممثل السلطة المركزية، ورئيس الجهة، في مجال تكريس المستوى الجهوي كأساس للاندماج والانسجام بين السياسات العمومية، والتعاقد بين الدولة والجماعات الترابية حول العلاقات العمودية والأفقية القائمة بينهما.

واعتبارا لصدارة الجهة، كوحدة تنظيمية ترابية مناسبة لتحقيق الاندماج بين مستويات التدخل العمومي والانسجام بينها، فمن الضروري الحضور الفعلي والفاعل لكل الإدارات على المستوى الجهوي، من أجل الاستجابة لمتطلبات اللاتمركز والجهوية.

ومن أجل ترسيخ منطق الاندماج وتقاسم الوسائل، يتعين العمل على تفادي إعادة إنتاج الهياكل التنظيمية للإدارة المركزية، وهو اتجاه مكلِّف وينطوي على خطر تكريس المنطق القطاعي الضيق، وتركيز الجهود، في المقابل، على خلق أقطاب للكفاءات، في شكل مجموعات متجانسة ومندمجة من الكفاءات العالية المنتميةلشبكة الإدارات اللامتمركزة، تعمل بوسائل مشتركة، وتخضع لإشراف والي الجهة[25].

د - نطاق التطبيق:

لكي يتصف اللاتمركز بالنجاعة والإجرائية، يجب أن يكون شاملا، وقائما على دعامتين للتدبير الإداري، وهما **تدبير الميزانية وتدبير الموارد البشرية**، ذلك أن نقل السلطات التقريرية يجب أن تواكبه عملية توفير الموارد البشرية

25 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ،تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم22/2016،متطلبات الجهوية المتقدمةوتحدياتإدماج السياسات القطاعية ص 82 .

وتحويل للميزانية المناسبة، وأيضا نقل سلطة الأمر بالصرف، مع تحقيق لاتمركز عمليات مراقبة المصادقة والتأشير المسبَقة فيما يخص الميزانية والحسابات[26].

إضافة إلى ذلك، فإن العمليات المرتبطة بتدبير الموارد البشرية، وخاصة التوظيف، والتعيين في مناصب المسؤولية، وتدبير المسار المهني، والحركية، والتكوين، يجب أن تكون لامتمركزة، من أجل تعزيزالمنظومة الإدارية الترابية، والاستجابة لمتطلبات تنزيل الجهوية.

يصبح إذن لزاما تحقيق الانسجام والاتساق بين عمليتي أجرأة اللاتمركز وتنزيل الجهوية، علما أن اللاتمركز، هو أيضا على غرار الجهوية، مسلسل ممتد الحلقات، يتطلب نفسا عميقا ويتواصل عبر الأجيال[27].

الفقرة الثانية :أسس وضع وتنزيل الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021 و آفاق الاصلاح الإداري.

ترتكز الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة على تفعيل مبدأ ربط المسؤولية المحاسبة والمساءلة لضمان تدبير أمثل للموارد البشرية والمادية، وربط الانجازات بالأهداف المحددة.

وقد أصبح يشكل الإصلاح الإداري خلال العقود الأخيرة أولوية وموضوع محوري في برامج الحكومات المتعاقبة والخطب السياسية ومخططات التنمية الإدارية، والاجتماعية والاقتصادية

اولا : الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة، المبادئ والأهداف والدعامات

- المبادئ، الأهداف، الدعامات، التقييم.
- إدارة في خدمة المواطن والمقاولة، وراعية للمرفق العمومي والمصلحة العامة,

1 -المبادئ الموجهة:

- مبدأ الجودة المتعلق بتحسين الخدمات العمومية.

26 نفس المرجع أعلاه،ص83 .

27نفس المرجع أعلاهعلى التوالي ص 83

-مبدأ الكفاءة المرتبط بتأهيل الموارد البشرية وتطوير الكفاءات.

- مبدأ المصلحة العامة المتمثل في رعاية المرفق العام والاستجابة لتطلعات المواطن والمقاولة[28].

- **2- الأهداف العامة:**

- توفير وتوسيع وتنويع الخدمة العمومية لمحاربة الإقصاء الاجتماعي، وتحقيق الإندماج الحقيقي للمواطن بما يضمن مشاركته الفاعلة في المشروع التنموي والشأن العام.
- إعادة هيكلة بنيات الإدارة العمومية، أفقيا وعموديا لتصبح مؤسسات ناجعة قادرة على إسناد التطوير السياسي والاقتصادي ودعم التنمية البشرية والترابية.

تمكين الإدارة من الآليات والوسائل التشريعية والتنظيمية والتدبيرية الضرورية للنهوض بالمرفق العام والخدمات العمومية، خاصة في المجالات الاجتماعية الأساسية[29].

3 - الدعامات الرئيسية:

- يرتكز إصلاح الإدارة على أربع دعامات مترابطة تواكبها أفقيا في إنجاز المشاريع المبرمجة، وتتمثل هذه الدعامات الرئيسية، المتضمنة مجموعة من التدابير في ما يلي:

التشريع :

وضع مخطط تشريعي مفصل لإصدار النصوص القانونية المؤطرة للتحولات الهيكلة، تنظيميا وتدبيريا ورقميا وتخليقيا ويتعلق الأمر بالعمليات التالية:

- مراجعة منظومة الوظيفة العمومية بما يراعي التطورات والمستجدات الراهنة ويسهم في تطوير أدائها.
- إصدار النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتخليق ورقمنة الإدارة من أجل دعم انفتاحها وتكريس النزاهة والشفافية.

28وزارة الاصلاح الاداري و الوظيفة العمومية ،الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة2018-2021، ص 12
29نفس المرجع أعلاه ص 13

- تثمين ميثاق اللاتمركز الإداري من أجل ترسيخ البعد الجهوي للعمل العمومي وتقريب الخدمات الأساسية للمواطنين.

- تثمين ميثاق المرافق العامة المتعلق بتحديث قواعد الحكامة الجيدة الرامية إلى ضمان حقوق المواطن وجودة الخدمات المقدمة إليه[30].

التواصل :

- اعتماد مخطط تواصلي شامل لمواكبة التحولات الهيكلة لإصلاح الإدارة من أجل إخبار وتوعية المواطن.

- إدماج التواصل المؤسساتي العمومي في دينامية إصلاح الإدارة.

- اعتماد التواصل الداخلي لتعبئة الموارد البشرية وضمان انخراطها في تنفيذ مختلف العمليات المبرمجة من أجل، إنجاح خطة إصلاح الإدارة[31].

التقييم :

إخضاع خطة إصلاح الإدارة لعملية تقييم شامل على مرحلتين:

- التقييم المرحلي لسنة 2019 بغاية استخلاص النتائج الأولية بغية تقويم إجراءاته وعملياته.

- التقييم النهائي لسنة 2021 لقياس أثر الإصلاح في الإدارة العمومية ومدى تحقيق الأهداف المسطرة.

- استغلال المرصد الوطني للموارد البشرية بالإدارة العمومية الذي يتولى رصد وتتبع مختلف المؤثرات المتعلقة بالموظفين العموميين.

- تعبئة شبكة المفتشين العامين للقطاعات الوزارية في مواكبة إصلاح الإدارة عبر إنجاز تقارير قطاعية حول تفعيل مختلف المشاريع الإصلاحية[32].

التعاون:

- تعبئة الشركاء والمانحين الدوليين حول خطة إصلاح الإدارة عبر برنامج شامل للتعاون الدولي.

30وزارة الاصلاح الاداري و الوظيفة العمومية ،الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة2018-2021، مرجع سابق ،ص 19

31نفس المرجع أعلاه ص 19
32نفس المرجع أعلاه على التوالي، ص 19 و 20

- تطوير التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف.
- تقوية الشراكة جنوب- جنوب وتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية[33].

- **ثانيا:التحولات الهيكلية والمشاريع**

تشتمل الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021 على أربعة وعشرين مشروعا أساسيا موزعة على التحولات الهيكلية الأربعة : التنظيمية والتدبيرية والرقمية والتخليقية.

مشاريع التحولات الهيكلية

أ - التحول التنظيمي (5 مشاريع)

1. ميثاق اللاتمركز الإداري.
2. مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية.
3. البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال.
4. تأهيل التواصل المؤسساتي العمومي على مستوى القطاعات الوزارية.
5. إعادة هيكلة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية[34].

ب - التحول التدبيري (10 مشاريع)

1. ميثاق المرافق العمومية.
2. التدبير بالكفاءات.
3. إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة.
4. تطوير منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية.
5. تطوير منظومة تقييم أداء الموظف.
6. خطة عمل تنفيذ إستراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية.
7. تطوير الحماية الاجتماعية للموظف.
8. إحداث مرصد وطني للموارد البشرية بالإدارة العمومية.

33وزارة الاصلاح الاداري و الوظيفة العمومية ،الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة2018-2021، مرجع سابق ،ص 19
34نفس المرجع أعلاه،ص 19

9. برنامج تحسين الخدمات الإدارية.
10. قياس جودة الخدمات الإدارية[35].

ج - التحول الرقمي (5 مشاريع)

1. المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للإدارة العمومية.
2. المنصة الحكومية للتكامل
3. تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين ونظماتهم.
4. إنجاز النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية
5. جاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي.

د- التحول التخليقي (4 مشاريع).

1. متابعة تنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
2. تدبير الزمن الإداري للإدارة العمومية.
3. تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات.
4. مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة[36].

ثالثا: آليات التنفيذ والتعاون الدولي[37].

أ - آليات التنفيذ

من أجل تتبع تنفيذ مختلف المشاريع المبرمجة وضمان الالتاقية، تعتمد الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة مجموعة من الآليات التنفيذية، وعلى رأسها أساسية هي:

1. تعبئة الشبكة التنسيقية المكلفة بالإشراف على البيانات العمومية وتتبع تنفيذها والمتمثلة في شبكة الكتاب العامين للقطاعات الوزارية.

35وزارة الاصلاح الاداري والوظيفة العمومية ،الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة2018-2021،مرجع سابق ، ص 15و 16
36نفس المرجع أعلاه ، ص 16و 17
37نفس المرجع أعلاهعلى التوالي ص 48.

2. تعبئة الشبكة التنسيقية المكلفة بالتدبير الإداري والمتمثلة في شبكة دعم المساواة قصد تفعيل الإصلاحات الإدارية المبرمجة.

3. تعبئة اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وخاصة ما يتصل بالإدارة والمرافق العمومية.

4- تعبئة لجنة الإشراف المتعلقة بمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة للفترة 2018-2021[38].

وتم اعتماد الآليات التنفيذية لأجل التنسيق والإلتقائية بين مختلف المتدخلين الحكوميين، بما يمكن من التعبئة الجماعية لكل المكونات القطاعية من أجل ضمان الفعالية والنجاعة.

وهذه الآليات ستعمل على تفعيل جميع الإجراءات المتعلقة بإصلاح الإدارة العمومية خلال الفترة 2018-2021 بطريقة متدرجة ومتناسقة حيث تعمل على تنزيل الدعامات الرئيسية وتنفيذ 24 مشروعا المبرمج لأجل تحقيق التحولات الهيكلة.

وآلية مكافحة الفساد كونها لها أهمية كبرى لتحقيق الإصلاح الإداري هي عبارة عن لجنة وطنية لمكافحة الفساد يترأسها الوزير الأول ولها كتابة دائمة، وتضع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية والقطاعات الوزارية المعنية والهيئات والمنظمات والجمعيات المعنية

ب-التعاون الدولي[39].

اعتمدت الخطة الوطنية للإصلاح الإداري 2018-2021 على برنامج شامل للتعاون الدولي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل الاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات الرائدة في مجال الإصلاح الإداري.

وقد تم ربط علاقات تعاون في هذا المجال مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، واليونسكو، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، والمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء.

38وزارة الاصلاح الاداري و الوظيفة العمومية ،الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة2018-2021،مرجع سابق ، ص48
39نفس المرجع أعلاه، ص51

بالإضافة إلى ربط علاقات تعاون ثنائية مع عدة دول شريكة أبرزها فرنسا وإسبانيا والبرتغال وبلجيكا وألمانيا[40].

خاتمة :

إن رهان المغرب هو تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، التي مازالت تعرف صعوبات وتفاوتات على المستوى البشري والمجالي والترابي، ويرجع هذا لاختلالات بنيوية متراكمة في التخطيط والبرمجة والتنفيذ على مدى عقود من الزمن، بالإضافة إلى غياب الكفاءات النزيهة القادرة على قيادة التغيير والتحديث لتحقيق الاصلاحات الادارية والتدبيرية في القطاع العام مركزيا وجهويا وإقليميا، وهذا ما انتبه إليه المغرب من خلال إصدار مرسوم جديد**2-17-618** بمثابة ميثاق للاتمركز الإداري، لتطوير التدبير العمومي وتحقيق الفعالية والنجاعة وتقريب الإدارة من المواطنين لتلبية حاجياتهم ومطالبهم.

إن واقع الإدارة المغربية، يتسم باختلالات ونقائص متعددة، إلى جانب هناك نقاط قوة توفر للإدارة إمكانيات واسعة للنهوض والانخراط في مسلسل الإصلاح المنشود، وقد تم وضع **الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021، وكذا إصدار مرسوم 2-17-618** بمثابة ميثاق اللاتمركزالإداري ، ومرسوم رقم 19.2. 40 بتحديد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري الصادر في 24 يناير 2019 ، ومرسوم رقم583.17.2 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتحيينه وتقييمه ،بالإضافة لقانون رقم 19.54 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، وقانون رقم 19.55 يتعلق بتبسيط المساطروالإجراءات الإدارية، وقانون رقم 47. 18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

لهذا فإن الدولة بكل مؤسساتها تعلن على توجهاتها من أجل إنجاح رهان إصلاح وتطوير الإدارة العمومية من خلال إصلاحات قانونية ومؤسساتية، بغرض تقريب الخدمات العمومية للمواطنين و تجويدها، لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية .

و كون إصدار مرسوم بمثابة ميثاق للاتمركز الإداري بمضامينه المتقدمة نسبيا، سيمكن لا محالة من ترسيخ وتثبيت اللاتمركز الإداري، كخطوة متقدمة لبلورة أسلوب إداري سيمكن الدولة من خلاله من رفع كفاءة أجهزتها الجهوية

40نفس المرجع أعلاهعلى التوالي ،ص51

والإقليمية، بما يتيح التسريع ببرامج ومشاريع التنمية في إطار من الالتقائية مع برامج ومشاريع الجماعات الترابية، والمؤسسات العمومية، والقطاع الخاص، بما يحقق تنمية مندمجة في إطار من التنسيق والتكامل .

بالإضافة إلى أهمية التدبير العمومي الجديد في المساهمة في إنجاح الإصلاح الإداري، خاصة فيما يتعلق بالتعاقد والشراكة، والتدبير المفوض، والتخطيط الاستراتيجي، وتطوير أساليب التقييم، مما يستدعي العناية بالعنصر البشري من خلال تمكينه وتأهيله، ليساير كافة المستجدات لربح رهان النجاح في الإصلاح الإداري العام ، وفق الخطة الموضوعة التي تشمل بالخصوص الدفع باللاتمركز الإداري، وتخليق المرافق العمومية لتحقيق الجودة الشاملة وتبسيط المساطر الإدارية، وبالتالي التغلب على أعطاب الإدارة العمومية المغربية ..

وقد أثبتت التجارب التي مر منها المغرب فيما يخص محاولات الإصلاح الإداري مهما كان يتضمن من إستراتيجيات وأهداف وخطط وبرامج ومشاريع، تبقى في حاجة إلى إرادة سياسية لوضع حد للاختلالات القائمة، وللدفع بالإصلاحات إلى منتهاها من حيث التنفيذ والتقييم، ثم أن كل إصلاح إداري غير شامل وجزئي، قطاعي ومرحلي يحد من النتائج التي يمكن أن يحققها الإصلاح الإداري الشامل.

النظام التعليمي ببلاد السودان الغربي ومظاهر التأثير المغربي

(ق 7- 9 هـ / 13- 15م)

محمد فدواش[41]- د. نور الدين امعيط[42]

الملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض ملامح النظام التعليمي الذي ساد بالسودان الغربي ما بين القرنين 7.9 هـ/ 13.15م، من خلال الوقوف على المؤسسات التي تولت القيام بأغراض تعليمية، وعلى الهيئات المشكلة لنظامها التعليمي، فضلا عن مواده وطرقه وأساليبه، ودور المغاربة في الجوانب السالفة الذكر؛ خاصة وأن المغرب وبلاد السودان الغربي ارتبطا بصلات اتسمت بحيويتها وديمومتها بحكم عامل الجوار، لذلك عرفت جوانب كثيرة من النظام التعليمي الذي ساد بالسودان الغربي تطابقا مع ما كان سائدا بمثيله في المغرب، حتى اشتهر بكونه مغربي السمات.

الكلمات المفاتيح: النظام التعليمي. السودان الغربي. مظاهر التأثير المغربي.

Abstract: this study aims at shedding light on some features of the educational system that was in the Western Sudan ; between 7th and 9th centries AH/13th and 15th century AD, through recognizing institutions that assumed educational purposes, and organizations which formed its educational system. In addition to its subjects, pedagogical styles, and the role of Moroccan in the above stated points.Especially,the relationship between Morocco and Western Sudan was dynamic and sustainable thanks to neighborhood. Hence, many features of the educational system that was used in Western Sudan was identical to the Moroccan one and was known as Moroccan because of its characteristics.

Key words: The educational system .The Western Sudan .Manifestations of Moroccan influence.

41 - باحث في سلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الجديدة.

42- أستاذ باحث، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الجديدة.

مقدمة

ارتبط المغرب[43] ببلاد السودان الغربي[44] بروابط اتسمت بحيويتها وديمومتها بحكم عامل الجوار، وهو ما أشار إليه الاصطخري في سياق حديثه عن بلاد السودان بقوله: "إن بلد السودان الذي في أقصى المغرب على البحر المحيط (...) ليس بينه وبين شيء من الممالك اتصال غير أن حدا له ينتهي (...) إلى برية بينه وبين أرض المغرب"[45]، بيد أن هذه العلاقات ستعرف ازدهارا منذ انتشار الإسلام بهاذين القطرين، خاصة وأن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، شكلت مجالا حيويا لدى ساكنة شمال إفريقيا عموما منذ فترات تاريخية قديمة، بالنظر لمواردها وثرواتها الاقتصادية الهائلة، لا سيما من الذهب والعاج والجلود والرقيق.

لذلك ظلت القوافل التجارية تجوب الصحراء حاملة معها تأثيرات دينية وثقافية واجتماعية وسياسية تبادلتها شعوب المنطقتين تأثيرا وتأثرا، وقد جاءت هذه التأثيرات مسايرة للنشاط التجاري، باعتباره الوسيلة الرئيسة التي ساهمت في ربط ضفتي الصحراء شمالا وجنوبا.[46]

لم تقتصر تأثيرات المغرب على بلاد السودان الغربي على جانب دون آخر، بل لامست جوانبا متعددة حتى أن المؤرخ السوداني عبد الرحمان السعدي ذكر أن تمبكتو وهي أهم حاضرة في تلك البقاع "لم تأتها العمارة إلا من المغرب، لا في الديانات ولا في المعاملات"[47]. إذ كان لعوامل عديدة دور في الدفع بالمغرب إلى لعب دور الريادة وقيادة التأثير في السودان الغربي وذلك على مستويات متعددة، مستفيدا من موقعه الجغرافي، ومن احتضانه لأشكال حضارية مختلفة من حيث

43 ـ المقصود بالمغرب في الدراسة بلاد المغرب الأقصى.

44 - وظف جل المؤرخين والجغرافيين والرحالة خلال الحقبة الوسيطة مصطلح "بلاد السودان" دون إضافة أو تخصيص، ويقصدون بذلك بلاد السودان الغربي، على اعتبار أن مصطلح بلاد السودان الغربي، هو وليد الكتابات الأوروبية خلال القرن 13هـ/ 19م غداة اكتشافهم منابع نهري النيجر والسنغال. لذلك نجد أن البكري قد أطلق مصطلح السودان على ذلك الجزء الممتد غرب افريقيا، والذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا الى مشارف النوبة على النيل شرقا، واعتبر مدينة سجلماسة مدخلا الى بلاد السودان. انظر: البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب (وهو جزء من كتاب المسالك والممالك)، طبعة دوسلان، ميزونوف، باريس،1963، ص 149. أما القلقشندي فقد ذكر أن بلاد السودان يحدها من الغرب البحر المحيط ومن الجنوب الخراب مما يلي خط الاستواء، ومن الشرق بحر القلزم، ومن الشمال البراري الممتدة ما بين الديار المصرية وأرض برقة، وبلاد العرب المغاربة من جنوبي المغرب الى البحر المحيط. انظر: القلقشندي أبو العباس أحمد، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج 5، دار الكتب الخديوية، القاهرة، 1915، ص 273. وذات المصطلح ورد لدى ابن حوقل والادريسي والقزويني وغيرهم، وإن تباينت حدود هذا المجال الجغرافي في كتاباتهم. ومن خلال استقراء أقوال المؤرخين والجغرافيين العرب، نجد أن منطقة السودان الغربي تتمثل حدودها غربا وجنوبا في المحيط الأطلسي، وتحدها الصحراء الكبرى شمالا، ومن الشرق تتاخم بحيرة تشاد عند الحدود الغربية لمملكة برنو. انظر: الدالي الهادي مبروك، التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص 19. وينحصر هذا المجال الجغرافي ضمن خطوط الطول والعرض، بين خطي طول 10 درجة شرقًا، و20 درجة غربًا، وبين خطي العرض 11 و17 درجة شمال خط الاستواء. انظر: الشكري أحمد، الذاكرة الإفريقية في أفق التدوين إلى غاية القرن 18م (نموذج بلاد السودان)، ط 1، سلسلة أطروحات، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010، ص 23.

45 - الاصطخري أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي، المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن، 1927، ص ص 10. 11.

46 - كريمي ماجدة، "العلاقات التجارية بين المغرب والسودان على عهد المرينيين"، مجلة دعوة الحق، ع 269، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، أبريل. ماي 1988، ص 251.

47 - السعدي عبد الرحمن بن عبد الله بن عمران بن عامر، تاريخ السودان، تحقيق: هوداس، مكتبة المجتمع الآسيوي، باريس،1981، ص 21.

مقوماتها،[48] خاصة وأن ازدهار العلاقات الثنائية المتميزة التي جمعت بين المرينيين ومملكة مالي. وهما الدولتان اللتان حكمتا المغرب والسودان الغربي زمن الدراسة. مهد الطريق أمام سبل التواصل فيما بينهما، فضلا على أن القطرين جمعتهما وحدة الدين والمذهب، تقوم على أساس المذهب المالكي[49]، وحسبنا في هذا موقف السلطان منسا موسى عند وجوده بمصر في طريقه إلى الحج، وطلب منه سلطان مصر الناصر بن محمد قلاوون (693. 741هـ/1293. 1341م) تقبيل الأرض في حضرته، فرفض ورد عليه قائلا: "أنا مالكي المذهب لا أسجد لغير الله،"[50] وهذا يحيلنا على دور المرابطين البارز في المنطقة منذ منتصف القرن 5 هـ/11 م في نشر الإسلام ومعه المذهب المالكي،[51] بعد أن دانت لهم تلك البقاع، وخضعت لنفوذهم،[52]

ففي ظل هذه العلاقات الثنائية المتميزة عرفت التحركات البشرية التي جابت بين ضفتي الصحراء الكبرى شمالا وجنوبا حيوية، إذ لم تشكل الصحراء عائقا حال دون التواصل الثقافي بين القطرين، بقدر ما كانت هاجسا لخوض المغامرة من لدن التجار والعلماء والفقهاء والطلبة وغيرهم، الذين كان لهم الفضل في تمتين الروابط الثقافية بين السودان الغربي والمغرب، إذ ساهموا في تنشيط الحركة الثقافية والفكرية، من خلال نقل مظاهر تأثير المغرب إلى بلاد السودان الغربي، خاصة وأن العلاقات الفكرية بين ضفتي الصحراء تزامنت مع العلاقات التجارية وتبادل السفارات.[53]

ولعل من الجوانب التي كان للمغاربة دور فعال في تأطيره ووضع لبناته الأولى، ذلك النظام التعليمي الذي ساد ببلاد السودان الغربي ما بين القرنين 9.7 هـ/ 13.15م، بفعل انتقال العديد من العناصر المغربية إلى تلك الربوع واستقرارهم بها إما بصفة مؤقتة أو دائمة. إذ أسهموا في تشييد العديد من المؤسسات التعليمية، وتولوا التدريس بها، موظفين أساليبا وطرقا مغربية، وهو ما تجسد على مستوى المراحل والمناهج والأسلوب والكتابة والخط، كما برز أيضا على مستوى الإجازات العلمية والهندسة المعمارية للمراكز التعليمية.

لذلك ارتأينا في هذه الدراسة تسليط الضوء، وكشف بعض سمات وملامح النظام التعليمي الذي ساد بالسودان الغربي ما بين القرنين 9. 7 هـ / 13. 15م، من خلال الوقوف على المؤسسات التي تولت القيام بأغراض تعليمية من كتاتيب قرآنية ومساجد وزوايا ومدارس ومكتبات وبيوتات العلماء وغيرها، وعلى الهيئات المشكلة لنظامها التعليمي، فضلا عن مواده وطرقه وأساليبه، ومظاهر التأثير المغربي في الجوانب السالفة الذكر.

---

48 - الجمل شوقي عطا لله، "الحضارة الإسلامية العربية في غرب إفريقيا: سماتها ودور المغرب فيها"، المناهل، ع 7، مطبعة دار المناهل، الرباط، نونبر 1976، ص 136.

49 - طرخان إبراهيم علي، دولة مالي الاسلامية: دراسات في التاريخ القومي الافريقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، ص 147.

50 - المقريزي تقي الدين أحمد بن علي، الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك، تحقيق: جمال الدين الشيال، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، 2000، ص 142.

51 - دندش عصمت عبد اللطيف، دور المرابطين في نشر الاسلام في غرب افريقيا، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988، ص ص 112. 116.

52 - ابن أبي دينار أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق: محمد شمام، ط 3، المكتبة العتيقة، تونس، د ت، ص ص 103. 105.

53 - CUOQ J., *Histoire de l'islamisation de l'Afrique de l'ouest des origines à la fin de 16ème siècle*. Paris: Librairie Orientaliste Paul Geuthner, 1984, pp. 108-109.

أولا: مؤسسات النظام التعليمي ببلاد السودان الغربي ما بين القرنين 7. 9 هـ / 13. 15م.

لعبت المؤسسات التعليمية دورا بارزا في النهضة الفكرية التي عرفها السودان الغربي، إذ شكلت رافعة للحياة الثقافية بفعل تعدد مراكزها. ويمكن التمييز فيها بين نوعين أساسيين: مؤسسات تولت القيام بأغراض تعليمية محضة، وأخرى زاوجت بين ممارسة الوظيفة التعليمية إلى جانب وظيفتها الدينية، كما هو الحال بالنسبة للمساجد.

ومما لا مشاحة فيه أن الأوضاع السياسية التي شهدها السودان الغربي زمن مملكة مالي، والتي طبعها الاستقرار، كانت ملائمة لازدهار النشاط الثقافي، فضلا عن أثر الإسلام الثقافي الذي شهد به الرحالة الأوروبيون قبل العرب، مما أسهم في وجود العديد من المؤسسات التعليمية، فحيثما حل الإسلام، وجدت مدرسة لتعليم الأطفال،[54] متمثلة في المساجد والكتاتيب وغيرها. ولعل من المؤسسات التي أنيطت بها مهمة التعليم بتلك البلاد، نذكر:

أ. الكتاتيب القرآنية.

أسهم متدخلون عدة في تشييد العديد من المؤسسات التي تولت مهمة التعليم ببلاد السودان الغربي، ومن بينها الكتاتيب، والتي ارتبط انتشارها أساسا بانتشار الإسلام، امتثالا لتعاليمه التي حثت على طلب العلم، لتتولى مهمة تعليم الصبيان، مادام بناؤها كان من أجل "الدرس والحفظ والعرض والكتابة."[55]

وقد اختلفت مسمياتها في بلاد السودان الغربي باختلاف قبائلها، فقد عرفت لدى الولوف باسم "دارا"، والماندينغ يسمونها "كارا"، أما قبائل التكرور فيدعونها "ديالا جالنتي"،[56] بينما سماها محمود كعت "مدارس معلم الصبيان"[57]، ووردت لدى السعدي تحت مسمى "محضرا"، وجاء ذلك في سياق حديثه عن الشيخ أبي القاسم التواتي، إذ قال: "ابتنى محضرا في قبالة المسجد لاصقا بها وفيها يقرأ القرآن."[58]

54 - القطعاني فادية عبد العزيز إبراهيم، المراكز الحضارية في القارة الإفريقية ودورها التعليمي والثقافي في بلورة الشخصية الإفريقية، ضمن: التعليم العربي الإسلامي في إفريقيا، تحرير جعفر عبد السلام، ط 1، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2015، ص 97.

55 - ابن الحاج أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي (ت 737هـ/1336م)، المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي انتحلت وبيان شناعتها وقبحها، مكتبة دار التراث، القاهرة، د ت، ج 2، ص 321.

56 - بودواية مبخوت، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005. 2006، ص 201.

57 - كعت محمود التنبكتي، تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس وذكر وقائع التكرور وعظائم الأمور وتفريق أنساب العبيد من الأحرار، دراسة وتعليق: آدم بمبا، ط 1، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، 2014، ص 296.

58 - السعدي، م س، ص 58.

ومهما تعددت مسميات الكتاتيب، فإن هذه الأخيرة لم يقتصر وجودها على الحواضر، بل سادت حتى بالقرى[59]، وقد كانت في بداية الأمر ملحقة بالمساجد، كما هو الحال بباقي العالم الإسلامي،[60] بيد أن وجودها لم يقتصر على إلحاقها بالمساجد، بل أقيمت في مواضع عديدة، حتى اتخذت من الهواء الطلق مكانا لها في بعض الأحيان.[61]

عرفت الكتاتيب تواجدا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وبلغت ذروتها على عهد الأساكي حكام سنغاي، إذ كان يتراوح عددها بداية الحكم المغربي للسودان الغربي ما بين 150 و180 مكتبا،[62] وذلك راجع لحرص الأهالي على أن يحفظ أبناؤهم القرآن الكريم، إذ كانوا "يجعلون لأولادهم القيود إذا ظهر في حقهم التقصير في حفظه، فلا تفك عنهم حتى يحفظوه"[63]، ويضيف ابن بطوطة متحدثا عن هذا الحرص على تعلم القرآن بقوله: "ولقد دخلت على القاضي يوم العيد، وأولاده مقيدون، فقلت له: ألا تسرحهم؟ فقال: لا أفعل حتى يحفظوا القرآن، ومررت يوما بشاب منهم حسن الصورة، عليه ثياب فاخرة، وفي رجله قيد ثقيل. فقلت لمن كان معي، ما فعل هذا؟ أقتل؟ ففهم عن الشاب وضحك وقيل لي: إنما قيد حتى يحفظ القرآن".[64]

وقد جرت العادة أن يلتحق الأطفال بالكتاتيب في سن الخامسة من عمرهم،[65] والغالب أن سن التحاقهم بكتاتيبهم تراوحت بين الخامسة والسابعة، جريا على عادة زمانهم، وربما ولجوها وهم في سن متقدمة، وكان يطلق عليهم "الصبيان"، وقد تولى تدريسهم عدد من المعلمين.[66]

وعلى أية حال، فقد شكل الكتاب النواة الأولى لتعلم القرآن الكريم، مادامت الدروس التي يتلقاها الصبيان به قد انصبت أساسا حول حفظه[67]، إضافة إلى تعلم اللغة العربية باعتبارها لغة العبادة والعلم والإدارة، لذلك حرص الآباء على الدفع بأبنائهم نحو الكتاتيب إذا ما بلغوا سن التعلم، فقليل هم أبناء المسلمين الذين لم يلجوا مدرسة القرآن،

59 - قداح نعيم، أفريقيا الغربية في ظل الإسلام، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1960، ص 143.

60 - نفسه، ص 141.

61 - السعدي، م س، ص 51.

62 .كعت، م س، ص 296.

63 - ابن بطوطة أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق: محمد عبد المنعم عريان، ط 1، دار إحياء العلوم، بيروت، ص 704.

64 - نفسه، ص 704.

65 - قداح نعيم، أفريقيا الغربية في ظل الإسلام، م س، ص 144.

66 - كان يطلق على من يتولى التدريس بالكتاتيب المعلم أو الفقيه أو المدرس أو السيد. انظر: الغربي محمد، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الصفاة، الكويت، د ت، ص 548. كما أطلق عليهم أيضا اسم "القراء". انظر: موسى عز الدين أحمد، "الثقافة العربية الإسلامية في غرب إفريقيا"، مجلة دعوة الحق، ع 350، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، مارس 2000، ص 134.

67 - قداح نعيم، أفريقيا الغربية في ظل الإسلام، م س، ص 144.

وإن لم يختموه،[68] ويعد من حفظه قد أنهى دراسته بهذه المرحلة، وقد ذهب أحد الباحثين إلى اعتبار أن مدة الدراسة بهذه المرحلة كانت تتراوح بين خمس وسبع سنوات.[69]

ب. الربط والزوايا.

ارتبطت المؤسسات التعليمية في بلاد السودان الغربي ارتباطا شديدا بالدين، وحجتنا في ذلك غلبة المواد الدينية على منهاجها الدراسي، إذ ألحقت في بداياتها بالرباط حيث كان يقيم المرابطون للتعبد والتعلم، ويعد الشيخ عبد الله بن ياسين معلمهم الأول منذ تأسيسه لرباطه الذي تباينت الروايات التاريخية حول موضعه، لكن الأهم من ذلك، أن رباطه أضحى مكانا لتعلم الدين الإسلامي والتفقه فيه.

ومع توسع انتشار الإسلام بإفريقيا جنوب الصحراء، تسربت إليها العديد من الطرق الصوفية، ومنها الطريقة القادرية التي تنتسب إلى مؤسسها الشيخ عبد القادر الجيلاني دفين بغداد (ت 561 هـ/1166م)، إذ سرعان ما عمت تعاليمها مختلف أنحائها بفضل الدعاة والفقهاء، وذلك منذ القرن 9 هـ/15 م، فتعددت زواياها. وقد لعبت هذه الأخيرة أدوارا متعددة، ومنها الدور التعليمي، إذ أصبحت إلى جانب كل زاوية من زواياهم المتعددة مدرسة تتولى تعليم الأطفال،[70] كما أقيمت بتلك الزوايا حلقات للذكر، فاستقطبت بذلك العديد من المريدين إليها لتعلم أورادها، على اعتبار أن معرفة هذه الأوراد شرط من شروط التصوف، مما ساعد في القضاء على الأمية،[71] خاصة وأن السودانيين كانوا ينظرون إلى تلك الزوايا نظرة تقدير وتقديس.[72]

ومما سلف، يتضح أن الربط والزوايا بقدر ما كانت معالما دينية، كانت أيضا مراكزا تعليمية ساهمت في نشر العلم والثقافة العربية الإسلامية، إلى جانب نشر الإسلام في بقاع بلاد السودان الغربي.

ج. المساجد.

حظيت المساجد ببلاد السودان الغربي بمكانة لا تقل أهمية عن تلك المكانة التي حظيت بها بالمغرب، وذلك منذ انتشار الإسلام بها، وقد كان لملوك مالي دور كبير في بنائها، وخاصة على عهد منسا موسى، الذي حرص على تشييد المساجد

68 - الإلوري آدم عبد الله، الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فوديو الفلاني، ط 1، دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت، 2014، ص 76.

69 - مقاديم عبد الحميد، المدارس العلمية ودورها السياسي والثقافي في السودان الغربي) مالي. سنغاي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، الجزائر، 2017. 2018، ص 57.

70 - قداح نعيم، أفريقيا الغربية في ظل الإسلام، م س، ص 141.

71 - جعفري مبارك، "الدور التعليمي للزوايا والطرق الصوفية في إقليم توات بالجنوب الغربي للجزائر خلال القرن 12هـ/18م"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 15، المركز الجامعي غرداية، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2011، ص 405.

72 - الغربي محمد، م س، ص 560.

والجوامع في كل موضع أدركته فيها الجمعة،[73] كما رمم المتصدع منها وصانها،[74] واستقدم عددا من العلماء والفقهاء للتدريس بها، واقتفى أثره في ذلك أخوه منسا سليمان الذي بنى "المساجد والجوامع والمنارات (...)، وجلب إلى بلاده الفقهاء من مذهب الإمام مالك".[75] ولعل ما يشهد دليلا على هذا، ما ذكره الوزان في سياق حديثه عن مملكة مالي بما نصه:" ولهم مساجد كثيرة وأئمة، وأساتذة يدرسون في المساجد".[76]

شكلت المساجد والجوامع ببلاد السودان الغربي مكانا للدرس،[77] ينهل الطلاب فيها من معين العلم بعد استكمالهم للمرحلة الأولى من تعليمهم بالكتاتيب. وقد اكتسب بعضها شهرة كبيرة في أنحاء العالم الإسلامي، بحكم أدوارها الطلائعية التي مارستها كمراكز للتعليم الإسلامي، ولنا بحاضرة تمبكتو التي كانت مركزا ثقافيا كبيرا نموذجين، يتمثل أولهما في الجامع الكبير[78] الذي أمر ببنائه السلطان منسا موسى سنة 726 هـ/1327م،[79] أما ثانيهما فهو جامع سنكري الذي أضفى على تمبكتو طابعا مميزا، حتى أضحت عاصمة من عواصم الدين والعلم والأدب في بلاد السودان الغربي خاصة، والعالم الإسلامي عامة، لكونه عد بمثابة جامعة لبلاد السودان قاطبة، مما جعل منه قبلة لأساتذة وعلماء وفقهاء شهد لهم بغزارة العلم، عملوا على تدريس مواد عديدة وبشكل متعمق.[80]

وإلى جانب جامع سنكري والجامع الكبير، برزت مساجد أخرى تولت بدورها مهمة تدريس علوم عديدة، كمسجد سيدي يحيى بتمبكتو، هذا إلى جانب مسجد جيني، الذي يعود بناؤه إلى القرن 6 هـ/12 م بعد إسلام سلطان جيني "كنبر" الذي هدم دار السلطنة وحولها إلى مسجد،[81] إضافة إلى المسجد الكبير في غاو[82] الذي بناه السلطان منسا موسى بعد عودته

73 - السعدي، م س، ص 7.

74 - مرجان سحر عنتر محمد أحمد، فقهاء المالكية وآثارهم في مجتمع السودان الغربي في عهدي مالي وصنغي (628.1000هـ/1230.1591م)، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2011، ص 229.

75 - القلقشندي، م س، ج 5، ص 297.

76 - الوزان حسن بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط 2، بيروت، لبنان، 1983، ج 2، ص 164.

77 - الغربي محمد، م س، ص 553.

78 - يسمى أيضا ب " جنكر بير" أو " جنجر بير".

79 - السعدي، م س، ص 56.

80 - DELAFOSSE M., *Haut- Sénégal- Niger*. Paris: Emile larose, Libraire-éditeur, 1912, tome 2, p.346.

81 - السعدي، م س، ص 13.

82 - واحدة من مدن حواضر افريقيا جنوب الصحراء، تعددت تسمياتها بين ثنايا المصادر العربية بين كاغ وكاو وكاغو وكوكو وغيرها، شهدت أوج ازدهارها حينما اتخذت كعاصمة لمملكة سنغاي،

من رحلته الحجية،[83] وقد كان مركزا لامعا للتعليم والتعلم.[84] ولم يقتصر الأمر على المساجد السالفة الذكر، بل برزت غيرها،[85] عرفت بدورها إقبالا كبيرا على التعليم في دولة مالي، حتى اعتبرت جميع مساجد المدن أمكنة للتدريس.[86]

ومما ينبغي الإشارة إليه، أن بعض هذه المساجد ألحقت بها غرف لإيواء الطلبة الوافدين عليها من المناطق البعيدة، وقد أسهم أهالي المناطق التي وجدت بها تلك المساجد في التكفل بهؤلاء، وخاصة السراة منهم والتجار.

وصفوة القول، شكل المسجد منارة من منارات العلم ببلاد السودان الغربي، توافد عليه طلبة كثر ومن مختلف الجهات، كما درس به علماء وأساتذة أجلاء، فحقق بذلك أهدافه التعليمية والتربوية والثقافية، إلى جانب باقي الأدوار التي أنيطت بها.

د. المدارس

عرفت بلاد السودان الغربي حضورا للمدارس منذ انتشار الإسلام بالمنطقة، وظهور المرابطين كقوة بارزة استطاعت توحيد كل من الغرب الإفريقي والغرب الإسلامي تحت سلطة واحدة، إذ ألحقت المدارس بالرباط تارة، وبالمساجد تارة أخرى. بيد أنه يصعب تحديد البدايات الأولى لوجود المدرسة كمؤسسة اقتصرت وظيفتها على التدريس دون غيره، وذلك لصمت مصادر المؤرخين والجغرافيين عن الخوض في هذه التفاصيل تارة، أو لكون الحديث عن هذه الأخيرة جاء بشكل عرضي بين ثناياها تارة أخرى.

ومما زاد من صعوبة تحديد البدايات الأولى للمدرسة كمؤسسة للتعليم دون غيره، كون المادة المصدرية وظفت مصطلح المدرسة في سياق الحديث عن جميع المؤسسات التي قدمت خدمات تعليمية للطلاب، لذلك عمد أحد الباحثين إلى القول أن كلمة مدرسة استعملت لدلالة على مكان الدراسة، أو مجلس علم، سواء داخل المسجد أو خارجه،[87] مما يعني سيادة تلك الدلالة الرمزية للمدرسة، وهو رأي يجد تأكيده فيما أورده السعدي بما نصه: "...وروى أن الولي الزاهد الفقيه عبد الرحمن بن الفقيه محمود حكى هذه القصة في مدرسته في المسجد فقال له..."،[88] ثم في قوله: "وروى أنه كان في مدرسته ذات يوم تحت الصومعة من خارج يقرأ وحوله عصابة من الطلبة".[89]

83 - السعدي، م س، ص 7.
84 - بودواية مبخوت، م س، ص ص 198. 199.
85 - للمزيد حول هذه المساجد، انظر: باري محمد فاضل علي وسعيد إبراهيم كريدية، المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ص 107.
86 - مرجان سحر عنتر محمد أحمد، م س، ص 235.
87 - مقاديم عبد الحميد، م س، ص 44.
88 - السعدي، م س، ص 47.
89 - نفسه، ص 51.

ومهما كان الأمر، فالثابت والمؤكد أن بعض حواضر بلاد السودان الغربي أضحت مشهورة بتعدد مدارسها، فجيني[90] عجت بالطلبة لكثرة مدارسها،[91] ونفس الأمر ينطبق على تمبكتو التي بلغ عدد مدارسها خلال القرن 10هـ/ 16م حوالي مئة وثمانين مدرسة قرآنية،[92] والتي كان يتلقى العلم فيها أكثر من ثلاثين ألف طالب قدموا إليها من مختلف بقاع بلاد السودان الغربي،[93] وهو الأمر الذي يعكس ذلك التراكم الذي عرفته حاضرة تمبكتو ومعها بلاد السودان الغربي، حتى تأتى لها أن تحوي ذلك الكم الكبير من المدارس وطلبتها.

ويرجع الفضل في تأسيس هذا الكم الكبير من المدارس إلى مجموعة من المتدخلين ومنهم الحكام، الذين أولوها عناية واهتماما، ولنا في منسا موسى خير مثال، فقد أنشأ عند عودته من الحج مدرسة كبيرة لتعلم العربية والقرآن الكريم، ونقل لنا ابن بطوطة صورة عن نظامها التعليمي، إذ كان الطالب يقيد بالحديد حتى يحفظ القرآن الكريم.[94] كما برزت إلى جانب هذه المدرسة مدارس عديدة، نذكر منها: معهد سنكري، وقد ورد في بعض الدراسات باسم جامعة سنكري، يقع في حي سنكري إلى جانب المسجد الكبير، حيث ألحقت حجراته الدراسية بالمسجد، ويرجع تاريخ تشييد هذا المعهد إلى القرن 8 هـ/14 م، على عهد سلطان مالي منسا موسى، وقد شكل منارة من منارات العلم ببلاد السودان، ثم مدرسة القاضي مودب محمد الكابري[95] بحي سنكري بتمبكتو، اشتهرت بكونها من المدارس الأكثر استقطابا للطلبة، وقد تخرج منها علماء شهدت معظم المصادر بمكانتهم العلمية، منهم: الفقيه عمر بن محمد أقيت، وسيدي يحيى.[96] ومدرسة مورمغ كنكى، الذي كان فقيها عالما، اشتهر بكثرة طلبته وعلو كعبه في التدريس، رحل إلى جيني أواسط القرن 9 هـ/15 م، وبها تولى التدريس، قبل أن يقرر الرحيل إلى جنج،[97] وبها تقع مدرسته.[98] ثم معهد جيني، الذي لا يقل أهمية عن معهد سنكري، وهو معهد جامع لكل فنون العلم والمعرفة، وغيرها من المدارس كثير.[99]

---

90 — مدينة تأسست خلال ق 5 هـ / 11م، تعد واحدة من أهم المراكز الإسلامية الهامة في السودان الغربي، اشتهرت برواج تجاري مهم، أهلها لتحتل المرتبة الثانية في الميدان الثقافي بعد تمبكتو. أطلق عليها التجار الأفارقة اسم كناوة، والأهليون جيني، بينما سماها البرتغاليون ومن لهم خبرة بهذه المناطق بأوربا غينيا، انظر: الوزان، م س، ج 2، ص ص162. 163.

91 - قداح نعيم، أفريقيا الغربية في ظل الإسلام، م س، ص 143.

92 ـ كعت، م س، ص 296.

93 - عبد اللطيف علي محمد، تمبكتو أسطورة التاريخ، ط 1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2001، ص 101.

94 - ابن بطوطة، م س، ص 704.

95 ـ يعد واحدا من العلماء الذين استوطنوا تمبكتو خلال القرن 9هـ/ 15م، وقد عاصر كل من العالم سيدي يحي التادلسي، والفقيه عبد الرحمن التميمي، درس على يديه العديد من علماء بلاد السودان، انظر: السعدي، م س، ص 47. 49.

96 - نفسه، ص 47.

97 - تقع جنوب مدينة جيني.

98 - السعدي، م س، ص 16.

99 ـ للمزيد حول المدارس التي وجدت بالسودان الغربي، انظر: فدواش محمد، النظام التعليمي بالمغرب الأقصى وبلاد السودان دراسة مقارنة (ق 7. 9 هـ / 13. 15م)، بحث لنيل شهادة الماستر، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الانسانية، السنة الجامعية 2021. 2022، ص ص 64. 65.

ومهما يكن من أمر هذه المدارس السودانية، ومن تولى مهمة التدريس بها، فلا تعوزنا القرائن الدالة على أن الطلبة السودانيين بعد إنهائهم لتعلمهم، يحصلون على شهادات مسلمة من أساتذتهم، سميت بالإجازات،[100] والتي كانت تشهد رواجا كبيرا بالمؤسسات التعليمية بالسودان الغربي، وحسبنا في هذا ما تضمنته المصادر، ومنها ما أشار إليه السعدي في مؤلفه تاريخ السودان، وهو يتحدث عن أحد أساتذته الذي تلقى على يديه العلم والمعرفة بقوله: "وأجازني بخطه جميع ما يجوز له وعنه"[101].

وإلى جانب كل المؤسسات السالفة الذكر التي تولت مهمة التعليم ببلاد السودان الغربي، من كتاتيب ومساجد وجوامع، وزوايا، ومدارس كانت مستوحاة من النموذج المغربي وخاصة بتمبكتو،[102] نسجل وجود مؤسسات أخرى تولت بدورها القيام بنفس المهمة، نظير المكتبات الخاصة وبيوتات بعض العلماء التي شكلت موضعا لتلقي العلم والمعرفة ببلاد السودان الغربي.

لم يقتصر النظام التعليم الذي ساد ببلاد السودان الغربي خلال فترة الدراسة على شقه النظري، بل ظهرت إلى الوجود مدارس سعت إلى تعليم الأطفال والصبيان حرفة معينة كالخياطة[103] وصناعة النسيج وهو ما يؤكده ابن بطوطة أثناء زيارته لمالي بقوله: "ولقد مررت بشجرة منها، فوجدت في داخلها رجلا حائكا، قد نصب بها مرمته، وهو ينسج. فعجبت منه"[104]، ويستشف من قول ابن بطوطة وجود معامل لحياكة النسيج بمملكة مالي، وذات التأكيد نجده لدى الوزان الذي زار بدوره تلك البقاع حينما تحدث عن وجود "دكاكين كثيرة للصناع والتجار، لاسيما دكاكين نساجي أقمشة القطن".[105] فضلا عن صناعة الجلد والحدادة، والنجارة والبناء.[106]

2. النظام التعليمي ببلاد السودان الغربي: هيئاته، مواده وطرقه.

اتسم النظام التعليمي الذي ساد ببلاد السودان الغربي، بتعدد هيئاته، ومواده الدراسية، التي زاوجت بين علوم نقلية وأخرى عقلية، كما تعددت مؤلفاته الدراسية. أما عن طرق التدريس، فتنوعت وتباينت من مرحلة إلى أخرى، ومن مدرس إلى آخر، وتارة من مادة إلى أخرى.

أ. هيئات النظام التعليمي ببلاد السودان الغربي:

---

100 - الإجازة هي إذن ورخصة تتضمن المادة العلمية الصادرة من أجلها، يمنحها الشيخ لمن يبيح له رواية المادة المذكورة فيها عنه، وتكون الإجازة بهذا المعنى طريقة من طرق نقل الحديث وتحمله من الشيخ إلى من أباح له نقل الحديث عنه. ويمنح الشيخ الإجازة لطالبها بطريقتين إحداهما الإجازة بالمشافهة وثانيهما الإجازة التحريرية. انظر: الفياض عبد الله، الإجازات العلمية عند المسلمين، ط 1، مطبعة الارشاد، بغداد، 1967، ص 21.

101 - السعدي، م س، ص 46.

102 - KONATE D.," Les relations culturelles entre Fès et le Mali du XIVe au XVIe siècle".

ضمن أعمال الندوة الدولية: فاس وإفريقيا: العلاقات الاقتصادية والثقافية والروحية، منشورات معهد الراسات الافريقية بالرباط وكلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس، 1993، ص 50.

103. كعت، م س، ص 296.

104 - ابن بطوطة، م س، ص 692.

105 - الوزان، م س، ج 2، ص ص 165 . 166.

106 - باري محمد فاضل علي وسعيد إبراهيم كريدية، م س، ص 106.

مهما يكن من أمر هذا النظام التعليمي، فيبدو أنه تشكل من هيئات كانت مطابقة لتلك التي توجد بالمغرب،[107] حيت برزت هيئتان أساسيتان، هما: هيئة المتمدرسين، وهيئة التدريس. وإن كانت المادة المصدرية تعوزنا في الحديث عن باقي الفئات الأخرى لهذا النظام التعليمي، فيبدو أن الأمر ما كان ليستقيم في غيابهم، حتى أن التعليم في المرحلة الثانية على مستوى المساجد والمدارس أشرف عليه القضاة.[108]

وأما بخصوص هيئة المتمدرسين، فقد تكونت هذه الأخيرة من فئتين، هما: فئة الصبيان وفئة الطلبة. وقد شكل الكتاب المؤسسة التعليمية الأولى التي كان يلجها الصبيان لتعلم القرآن الكريم، ومبادئ القراءة والكتابة، لذلك حرص الآباء على الدفع بأبنائهم نحو الكتاتيب إذا ما بلغوا سن التعلم، والتي تراوحت بين الخامسة والسابعة، غير أن البعض منهم التحق بها وهو في سن متقدم، وحسبنا في هذا ما ذكره ابن بطوطة واصفا ما شاهده خلال زيارته لمملكة مالي بقوله: "ومررت يوما بشاب منهم حسن الصورة، عليه ثياب فاخرة، وفي رجله قيد ثقيل. فقلت لمن كان معي، ما فعل هذا؟ أقتل؟ ففهم عن الشاب وضحك وقيل لي: إنما قيد حتى يحفظ القرآن."[109]

ومهما يكن من أمر سن الولوج لهذه المراكز التعليمية، فقليل هم أبناء السودانيين الذين لم يلجوا مدرسة القرآن، وإن لم يختموه.[110] وتنتهي مرحلة تعلمهم بالكتاب إثر حفظهم للقرآن الكريم[111] وإلمامهم بمبادئ اللغة العربية، فينتقلون لمتابعة دراستهم بالمرحلة الموالية على يد أساتذة وفقهاء وعلماء، ويطلق عليهم في هذه المرحلة اسم "الطلبة" على غرار ما كان سائدا بالعالم الإسلامي، وقد أبدى الطلبة السودانيين إقبالا كبيرا على التعلم خلال هذه المرحلة الدراسية.[112]

ولم يقتصر جموع طلبة المراكز التعليمية ببلاد السودان الغربي على أبناء ربوعها، بل استقطبت طلبة من بقاع عديدة، ومنها المغرب، وهذا دليل على شهرة ومكانة مراكزها التعليمية، وحسبنا للتدليل على هذا الأمر "علي الزودي المراكشي" الذي قابله ابن بطوطة بمملكة مالي، وهو واحد من الطلبة المغاربة.[113]وقد كان الطلبة الغرباء عن المدينة حيث توجد المدرسة التي يتابعون فيها دراستهم، يتلقون مساعدات من تجار المدينة وأخيارها، ويقدم لهم الطعام والكسوة من أموال الوقف المخصص لهم.[114]

---

107 .حول هيئات النظام التعليمي بالمغرب، انظر: فدواش محمد، م س، ص ص 64. 65.

108 - مقاديم عبد الحميد، م س، ص ص 59. 60.

109 - ابن بطوطة، م س، ص 704.

110 - الإلوري آدم عبد الله، م س، ص 76.

111 - HACQUARD A., *Monographie de Tombouctou*. Paris: Société des études coloniales & Maritimes, 1900, p. 44.

112 - الشكري أحمد، الإسلام والمجتمع السوداني: إمبراطورية مالي 1230 ـ 1430 م، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص ص 213. 214.

113 ابن بطوطة، م س، ص 694.

114 - السعدي، م س، ص 58؛ الغربي محمد، م س، ص 547.

ولم تكن مدة دراسة الطلبة السودانيين بالمعاهد التعليمية محددة بفترة زمنية معلومة، بقدر ما ارتبطت بجديتهم ورغبتهم في التحصيل، لكنها كانت كما هو الحال لمن درسوا منهم بالمعاهد المغربية لا تقل عن خمس سنوات،[115] علما أن المسار الدراسي لطلبة السودان الغربي كان طويلا نسبيا، إذ ينهي الطالب مساره التعليمي وهو في سن الثلاثين أو على وشك بلوغها.

أما الهيئة الثانية من هيئات النظام التعليمي ببلاد السودان، فهي هيئة التدريس، والتي يمكن التمييز فيها بدورها بين فئتين، هما: فئة معلمي الصبيان بالكتاتيب، وأخرى تولت تدريس الطلبة بالمساجد والمدارس، وحملت تسميات عديدة، ارتبطت غالبا بمكانتهم العلمية والوظيفية من قبيل: العالم، العلامة، حجة الإسلام وغيرها من الألقاب.[116]

كان معلمو الكتاتيب وبالاتفاق مع أسر الصبيان يتلقون أجورهم وبشكل أسبوعي، وقد كان ذلك يتم في الغالب بعد ظهر يوم الأربعاء،[117] ناهيك عن الهدايا التي كانت تحمل إليهم بمناسبة ختم القرآن الكريم.[118] وبعد الانتهاء من حفظ القرآن الكريم، كان الصبيان يتلقون دروسا في القراءة والكتابة، وموضوعات متنوعة في الدين والأدب، على يد المعلم الذي يلقب تارة بالشيخ، والذي لم يكن يشترط فيه أن يكون عالما، بل يكفيه معرفته بالحفظ، وإلمامه بالكتب التي يدرسها.[119] بيد أن بعض الشهادات المصدرية تفيد بأن البعض منهم كان يدرس حتى أمهات الكتب، وهو الأمر الذي نقف عليه في قول السعدي متحدثا عن أحد مدرسيه:" فهو شيخي وأستاذي".[120]

وأما مرحلة التدريس بالمساجد والمدارس، فقد تكفل بها العديد من المدرسين من فقهاء وعلماء، خاصة المالكيين منهم، بفعل حرص سلاطين مملكة مالي على استقطابهم،[121] خاصة من بلاد المغرب،[122] وقد كان هؤلاء المدرسين وعلى اختلاف مستوياتهم غير ملتزمين بالتوقف عند مادة بعينها، بل إنهم كانوا يتصدون غالبا لتدريس مواد عديدة، من خلال انتهاجهم لأسلوب الموسوعات الذي كان يجري به العمل عند كل الأمم.[123]وقد اتصفوا بصفات عديدة فإلى جانب تمكنهم من المواد التي يدرسونها، كان لهم حظ ونصيب من التواضع، وهو ما ينقله لنا السعدي متحدثا عن أحد أساتذة جامع سنكري بقوله: "فهو عالم تقي ورع متواضع (...) شهير في علم اللغة العربية (...) مسرد لكتاب الشفا للقاضي عياض".[124]

---

115 - LE TOURNEAU R., *Fès avant le protectorat. Etude économique et sociale d'une ville de l'occident musulman*. Casablanca: Publications de l'Institut des hautes Etudes Marocaines, 1949, Tome XLV, p. 457.

116 - الغربي محمد، م س، ص 549.

117 - نفسه، ص 550.

118 - بودواية مبخوت، م س، ص 202.

119 - الغربي محمد، م س، ص 549.

120 - السعدي، م س، ص 46؛ التنبكتي أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط 1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، 1989، ص 602.

121 - العمري شهاب الدين أحمد بن يحي بن فضل الله، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق حمزة أحمد عباس، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، السفر الرابع، ص 107.

122 - الغربي محمد، م س، ص 547.

123 - بودواية مبخوت، م س، ص 205.

124 - السعدي، م س، ص 29.

كما غلب على تعاملهم مع طلبتهم التحلي بالصبر أثناء مناقشاتهم المختلفة معهم، حتى يتأتى لهم بلوغ أهدافهم،[125] وهو ما يؤكده لنا أيضا السعدي في سياق حديثه عن أحد أساتذته بأنه ذو "صبر عظيم على التعليم أناء النهار، وعلى إيصال الفائدة للبليد بلا ملل ولا ضجر"،[126] كما كانوا يقدرون حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم.[127]

ب. المواد الدراسية ببلاد السودان الغربي.

إن الحديث عن المواد المدرسة بالمراكز والمعاهد التعليمية ببلاد السودان الغربي، يتطلب الوقوف على مراحل نظامها التعليمي، حتى يتأتى الحديث عن البرامج الدراسية المعتمدة في كل مرحلة. وإن كانت المراحل التعليمية التي سادت ببلاد السودان الغربي خلال فترة الدراسة، لم تتسم بالانضباط والنسق المعروف في العصر الراهن.

وفي هذا السياق، ذهب أحد الباحثين إلى التمييز بين ثلاث مراحل تعليمية سادت بتمبكتو وبباقي بلاد السودان الغربي، وهي: ابتدائي، وثانوي وعال،[128] مع تحفظنا على هذه المسميات التي أطلقت على هذه المراحل التعليمية، على اعتبار أنها تسميات برزت في فترات لاحقة لفترة الدراسة، في حين صنف باحث آخر هذه المراحل الثلاث إلى: مرحلة أولية، ومرحلة متوسطة، ثم مرحلة عالية.[129]

ومهما يكن من أمر، فإن هذه التقسيمات مستمدة مما كان سائدا بالعالم الإسلامي، حيث صنف التعليم به إلى ثلاث مراتب[130]، كما أن هذا التجزيء المرحلي للمسار الدراسي للطلبة السودانيين، يأتي في سياق ربط كل مرحلة بإحدى المؤسسات التي خدمت التعليم بتلك البقاع، والمتمثلة في الكتاتيب والمساجد والمدارس أساسا وبشكل متتال، كما أن المادة المصدرية تناولت الحديث عن فئتين من المتعلمين هما: الصبيان والطلبة، وبدون أي تمييز في غالب الأحيان، الشيء الذي يزيد من صعوبة تمييز طلبة المرحلة المتوسطة عن طلبة المرحلة العالية.

لقد انصبت أولى الدروس التي تلقاها الصبيان سواء بالمرحلة الأولية والمتوسطة حول حفظ القرآن الكريم أساسا،[131] وهو ما نجد له دليلا لدى السعدي متحدثا عن أحد كتاتيب بلاد السودان الغربي بقوله:"...وفيها يقرأ القرآن"،[132] وذات

125 - مقاديم عبد الحميد، م س، ص 62.

126 - السعدي، م س، ص 44.

127 - DUBOIS F., *op. cit.* p.324.

128 - زبادية عبد القادر، "القرن 16 وحركة التعليم في تمبكتو مركز التبادل الثقافي الأول مع العرب"، مجلة المؤرخ العربي، ع 14، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العراق، 1980، ص 213.

129 - الغربي محمد، م س، ص 548.

130 - رزق الله أحمد مهدي، حركة التجارة والاسلام والتعليم الإسلامي في غربي افريقية قبل الاستعمار وآثارها الحضارية، ط 1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1998، ص 641.

131 - قداح نعيم، أفريقيا الغربية في ظل الإسلام، م س، ص 144.

132 - السعدي، م س، ص 58.

المعطى يؤكده ابن بطوطة بقوله:"...وهم يجعلون لأولادهم القيود إذا ظهر في حقهم التقصير في حفظه، فلا تفك عنهم حتى يحفظوه..."[133].

كما سعى معلمو الكتاتيب إلى تعليم صبيانهم القراءة والكتابة، وحفظ بعض الأحاديث والمتون،[134] ويعد من حفظ القرآن قد أنهى دراسته بهذه المرحلة،[135] تمهيدا لالتحاقه بالمرحلة الموالية حيث تدرس فيها على يد شيوخ الكتب المبسطة من فقه وتفسير وحديث ولغة ونحو وحساب. لكن يبدو أن هذه المرحلة المبكرة من التعليم ما كانت لتقتصر على تعلم ما سبق ذكره، بل من المحتمل أن يصحب ذلك، تعليم الصبيان قسطا من الآداب والأخلاق والقيم، خاصة وأن المواد المدرسة اتسمت بغلبة طابعها الديني.

أما خلال المرحلة العالية من التعليم، والتي قدر أحد الباحثين مدة الدراسة فيها بعشر سنوات كاملة،[136] فقد تميزت الدراسة فيها بالتعمق في المواضيع،[137] والخوض في المسائل التفصيلية، والشروح الدقيقة التي ضمتها بعض أمهات المؤلفات التي عرفها المسلمون في ذلك الوقت،[138] ويكفينا هنا أن نشير إلى المستوى التعليمي المتميز بجامع سنكري الذي لا يرقى إليه شك.

ومن خلال الوقوف على طبيعة المواد المدرسة، وأسماء المؤلفات التي عكف المدرسون على تعليمها لصبيانهم وطلبتهم والتي ضمت أشهر المؤلفات المغربية المتداولة آنذاك، يبدو أن النظام التعليمي ببلاد السودان الغربي وكباقي العالم الإسلامي، زاوج منهاجه الدراسي بين علوم نقلية وأخرى عقلية.

اشتملت العلوم النقلية أساسا على العلوم الدينية التي شهدت رواجا وتداولا كبيرين، إضافة إلى علوم اللغة باعتبارها مفتاحا أساسيا لدراسة باقي العلوم الأخرى، ومن أهم المواد التي شكلت عماد هذه العلوم، نجد: الفقه[139] حيث عرفت مجموعة من مؤلفاته، وخاصة المالكية منها تداولا كبيرا، "كدلائل الخيرات" للجزولي[140]، و"المرشد المعين على الضروري من علوم الدين" لابن عاشر، و"لامية الزقاق"، و"المنهج المنتخب في قواعد المذهب" للزقاق،[141] و"مدونة سحنون"،

133 - ابن بطوطة، م س، ص 704.

134 - الغربي محمد، م س، ص 549.

135 - HACQUARD A., *op. cit.* p. 44.

136 - بودواية مبخوت، م س، ص 202.

137 - DELAFOSSE M., *op. cit.* p.346.

138 - السعدي، م س، ص 46.

139 - للوقوف على أن الدراسات الفقهية وبعض مؤلفاتها كانت متداولة وعلى نطاق واسع ببلاد السودان، انظر: السعدي، م س، ص 45 وما يليها.

140 - البرتلي أبو عبد الله الطالب محمد بن أبي بكر الصديق الولاتي، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تحقيق: محمد إبراهيم الكتاني ومحمد حجي، ط 1، دار الغرب الإسلامية، بيروت، 1981، ص 10.

141 - نفسه، ص 10.

و"مختصر خليل"، و"رسالة أبي زيد القيرواني"،[142] و"موطأ الإمام مالك"،[143] و"مدخل ابن الحاج"، و"الجامع المعيار" للونشريسي[144]، و"الشرح المختصر" لأبي الحسن الطليطلي،[145] وغيرها.

كما حظيت علوم الحديث والسيرة بدورها باهتمام كبير من قبل المدرسين والمتمدرسين على السواء، باعتبارها مصدرا من مصادر الشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم، لذلك اتخذت مؤلفات عديدة من هذه العلوم مقررات دراسية، نذكر منها: "صحيحا البخاري ومسلم"،[146] وكتاب "الشفا" للقاضي عياض،[147] و"إيضاح اللبس والخفاء عن ألفاظ الشفاء" للزموري،[148] و"سيرة ابن اسحاق"،[149] وغيرها.

كما كان لعلم القراءات نصيب ضمن المواد المدرسة ببلاد السودان الغربي، بيد أن معظم ما ساد منها كان عن رواية ورش عن نافع.[150] أما علم التفسير، فقد دفعت الحاجة إلى فهم معاني القرآن الكريم، والامتثال لتعاليمه بالسودانيين إلى دراسة مؤلفاته، ونخص بالذكر تفسير الجلالين.[151]

ولم تكن علوم اللغة العربية أقل شأنا من العلوم الدينية، لكونها لغة ارتبطت بوصول الإسلام إلى تلك البقاع، لذلك حظيت بدورها باهتمام كبير من قبل السودانيين عامة وخاصة،[152] وحسبنا للتدليل على هذا الأمر ذلك الكتاب الذي حرره منسا موسى إلى سلطان مصر بالخط العربي المغربي، وهو في طريقه إلى الحج.[153]

وكيفما كان أمر لغة القرآن ببلاد السودان الغربي، فقد كان لعلوم كثيرة منها حضور مشهود بمراكزها التعليمية، وخاصة النحو والبلاغة. إذ شكلت مجموعة من مؤلفات هذه العلوم وخاصة المغربية منها عماد البرامج الدراسية المدرسة، ومنها: "ألفية ابن مالك"،[154] و"الأجرومية"،[155] و"شرح المكودي على ألفية ابن مالك"، و"البسط والتعريف في

142 - السعدي، م س، ص 46.
143 - نفسه، ص 46.
144 - البرتلي، م س، ص 11؛ السعدي، م س، ص 46.
145 - الشكري أحمد، الإسلام والمجتمع السوداني: إمبراطورية مالي 1230. 1430 م، م س، ص 221.
146 - السعدي، م س، ص 46.
147 - نفسه، ص 46.
148 - التنبكتي أحمد بابا، م س، ص ص 234. 235.
149 - غالبا ما كانت ترد في الكتابات المصدرية المحلية تحت مسمى " السير". انظر: السعدي، م س، ص 34.
150 - السعدي، م س، ص 218؛ المنوني محمد، "التكامل الثقافي بين المغرب وإفريقيا في العصر الحديث من خلال المصادر العربية"، مجلة دعوة الحق، ع 269، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، أبريل. ماي 1988، ص 123.
151 - رزق الله أحمد مهدي، م س، ص 686.
152 - نفسه، ص 218.
153 - العمري، م س، السفر الرابع، ص 125.
154 - السعدي، م س، ص 46.
155 - مقاديم عبد الحميد، م س، ص 146.

علم التصريف" للمكودي، و"لامية ابن المجراد السلوي في الجمل"،[156] و"ألفية السيوطي"،[157] و"مقامات الحريري"،[158] و"جمع الجوامع في العربية"،[159] و"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك النحوي،[160] و"تلخيص المفتاح" للقزويني.[161]

وأما العلوم العقلية، فلم تكن أقل شأوا عن سابقتها، فقد شكلت فروع كثيرة منها مجالا للدرس من قبيل: علم الفرائض،[162] والمنطق، وعلم الكلام، والرياضيات، إضافة إلى الفلك لحاجة الناس إليه،[163] والطب التجريبي،[164] ولعل ما يشهد على سيادة هذا الأخير، ما نقله لنا الرحالة ابن بطوطة عندما وجد بمملكة مالي، حيث مرض بسبب تناوله لعصيدة هناك، فطلب "من بعض المصريين دواء مسهلا (...)"[165] فشربه، ونجا من الهلاك. غير أن الأمر لم يقتصر على هذه الفروع السالفة الذكر، فنجد أيضا علوما أخرى، مثل: التوحيد، الجغرافيا، الهندسة، الكيمياء، الفيزياء،[166] وقد عرفت العديد من مؤلفاتها تداولا هاما، كما كانت مقررات للدرس من قبل أساتذة أجلاء.

ولعل فيما أورده أحمد بابا التنبكتي والسعدي والبرتلي وغيرهم من أسماء لمؤلفات عديدة، يشهد دليلا على أن المواد المشكلة للمنهاج الدراسي ببلاد السودان الغربي، لم تقتصر على ما سبق الإشارة إليه، بل هناك فروع أخرى لعلوم نقلية وأخرى عقلية، حرص المدرسون على تدريس كتبها لطلبتهم، ومن هذه المؤلفات، نجد: "تحفة الحكام لابن عطاء"، و"فرعي ابن الحاجب"،[167] و"نسيم الرياض"،[168] وكتاب "المدهش في المحاضرات" لابن الجوزي البغدادي،[169] و"رحلة ابن بطوطة"،[170] وغيرها كثير.[171]

ج. طرق التدريس

156 - البرتلي، م س، ص 10.
157 - السعدي، م س، ص 218.
158 - قداح نعيم، أفريقيا الغربية في ظل الإسلام، م س، ص 144.
159 - السعدي، م س، ص 218.
160 - نفسه، ص 46.
161 - نفسه، ص 45.
162 - قداح نعيم، أفريقيا الغربية في ظل الإسلام، م س، ص 144.
163 - نفسه، ص 145.
164 - نفسه، ص 148.
165 - ابن بطوطة، م س، ص 695.
166 - باري محمد فاضل علي وسعيد إبراهيم كريدية، م س، ص 106.
167 - السعدي، م س، ص 46؛ التنبكتي أحمد بابا، م س، ص 602.
168 - الدالي الهادي المبروك، مملكة مالي الإسلامية وعلاقتها مع المغرب وليبيا من القرن 13. 15 م، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،2001، ص 108.
169 - ابن بطوطة، م س، ص 708.
170 - البرتلي، م س، ص 11.
171 .للمزيد حول المواد المدرسة بالمراكز التعليمية بالسودان الغربي، انظر: فدواش محمد، م س، ص ص 109 - 118.

لم تسجل المصادر التي تضمنت معطيات حول النظام التعليمي ببلاد السودان الغربي خلال فترة موضوع الدراسة، طريقة محددة تقيد بها كل من تولى مهمة التدريس بمراكزها التعليمية، بل تباينت هذه الأخيرة من مدرس إلى آخر، ومن مادة إلى أخرى، وتارة من مرحلة تعليمية إلى أخرى.

وبخصوص الطريقة المعتمدة في المرحلة الأولى، والتي تكفلت الكتاتيب فيها بتعليم الصبيان القرآن الكريم أساسا، فقد كان الصبيان يشرعون عند التحاقهم بها في تهجي وترديد الآيات القرآنية وراء المعلم، وحينما يأنس الطفل في نفسه القدرة على الكتابة، يأخذ في تدوين الآيات على لوح خشبي مصنوع من لحاء الأشجار،[172] موظفا قلما خشبيا ومدواة مملوءة بالصمغ،[173] أو مستعملا صبغة روث الدواب، التي تزال كتابتها بالماء، وتوضع الألواح في محلول أصفر لتعاد الكتابة عليها من جديد.[174]

ويستشف من خلال طبيعة المواد المدرسة، وسير تقديم الدروس بهذه المرحلة، أن المعلمين وظفوا في تدريسهم للصبيان طريقة الترديد والتلقين والتحفيظ، وهو منهج لم يختلف عما كان سائدا وبنفس المرحلة بالمغرب، ففي خضم هذا التعليم كان الصبيان يتحلقون حول مدرسهم، في شكل حلقة دائرية.[175]

أما عن سير الدراسة بالمساجد والمدارس، فقد عرف بكونه حرا، إذ لم يكن الطلبة ملزمين بدراسة مادة دون غيرها، كما أنه لم يكن مقيدا بزمن محدد، والذي غالبا ما ارتبط بفترات فراغ المدرس، إذ يتم التدريس بها نهارا وتارة ليلا، وهو ما ينقله لنا السعدي في سياق حديثه على أحد المدرسين بجيني أواسط القرن 9 هـ/15 م والمسمى "مورمغ كنكى"[176] بقوله:" وقد ساق الله تعالى لهذه المدينة المباركة سكانا من العلماء والصالحين من غير أهله من قبائل شتى وبلاد شتى منهم مورمغ كنكى (...) فقيها عالما صالحا عابدا جليل القدر، فأسرع إليه الطلبة لاقتباس فوائده وفي نصف ليل يخرج من داره إلى الجامع لنشر العلم فيجلس الطلبة حوله يأخذون العلم إلى الإقامة لصلاة الصبح، ثم يعودون إليه بعد الصلاة إلى الزوال وفيها رجع لداره ثم بعد صلاة الظهر كذلك إلى صلاة العصر هكذا عادته مع الطلبة"[177].

وجريا على عادة زمانهم، كان الطلبة يجلسون حول مدرسهم مشكلين نصف دائرة، ويقابله مباشرة أنجبهم، يتولى سرد النص فقرة بعد أخرى، ويسمى هذا الطالب المسرد، ويتدخل الأستاذ بين الفينة والأخرى لشرحها والتعليق عليها، ثم يفتح باب المناقشة مع طلبته فيما عرض عليهم، ويطلب منهم تسجيل الأفكار الجديدة، كما يمتحنهم فيما تعلموه في

172 - وناس زمان عبيد، "الحياة الاجتماعية والثقافية في مدينة جاو"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج 4، ع 3، جامعة كربلاء، العراق، يوليوز 2006، ص 117.

173 - مقاديم عبد الحميد، م س، ص 57.

174 - الغربي محمد، م س، ص 550.

175 - مقاديم عبد الحميد، م س، ص 57.

176 - ورد في بعض الكتابات باسم مورمغ كنكن. انظر: الإلوري آدم عبد الله، م س، ص 83.

177 - السعدي، م س، ص 16.

نهاية كل درس.[178] ولم يكن التعليم بالمساجد حكرا على الطلبة فقط، بل بإمكان العامة أن يأخذوا أماكن لهم في الصفوف الخلفية للحلقة.[179]

كما شاعت طريقة أخرى انتهجها غالبية المدرسين، والتي لم تختلف كثيرا عن سابقتها، حيث يبدأ الأستاذ درسه بإملاء رأيه في المسائل على طلبته، وبعدها يقرأ الطلاب درسهم من الكتاب المقرر بحضور الأستاذ، ثم يطلب كل منهم توضيح ما يشكل عليه، وأثناء ذلك يدون الطلبة التفاسير التي يعطيها الأستاذ كجواب على استفساراتهم.[180] ويحرص الأساتذة في تدريسهم على التقيد بأسلوب مبسط حتى يتمكن الطلبة من استيعاب ما يقولون،[181] وبذلك تعم الفائدة حتى البليد بلا ملل.[182] كما نهج الأساتذة طريقة تعتمد على الاستنتاج، خاصة في دراسة النحو، إذ يقرأ الطلاب النص الأدبي، ويناقشون من خلاله بعض المسائل النحوية، ثم تستخرج القاعدة.[183]

ومما سبق، اعتمدت المؤسسات التعليمية السودانية التي تكفلت بتدريس الطلبة، طرقا وأساليبا تعليمية جمعت بين الرواية والإقراء والمناقشة، وهو ما يؤكده أحد تلامذتها متحدثا عن أحد أساتذته بقوله: " قرأت عليه (...)وسمعت بلفظه (...) وباحثته كثيرا في المشكلات، وراجعته في المهمات، وبالجملة فهو شيخي وأستاذي"،[184] كما استندت إلى الإملاء والتدوين والاستنتاج والتعليق أيضا.

ثانيا: مظاهر التأثير المغربي في النظام التعليمي بالسودان الغربي ما بين القرنين 9.7 هـ/ 15.13م

1- على مستوى المؤسسات التعليمية

مما لا مشاحة فيه أن المغاربة الوافدون على بلاد السودان الغربي من تجار وفقهاء وعلماء وأساتذة وغيرهم، ممن حملوا على عاتقهم عبء التنقل إلى تلك البقاع غير عابئين بمشاق ومخاطر التنقل عبر الصحراء، كانت لهم مساهمة في تشييد وإقامة مؤسسات تولت مهمة تعليم الناشئة، وتوضيح معالم الدين الاسلامي حيث ما وجدوا، فضلا عن تولهم مهمة التدريس بها.

فإذا كانت الكتاتيب قد عرفت انتشارا كبيرا بالمغرب كما هو شأن باقي العالم الإسلامي، فإن بلاد السودان الغربي لم تخرج عن هذه القاعدة على اعتبار أنها كانت جزءا من العالم الإسلامي، لانتشار الإسلام بها ومنذ فترات تاريخية مبكرة، بفعل مجهودات مجموعة من الفاعلين الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية نشر الإسلام بتلك البقاع، وعلى رأسهم

178 - الغربي محمد، م س، ص ص 552. 553.

179 - الدالي الهادي مبروك، التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر، م س، ص 166؛ الغربي محمد، م س، ص 552.

180 - زبادية عبد القادر، م س، ص 221.

181 - بودواية مبخوت، م س، ص 205.

182 - التنبكتي أحمد بابا، م س، ص 600.

183 - قداح نعيم، أفريقيا الغربية في ظل الإسلام، م س، ص 145.

184 - السعدي، م س، ص 46؛ التنبكتي أحمد بابا، م س، ص 602.

المغاربة، ولن نخوض في ظروف انتشار الإسلام بها، لكون دراسات عديدة أغنتنا عن ذلك.[185] فحيثما حل الإسلام، وتكونت جماعة إسلامية، كانت هناك مدرسة لتعليم الأطفال،[186] وهو ما يؤكده لنا قول أحد الباحثين: بأنه ما "تكاد قدم الإسلام تثبت في بلد من البلاد حتى تتأثل ثقافته في أرضها، ولا تلبث حتى تظهر فيها مدرستان عربيتان، أولاهما، المدرسة القرآنية للصغار، وثانيتهما مدرسة العلوم للكبار".[187]

ولعل ما يشهد على التأثر المغربي في الكتاتيب القرآنية ببلاد السودان، كون هذه الأخيرة حملت نفس الاسم،[188] حيث وردت لدى السعدي تحت مسمى "محضرا"، وجاء ذلك في سياق حديثه عن الشيخ أبي القاسم التواتي، إذ قال: "ابتنى محضرا في قبالة المسجد لاصقا بها وفيها يقرأ القرآن ..."،[189] وهي كلمة كانت متداولة بالمغرب، "إذ المعروف أن المعلم أو المؤدب كان ينتصب التعليم في الحضار أو المسيد"،[190] و"اسم الحضار أو المحضرة، ما يزال معروفا في المغرب وكأنهم سموه بذلك لحضور التلاميذ واجتماعهم فيه، أو لتنافس الأقران وتسابقهم به، أو لأنه يحضر التلاميذ ويهيئهم للتعليم المتوسط أو العالي".[191]

وأما دور المغاربة في تشييد الربط والزوايا، فتكفينا مجهودات شيخ المرابطين عبد الله بن ياسين لتقف شاهدا على ذلك، إذ يعد معلمهم الأول منذ تأسيسه لرباطه الذي تباينت الروايات التاريخية حول موضعه، لكن الأهم من ذلك، أن تلاميذه صاروا يتوافدون عليه في رباطه، الذي أضحى مكانا لتعلم الدين الإسلامي والتفقه فيه، إذ كان يقرئهم الكتاب والسنة، حتى صار من حوله فقهاء، وبعد انتهائهم من التعلم كرواد للرباط، كان يأمرهم بالتوجه إلى قبائلهم لنشر الإسلام،[192] مع ما صاحب ذلك من ضرورة تعلم اللغة العربية باعتبارها لغة العبادة.

وخلال القرن 9 هـ/ 15م تسرب العديد من الطرق الصوفية إلى إفريقيا جنوب الصحراء، ومنها الطريقة القادرية، وعلى الرغم من كون الطريقة مشرقية المنشأ، فقد كان من البديهي بعد انتشارها بالمغرب أن تمتد منه إلى بلاد السودان الغربي بحكم عامل الجوار، وعمق الروابط التي ربطت بين شعوب ضفتي الصحراء حاملة معها سمات مغربية، فتزايد عدد أتباعها، مما أسهم في تعدد زواياها التي حرصت على القيام بدور تعليمي طلائعي، فضلا عن باقي أدوارها الأخرى.

185 - حول انتشار الاسلام ببلاد السودان، انظر: بازينة عبد الله سالم محمد، انتشار الإسلام في أفريقيا جنوب الصحراء، ط 1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته، ليبيا، 2010؛ نوري دريد عبد القادر، " انتشار الإسلام في أفريقيا جنوب الصحراء دراسة في خطوات الانتشار والأسباب والوسائل"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، مج 1، ع 1، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص ص 4 . 38؛ قداح نعيم، أفريقيا الغربية في ظل الإسلام، م س، ص ص 24 . 26؛ الخاتم علي، "الإسلام في السودان الغربي: آثاره السياسية والثقافية"، مجلة دراسات أفريقية، ع 1، المركز الاسلامي الافريقي بالخرطوم، أبريل 1985، ص ص 181 . 202.

186 - القطعاني فادية عبد العزيز إبراهيم، م س، ص 97.

187 - الإلوري آدم عبد الله، م س، ص 75.

188 - رزق الله أحمد مهدي، م س، ص 288.

189 - السعدي، م س، ص 58.

190 - الزجالي أبو يحيى عبيد الله بن أحمد القرطبي، أمثال العوام في الأندلس، تحقيق: محمد بن شريفة، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، مطبعة محمد الخامس، فاس، 1975، ج 1، ص 232.

191 - نفسه، ج 1، ص 232.

192 - مرجان سحر عنتر محمد أحمد، م س، ص 167.

وأما جهود المغاربة في تأسيس المساجد والجوامع بالسودان الغربي وتولي التدريس بها، فلا يرقى إليها شك، وحسبنا مسجد سيدي يحيى بتمبكتو، وهو بمثابة مركز ثقافي وعلمي مهم، سمي بهذا الاسم نسبة إلى أحد مدرسيه اعترافا بمجهوداته، وهو العالم المغربي سيدي يحيى بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن الثعلبي (كان حيا عام 866هـ/ 1463م).[193]

ولا تعوزنا الأمثلة الدالة على دور المغاربة ليس فقط في المساهمة في تشييد المساجد والجوامع مجسدين بذلك تراثا معماريا مغربيا على أرض سودانية، بل شكل إدخال المساجد كعنصر جديد بالنسيج السوداني الحضري من طرف التجار المغاربة تحولا كبيرا على المجال، خاصة وأنه أصبح محور المدينة ومركزها، ويشهد على ذلك تلك الهندسة المعمارية التي اكتستها مساجد البلاد،[194] فهي ذات طراز معماري مغربي، كما هو الحال بالنسبة للجامع الكبير بغاو الذي شيده الساحلي الغرناطي،[195] بإسهام من عبد الله الكومي الموحدي،[196] وكذلك مسجد جيني الذي بني على تصميم أحد المغاربة المعاصرين للساحلي، ويسمى معلوم إدريس المراكشي، وقد شكل نموذجا للتمازج المعماري المغربي . السوداني.[197] كما حرصوا على تولي التدريس بها، وخير مثال نسوقه في هذا الصدد سيدي يحيى العالم المغربي السالف الذكر، ثم الفقيه محمد الفيلالي الذي كان يشرف على مسجد غاو، وقد لقيه ابن بطوطة خلال رحلته،[198] وغيرهم كثير.

ولا يخفى على الدارس لتاريخ بلاد السودان الغربي خلال الفترة موضوع الدراسة، كون أن التعليم بمراكزها التعليمية تولته فئة من الفقهاء والعلماء القادمين من الشمال الإفريقي وخاصة من المغرب، بحكم تلك الصلات التي جمعت بين ضفتي الصحراء، قبل أن تتكون على أيديهم طبقة مثقفة من أبناء إفريقيا جنوب الصحراء تولت تعليم أبناء جلدتها وعمومتها، وقد كان أغلبهم ممن تلقوا تعليمهم بالمراكز الثقافية بالشمال الإفريقي، وخاصة بالمغرب، إذ كان معظمهم من ذوي السند المغربي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ما دامت طريق العلم كانت تنتهي بهم إلى فاس، كما قادتهم طريق التقوى والزهد إلى مكة المكرمة،[199] لذلك عملوا على تدريس المؤلفات والكتب المغربية خاصة.[200]

193 - السعدي، م س، ص 51.

194 . الطويل حسن، "دور التجار المغاربة في التطور العمراني ببلاد خلال العصر الوسيط"، ضمن المدينة المغاربية: مقاربات تاريخية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية المحمدية، سلسلة دفاتر البحث العلمي رقم 22، ص ص 108. 109.

195 . هو أبو إسحاق إبراهيم الساحلي المعروف بالطويجن، تعرف عليه منسا موسى بالديار المقدسة واصطحبه الى بلاد السودان بعد عودته من رحلته الحجية، وقد كان بارعا في الهندسة والتصميم، إذ أسهم في إحداث ثورة في الطراز المعماري السوداني، انظر: ابن خلدون عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العجم والعرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق: خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج 6، ص 267.

196 . هو المعمر أبو عبد الله بن خديجة الكومي من ولد عبد المؤمن، لقيه منسا موسى بغدامس خلال عودته من رحلته الحجية فاصطحبه معه بعد أن طلب نصرته ومعونة على أمره، انظر: ابن خلدون، العبر، م س، ج 6، ص ص 267. 268.

197 . قداح نعيم، حضارة الإسلام وحضارة أوربا في افريقيا الغربية، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص147.

198 - ابن بطوطة، م س، ص 709.

199 CUOQ J., *op.cit.* pp. 108-109.

200 - مرجان سحر عنتر محمد أحمد، م س، ص 236.

ولا نعدم من الإشارات المصدرية عن أسماء بعض المدرسين المغاربة الذين تولى التدريس بالمدارس السودانية التي كانت مستوحاة من النموذج المغربي وخاصة بتمبكتو،[201] والذين شهد لهم بغزارة العلم والمعرفة، ويكفينا أن نذكر عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يحي بن معاوية بن عبد الله الزموري (كان حيا عام 888هـ)،[202] الذي يعد واحدا من رجالات العلم المغاربة، له شرح على كتاب الشفا يحمل عنوان "إيضاح اللبس والخفاء عن ألفاظ الشفاء"، انتقل إلى ولاتة وبها مارس التدريس، إذ كان يعقد حلقات للعلم،[203] وعلى يديه درس بعض أعلام السودان الغربي أمثال عمر بن محمد أقيت (كان حيا عام 885هـ/1480م)[204]، وقد أجازه في كتاب الشفا للقاضي عياض،[205] ثم سيدي يحي.[206] وحسبنا في هذا أيضا، تلك الأسماء التي أوردها ابن بطوطة في رحلته لأشخاص لقيهم أو سمع بهم أثناء وجوده بمملكة مالي، ومنهم: الفقيه المدرس يحي أخو قاضي ولاتة محمد بن عبد الله بن ينومر،[207] ثم الفقيه المقرئ عبد الواحد.[208] ولكثرتهم، ذكر أن هناك حي سكني خاص بهم يسمى محلة البيضان.[209]

وإلى جانب الفقهاء والعلماء والمدرسين المغاربة، نجد فئة ثانية، وهم السودانيون الذين تلقوا تعليمهم بالحواضر المغربية، حيث عمد السلطان منسا موسى في إطار العلاقات التي جمعته بالسلاطين المرينيين إلى إرسال بعثات علمية[210] متكونة من عدد من الطلبة السودانيين نحو المغرب لمتابعة دراستهم بمراكزه التعليمية، وخاصة بفاس[211] "بلد المدارك والمدارس، والمشايخ والفهارس"،[212] مما ساهم في تكوين هؤلاء الطلبة وتمكنهم من الثقافة المالكية.[213] وقد تخرج من هذه المعاهد العديد من الطلبة السودانيين الذين أصبحوا في بلدانهم علماء ومدرسين وقضاة وأئمة لهم مكانة عالية، وهو ما نجد له دليلا لدى السعدي الذي ذكر أن "القاضي الفقيه كاتب موسى وهو آخر الأئمة السودانيون بأنه من

201 - KONATE D., *op.cit.* p. 50.

202 - التنبكتي أحمد بابا، م س، ص 234.

203 - نفسه، ص ص 234. 235.

204 - البرتلي، م س، ص 177.

205 - نفسه، ص 177.

206 - السعدي، م س، ص 47.

207 - ابن بطوطة، م س، ص 690.

208 - نفسه، ص 694.

209 - نفسه، ص 694.

210 - شكل عهد السلطان منسا موسى العصر الذهبي للرحلات العلمية السودانية الى المغرب، مع العلم أن هذا الأخير استقبل وفودا طلابية سودانية قبل هذه الفترة كما يرجح ذلك عديد الباحثين، وذلك لانتشار الإسلام ببلاد السودان منذ القرن التاسع الهجري، وما صاحب ذلك من تكاثف للعرى الفكرية والروحية والدينية بين المغرب وبلاد السودان، ومن ثم قد تكون الرغبة في التحصيل العلمي قد اختمرت لدى طلاب بلاد السودان قبل القرن 8 م / 14هـ انظر: العلوي عبد العزيز، "الرحلة العلمية من إمبراطورية مالي إلى فاس في العصر المريني"، مجلة دعوة الحق، ع 350، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، مارس 2000، ، ص ص 69. 70.

211 - عرفت مدينة فاس بكونها مدينة الثقافة والفكر منذ نشأتها، وازداد شأنها في هذا المجال خلال العهد المريني، انظر:
LE TOURNEAU R., *op. cit. Tome XLV,* p. 454.

212 - ابن الخطيب لسان الدين السلماني، معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق ودراسة: محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002، ص 175.

213 - الشكري أحمد، الإسلام والمجتمع السوداني: إمبراطورية مالي 1230 ـ 1430 م، م س، ص 212.

العلماء السودانيين الذين رحلوا إلى فاس لتعلم العلم"[214]، وقد كانت رحلة هذا الأخير بأمر من السلطان، مما يعكس الطابع الرسمي لهذه الرحلة العلمية.

وإلى جانب المبادرات الرسمية، حرص العديد من طلبة السودان الغربي في سياق مبادرات فردية على شد الرحال نحو المغرب، ولاسيما إلى فاس ليأخذوا عن علمائها وأعلامها، وندلل على ذلك بعبد الرحمان التميمي الذي استوطن تمبكتو بعد استكمال دراسته بفاس، وقد "روي أن طلبة سنكري إذا جاءوا السيد يحيى لأخذ العلم يقول لهم: يا أهل سنكري كفاكم سيدي عبد الرحمان التميمي"[215]. خاصة وأن سبل التواصل بين القطرين كانت ممهدة بفعل تواتر التبادل التجاري، الذي لم تقتصر مسالكه على البضائع، بل تنقلت عبرها العادات والتقاليد والأخبار والأفكار والرجال، مما أفضى إلى ارتباطات تجارية وروحية وفكرية وعائلية،[216] فضلا عن سيادة ثقافة سودانية متأثرة بمقومات وسمات مغربية خالصة، لهذا وصفت بأنها ثقافة مغربية على أرض سودانية،[217] وهو ما نجد له أكثر من دليل في كتابات المؤرخ السوداني عبد الرحمن السعدي،[218] بل حتى كتابات بعض المستشرقين تشهد بأن المجد الفكري الذي بلغته بلاد السودان عامة، وبعض حواضرها كحاضرة تمبكتو على وجه الخصوص يرجع الفضل فيه إلى المغاربة.[219] ويعزى هذا التأثير إلى كون حكام بلاد السودان الغربي وشعوبها كانوا ينظرون لما يشيع في المغرب من ألوان الحضارة على أنها مثل عليا تحتدى،[220] لذلك احتلت الثقافة المغربية، ومراكزها التعليمية مكانة هامة في نفوس السودانيين حكاما وشعبا.[221]

لذلك كان من الطبيعي أن يكون للسودانيين دور في نقل سمات النظام التعليمي المغربي إلى بلدانهم، فقد أخذوا عن المغاربة تلك الهندسة المعمارية لمراكزهم التعليمية، فضلا عن أساليب التعليم ومناهجه وطرقه.

محصلة القول، ساهمت فئات عديدة في ظهور مؤسسات متعددة أنيطت بها مهمة التدريس بالسودان الغربي، وقد كان للعنصر المغربي الوافد على المنطقة دور هام في تأسيس تلك المؤسسات، والمساهمة في تجويد ممارساتها، خاصة وأن عرى التواصل الثقافي بين المغرب والسودان الغربي قد توثقت وتكاثفت وشائجها، فتعددت بذلك مظاهر هذا

214 - السعدي، م س، ص 57.

215 - البرتلي، م س، ص 176.

216 - العلوي عبد العزيز، م س، ص 68.

217 - مرجان سحر عنتر محمد أحمد، م س، ص 261.

218 - السعدي، م س، ص 21، 51، 57.

219 - تعد كتابات المستشرق الفرنسي فيلكس ديبوا نموذجا، وكمثال على ذلك:

DUBOIS F., *op. cit.*

220 - الجمل شوقي عطا الله، م س، ص 159.

221 - السقاط عبد الجواد، " ملامح من التواصل الثقافي بين المغرب والسودان في العصر السعدي"، مجلة دعوة الحق، ع 269، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، أبريل. ماي 1988، ص 243.

التواصل.[222] وقد أسهمت هذه المراكز في القيام بأدوار متعددة، مما كان له أثر في تنشيط الحركة العلمية، وفي تعزيز الروابط بين المغرب والسودان الغربي، إذ مكنت من غرس نموذج حضاري ينهل من مقومات الثقافة المغربية.

2. على مستوى هيئات التعليم ومواده وطرقه

تعددت مظاهر التأثير المغربي في النظام التعليمي لبلاد السودان الغربي خلال فترة الدراسة، لتشمل هيئاته ومواده وطرقه وأساليبه، فقد تشكل هذا الأخير من هيئات كانت مطابقة لتلك التي شكلت مثيله بالمغرب،[223] فعلى الرغم من شح المادة المصدرية المرتبطة ببلاد السودان الغربي التي لم تقدم تفصيلا شافيا حول هذه الهيئات، لكن المتوفر منها كان كفيلا بإبراز أوجه الشبه، ويتجلى ذلك في كون فئة المتمدرسين حملت نفس المسمى سواء بمرحلة الدراسة بالكتاتيب ألا وهو "الصبيان"، أو في المرحلة الموالية لها وهو "الطلبة"، ونفس الأمر ينطبق على فئة المدرسين، والتي حملت لقب "المعلم" أو "المؤدب" في المرحلة الأولى من التعليم، بينما تعددت تسمياتهم في المرحلة الموالية، وهذا التعدد في المسميات ارتبط في الغالب الأعم بقدرات المدرس، ومؤهلاته العلمية.

وإذا كان مذهب المغاربة في تعليم الصبيان يقتصر على تحفيظ القرآن الكريم أساسا كما وقف على ذلك ابن خلدون بما نصه: "فأما أهل المغرب فمذهبهم في الولدان الاقتصار على تعليم القرآن فقط(...) وهذا مذهب أهل الأمصار بالمغرب ومن تبعهم من قرى البربر أمم المغرب في ولدانهم..."[224]، وما أكده الوزان حين أشار إلى أن الصبيان " لا يعلمهم المعلم القراءة والكتابة في كتاب، بل في ألواح كبيرة يكتب عليها التلاميذ. ودرس كل يوم عبارة عن آية من القرآن"،[225] فإن بلاد السودان الغربي لم تخرج عن هذا المذهب على اعتبار أنهم أخذوا أساليب التعليم وطرقه ومناهجه عن المغاربة كما أسلفت الذكر، بحكم عامل الجوار، الذي أسهم في تعدد تلك الصلات المتميزة التي جمعت بين القطرين، مما جعل الدراسة بمرحلة الكتاب تقتصر على تعلم القرآن الكريم وحفظه، وهو ما نجد له دليلا لدى السعدي متحدثا عن أحد كتاتيب بلاد السودان الغربي بقوله:"...وفيها يقرأ القرآن"،[226] وذات المعطى يؤكده ابن بطوطة بقوله:"...وهم يجعلون لأولادهم القيود إذا ظهر في حقهم التقصير في حفظه، فلا تفك عنهم حتى يحفظوه..."،[227] مع ما يصحب ذلك من تعلم لمبادئ القراءة والكتابة، موظفين في تعلمهم هذا نفس المنهج والأدوات، والتي لم تكن سوى ألواح خشبية يكتب عليها باستعمال قلم خشبي وصمغ أو صبغة من روث الدواب. كما كانت تلاوة تلك الجهات للقرآن الكريم تتبع اتجاه المغاربة،

222 - عن مظاهر التواصل الثقافي بين المغرب وبلاد السودان، انظر: امعيط نور الدين، "ملامح من التواصل الثقافي بين المغرب وبلاد السودان خلال العصر الوسيط"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، مج 4، ع 14، يناير 2022، ص ص 274. 276؛ السقاط عبد الجواد، م س، ص ص 244. 247.

223 - حول هيئات النظام التعليمي بالمغرب، انظر: فدواش محمد، م س، ص ص 64. 65.

224 - ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق: عبد الله أفندي البستاني، ط 3، المطبعة الأدبية، بيروت، 1900، ص 538.

225 - الوزان، م س، ج 1، ص ص 261. 262.

226 - السعدي، م س، ص 58.

227 - ابن بطوطة، م س، ص 704.

فيأخذون بقراءة ورش عن نافع.[228] ولعل في هذا الأمر ما يحيل على أوجه التأثير المغربي على مستوى المواد المدرسة وأساليب التدريس بالكتابيب السودانية.

وأما مرحلة التدريس بالمساجد والمدارس، فقد تكفل بها العديد من المدرسين من فقهاء وعلماء، خاصة المالكيين منهم، بفعل حرص سلاطين مملكة مالي على استقطابهم،[229] خاصة من بلاد المغرب،[230] وحسبنا ما أوردناه من أمثلة، لكون مذهب مالك كان المذهب الرسمي لدولتهم،[231] لذلك كان هذا المذهب هو الإطار الموجه ليس فقط لنظامهم التعليمي، بل لثقافتهم وحضارتهم وحياتهم الاجتماعية،[232] وهذه الصورة تبدو بشكل جلي في تشددهم في الدين،[233] ناهيك عن كون المؤلفات والكتب التي حرصوا على تدريسها لطلبتهم، كانت مؤلفات مالكية، أو مستمدة من متون مالكية. بيد أن هذا الاهتمام الرسمي والشعبي بالمذهب المالكي من قبل السودانيين لم يتوقف على تأسيس مدارس لتدريسه ببلادهم، واستجلاب من يدرس بها، بل تجاوزه إلى تشييد مدارس ببقاع أخرى، والعمل على تمويلها، وتبقى مدرسة ابن رشيق التي أنشأها سودانيون بمصر خير شاهد على ما نقول،[234] ولعل في هذا ما يعكس تلك الجهود المغربية في نشر المذهب المالكي في تلك البقاع منذ العهد المرابطي.

ومما ينبغي الإشارة اليه أن الحضور المغربي ببلاد السودان خلال فترة الدراسة لم يكن طارئا، كما اتسم بكونه نوعيا وكميا، حيث حظي باحترام وتقدير ومكانة هامة من لدن فئات المجتمع السوداني، خاصة لدى سلاطين مملكة مالي، الذين أصدروا مراسيم تنص على حمايتهم، تكريما لهم،[235] وهو شجع على توافدهم، بحكم ما كانت تجود به عليهم تلك البلاد من خيرات، مادام العلم كان مرادفا للتجارة.

ويمكن الوقوف على مظاهر التأثير المغربي في المرحلة العالية من النظام التعليمي لبلاد السودان الغربي على مستوى طبيعة ونوع المواد المدرسة، بحيث ظلت المؤلفات المغربية تشكل حجر الزاوية ضمن المصادر المعتمدة في التدريس والتحصيل، وحسبنا ما أورده محقق كتاب فتح الشكور للولاتي في مقدمة الكتاب من أسماء لكتب مغربية كانت تدرس في مراكز التعليم بالسودان الغربي ومنها: كتاب "الشفا" للقاضي عياض، و"دلائل الخيرات "للجزولي، و"مقدمة ابن أجروم في النحو"، و"شرح المكودي على الألفية"، و"المرشد المعين" لابن عاشر، و"لامية الزقاق"، و"الدرر اللوامع" لابن

228 - السعدي، م س، ص 218؛ المنوني محمد، م س، ص 123.

229 - العمري، م س، السفر الرابع، ص 107.

230 - الغربي محمد، م س، ص 547.

231 - العمري، م س، السفر الرابع، ص 119.

232 - عبد السلام الحسين نعمة، علاقة بلاد السودان ببلاد المغرب العربي منذ الفتح الإسلامي الى نهاية العصر الفاطمي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية الآداب، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 1999، ص 194.

233 - ابن بطوطة، م س، ص ص 703. 704.

234 - المقريزي تقي الدين أحمد بن علي، الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ط 1، مطبعة النيل، مصر، 1326هـ، ج 4، ص 195؛ القلقشندي، م س، ج 5، 281.

235 - الدالي الهادي المبروك، مملكة مالي الإسلامية وعلاقتها مع المغرب وليبيا من القرن 13. 15 م، م س، ص 107.

بري التازي، و"إضاءة الدجنة" للمقري، و"شرح الحكم العطائية" للشيخ زروق الفاسي، و"المدخل" لابن الحاج، و"الشروح المغربية للمدونة"، ورحلة ابن بطوطة،[236] وغيرها من الكتب المغربية التي تناولها السودانيون بالدراسة.

كما تلقى الطالب السودانيون موادهم الدراسية بطرق مماثلة لما كان موظفا في تدريس الطلبة المغاربة،[237] وبعد وإتقانهم لها، كانوا يحصلون على شهادة نجاح تسمى بالإجازة، تحمل عادة صبغة فردية، وتكون إما مشافهة، أو تحرر على ورقة تسلم للطالب. وقد كان للمغاربة دور كبير في الإجازات التي منحت للطلبة السودانيين، فالمتأمل لهذه الأخيرة، يلحظ دور العنصر المغربي فيها، فهي إما أنها منحت من لدن علماء مغاربة، وكمثال على ذلك، الإجازة التي منحها العالم المغربي عبد الله الزموري لعمر بن محمد أقيت التنبكتي، وهي إجازة في كتاب الشفا،[238] ثم إجازة المغربي عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي (كان حيا عام 1091هـ)[239] لأحد تلاميذه بالسودان الغربي والمسمى أبا بكر محمد بن محمد والشهير "بئات التنبكتي"[240] في صحيح البخاري، وغيرها من الإجازات كثير، أو أننا نجد حضورا بارزا لأسماء علماء مغاربة في سند الإجازات التي كان يمنحها العلماء السودانيون لطلبتهم.

ولم يقتصر طلبة بلاد السودان الغربي في تحصيلهم العلمي على مدارس بلادهم، بل شدوا الرحال نحو منارات العلم والمعرفة كما هو الحال بالنسبة لفاس، والتي استقطبت عددا مهما منهم سواء في سياق تلك الرحلات العلمية ذات الطابع الرسمي أو الفردي. هذا دون إغفال الدور البارز الذي لعبته الرحلات الحجية في تمكين طلبة بلاد السودان الغربي من ملاقاة أساتذة أجلاء وهم في طريقهم إلى الديار المقدسة، تلقوا على أيديهم فنونا مختلفة من العلم، وتوجوا تحصيلهم العلمي على أيديهم بحصولهم على إجازات عديدة، لذلك لم تقتصر هذه الرحلة التاريخية على البعد الديني، بقدر ما شكلت رحلة تبادل ثقافي في نطاق واسع.[241]

ومما تقدم، يبدو التأثير المغربي واضحا وبشكل جلي على النظام التعليمي لبلاد السودان الغربي، حيث شكلت المؤلفات المغربية أو التي كانت تعرف تداولا كبيرا بالمغرب حجز الزاوية ضمن المصادر المعتمدة في التدريس، ولم يتوقف الأمر على اعتماد هذه الأخيرة كمقررات للتدريس، بل تجاوز ذلك ليشمل مؤلفاتهم التي كانت في الغالب الأعم ليست سوى

236 ـ البرتلي، م س، ص ص 10.11.

237 ـ للوقوف على طرق التدريس التي سادت بالمؤسسات التعليمية المغربية خلال فترة الدراسة، انظر: فدواش محمد، م س، ص ص 100.104.

238 . البرتلي، م س، ص 177.

239 - القادري محمد بن الطيب، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تحقيق: محمد حجي وأحمد التوفيق، ط 1، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مكتبة الطالب، الرباط، 1981، ج 2، ص ص 270 . 279؛ الكتاني عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني وآخرون، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2004، ج 1، ص ص 351 . 357؛ مخلوف محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349، ص ص 314 . 315.

240 - الدالي الهادي المبروك، مملكة مالي الإسلامية وعلاقتها مع المغرب وليبيا من القرن 13-15 م، م س، ص ص 151 . 152.

241 - سيلا عبد القادر محمد، المسلمون في السنغال معالم الحاضر وآفاق المستقبل، ط 1، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، شوال 1406هـ، ص 57.

شروحا وحواشيا وتعاليقا لها،[242] وامتد هذا التأثير ليتجسد على مستوى الإنتاجات الأدبية فهي على قلتها، وظفت مصطلحات من العامية المغربية، مما يحيل على أن هذه الأخيرة كانت متداولة في خطابهم اليومي،[243] فضلا عن التداول الكبير الذي عرفته كتب المختصرات ببلاد السودان الغربي،[244] على غرار ما كان يعرفه المغرب نتيجة تأثيرات مشرقية، على الرغم مما دون حولها من سلبيات،[245] وازدادت حدتها غداة تجاوز الطلبة السودانيين مرحلة التلقي إلى مرحلة الإنتاج والتأليف، وخاصة خلال القرن 10هـ/ 16م، حيث وضعوا الكثير من الكتب المختصرة، وحسبنا ما أورده صاحب "فتح الشكور" من أمثلة عديدة لهذه الكتب.[246]

وبالمثل، برزت معالم وملامح المنهج المغربي في التعليم ببلاد السودان الغربي على مستوى الكتابة والخط، وشاهدنا في هذا ما أشار إليه القلقشندي بكون المنطقة قد عرفت حضورا للخط العربي، إذ كانت" كتابتهم بالخط العربي على طريقة المغاربة".[247] وهو ما تبناه صاحب مؤلَف "فتح الشكور" في كتابة هذا الأخير، وأشار إلى ذلك،[248] حتى أنه يمكن لكل واقف ومطلع على الكتب الإفريقية التي كتبت خلال الفترة موضوع الدراسة وما تلاها، سواء كانت من التي ما تزال بالخزائن الإفريقية، أو التي نقلت إلى المكتبات الأوروبية أن يلحظ طابع وأثر الخط المغربي عليها.[249]

خاتمة

عرفت جوانب كثيرة من النظام التعليمي بالسودان الغربي خلال الفترة موضوع الدراسة، تطابقا مع ما كان سائدا بالمغرب الاقصى، مما يدفعنا إلى القول بأن النظام التعليمي الذي ساد ببلاد السودان كان مغربي السمات، إذ للمغاربة مساهمة بارزة في تأطير النظام التعليمي بهذه الربوع.

---

242 - البرتلي، م س، ص ص 11 . 12.

243 . قضية الألفاظ المغربية الموظفة في الكتابات السودانية، نجدها حاضرة لدى كل الرواد السودانيين كمحمود كعت وعبد الرحمان السعدي وصاحب تذكرة النسيان، وأحمد بابا وغيرهم، حيث وظفوا مصطلحات من اللسان الدارج المغربي، أو من الفصيح الذي انحرفت دلالته وغلب على استعماله السياق العامي. وهو ما يحيل على أنها كانت شائعة ومتداولة. وقد أحصى أحد الباحثين انطلاقا من أربعة مؤلفات سودانية وهي: تاريخ الفتاش وتاريخ السودان وتذكرة النسيان ووفيات قاسم بن سليمان، حوالي 250 كلمة مغربية وردت بهذه المؤلفات، على الرغم من كون ولا واحد من أصحاب هذه المؤلفات سبق له أن زار المغرب أو عاش فيه لفترة زمنية ولو على قصرها، مما يؤكد أن هذه الألفاظ المغربية كانت رائجة في المنطقة. للمزيد حول هذه الألفاظ المغربية في عربية السودان الغربي، انظر: الودغيري عبد العلي، اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالغرب الأفريقي وملامح من التأثير المغربي، ط 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسة: بحوث ودراسات رقم 51، 2011، ص ص 131. 214.

244 - البرتلي، م س، ص ص 10. 11.

245 . للمزيد حول المكانة التي حظيت بها الكتب المختصرة ضمن البرامج والمؤلفات المدرسة بالمغرب، وانعكاسات ذلك على العملية التعليمية، حيث أفضت هذه المختصرات إلى سيادة ظاهرة الحفظ من جهة، وإلى إحداث خلل في سيرورة اكتساب التعلمات لدى الطلبة من جهة أخرى. انظر: ابن خلدون، المقدمة، م س، ص ص 532. 533.

246 - البرتلي، م س، ص ص 11. 12.

247 - القلقشندي، م س، ج 5، ص 298.

248 - البرتلي، م س، ص 10.

249 - التازي عبد الهادي، "المغرب في خدمة التقارب الإفريقي العربي"، مجلة دعوة الحق، ع 269، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، أبريل. ماي 1988، ص 137.

وقد برزت ملامح المنهج المغربي في التعليم ببلاد السودان الغربي على مستوى المراحل والمناهج والأسلوب والطرق المعتمدة في التدريس وفي مختلف المراحل، كما برزت على مستوى الكتابة والخط. ومن دون شك، فقد شكل المذهب المالكي محورا ودعامة أساسية للنظام التعليمي ببلاد السودان الغربي، وهو ما يحيلنا على الدور الفاعل للمغاربة في هذا المجال، حيث تشبع أهل السودان بقواعد مذهب مالك وحصل طلبة العلم منهم على اجازات من العلماء المغاربة، فصار لهؤلاء الطلبة شأن علمي كبير ببلادهم، وهو ما ساهم في تكريس التعليم بسماته المغربية الخالصة.

البيبليوغرافيا

أولا: المصادر

- . ابن أبي دينار أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني (ت 1110هـ)، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق: محمد شمام، ط 3، المكتبة العتيقة، تونس، د ت.
- . الاصطخري أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي (ت 346هـ)، المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن، 1927.
- . البرتلي أبو عبد الله الطالب محمد بن أبي بكر الصديق الولاتي (ت 1219هـ)، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تحقيق: محمد إبراهيم الكتاني ومحمد حجي، ط 1، دار الغرب الإسلامية، بيروت ،1981.
- ابن بطوطة أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي (ت 779هـ/1377م)، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق: محمد عبد المنعم عريان، ط 1، دار إحياء العلوم، بيروت.
- البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت 487هـ/1094م)، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب (وهو جزء من كتاب المسالك والممالك)، طبعة دوسلان، ميزونوف، باريس ،1963.
- التنبكتي أحمد بابا (ت 1036هـ/1637م)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط 1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، 1989.
- ابن الحاج أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي (ت 737هـ/1336م)، المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي انتحلت وبيان شناعتها وقبحها، مكتبة دار التراث، القاهرة، د ت، ج 2.
- ابن الخطيب لسان الدين السلماني (776هـ/1374م)، معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق ودراسة: محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002.

- ابن خلدون عبد الرحمن (ت 808هـ/1406م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العجم والعرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق: خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000، ج 6.
- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق: عبد الله أفندي البستاني، ط 3، المطبعة الأدبية، بيروت، 1900.
- الزجالي أبو يحي عبيد الله بن أحمد القرطبي (ت 694هـ/1294م)، أمثال العوام في الأندلس، تحقيق: محمد بن شريفة، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، مطبعة محمد الخامس، فاس، 1975، ج 1.
- السعدي عبد الرحمن بن عبد الله بن عمران بن عامر (ت 1067هـ/1655م)، تاريخ السودان، تحقيق: هوداس، مكتبة المجتمع الآسيوي، باريس،1981.
- العمري شهاب الدين أحمد بن يحي بن فضل الله (ت 749هـ/1349م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: حمزة أحمد عباس، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2002.
- القادري محمد بن الطيب (ت 1187هـ/1773م)، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تحقيق: محمد حجي وأحمد التوفيق، ط 1، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مكتبة الطالب، الرباط، 1981، ج 2.
- القلقشندي أبو العباس أحمد (ت 821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب الخديوية، القاهرة، 1915، ج 5.
- الكتاني عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس (ت 1345هـ)، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني وآخرون، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2004، ج 1.
- كعت محمود التنبكتي (ت 1000هـ/ 1591م)، تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس وذكر وقائع التكرور وعظائم الأمور وتفريق أنساب العبيد من الأحرار، دراسة وتعليق: آدم بمبا، ط 1، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، 2014.
- مخلوف محمد بن محمد (ت 1360هـ/1942م)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ.

- المقريزي تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م)، الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ط 1، مطبعة النيل، مصر، 1326هـ، ج 4.
- . المقريزي تقي الدين أحمد بن علي، الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك، تحقيق: جمال الدين الشيال، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، 2000.
- . الوزان حسن بن محمد الفاسي (ت 957هـ/1550م)، وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط 2، بيروت، لبنان، 1983، ج 1 و2.

ثانيا: المراجع العربية

- أمعيط نور الدين، "ملامح من التواصل الثقافي بين المغرب وبلاد السودان خلال العصر الوسيط"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، مج 4، ع 14، يناير 2022. (ص. 260. 278).
- الإلوري آدم عبد الله، الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فوديو الفلاني، ط 1، دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت، 2014.
- باري محمد فاضل علي وسعيد إبراهيم كريدية، المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007.
- بازينة عبد الله سالم محمد، انتشار الإسلام في أفريقيا جنوب الصحراء، ط 1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته، ليبيا، 2010.
- بودواية مبخوت، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005. 2006.
- التازي عبد الهادي، "المغرب في خدمة التقارب الإفريقي العربي"، مجلة دعوة الحق، ع 269، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، أبريل. ماي 1988. (ص ص. 132. 159).
- جعفري أحمد أبا الصافي، المخطوطات الجزائرية وأعلامها في المكتبات الإفريقية، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2015.

- جعفري مبارك، "الدور التعليمي للزوايا والطرق الصوفية في إقليم توات بالجنوب الغربي للجزائر خلال القرن 12هـ/18م"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 15، المركز الجامعي غرداية، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2011. (ص ص.399. 409).
- الجمل شوقي عطا الله، "الحضارة الإسلامية العربية في غرب إفريقيا: سماتها ودور المغرب فيها"، المناهل، ع 7، مطبعة دار المناهل، الرباط، نونبر 1976. (ص. 132. 163).
- . الخاتم علي، "الإسلام في السودان الغربي: آثاره السياسية والثقافية"، مجلة دراسات أفريقية، ع 1، المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم، أبريل 1985. (ص 181. 202).
- الدالي الهادي المبروك، التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.
- الدالي الهادي المبروك، مملكة مالي الإسلامية وعلاقتها مع المغرب وليبيا من القرن 13-15 م، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،2001.
- دندش عصمت عبد اللطيف، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988.
- رزق الله أحمد مهدي، حركة التجارة والإسلام والتعليم الإسلامي في غربي إفريقية قبل الاستعمار وآثارها الحضارية، ط 1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1998.
- زبادية عبد القادر، "القرن 16 وحركة التعليم في تمبكتو مركز التبادل الثقافي الأول مع العرب"، مجلة المؤرخ العربي، ع 14، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العراق، 1980. (ص. 205. 221).
- السقاط عبد الجواد، "ملامح من التواصل الثقافي بين المغرب والسودان في العصر السعدي"، مجلة دعوة الحق، ع 269، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، أبريل. ماي 1988، (ص. 242. 250).
- سيلا عبد القادر محمد، المسلمون في السنغال معالم الحاضر وآفاق المستقبل، ط 1، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، شوال 1406هـ.
- الشكري أحمد، الإسلام والمجتمع السوداني: إمبراطورية مالي 1230 ـ 1430 م، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1999.

- الشكري أحمد، الذاكرة الإفريقية في أفق التدوين إلى غاية القرن 18م (نموذج بلاد السودان)، ط 1، سلسلة أطروحات، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010.
- طرخان إبراهيم علي، دولة مالي الإسلامية: دراسات في التاريخ القومي الافريقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.
- الطويل حسن، "دور التجار المغاربة في التطور العمراني ببلاد خلال العصر الوسيط"، ضمن المدينة المغاربية: مقاربات تاريخية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية المحمدية، سلسلة دفاتر البحث العلمي رقم 22. (ص. 103. 110).
- عبد السلام الحسين نعمة، علاقة بلاد السودان ببلاد المغرب العربي منذ الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الفاطمي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1999.
- عبد اللطيف علي محمد، تمبكتو أسطورة التاريخ، ط 1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2001.
- العلوي عبد العزيز، "الرحلة العلمية من إمبراطورية مالي إلى فاس في العصر المريني"، مجلة دعوة الحق، ع 350، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، مارس 2000، (ص. 68. 77).
- الغربي محمد، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الصفاة، الكويت، د ت.
- فدواش محمد، النظام التعليمي بالمغرب الأقصى وبلاد السودان دراسة مقارنة (ق 9. 7 هـ / 15. 13م)، بحث لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة شعيب الدكالي، السنة الجامعية 2021. 2022.
- الفياض عبد الله، الإجازات العلمية عند المسلمين، ط 1، مطبعة الارشاد، بغداد، 1967.
- قداح نعيم، أفريقيا الغربية في ظل الإسلام، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1960.
- قداح نعيم، حضارة الإسلام وحضارة أوربا في افريقيا الغربية، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
- القطعاني فادية عبد العزيز إبراهيم، المراكز الحضارية في القارة الإفريقية ودورها التعليمي والثقافي في بلورة الشخصية الإفريقية، ضمن: التعليم العربي الإسلامي في إفريقيا، تحرير جعفر عبد السلام، ط 1، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2015.

- كريمي ماجدة، "العلاقات التجارية بين المغرب والسودان على عهد المرينيين"، مجلة دعوة الحق، ع 269، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، أبريل. ماي 1988، (ص .251. 256).
- مرجان سحر عنتر محمد أحمد، فقهاء المالكية وآثارهم في مجتمع السودان الغربي في عهدي مالي وصنغي (628. 1000هـ/1230. 1591م)، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2011.
- مقاديم عبد الحميد، المدارس العلمية ودورها السياسي والثقافي في السودان الغربي) مالي . سنغاي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، الجزائر، 2017. 2018.
- المنوني محمد، "التكامل الثقافي بين المغرب وإفريقيا في العصر الحديث من خلال المصادر العربية"، مجلة دعوة الحق، ع 269، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، أبريل. ماي 1988. (ص. 123. 131).
- موسى عز الدين أحمد، "الثقافة العربية الإسلامية في غرب إفريقيا"، مجلة دعوة الحق، ع 350، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، مارس 2000. (ص ص. 128. 140).
- نوري دريد عبد القادر، "انتشار الإسلام في أفريقيا جنوب الصحراء دراسة في خطوات الانتشار والأسباب والوسائل"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، مج 1، ع 1، جامعة الموصل، العراق، 2007. (ص. 4. 38).
- الودغيري عبد العلي، اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالغرب الأفريقي وملامح من التأثير المغربي، ط 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسة: بحوث ودراسات رقم 51، 2011.
- وناس زمان عبيد، "الحياة الاجتماعية والثقافية في مدينة جاو"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج 4، ع 3، جامعة كربلاء، العراق، يوليوز 2006. (ص. 101. 127).

ثالثا: المراجع الأجنبية

- CUOQ J., *Histoire de l'islamisation de l'Afrique de l'ouest des origines à la fin de 16ème siècle*. Paris: Librairie Orientaliste Paul Geuthner, 1984.
- DELAFOSSE M., *Haut- Sénégal- Niger*. Paris: Emile larose, Libraire-éditeur, 1912, tome 2.
- DUBOIS F., *Tombouctou la Mystérieuse*. Paris: Ed. Ernest Flammarion, 1897.
- HACQUARD A., *Monographie de Tombouctou*. Paris: Société des études coloniales & Maritimes, 1900.

- KONATE D.," Les relations culturelles entre Fès et le Mali du XIVe au XVIe siècle".
- ضمن أعمال الندوة الدولية: فاس وإفريقيا: العلاقات الاقتصادية والثقافية والروحية، منشورات معهد الدراسات الافريقية بالرباط وكلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس، 1993، ص ص. 45. 55).
- LE TOURNEAU R., *Fès avant le protectorat. Etude économique et sociale d'une ville de l'occident musulman*. Casablanca: Publications de l'Institut des hautes Etudes Marocaines, 1949, Tome XLV.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار– مارس 2024
ISSN 2569-734X

الو اقع السوسيو مجالي لمدينة الفقيه بن صالح ومظاهر التحول

The socio-majority reality in al fkih ben salah city and the manifestations of transformation

هدى قصطال * طارق أبو الهدى فتيحة موفق*****

*طالبة باحثة مختبر الجيومرفولوجية البيئة والمجتمع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش (h.qostal@gmail.com)

**طالب باحث مختبر المجالات والمجتمعات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية (Abouelhouda1988@gmail.com)

***أستاذة باحثة مختبر الجيومرفولوجية البيئة والمجتمع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش (Fati-moufak@hotmail.fr)

ملخص: تحكم في التوسع الحضري لمدينة الفقيه بن صالح، آليات وعوامل من أبرزها؛ الهجرة الريفية كأساس في تشكل المدينة منذ البداية، حيث احتلت مدينة الفقيه بن صالح منذ انطلاقها مكانة كبرى باعتبارها مقرا قياديا للفرنسيين من جهة، ومقرا للمكتب المسؤول عن تأطير القطاع المسقي من جهة ثانية. الشيء الذي جعلها نقطة جذب للساكنة الريفية من أجل البحث عن فرص للشغل، وتحسين المستوى المعيشي، والذي نتج عنه نمو ديمغرافي سريع رافقه إدخال مجموعة من الخدمات والأنشطة للمدينة. إن ما بات يميز مدينة الفقيه بن صالح اليوم، هو التحول الكبير الذي عرفته بسبب المهاجرين منذ أن ارتقت إلى مستوى إقليم، فإلى جانب استمرار توافد المهاجرين من المناطق القروية المجاورة، باتت المدينة تستقطب ساكنة من الأصول الحضرية، للاشتغال في الإدارات والمؤسسات التي تم خلقها.

الكلمات المفاتيح: المدينة _ التحول

The urban expansion of the city of al-fkih ben saleh was controlled by mechanisms and factors , most notably rural migration as the basis for the formaton of the beginning as the city of al- fkih ben saleh occupied a major position since its inception as the headquarters of the french leadership on the one hand, and the headquarters of the office responsible for framing the irrigated sector on the other hand. This made it an attractive point for rural residents to seek employment opportunities and improve their standard of living, which resulted in rapid demographic groweth accampanied by a range of services and activties for the city.

مقدمة

عرفت مجموعة من المراكز الحضرية الصغرى بالمغرب تزايدا ديمغرافيا مهما، وتوسعا في أنشطتها وخدماتها، وأصبحت بذلك مدنا متوسطة في فترات زمنية قصيرة. تتجلى هذه الظاهرة في عدد من المناطق، خاصة تلك التي لها مؤهلات اقتصادية، كما هو حال المناطق السقوية، وضمنها سهل تادلة، الذي تنتمي له مدينة الفقيه بن صالح. فالتطور الحضري بهذا المركز جاء كنتاج لمجموعة من العوامل الطبيعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية... أثرت بشكل واضح ومختلف على مورفولوجية هذه المدينة، وأفرزت مشهدا عمرانيا متباينا. إذ أخذت الدينامية المجالية بمدينة الفقيه بن صالح العديد من التمظهرات، حيث ظلت تتوسع على حساب أراضي فلاحية خصبة، إلى أن أصبح هذا التوسع يشمل الدواوير المحيطة بها. تطور أفرز أشكالا مجالية مختلفة (تجزئات، أحياء جديدة، وأحياء غير مهيكلة...)

الإشكالية:

مرت مدينة الفقيه بن صالح منذ نشأتها، بمراحل توسع متميزة طبعها التباين والاختلاف. على الرغم من حداثة نشأتها (مع دخول المستعمر الفرنسي)، فقد عرفت المدينة توسعا ملحوظا، مقارنة مع مدن أقدم منها في المنطقة كمدينتي؛ قصبة تادلة، وأبي الجعد، ويتجلى هذا من خلال ارتفاع عدد سكانها حاليا والذي يقدر ب 118399 ألف نسمة[250]. تهدف إشكاليتنا الوقوف على دراسة هذا التحول الذي عرفته المدينة من خلال؛ الوقوف على مراحل التوسع العمراني بمدينة الفقيه بن صالح، ومعرفة طبيعة الدينامية السوسيومجالية، ومختلف الآليات التي تحكمت فيها ووجهتها؟ وطبيعة المجال الذي توسعت عليه؟

1 مرحلة الاستعمار الفرنسي: تهيئة المدينة كمركز لانطلاق عمليات الاستغلال في إطار سياسة أهلية

1.1. أسباب اختيار الفرنسيين لمركز الفقيه بن صالح

لم يكن إنشاء مدينة الفقيه بن صالح من باب الصدفة، وإنما كان مرتبطا بمشروع الري الذي أدخله المستعمر الفرنسي في إطار الاستغلال الاستعماري لخيرات البلاد. إذ استغل المؤهلات الطبيعية المهمة التي تميز المنطقة حتى قيل: " **إن مدينة الفقيه بن صالح نبتت من تربة السهل المسقي كما نبتت أشجار الزيتون** " ووصفها أحدهم بأنها " **خرجت من تراب السهل المسقي كما خرجت العنقاء من الرماد**[251]".

250 تم الحصول على هذا الرقم استنادا على إسقاط قمنا به اعتمادا على نسبة نمو المدينة بين إحصائي 2004 و2014.

251 أحمد محمد قاسمي، تاريخ قبيلة بني عمير والمحيط التادلي، دار النشر المتقي برينتر المحمدية،

إن وصف المدينة بهذا الشكل يحمل عدة دلالات؛ فالتطور الذي طرأ على نشأة المدينة ما بين 1941 و1951، كان مواكبا وموازيا لتطور مشروع الري، وكان يسير معه بنفس الوثيرة. خصوصا وأن الدفع بالمدينة إلى التوسع ارتبط أساسا باستغلال خيرات المنطقة، انطلاقا من مركز حددت فيه عدة خصائص، ومن هذه الخصائص نذكر:

1- التواجد وسط التجمعات السكانية المحيطة؛ بني ملال، وقصبة تادلا، وأبي الجعد، وخريبكة، ووادي زم... .

2- وجود مؤهلات طبيعية؛ وجود واد أم الربيع، وخصوبة التربة، ووجود فرشات مائية، والتمركز بوسط سهل تادلة، ووفرة اليد العاملة...

3- وجودوها في ملتقى طرق يربط بين الشمال والجنوب، وقربها نسبيا من مدينة الدار البيضاء الذي لا تبعد عنه سوى ب165 كلم.

4- خلق مركز لمراقبة المدنية، وتعيين مراقب للاستشراف المباشر على إنجاز المشروع.

5- تحويل المدينة إلى مركز لاستقطاب سكان البوادي المجاورة، وفتح المجال في وجه المعمرين الراغبين في الاستيلاء على الأراضي التي سيشملها الري، وتهيئ ظروف الاستغلال.

6- وضع ساكنة المنطقة (بني عمير)، تحت رقابة السلطات الاستعمارية لضمان استقرار المعمرين وتأمين استغلال المشروع.

7- تأمين نقل المنتجات الفلاحية، وصولا إلى مركز وادي زم، الذي لا تبعد عنه سوى باثنان وأربعون كيلومتر، حيث يوجد خط السكة الحديدية، الذي أقامه المستعمر لنقل الفوسفاط، وكان هذا الخط السككي مبرمجا وصوله إلى أربعاء الفقيه بن صالح، التي ستتحول إلى مركز لتصدير الإنتاج الفلاحي إلى فرنسا.

8- تحويل مدينة الفقيه بن صالح إلى مركز إداري، بغية التحكم في إدارة وتسيير المشروع السقوي، والاستغلال الفلاحي، وجعلها مركزا للمصالح الإدارية، والمؤسسات المرتبطة بالمجال الفلاحي. هذا ما يفسر مثلا إقامة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالمدينة (ORMVAT)...

1.1.1ساهمت السياسة الأهلية بدوركبيرفي إنجاح عملية الاستغلال وتكريس الطابع الحضري لمدينة الفقيه بن صالح

ص 272،سنة 1188- 1956.

يمكن القول أن الظهور الحقيقي لمدينة الفقيه بن صالح، لم يتأتى إلا في نهاية ثلاثينيات القرن الماضي، فقد كانت البداية الأولى لانطلاق بناء مدينة الفقيه بن صالح، عبارة عن زنقة سطرت من طرف (Pierre Réud) سنة 1939[252]. فالتصميم الأول للمدينة راهن على النهوض بمدينتين مختلفتين، ذات مقومات مختلفة. فعلى مستوى مدينة الفقيه بن صالح، شرع المستعمر في تشييد المرافق الحيوية، فكان بناء القيسارية، وساحة بئر انزران التي قام المعماري(ايفون) عام 1939، بوضع تصميمها الذي روعي فيه مقومات المعمار المغربي الأصيل[253].

من هنا يمكن الحديث عن هذه المدينة، كتجمع بشري يحتل موقعا مركزيا متميزا في قلب سهل بني عمير السقوي، ويتضح ذلك من خلال تصميم ساحة بئرا نزران التي جسدت هذه المركزية. حيث صممت لتلعب دور المركز التجاري من أجل تجميع المنتوجات المحلية، القادمة من مختلف المناطق المحيطة، ومن جميع الأنحاء التي زادت خيراتها وتضاعف إنتاجها. يظهر هذا من خلال فتح المدينة على محيطها من خلال مجموعة من المداخل وهي:

1- **باب الأحد:** ينفتح مباشرة على طريق حد البرادية في اتجاه الشمال الشرقي.

2- **باب الخميس:** ينفتح في اتجاه خميس بني شكدال اتجاه ناحية الغرب.

3- **باب الثلاثاء:** يمثل نهاية الطريق المتوجه إلى ثلاثاء بني وكيل.

4- **باب السبت:** يتصل مباشرة بالطريق المتجه نحو سوق السبت أولاد النمة.

باب السوق: يعرف اليوم بزنقة القصب، التي كانت تربط ساحة السوق الأسبوعي، وساحة كيل الحبوب بالساحة المركزية.

2.1مرحلة الاستقلال : التنوع في العمران والتباين الزمكاني

1.2.1 مرحلة 1962_1990 : الامتداد العمراني الواسع

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين، من 1962 إلى 1978، ومن 1978 إلى 1990. من مميزات هذه المرحلة تقوية زراعة بعض المنتوجات الفلاحية بالمنطقة، كالشمندر إذ أن هذا المنتوج الزراعي يتطلب يد عاملة مهمة، وهو ما شكل فرصة لتنامي الهجرة الداخلية الوافدة. فانعكس هذا الوضع بشكل مباشر على المجال، حيث امتلأت بعض الأماكن الفارغة بمختلف الأحياء،

252 أحمد محمد قاسمي، مرجع سابق، ص، 274.

253 يمكن الرجوع إلى دراسة واحي العربي، بعنوان السياسة الاستعمارية الفرنسية إزاء المدن الحضرية التقليدية، سلا نموذجا، المدينة في تاريخ المغرب العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بن مسيك، 1988.

مثل ما وقع بين الحي الأوروبي، ومركز المدينة. رافق هذه المرحلة ظهور أحياء جديدة ذات أشكال عمرانية متميزة، اعتمدت في بناءها على مواد عصرية؛ كحي جميلة الذي يتواجد غرب الحي الإداري، وهو بمثابة تجزئة خلقتها الدولة لصالح الأطر الإدارية والتعليمية وغيرها. من هنا يتبين على أن هذا الحي كان يتفرد بمضمون اجتماعي متميز، وفي المقابل ظهرت أحياء أخرى فقيرة، كحي دوار الشمندر غرب حي جميلة. إن اسم هذا الحي (دوار الشمندر)، يعكس دلالة واضحة على ارتباط وجوده بطبيعة الإنتاج الفلاحي.

إن أغلبية سكان هذا الحي وفدت إلى مدينة الفقيه بن صالح من أجل العمل داخل الحقول الفلاحية، مما يبين على أن المضمون الاجتماعي لسكان حي جميلة، يختلف بالتأكيد عن سكان دوار الشمندر، الشيء الذي انعكس على شكل السكن وعلى المجال. شكل الطين والزنك والمواد الأساسية التي اعتمد عليها في بناء منازل هذا الحي، وتوسعت في نفس الفترة أحياء ودواوير أخرى هامشية؛ كحي آيت الراضي غرب المدينة، ودوار أولاد سيدي شنان في الجنوب الغربي والذي لم يكن ينتمي بعد إلى المدار الحضري.

ظهر في هذه المرحلة كذلك، حيين آخرين في شرق المدينة هما، حي القواسم 2 وسيدي أحمد الضاوي. يتضح على أن التوسع المجالي في هذه الفترة لم يكن منظما، وكان التوسع في شكل سكن عشوائي وبسيط في غالب الأحيان، دون خضوعه لأية ضوابط قانونية، وبعد ذلك تم دمج هذه الأحياء ضمن المدار الحضري، وتهيئتها وفق القوانين المعمول بها، لتظهر من جديد أحياء أخرى ، كحي السلام (إيزة خيتي)، وحي التقدم (الكرين)، وحي الفتح (دوار شنيولة)، وحي زيز، وسيدي خلخال. وتظهر الخريطة أهم مراحل التعمير التي مرت بها مدينة الفقيه بن صالح.

الخريطة رقم:1 مراحل التوسع الحضري بمدينة الفقيه بن صالح

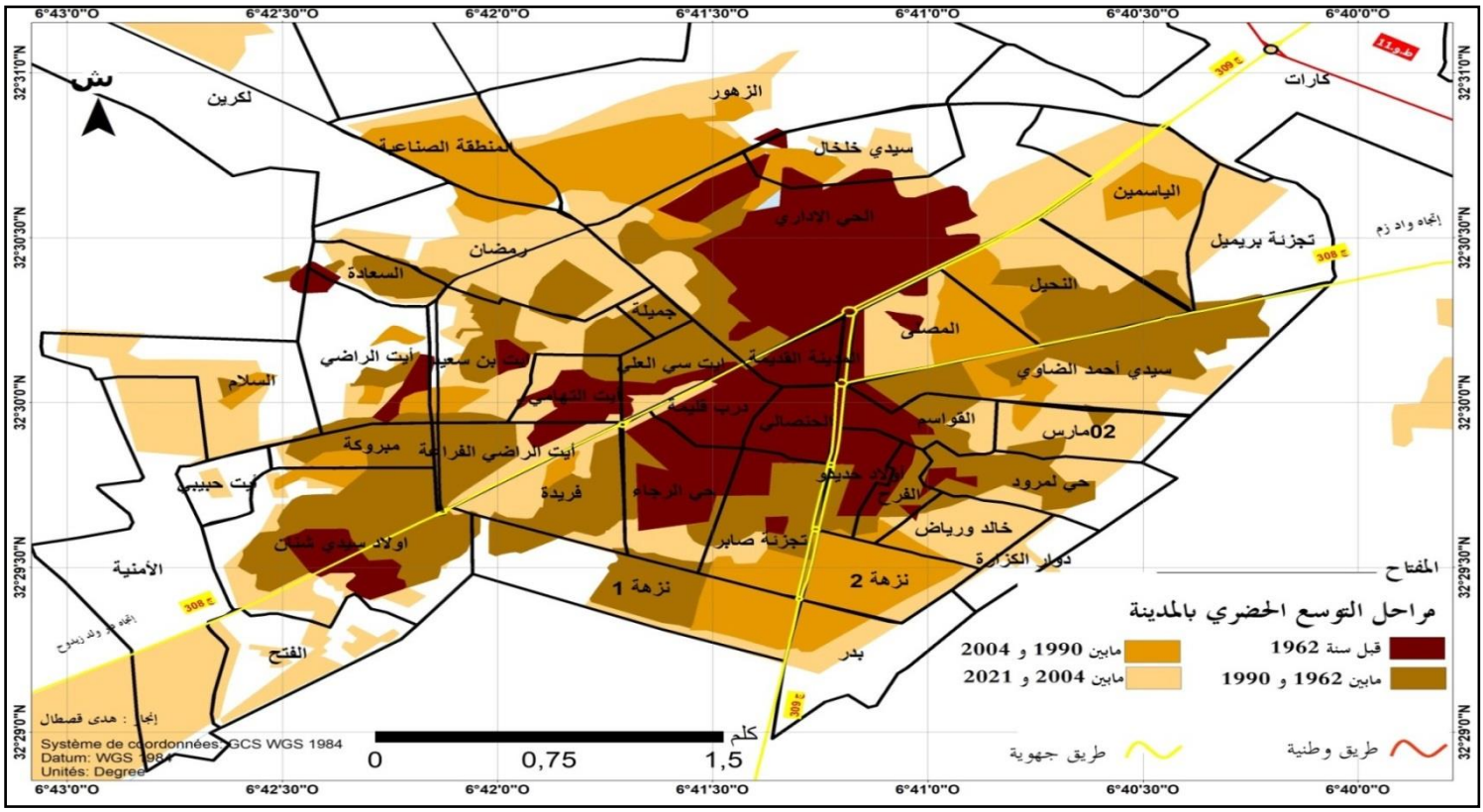

المصدر: الصور الجوية وتصميم التهيئة

يتضح من خلال الفترتين السابقتين، اللتان امتدتا منذ نشأة المدينة إلى مطلع ستينيات القرن الماضي. أن التوسع المجالي كان بطيئا نسبيا، فالتراكمات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج الفلاحي أصبحت بصفة عامة، أقل من التراكمات المرتبطة بعائدات الهجرة الدولية، منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي. لقد بدأت وثيرة التوسع تتغير من حيث الكم، ومن حيث الكيف. فقد تميزت نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات، بمكون اقتصادي جديد شهدته المنطقة، والمتمثل في عائدات الهجرة الدولية. التي ارتبطت استثماراتها بالتطور المجالي، وهكذا ظهرت ولأول مرة أحياء جديدة، كما توسعت أحياء أخرى بشكل ملفت للانتباه.

2.2.1مرحلة 1990 _2021 : الاعتماد على آليات التخطيط الحضري

تزامنت هذه الفترة، مع صدور قانون 12-90 المتعلق بالتعمير، وقانون 25-90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية. يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين؛ ما بين سنتي 1990 و2004، ومن 2004 إلى 2021. عرفت المدينة آليات جديدة للتخطيط الحضري المتمثلة في؛ المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، وتصاميم التهيئة، بالإضافة إلى التصاميم

القطاعية، وتصاميم إعادة الهيكلة. تميزت هذه المرحلة بتطور جد هام للمجال الحضري، بسبب تزايد عائدات الهجرة الدولية بشكل كبير؛ فأصبحنا أمام مشاهد عمرانية عصرية في عدد من الأحياء. كما عرفت هذه المرحلة انطلاق مجموعة من المشاريع، والتجزئات، مثلما هو الشأن في تجزئة الياسمين، وبدر، وخالد... والتي تعود ملكيتها حسب البحث الميداني إلى حوالي 60% من أسر المهاجرين بالمدينة.

طبع توسع المدينة الشكل الأفقي، وتم ذلك على حساب المجالات الفلاحية ذات المردودية المرتفعة، وأخذ هذا التوسع شكلا نجميا في كل الاتجاهات. لقد عرف التوسع المجالي لمدينة الفقيه بن صالح، تزايدا كبيرا في وثيرة التمدين، إذ انتقل عدد السكان من 13483 نسمة سنة 1960 إلى 102.019 نسمة حسب إحصاء 2014. ساهم فيه النمو الديمغرافي من جهة، والهجرة من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى مجموعة من التحولات المجالية؛ حيث تزايدت رقعة المجال المبني، وتوسع المدار الحضري. كما انتهجت سياسة التوسع العمودي في تصاميم البناء، إلى جانب التوسع الأفقي. إضافة إلى التحولات الإدارية، حيث ارتقت المدينة من باشوية إلى مقر عمالة، كما تم إنشاء مراكز خدماتية، وتجارية كبرى بفعل المكانة التي أصبحت تحتلها المدينة داخل الجهة. تم إنشاء المركز التجاري مرجان، سنة 2010، والمركز التجاري أتكاداو سنة 2013، وثلاثة أسواق تجارية (بيم)، الشيء الذي أعطى للمدينة بعدا إداريا واقتصاديا جديدا.

يمكن ملاحظة التغير الذي عرفته مدينة الفقيه بن صالح من خلال الصور الميدانية التالية،

بعض مظاهر التغير الحضري بمدينة الفقيه بن صالح

2018عدسة الباحث

2 العوامل المتحكمة في التوسع الحضري بمدينة الفقيه بن صالح

1.2 التزايد الديمغرافي للمدينة

طرحت ظاهرة التوسع الديمغرافي عدة تساؤلات حول انعكاساتها الاقتصادية، والاجتماعية. فالبعض يرى أن هذه الظاهرة تشكل خطرا على الإنسانية، لأنها تؤدي إلى فقدان التوازن بين الموارد والسكان، بينما يعتبرها البعض الآخر تطورا طبيعيا لا يبعث على القلق إطلاقا[254].

تميزت مدينة الفقيه بن صالح، بضعف نموها السكاني خلال سنوات العشرينيات، حيث قدر عدد سكانها بحوالي 100 شخص سنة 1902. كانت في البداية عبارة عن مجموعة من الخيام، وعدد قليل من البيوت المبنية من الطين، والقش وبعض (النوايل). لقد وصفها المستكشف الفرنسي (أوجين أوبان) في نفس السنة بقوله " **الأرض ذات لون داكن ولا وجود للشجر، هناك فقط بعض شجيرات السدر مع قليل من السكان، يعيش الأهالي في نوالات على شكل خلايا النحل ذات مداخل وطيئة جدا**[255]." لينتقل هذا العدد إلى الضعف، بدخول الاستعمار. تزامنا مع انتشار السقي العصري، بدأت أولى عمليات التحديث بقطاع بني عمير سنة 1929، لتشكل المدينة بذلك الوجهة الرئيسية للمهاجرين النازحين إليها، بهدف إيجاد فرص للعمل بهذا المركز أكثر من غيره من المراكز الحضرية الأخرى، على اعتبار الوظائف الجديدة التي أضحت تتمتع بها، وأثرها الكبير على مستوى التشغيل، وذلك بحكم القرب والانتماء القبلي، وهو ما يتضح من خلال المبيان التالي:

المبيان رقم:1 تطورعدد سكان مدينة الفقيه بن صالح بالألف

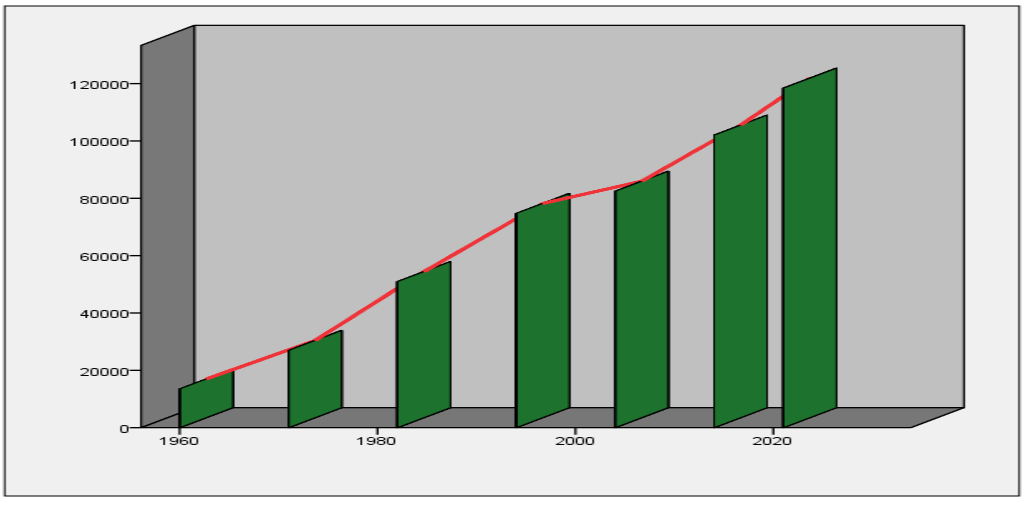

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط و البحث الميداني

254 السبتي محمد ، أوليات في جغرافية السكان، ص،43،الطبعة الأولى 2015-2016.

255 قاسمي أحمد محمد، مرجع سابق، ص 270.

يمكن تفسير هذا النمو الديمغرافي، بعدة عوامل أبرزها: التزايد الطبيعي المتمثل في ارتفاع الولادات، وانخفاض الوفيات، وذلك بفعل تحسن الوضع الطبي، وارتفاع مستوى المعيشة. إضافة إلى الهجرة الداخلية، بسبب تزايد وظائف مدينة الفقيه بن صالح وأنشطتها، وكذلك بسبب الجفاف الذي عرفه المغرب وأزم الأرياف. لقد ساهمت الهجرة القروية بشكل كبير في تزايد عدد سكان المدن، وفي توسعها العمراني، إذ أصبحت الهجرة تشكل ظاهرة مجالية، وآلية أساسية في إنتاج المجالات الحضرية[256] بالمغرب. أضحت بذلك الظاهرة الحضرية في المغرب، من العناصر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في أي سياسة لإعداد التراب الوطني. لأن تأثير الهجرة هو تأثير مزدوج على كل من مناطق الاستقطاب، ومناطق المغادرة على حد سواء، ومما لاشك فيه أن القفزة الديمغرافية التي سجلتها مدينة الفقيه بن صالح، لم تكن لتتحقق لو لم تستقبل أعددا مهمة من المهاجرين القرويين، كما هو حال باقي المدن المغربية.

لقد شكلت ساكنة الأرياف المجاورة لمدينة الفقيه بن صالح، العناصر الأكثر توافدا على المدينة، والمكونة لعدد كبير من ساكنتها في الوقت الراهن، وقد اتضح هذا أكثر حسب البحث الميداني.

256 للتوسع أكثر في هذا السياق يمكن الرجوع إلى مدافعي محمد مرجع سابق.

الخريطة رقم :2 الأصول الجغرافية للساكنة الوافدة على مدينة الفقيه بن صالح

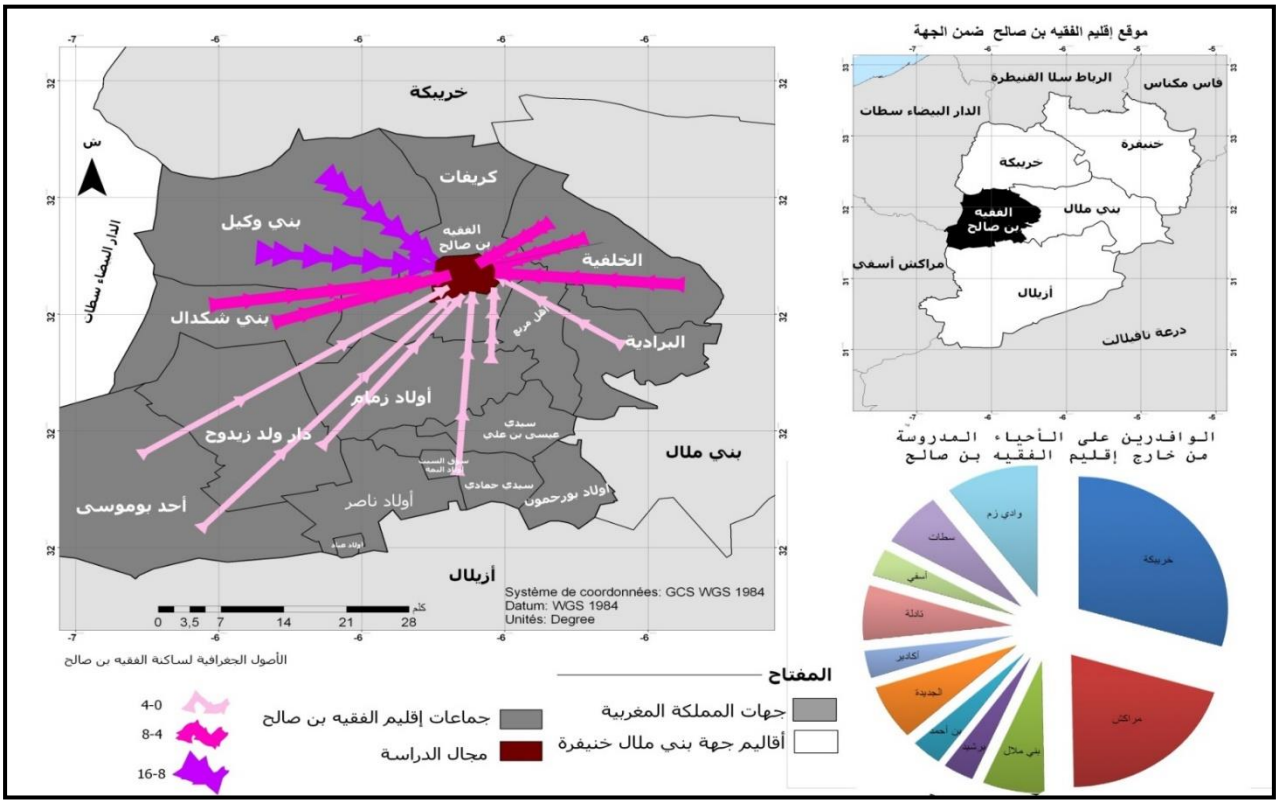

المصدر: البحث الميداني (2018-2021)

من دون شك أن الهجرة والتزايد الديمغرافي المرتبط بها، أثرا على البنية العمرية لساكنة مدينة الفقيه بن صالح. تبين من خلال إحصاء 2014 هيمنة الفئات العمرية الشابة، إذ أن أزيد من ربع ساكنة المدينة يقل عمرهم عن خمسة عشرة سنة، وفي المقابل تصل نسبة الساكنة التي يتراوح عمرها ما بين خمسة عشرة، وأربعة وستون سنة إلى 62.2%، وهو ما يقارب المعدل الوطني (62.4%)، أما على المستوى الجهوي لم تتجاوز هذه النسبة 60.7%. يتضح هذا أكثر من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم: 1البنية العمرية لساكنة مدينة الفقيه بن صالح

الفئات العمرية	المستوى الوطني%	المستوى الجهوي%	مدينة الفقيه بن صالح%
أقل من15 سنة	82.2	29.2	28
مابين 15 و 60	62.4	60.7	62.2
أكثر من 60	9.4	10	9.8
المجموع	100	100	100

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط إحصاء2014

2ساهمت الهجرة بنوعيها في تقوية الدينامية الحضرية بمدينة الفقيه بن صالح

إذا كانت مدينة الفقيه بن صالح، قد عرفت تزايدا ديمغرافيا فإن هذا الأخير ارتبط أساسا بالنمو الديمغرافي، وبالهجرة الداخلية. ارتبطت هذه الهجرة بتوافد الموظفين للعمل في مختلف الإدارات، والاشتغال بالمدينة. تؤدي رغبة تملك هاته الفئة للعقار باعتبارها فئة اجتماعية متوسطة، سببا في اقتناء أو بناء السكن، وتعتبر الأحياء الجديدة وغيرها من أحياء المدينة، نتاج لهاته الحركة السكنية. لتصل نسبة الموظفين القاطنين بالأحياء الجديدة، كحي الزهور، والياسمين، وبدر ونزهة1و2... إلى 37,3% من مجموع الموظفين المتواجدين بالمدينة، وما يميز هاته الفئة، أن أغلبها من موظفي التعليم وموظفي وزارة الداخلية.

دون أن ننسى أن الهجرة الدولية قد طبعت المنطقة، وخاصة إلى إيطاليا وإسبانيا[257]، ومن نتائجها على مناطق المغادرة، تزايد استثمار المهاجرين في المجال العقاري[258]. كما أن الهجرة القروية ساهمت بدورها وبشكل كبير في تدعيم الدينامية الحضرية، إذ تصل نسبة المهاجرين من المناطق القروية إلى مدينة الفقيه بن صالح، والقاطنين بالأحياء الحديثة العهد إلى 17.6% من مجموع الأسر. هجرة جاءت لأسباب متعددة، وفي المقابل لعب القطاع الخاص هو الآخر دورا مهما في هذه الدينامية، كما هو حال التجار وأصحاب الخدمات...

ساهم المهاجرون الدوليون بشكل كبير في توسع مدينة الفقيه بن صالح، و ما يفسر ذلك هو تزايد رخص البناء، والمجالات المبنية التي تمت على حساب المجال الفلاحي. من مظاهر هذا التوسع نجد؛ توسع المدار الحضري خلال سنوات 1987 و1992، حيث تم ضم دواوير هامشية إلى تراب المدينة، بعدما التصقت بناياتها بمدينة الفقيه بن صالح. هي بنايات ساهمت فيها عائدات الهجرة الدولية كما هو الحال في؛ دوار أحمد الضاوي، وسيدي شنان، وشنيولة، وعرفت الطريق الرابطة بين وادي زم، وخريبكة، ظهور سكن راقي (فيلات). ناهيك عن ملئ الفراغات المساحية، التي كانت تتخلل عددا كبيرا من الأحياء، كحي الياسمين، الزهور، بدر، خالد، فريدة... وظهور عدد من التجزئات كما هو الحال في حي السعادة، والمصلى، والقواسم... إن التحول المعماري من حيث الشكل، مرده أساسا إلى عوامل عديدة، وفي مقدمتها عائدات الهجرة الدولية، والمهاجرين لمدينة الفقيه بن صالح. إذ عمل هؤلاء المهاجرون على ضمان وبناء مساكن بالمدينة التي غادروها (المدينة الأم)، معبرين في ذلك عن

257 www.academia.edu/8216003/ mobilité internationale et dynamique de changement dans les sociétés de départ : a Propos de la migration des « fkih ben salah » en Italie,2006,p35. Le 06-08-2021.

258 للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى صالح منير، من الفقيه بن صالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية و تأثيرها على مناطق الانطلاق، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا تخصص جغرافيا بشرية، السنة الجامعية 1995- 1996.

تحقيق رقي اجتماعي لهم ولعائلاتهم، ومن مظاهر الرقي كذلك، استثمار المهاجرين في أنشطة خدماتية عامة؛ (المقاهي، والمطاعم، ومحطات غسل السيارات...[259]). فكان لها دور في تحول نوع المعمار، وذلك من خلال حجم التكاليف التي أنفقت في هاته المشاريع. لقد خلقت هذه الأخيرة نوعا من التنافس بين المهاجرين، وهذا ما أظهره البحث الميداني، من خلال شكل البناء، ومساحاته، والتجهيزات المعتمدة، سواء على مستوى الأنشطة الخدماتية، أو على مستوى السكن، خصوصا في الأحياء الجديدة، التي كان لهم دور مهم في خلقها.

لقد أصبحت المدينة في شكل جديد، غير من مورفولوجيتها التقليدية، إلى مورفولوجية عصرية. تجدر الإشارة إلى أن هذا التطور العمراني المرتبط بالمهاجرين، بات يعرف نوعا من التراجع لأسباب عديدة، ترتبط أساسا بتراجع مداخيل المهاجرين من مدينة الفقيه بن صالح، بسبب الأزمة العالمية 2008-2009 التي ضربت بلدان الوصول، وبسبب تشديد الرقابة على الأنشطة غير الشرعية، التي كانت تشكل مصدر دخل مهم للمهاجرين (الحريك والغبرة)، وفرض التعريفة الجمركية على المواد التي كانوا يجلبونها من أوروبا، ويعيدون بيعها في المغرب، كالسيارات مثلا. ناهيك عن جنوح نسبة مهمة من المهاجرين من أوروبا، للاستثمار في بلدان الوصول. هذا الوضع عبر عنه عدد من المهاجرين الدوليين[260]. فكان لهذه العوامل إضافة إلى عوامل أخرى، والمتمثلة أساسا في أثار الهجرة الدولية، دورا حاسما في تغيير الطابع المعماري لمدينة الفقيه بن صالح، وفي خلق دينامية جديدة، وذلك على مستويات عديدة.

1.2.2على مستوى الدينامية المجالية

لعبت الهجرة الدولية دورا متميزا في الدينامية الحضرية، وبرزت أهميتها في السنوات الأخيرة من خلال مساهمتها في انتقال عدد مهم من الأسر الريفية، نحو المراكز الحضرية لسهل تادلة. كمدينة الفقيه بن صالح، والسبت أولاد النمة و بني ملال، وبذلك أحدثت الهجرة الدولية تغيرات اجتماعية على المهاجرين وأسرهم[261]. خاصة خلال نهاية ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، فقد ساهمت في تغيير الوضع الاجتماعي وتطوير بنياته، وإعادة صياغة الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية للساكنة من جديد. هذا ما يعني ظهور فئات جديدة من الملاكين، أصبحت لهم عقارات بمدينة الفقيه بن صالح، وبالأراضي الفلاحية المجاورة...

259 Bendriouch Noreddine, les Beni Meskine: Trajectoire et Construction de nouvelles territorialités Urbaines à Casablanca et Fkih ben salah, Université V de Rabat faculté des lettre et des Sciences humaines ,p, 127,2019-2020.

260 مقابلة ميدانية

261 للتوسع في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى أطروحة منير صالح، مرجع سابق.

2.2.2على مستوى السكن

ساهمت الهجرة الدولية بشكل كبير في تطور الإنتاج السكني أفقيا وعموديا، وفي جمالية الشكل المعماري الجديد، الذي أصبحت عليه مدينة الفقيه بن صالح. لقد صارت أكبر نسبة في امتلاك السكن بالأحياء حديثة العهد، توجد بحوزة المهاجرين بحوالي 40%، كما تبين على أن معظمهم يفضلون السكن في بيوت ذات مساحة لا تقل عن 100 و120 متر مربع. متأثرين في ذلك بتنشئتهم الاجتماعية، التي تميل إلى العيش في مساحات شاسعة، وهذا ما يتضح من خلال الجدول

الجدول رقم 2 مساحة السكن بأهم تجزئات أحياء مدينة الفقيه بن صالح

مساحة السكن														المجموع	
المساحة 140		المساحة 130		المساحة 120		المساحة 110		المساحة 100		المساحة 96		أقل من 90			
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
131	9.63	71	5.22	205	15	269	19.77	501	36.83	135	9.22	48	3.52	1360	100

المصدر: البحث الميداني(2018- 2021)

عززت الهجرة الدولية تنامي السكن الراقي بالمدينة، والذي نقصد به سكن الفيلات، التي كانت في السابق حكرا على عدد قليل من سكان المدينة (النخبة المتمثلة في بعض أعيان المدينة، وأثرياءها، وبعض الموظفين)، والمتواجدة خصوصا بالحي الإداري والشريط المجاور له، ويغلب على هذا النوع من السكن الطابع المعماري الأوروبي. غير أن الهجرة الدولية خلخلت البنية الاجتماعية، والمجالية بمدينة الفقيه بن صالح، وباتت عدد من الفيلات تنتشر في جهات مختلفة من المدينة. إذ أصبح هذا النوع من السكن يمثل 2.8% من النسبة العامة لمجموع السكن بالمدينة، حسب إحصاء 2014.

إن ما بات يميز عددا من الأحياء الجديدة المتواجدة؛ العزلة والرتابة من الناحية الاجتماعية. رغم الامتداد العمراني على المجال لهذا النوع من السكن الفخم، والأفقي (الفيلات) فإن نسبتهم تبقى ضعيفة، بالمقارنة مع من يفضلون السكن في الدور العصرية ذات الطوابق، إن تفضيل هذا النوع من السكن لعدد من المهاجرين، مرده إلى كون هذا النوع من السكن، يتيح لهم إمكانية الاستثمار الاقتصادي لما له من فوائد اقتصادية، واجتماعية (الدار والمكازة)...

لقد عزز التناقض الحاصل في المدينة، بين ثقافة مغربية زراعية في الغالب، وبين ثقافة حضرية -بسبب التوسع واستقبال الوافدين عليها من مدن أخرى- وبالتالي أصبحنا أمام مزيج عمراني يجمع بين الهوية العمرانية المحلية، والطابع المعماري العصري، وهو ما يعني تراجع الهوية المعمارية المحلية على حد قول الباحث Roberson[262] .

من مظاهر التحول المورفولوجي للمدينة؛ حدوث تغيرات بصرية لم يألفها المشهد الحضري من قبل، خاصة على مستوى اللون، والشكل الخارجي، ومواد البناء المستعملة، وطبيعة، وشكل، وحجم النوافذ، والأبواب، والامتداد العمودي، والشكل الهندسي العام. مما أعطى أريحية بصرية للمشهد الحضري، خاصة في الدور التي يملكها المهاجرون ذوي الأصول المحلية، والعاملون في بلدان المهجر أساسا.

إن ما بات يميز مدينة الفقيه بن صالح اليوم، هو التحول الكبير الذي عرفته بسبب المهاجرين منذ أن ارتقت إلى مستوى إقليم، فإلى جانب استمرار توافد المهاجرين من المناطق القروية المجاورة، باتت المدينة تستقطب ساكنة من الأصول الحضرية، للاشتغال في الإدارات والمؤسسات التي تم خلقها. تظهر هذه الدينامية الحضرية من خلال الخريطة

الخريطة رقم:3 الو افدين على مدينة الفقيه بن صالح حسب الانتماء المجالي (حضري- قروي)

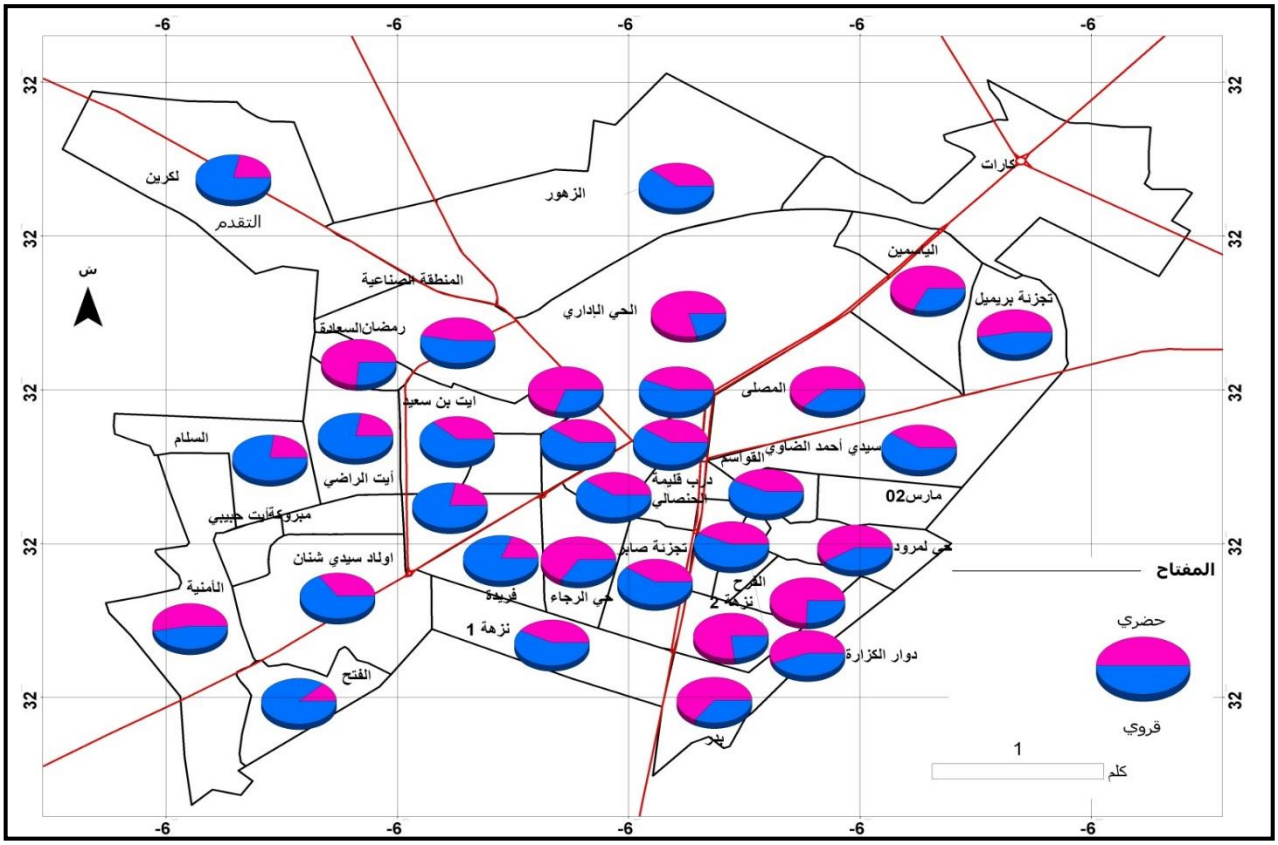

262 Roberson, Howard, modern architectural design : The architectural press, London, 1955p: 41.

إن التمدين الذي عرفته المدينة، زاد من حدة الطلب على العقار في إطار توسع أفقي على حساب مجالات مسقية، وأراضي زراعية مهمة، خاصة في الهوامش. رغم ذلك ونظرا لما باتت تشكله مدينة الفقيه بن صالح، من أهمية في إطار التزايد السكاني للمدينة بسبب الهجرة الداخلية، والتزايد الطبيعي، فإن قطاع التعمير لم يتوقف، وهو ما تفسره التجزئات الجديدة وأعداد رخص البناء.

لقد عرف القطاع المبني تطورا مهما من الناحية الكمية، ففي سنة 2004 مثلا سجلت 427 رخصة بناء، وفي سنة 2014 تم تسليم 543 رخصة، و497 رخصة سنة 2019[263]، ويتضح هذا بشكل أدق من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم: 3 تطورعدد رخص البناء بمدينة الفقيه بن صالح

السنوات	عدد الرخص
2010	725
2011	698
2012	756
2013	630
2014	543
2015	636
2016	638
2017	520
2018	592
2019	497
2020	235
2021	-

اجتهاد شخصي اعتمادا على معطيات احصائية: المصدر قسم التعمير الجماعة الحضرية 2020

يتضح من خلال الجدول رقم ، أن مدينة الفقيه بن صالح عرفت تطورا واضحا، وتوسعا مجاليا كبيرا في الفترة الممتدة بين 2010 و2021، وذلك من خلال الطلب المتزايد على رخص البناء. لقد ارتبط الطلب المتزايد على العقار

263 مقابلة مع نائب رئيس مصلحة مكتب التعمير (الجماعة الحضرية للفقيه بن صالح)

بفاعليين، وفي مقدمتهم المهاجرين الدوليين. فحسب مكتب التعمير بمدينة الفقيه بن صالح، فإن هندسة المنازل بالمدينة عرفت تغيرا وتطورا واضحا، ومرد هذا أساسا إلى توفر السيولة المالية بفعل الهجرة الدولية، والدور الكبير الذي لعبته في هذا الصدد.

مما سبق يتضح أن المجال الحضري لمدينة الفقيه بن صالح، تشكل عبر مراحل متوالية، وقد اتسمت كل مرحلة بتدخلات مختلف الفاعلين، في إطار تسخير المجال لخدمة أهداف متعددة (اقتصادية، اجتماعية، إدارية...) كما برزت أهمية الهجرة الدولية في السنوات الأخيرة كآلية إنتاج مجالي، من خلال إفرازها لمجموعة من البنيات والوظائف. حيث ساهمت في التوسع المجالي الذي عرفته المدينة، وفي المضاربات العقارية، وفي ظهور أشكال معمارية جديدة وفي تكريس ظاهرة الهجرة القروية.

بيبليوغرافيا

_ آيت موسى أحمد " السوق العقارية والتوسع الحضري " مجلة بحوث العدد 1485.

_ الهادي مقداد "السياسة العقارية في ميدان التعمير والسكنى " ، دار السلام للنشر والطباعة،2000.

_السبتي محمد ، أوليات في جغرافية السكان، الطبعة الأولى 2015-2016.

_صالح منير، من الفقيه بن صالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية و تأثيرها على مناطق الانطلاق، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا تخصص جغرافيا بشرية، السنة الجامعية 1995- 1996.

_ واحي العربي، بعنوان السياسة الاستعمارية الفرنسية إزاء المدن الحضرية التقليدية، سلا نموذجا، المدينة في تاريخ المغرب العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بن مسيك، 1988.

_ أحمد محمد قاسمي، تاريخ قبيلة بني عمير والمحيط التادلي، دار النشر المتقي برينتر المحمدية، 1188- 1956.

_ مدافعي محمد: "التحولات المجالية ودور المؤسسات الجماعية في تدبير المجال" : حالة ضاحية مدينة الدار البيضاء، أطروحة الدولة، تخصص جغرافيا، بني ملال 2002.

Roberson, Howard, modern architectural design : The architectural press, London 1955.

www.academia.edu/8216003/ mobilité internationale et dynamique de changement dans les sociétés de départ : a Propos de la migration des « fkih ben salah » en Italie,2006,p35. Le 06-08-2021.

- Bendriouch Noreddine, les Beni Meskine: Trajectoire et Construction de nouvelles territorialités Urbaines à Casablanca et Fkih ben salah, Université V de Rabat faculté des lettre et des Sciences humaines,2019-2020.

أهمية ترسيخ مفهوم المواطنة كلبنة أساسية في بناء دولة المؤسسات الحقيقية

The Importance of establishing the concept of citizenship as a basic building block in building a state of true institutions.

د. أبوبكر خليفة أبوبكر أبوجرادة.

رئيس قسم العلوم السياسية/ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية _جامعة وادي الشاطئ

ملخص

يتناول هذا البحث أهمية ترسيخ مفهوم المواطنة كلبنة أساسية لبناء دولة المؤسسات الحقيقية، ويعتبر تعزيز المواطنة وتحقيق المشاركة المدنية الفعالة أساسيًا في بناء دولة تستند إلى مؤسسات قوية ومستدامة.

توضح الدراسة أن المواطنة تعني إدراك المواطنين لحقوقهم وواجباتهم تجاه الدولة والمجتمع، ويتضمن ذلك المشاركة الفعالة في صنع القرارات العامة والمساهمة في تطوير المجتمع والمؤسسات. كما يساهم ترسيخ مفهوم المواطنة في بناء قواعد العدالة وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

كما تبرز الدراسة أهمية تعزيز التعليم والتثقيف كوسيلة لترسيخ مفهوم المواطنة، حيث يجب توفير برامج تعليمية تهدف إلى تعزيز الوعي المدني ونشر القيم والمبادئ الأساسية للمواطنة.

وتوصي الدراسة بضرورة تحقيق المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات العامة، فيجب توفير آليات للاستماع لآراء واحتياجات ومطالب المواطنين وتضمينهم في عملية صنع القرارات. لبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين.

كما تشير الدراسة إلى تأثير الفساد والاستبداد على ترسيخ مفهوم المواطنة وبناء المؤسسات الحقيقية. لذا، يجب مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان لبناء دولة قوية ومؤسسات مستقرة.

Abstract

This research addresses the importance of establishing the concept of citizenship as a basic building block for building a state of true institutions. Promoting citizenship and achieving effective civic participation is considered essential in building a state based on strong and sustainable institutions.

The study shows that citizenship means citizens' awareness of their rights and duties towards the state and society, and this includes effective participation in public decision-making and contribution to the development of society and institutions. Consolidating the concept of citizenship also contributes to building the foundations of justice, enhancing transparency, and combating corruption.

The study also highlights the importance of promoting education and education as a means of consolidating the concept of citizenship, as educational programs must be provided that aim to enhance civic awareness and disseminate the basic values and principles of citizenship.

The study recommends the need to achieve effective participation of citizens in public decision-making. Mechanisms must be provided to listen to the opinions, needs and demands of citizens and include them in the decision-making process. To build trust between the government and citizens.

The study also indicates the impact of corruption and tyranny on consolidating the concept of citizenship and building real institutions. Therefore, corruption must be combated and good governance and human rights must be strengthened to build a strong state and stable institutions.

المقدمة

تعتبر المواطنة أساسًا هامًا لبناء دولة مؤسسات حقيقية واستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي فعّال. إن ترسيخ مفهوم المواطنة يعني تعزيز المشاركة المدنية، والالتزام بالقوانين والمسؤوليات، والمشاركة الفعّالة في صنع القرار، والتعاون الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان،ويعتبر هذا المفهوم أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مؤسسات دولية قوية ومزدهرة؛يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية ترسيخ مفهوم المواطنة في ترسيخ دولة المؤسسات المنشودة.

تعدُّ المواطنة أساسيةً في بناء الدولة وتطويرها، فهي تشكل اللبنة الأولى والأساسية لإنشاء دولة تتمتع بالمؤسسات الحقيقية. فترسيخ مفهوم المواطنة يعني تعزيز الوعي والمشاركة المدنية، وتعزيز القيم والمبادئ التي ترتكز عليها الدولة الحديثة. إن تعزيز المواطنة يعزز العدالة والمساواة والمشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات وإدارة الشؤون العامة.

الإشكالية والأسئلة المتفرعة:

تواجهنا تحديات عديدة في ترسيخ مفهوم المواطنة وبناء دولة المؤسسات الحقيقية. من أبرز هذه التحديات:

1. كيف يمكن تعريف المواطنة وتحديدها في سياق الدولة الحديثة؟
2. ما هي القيم والمبادئ التي يجب تعزيزها لترسيخ مفهوم المواطنة المثلى؟
3. ما هو دور التعليم والتثقيف في تعزيز المواطنة؟
4. كيف يمكن تحقيق المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات العامة؟
5. ما هو تأثير الفساد والاستبداد على ترسيخ مفهوم المواطنة وبناء المؤسسات الحقيقية؟

الفرضية:

تفترض هذه الدراسة أن ترسيخ مفهوم المواطنة يعد الخطوة الأولى والأساسية في بناء دولة تتمتع بالمؤسسات الحقيقية. يتطلب ذلك تعزيز الوعي المدني والتثقيف، وتحقيق المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات وإدارة الشؤون العامة، ومكافحة الفساد والاستبداد.

أهمية الدراسة:

تحظى هذه الدراسة بأهميتها من حيث دورها في فهم أهمية ترسيخ مفهوم المواطنة وتأثيرها على بناء المؤسسات الحقيقية في الدولة،إنها توفر إطارًا نظريًا وعلميًا لدراسة المواطنة وتحدياتها وسبل تعزيزها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسة تسلط الضوء على دور التعليم والتثقيف ومكافحة الفساد في بناء دولة مستقرة ومزدهرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. **فهم أهمية ترسيخ مفهوم المواطنة كلبنة أساسية لبناء دولة المؤسسات الحقيقية.**
2. **تحليل تعريف المواطنة وتحديد مكوناتها الأساسية.**
3. **استكشاف القيم والمبادئ التي يجب تعزيزها لترسيخ مفهوم المواطنة المثلى.**
4. **دراسة دور التعليم والتثقيف في تعزيز المواطنة وبناء المؤسسات الحقيقية.**
5. **تحليل سبل تحقيق المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات وإدارة الشؤون العامة.**
6. **دراسة تأثير الفساد والاستبداد على ترسيخ مفهوم المواطنة وتحقيق بناء المؤسسات الحقيقية.**

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي للخروج بإستنتاجات وتوصيات تؤكد على أهمية المواطنة الحقة في بناء الدولة القوية. كما تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مفهوم المواطنة وآليات تعزيزها ودعمها وترسيخها ودورها في بناء دولة المؤسسات الحقيقية.

المصطلحات المستخدمة:

يتضمن مصطلحات هذه الدراسة:

1. المواطنة: وهي الحالة التي يكون فيها الفرد عضوًا فاعلًا ومشاركًا في المجتمع ومؤسسات الدولة.
2. الدولة الحديثة: وهي الدولة التي تأسست على مبادئ العدالة والحرية وحقوق الإنسان.
3. المشاركة الفعالة: وهي المشاركة الفاعلة والمسؤولة في صنع القرارات وإدارة الشؤون العامة.
4. الفساد: وهو سوء استخدام السلطة أو الموارد العامة للمصلحة الشخصية وعلى حساب المصلحة العامة.
5. الاستبداد: وهو نظام سياسي يتم فيه تقييد حقوق الأفراد وحرياتهم والسيطرة الشديدة على القرارات والمؤسسات.

ستساهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم العام لأهمية ترسيخ مفهوم المواطنة ودورها في بناء المؤسسات الحقيقية في الدولة،وستوفر أيضًا توصيات واقتراحات عملية لتعزيز المواطنة وتحقيق المزيد من التقدم والاستقرار في المجتمع.

المحور الأول/ تعريف المواطنة و أبعادها المختلفة

تعد المواطنة مفهومًا أساسيًا في عملية بناء الدولة وتطور المجتمعات. إنها تشير إلى العلاقة بين الفرد والدولة، وتجسد الروابط والحقوق والواجبات التي يتشاركها المواطنون في إطار التنظيم السياسي والاجتماعي للمجتمع، لذلك يعتبر ترسيخ مفهوم المواطنة لبنة أساسية في بناء دولة المؤسسات الحقيقية وتحقيق التقدم والاستقرار.

اولا: مفهوم المواطنة

تعرف كلمة مواطن في اللغة الفرنسية من خلال إشتقاقها اللغوي ، فهي تشتق من كلمة " سفيتاس" اللاتينية المعادلة تقريباً بكلمة " بولس" اليونانية ، والتي تعني المدينة ، باعتبارها وحدة سياسية مستقلة ، لا كجماعة من السكان ، فالمواطن ليس فقط هو ساكن المدينة ، ففي روما القديمة _ كما كان في أثينا القديمة أيضاً _ لايتمتع كل السكان بصفة المواطنة ، فالمواطن هو الذي يجمع الشروط الضرورية للإسهام في إدارة الشؤون العامة ضمن إطار المدينة.(1)[21]

إن المواطنة في ذلك الوقت لم تخرج عن كونها فكرة، إذ كانت للنخبة فقط في هذه الدولة القديمة ،وفي حقب بعدها لم تسمح في هذا الإطار الفكري النخبوي للعبيد والنساء وغيرهم من الفئات المستضعفة بممارسة حقوق وواجبات المواطنة ، بل كان على هذه الفئات أن تخضع للسادة وتأتمر بأمرهم.(2)

ثم إرتبط مفهوم المواطنة بتطور مفهوم وشكل الدولة بمعناه الحديث(بعد ماحلت هذه محل المدينة) بمفاهيم أخرى كالحرية والمساواة والملكية ، وهو التطور الذي أخذ مسارين؛ الأول إدخال فئات جديدة تحت مظلة هذه الحقوق وتمتعها بها(مثل إزالة الشروط المالية التي كانت تحدد من له حق التصويت في الانتخابات العامة من الرجال أو منح الحقوق السياسية للمرأة) ، وكان المستوى الثاني هو منح المواطنين مزيداً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية.(3)

وقد شهد مبدأ المواطنة منذ نهاية والقرن الثامن عشر إلى وقتنا الحاضر تطورا نوعياً وكميا ، بإعتباره حقا غير منازع فيه، وقد إتسع نطاق شموله لفئات المواطنين البالغين سن الرشد من الجنسين.كما تحسنت آليات ممارسته وزاد تأثيره في أرض الواقع ، عندما أصبح جميع المواطنين دون تمييز (ولاسيما المرأة) يتمتعون بحق المشاركة الفعالة في اتجاه القرارات الجماعية تعبيراً عن كون الشعب مصدراً للسلطات.هذا إضافة إلى إتساع رقعة مراعاته جغرافياً وتعدد أبعاده وشمولها الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، إضافة إلى الحقوق السياسية والقانونية.(4)[3] فلم يعد مفهوم المواطنة يشير فقط إلى علاقة المواطن بالوطن، والفرد بالدولة ، بل تعدى ذلك إلى كونه مفهوماً مجتمعيا شاملا.(5)[4]

---

1) عماد صيام، المواطنة ، ط1 ، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع) ، 1) ، ص2007، 7.

2) نبيل صموئيل ، هاني عياد، المواطنة التحديات والطموحات في الدولة الحديثة ، ط2، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية)، 1) ، ص2008، 14.

3) عماد صيام، المواطنة ، مرجع سبق ذكره، ص3 (7_8.

3

4) عماد صيام المواطنة ،مرجع سبق ذكره ، ص(29.

5) أنظر: علي خليفة الكواري (محرر)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) 1 ، ص 2001، 16.

6) نور عبه جي، مفهوم المواطنة ،الموسوعة السياسية ، نشر ٥2023\6\4) ، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٤/٢/، www.political-encyclopedia.org

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة " بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة" .وتؤكد دائرة المعارف البريطانية على أن " المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات " ، وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة بأن المواطنة " على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.(6)

ومن أهم الاستخلاصات حول مفهوم المواطنة التي لاقت قبولاً لدى العديد من المهتمين(7):

1/ المواطنة أحد حقوق الإنسان التي يكفلها لجميع المواطنين ،وجزء من منظومة قيم تشكل بدورها الثقافة السياسية للمواطن الصالح ، بشرط عدم الإخلال بمصلحة الوطن.

2/المواطنة ليست صفة شكلية يحملها المواطن ، بل إرتباط بجذور الانتماء والولاء للوطن.

3/المواطنة تعبر عن علاقة مابين الفرد ومختلف مؤسسات الدولة ومنظماتها وسلطاتها الأساسية.

4/هناك قيما يجب الالتزام بها لدعم حقوق المواطنة ، من أهمها المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع بمختلف أبعادها.

ثانياً: أبعاد مفهوم المواطنة

أبعاد المواطنة تتعدد وتشمل مجموعة من الجوانب المهمة التي يجب فهمها وتحليلها. فيما يلي نستعرض بعض هذه الأبعاد:

1/ الواجبات والمسؤوليات: تتضمن المواطنة مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التي يجب على المواطنين تحملها تجاه الدولة والمجتمع. يشمل ذلك احترام القانون، ودفع الضرائب، والمشاركة في العمليات الانتخابية، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية.

إن المواطنة بإعتبارها الرابط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد والمجتمع السياسي الديمقراطى يستلزم _ إلى جانب الحقوق والحريات _ مسئوليات وإلتزامات مهمة بدونها يفشل مشروع الديمقراطية ومسئوليات المواطنة يمكن تقسيمها إلى نوعين: مسئوليات تفرضها الدولة على مواطنيها ، ومسئوليات يقوم بها المواطنون طوعاً ، ومن النوع الأول مسئوليات مثل : دفع الضرائب ، والخدمة في القوات المسلحة ، وطاعة القوانين التي يسكنها ممثلو الشعب ، ومن النوع الثاني مسئوليات مثل : النقد البناء للحياة المدنية والسياسية ، والمشاركة فى تحسين الحياة المدنية والسياسية ، والعمل على تضييق الفجوة بين الواقع والتحديات الديمقراطية، والمسئولية والصالح العام والخير المشترك.(8)[65]

، العدد 25) صبري بديع عبدالمطلب ،" المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية: دراسة ميدانية "، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،المجلد7(
.2017،ص2،159_160
5) 8ط ، (القاهرة: القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، 1) مصطفى محمد عبدالله قاسم، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية ،
.2006، ص89_90
.471،ص1990،(لندن: رياض الريس للكتب والنشر) ،1) سامي ذبيان، وآخرون ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،ط9(
.97، ص2012، (القاهرة: مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية) ،1) عصام عبدالله ، المواطنة : حقوق وواجبات ، ط10 (6
www.mawdoo3.com، 5/1/2024، تاريخ الإطلاع 31/8/2021) محمد مروان ، مفهوم المواطنة ، تم نشره في 11(

والالتزام بالواجبات هو إلتزام إجتماعي وضرورة أخلاقية ، تعبر عن القبول بنظام يخضع الإرادة، ويفرض على الفرد القيام بعمل ما أو الإمتناع عن عمل آخر، بغية التوافق بين سلوك الفرد وبين القيم والمعايير الاجتماعية المقبولة .(9)

2/ الحقوق والحريات: يتمتع المواطنون بحقوق وحريات مدنية مضمونة، مثل حقوق الحرية الشخصية والتعبير والتجمع والدين والمساواة أمام القانون، وتكمن أهمية هذه الحقوق في تعزيز مشاركة المواطنين وتمكينهم من المساهمة في صنع القرار والعيش بكرامة وحرية.

إن المواطنة هي الإطار الضامن لحقوق المواطن ، الحقوق المدنية (المساواة امام القانون ، وحرية الرأي والتفكير والإعتقاد ، وحرية الفرد، وحق الملكية الخاصة...) والحقوق السياسية (المشاركة في الانتخابات العامة ،والإنتساب إلى الأحزاب السياسية ، وحق الاجتماع ...) والحقوق الاجتماعية (الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، والمشاركة في الحياة الثقافية ، وتوفير حاجات الفرد والعائلة ، وتأمين فرص العلم والعمل...). (10)

3/ المشاركة المدنية:

ينبغي فتح المجال للمواطنين للمشاركة في جميع المجالات السياسيّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والاقتصاديّة، بدءاً من حقّ الطفل في التربية والتعليم، مروراً بحرية الأشخاص الفكريّة، وحقّهم بالاستفادة من الخدمات العامّة، ومشاركتهم بالأنشطة الثقافية المختلفة، وانتهاءً بحقّهم في الانخراط بحريةٍ في الأحزاب السّياسيّة، وتولّي المناصب العليا، والمشاركة في صنع القرار.(11) فبالتشجيع على المشاركة الفعالة في العملية السياسية والاجتماعية. وبواسطة المشاركة في الانتخابات، والمناقشات العامة، والمؤتمرات، والمظاهرات السلمية، يمكن للمواطنين أن يعبروا عن آرائهم ويساهموا في صنع القرارات المؤثرة.

4/ الانتماء والهوية الوطنية:

تعزز المواطنة الانتماء والهوية الوطنية، وتجعل المواطن يشعر بالانتماء لدولته والتعاضد مع مواطنيه في مواجهة التحديات، ويمكن للانتماء الوطني تعزيز الوحدة والتعاون والتضامن بين أفراد المجتمع وتعزيز الاستقرار والتطور الشامل.

ويمثل الانتماء الركن المعنوي للمواطنة ، وهو من أهم أبعادها ومظهر من مظاهر تفاعلها في المجتمع والانتماء المقصود هنا ليس الإنتماء العقائدي أو العنصري بل الإنتماء الوطني للهوية الوطنية ، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمواطنة ، فهناك علاقة طردية بينهما فكلما زادت درجة الإنتماء زادت درجة المواطنة والعكس كلما زادت درجة المواطنة زاد بالتالي الإنتماء للوطن.(12)[7]

5/ العدالة الاجتماعية: ترتبط المواطنة أيضًا بمفهوم العدالة الاجتماعية، حيث تهدف المواطنة إلى ضمان المساواة في فرص الحياة والوصول إلى الخدمات الأساسية والعدالة في توزيع الثروة والفرص،ويعتبر تحقيق العدالة الاجتماعية جزءًا أساسيًا من بناء دولة المؤسسات الحقيقية التي تحقق التقدم والاستقرار.

وتعتبر العدالة الاجتماعية هي أداة الحكومة لمعالجة بعض المظاهر الاجتماعية السلبية في المجتمع ، مثل عدم المساواة والاستبعاد والتهميش ، والتي تؤدي إلى أن قطاعات عريضة من الناس لا يحصلون على حقوقهم المدنية ولا يشعرون بالمواطنة وماتحمله من

) نهلة محمد مصطفى جندية، "مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر: دراسة مقارنة"،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، 12 (7 .37،ص2021، 4،العدد52جامعة المنوفي، المجلد
.229، ص2023، ،14، العدد4) جبار السيد دسوقي، " العدالة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف"، مجلة بحوث الخدمة الاجتماعية ، مجلد13(

قيم داخل مجتمعاتهم ، وبذلك يصبح الفرد جزء من المجتمع وأداة واعية وقادرة على المشاركة والتفاعل والتواصل والإنتاج والارتقاء.(13)

بهذه الطرق، تتعدد أبعاد المواطنة وتتفاعل مع بعضها البعض لتشكل أساسًا قويًا لبناء دولة المؤسسات الحقيقية،ويتطلب ترسيخ هذه الأبعاد توفير التعليم المواطني والتوعية والمشاركة الفعالة في المجتمع، وعندما يكون للمواطنين وعي بحقوقهم وواجباتهم، ويتمتعون بحرية التعبير والمشاركة، يمكن تحقيق تقدم حقيقي واستقرار دائم في الدولة.

المحور الثاني/ دور المواطنة في بناء دولة المؤسسات الحقيقية

تلعب المواطنة دورًا حاسمًا في بناء دولة المؤسسات الحقيقية. إنها تمثل القاعدة الأساسية للتنمية الشاملة والاستقرار السياسي والاجتماعي في أي مجتمع، ويعتمد نجاح واستدامة الدولة على تفاعل إيجابي بين المواطنين والسلطات الحاكمة، وتعاونهم في بناء مؤسسات قوية وفعالة.

لذلك يعد النظام السياسي الديمقراطى العمود الفقري في بناء قيم الديمقراطية ، وتفعيل إستراتيجيتها وتحقق أهدافها ، بإعتبار أن المواطنة الكاملة هي الجوهر الحقيقي الضامن للتنوع الثقافي ، إذ تستلزم المواطنة توافر الآليات الديمقراطية التي يستطيع الأفراد من خلالها التعبير عن مطالبهم ولديهم القدرة على العمل الجماعي التشاركي ، والمكافحة من أجل توزيع للسلطة يكون أكثر عدلا .(14)[98] إن المواطنة هي القلب النابض للديمقراطية ، فعندما تسلب حقوق المواطنة تأخذ الديمقراطية في الإختفاء ، فممارسة حقوق المواطنة لا تتم إلا من خلال تطبيق النهج الديمقراطى ، وبالنتيجة نفسها فإن ممارسة الحقوق والحريات السياسية والعامة ،يكون من شأنها ترسيخ قيم المواطنة ، ودعم مشاعر الولاء والإنتماء للوطن ، وعلى ذلك فإن المواطنة والديمقراطية هما عمود البناء الذي يؤسس عليه قواعد المجتمع ، وهو أساس الثقة المتبادلة بين الوطن والمواطن.(15)

إن دور المواطنة في بناء دولة المؤسسات الحقيقية يشمل العديد من الجوانب المهمة التي تستحق النظر. فيما يلي نستعرض بعض هذه الجوانب:

1/ المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية للمواطنين أحد أهم العوامل في بناء دولة المؤسسات الحقيقية. فمن خلال المشاركة في العمليات الانتخابية واختيار ممثليهم، يمكن للمواطنين أن يسهموا في صنع القرارات السياسية وتشكيل سياسات الحكومة. وبالتالي، يتم تعزيز الشفافية والمساءلة والديمقراطية.

المشاركة السياسية تعتبر عاملاً هامًا في تعزيز المواطنة الفعالة والمسؤولة. إنها تشير إلى مشاركة المواطنين في العملية السياسية واتخاذ قراراتها المتعلقة بالحكم والسياسة. قد تشمل هذه المشاركة العديد من الأشكال، مثل التصويت في الانتخابات، والتواصل مع المسؤولين الحكوميين، والمشاركة في النقاشات العامة، والانخراط في النشاطات المدنية والسياسية.

8) جبار إسماعيل عبد، "معوقات نحو قيم المواطنة في العراق بعد عام 2003 السنة ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 16"، تموز يوليو 53، 2022 ص219.

9) علي الصلابي ، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة ، ط1، (بيروت: دار إبن حزم للطباعة والنشر والتوزيع)، 2015، ص 59.

وتعتبر المشاركة السياسية أساسية لعدة أسباب. أولاً، فإنها تعزز المشروعية الديمقراطية للحكم وتعكس إرادة الشعب. من خلال المشاركة في الانتخابات والتصويت، يتمكن المواطنون من اختيار ممثليهم وأصحاب القرار الذين يعتقدون أنهم سيمثلون مصالحهم وقضاياهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمواطنين التأثير في صياغة السياسات واتخاذ القرارات من خلال المشاركة في النقاشات العامة وتقديم الملاحظات والاقتراحات. بذلك، يمكن أن تؤدي المشاركة السياسية إلى تحسين الحكم وتعزيز الشفافية والمساءلة.

علاوة على ذلك، تعتبر المشاركة السياسية وسيلة للتعبير عن الهوية والانتماء السياسي. فمن خلال المشاركة في العملية السياسية، يمكن للأفراد التعبير عن مبادئهم وقيمهم والانتماء إلى مجتمع سياسي معين. ويمكن لهذا الانتماء أن يعزز الانتماء القومي والانتماء الاجتماعي ويعمق الروابط الاجتماعية بين المواطنين.

ومن المهم أيضًا أن نذكر أن المشاركة السياسية تعزز الوعي والتعليم السياسي للمواطنين. فعندما يشارك الأفراد في العملية السياسية، فإنهم يتعرفون على هيكل الحكم والنظام السياسي وكيفية عمله، ويمكن للمواطنين أن يكتسبوا المعرفة والمهارات اللازمة لفهم القضايا السياسية وتقييم السياسات واتخاذ القرارات المستنيرة.

بشكل عام، تعزز المشاركة السياسية الوعي المدني والمواطنة النشطة. إنها تعزز الاهتمام بالشؤون العامة وتعمل على تعزيز المسلوك المواطنين في المجتمع. عن طريق المشاركة السياسية، ويصبح للأفراد صوتًا في العملية الديمقراطية وفرصة للمساهمة في تحقيق التغيير والتحسين في المجتمع.

ومن الجدير بالذكر أن المشاركة السياسية ليست مقتصرة على المشاركة في الحكومة والانتخابات فقط، بل يمكن أيضًا أن تشمل المشاركة في المنظمات غير الحكومية، والنشاطات المجتمعية، وحقوق الإنسان، والحريات العامة، والمظاهرات والاحتجاجات السلمية، وتهدف هذه الأشكال المختلفة للمشاركة السياسية إلى تعزيز تأثير المواطنين على القضايا المهمة وتعزيز العدالة الاجتماعية والتغيير الإيجابي.

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن المشاركة السياسية ليست دائمًا سهلة أو متاحة للجميع. فهناك عوامل مختلفة قد تعوق المشاركة السياسية، مثل التمييز، والاقتصاد، والتعليم، والثقافة السياسية. لذلك، يجب العمل على تعزيز الشفافية والمساواة وإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة جميع المواطنين في العملية السياسية.

باختصار، تعتبر المشاركة السياسية عنصرًا أساسيًا في المواطنة الفعالة وتعزيز الديمقراطية. إنها تمنح المواطنين القدرة على المساهمة في صنع القرارات وتحقيق التغيير في المجتمع، وتعزز الوعي السياسي والتعليم، وتعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة.

2/المشاركة المدنية: تعزز المواطنة المشاركة المدنية والاجتماعية بين الأفراد. يتضمن ذلك المشاركة في المناقشات العامة، والمؤتمرات، والمظاهرات السلمية، والمساهمة في العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية. بواسطة هذه المشاركة، يمكن للمواطنين أن يعبروا عن آرائهم ومخاوفهم ويساهموا في تحسين المجتمع وتعزيز العدالة الاجتماعية.

إن مفهوم المواطنة يؤكد بصورة أساسية على أهمية مشاركة المواطنين في الحياة العامة ، وتحمل المسؤوليات الوطنية التي تخدم الصالح العام ،لذلك يرى الإجتماعيون إن المجتمع القوي هو من يقوم على العلاقة بين الدولة والمواطن على أساس التضامن والتعاون والقيم المشتركة، وهذا يعني أن المجتمع الغني بالمواطنة التي تؤدي إلى رقي الشعوب وإزدهارها ، فإن ضعفت هذه العلاقة

، فستبرز الفردية والمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة وإنتشار ظاهرة المادية المفرطة ، وضعف الولاء والانتماء للوطن، وبالتالي نقص وتراجع المواطنة الفعلية.(16)[10]

3/ الالتزام بالقانون: يعتبر الالتزام بالقانون من جوانب المواطنة الأساسية. حيث يتطلب من المواطنين الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها في المجتمع،وعندما يلتزم المواطنون بالقانون، يتم تعزيز النظام والأمن والاستقرار في الدولة، ويتم تحسين بيئة الأعمال والاستثمار.

إن المواطنة الحقيقية والصالحة تتطلب الولاء والانتماء للوطن والحرص على خدمته في جميع الظروف. وينبغي على المواطن أن يلتزم بتشريعات الدولة، بما في ذلك القوانين والأنظمة والتعليمات. فهذه التشريعات تهدف إلى تنظيم حياة الأفراد في المجتمع وضبط العلاقات المختلفة بينهم، فبالالتزام بالتشريعات، يساهم المواطن في الحفاظ على النظام والاستقرار الاجتماعي، ويسهم في الحد من الفوضى والمشكلات الاجتماعية، وإذا تم تجاهل التشريعات أو خرقها، فإن ذلك قد يؤدي إلى نشوء الجريمة وتفشيها، وتعطيل عمل المؤسسات والهيئات الحكومية، مما يؤثر سلبًا على الجميع. فالمواطنة الحقيقية والصالحة تتطلب الولاء والانتماء للوطن والحرص على خدمته في جميع الظروف. لذلك ينبغي على المواطن أن يلتزم بتشريعات الدولة، بما في ذلك القوانين والأنظمة والتعليمات. فهذه التشريعات تهدف إلى تنظيم حياة الأفراد في المجتمع وضبط العلاقات المختلفة بينهم.

وتلعب المواطنة والالتزام بالقانون دورًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة للدولة. وهذه بعض الآثار الإيجابية للمواطنة والالتزام بالقانون على الدولة:

أ. الحفاظ على النظام والاستقرار: يؤدي الالتزام بالقانون إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الدولة. فعندما يلتزم المواطنون بالقوانين، يقللون من حدوث الفوضى والتوترات والصراعات داخل المجتمع، وبالتالي يساهمون في تعزيز الاستقرار العام.

ب. تعزيز قاعدة الثقة والتعاون: عندما يلتزم المواطنون بالقانون، يتم بناء قاعدة قوية من الثقة بين الأفراد والسلطات الحاكمة. ويؤدي ذلك إلى تعزيز التعاون والتفاعل الإيجابي بين المواطنين والحكومة، مما يسهم في تحقيق التنمية والتقدم في مختلف المجالات.

ج. تعزيز حقوق الإنسان والعدالة: يساهم الالتزام بالقانون في حماية حقوق الإنسان وتعزيز مبادئ العدالة في المجتمع،وعندما يلتزم المواطنون بالقوانين، يتم ضمان المساواة في تطبيق القانون وعدم التمييز، وبالتالي يتم تعزيز حقوق الفرد وحمايته من التجاوزات والظلم.

د. تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يعزز الالتزام بالقانون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. عندما يتم تطبيق القوانين وتنفيذها بشكل منتظم، يتم توفير بيئة ملائمة للاستثمار والعمل، وبالتالي يتم تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والرفاهية العامة.

) عبدالله بن سعيد آل عبود القحطاني ، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوطني،(دكتوراة منشورة)، جامعة نايف العربية 16 (10 للعلوم الأمنية ، 2010ص48_49.

هـ. بناء سمعة جيدة للدولة: يعكس الالتزام بالقانون صورة إيجابية عن الدولة في المستوى الدولي. عندما تكون الدولة معروفة بمواطنيها الملتزمين بالقوانين، تكتسب سمعة جيدة وثقة المجتمع الدولي،وهذا يفتح الأبواب للتعاون الدولي والشراكات والفرص الاقتصادية والسياسية المتاحة للدولة.

ن. الالتزام بالمسؤولية المجتمعية: ينبغي على المواطنين أيضًا أن يتحملوا المسؤولية المجتمعية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال المساهمة في التنمية المستدامة وحماية البيئة وتعزيز العدل الاجتماعي، وبواسطة تحمل المسؤولية المجتمعية، يمكن للمواطنين أن يساهموا في إحداث تغيير إيجابي في المجتمع وتعزيز رفاهية الجميع.

إن المسئولية المجتمعية هي مكون مركب معقد متعدد الأوجه ، لايقتصر على محاسبة المجتمع ولكنه يمتد قبلها لمحاسبة النفس والذات. إن الباحثين يعتبرون المسئولية المجتمعية نوعاً من المواطنة الملتزمة المدركة للعدالة الإجتماعية ، والمسؤولة تجاه عملها وماتكلف به.إن درجة تعقيد المسئولية المجتمعية يمكنها أن تتضاعف بحسب العدسة التي تمكن الفرد من خلالها أن يتعرف ويرى هذا العالم ، فالعوامل مثل العنصر ،race العمر، العقد ، والجنس كلها يمكنها أن تؤثر في الاسلوب الذي من خلاله يحق للأفراد أن يسلكوا سلوكيات المسئولية المجتمعية.(17)[11]

و. التعليم والوعي: يعد التعليم والوعي السياسي والمدني أداة قوية لتعزيز المواطنة الفعالة وبناء دولة المؤسسات الحقيقية. فيتعين على المواطنين أن يكونوا على دراية بحقوقهم وواجباتهم والعملية السياسية وكيفية المشاركة فيها،ومن خلال التعليم والوعي، يمكن للمواطنين أن يصبحوا أكثر فهمًا واستعدادًا للمساهمة في بناء مؤسسات قوية ومستدامة.

ويعد التعليم من أهم الأدوات والآليات الرئيسية في بناء وتكوين الإنسان المواطن، فالتعليم والإتجاهات السائدة في أي مجتمع ليست فطرية وإنما يكتسبها الإنسان من عمليات التنشئة التعليمية الرسمية ، والتعليم يعمل على تكوين وتطوير الشخصية الإنسانية ، ويكسب المواطن قيما حداثية مثل الموضوعية في التفكير ، والفكر النقدي العقلاني ، والقدرة على التخطيط ، وكذلك التسامح والمرونة العقلية ، والإستعداد للمشاركة الفاعلة ، وهو كأداة وسيلة قوية وفاعلة لتحقيق الحراك الاجتماعي من أسفل إلى أعلى ، ومايترتب على ذلك من الحد من الفقر وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والمساواة.(18)[12]

خلاصة:

تلعب المواطنة دورًا حاسمًا في بناء دولة المؤسسات الحقيقية ،فيجب على المواطنين المشاركة السياسية والمدنية والالتزام بالقانون وتحمل المسؤولية المجتمعية، ويتطلب ذلك أيضًا التعليم والوعي بالحقوق والواجبات والعملية السياسية، وبالعمل المشترك والتزام المواطنين، يمكن بناء دولة المؤسسات الحقيقية التي تعزز الديمقراطية والعدالة والتنمية المستدامة.

المحور الثالث/ تحديات تعزيز المواطنة وبناء المؤسسات الحقيقية وسبل التغلب عليها

11) سيد أحمد عثمان ، المسئولية الاجتماعية: دراسة نفسية _ اجتماعية ،ط3، (القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية)، 1993،ص201.

12) مصطفى محمد عبدالله قاسم، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، مرجع سبق ذكره 18(158_159.

إن تعزيز المواطنة وبناء المؤسسات الحقيقية هي عملية تحتاج إلى تحديات تواجهها في العديد من البلدان، وعلى الرغم من أن المواطنة والمؤسسات الحقيقية تعتبر أساسًا للتنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاجتماعي، إلا أن هناك تحديات متعددة تعيق تحقيق هذه الأهداف:

أولا/أحد التحديات الرئيسية هو ضعف الحوكمة والفساد. حيث تتعرض العديد من البلدان لتحديات في مجال الحوكمة، مثل ضعف النظم القانونية والفساد المستشري، ويؤدي الفساد وغياب الشفافية إلى ضعف الثقة بين المواطنين والحكومة والمؤسسات العامة. إنه يعرقل العدالة ويؤدي كذلك إلى تدهور الخدمات العامة وتوزيع غير عادل للموارد. لذا، يجب تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد لتعزيز المواطنة وبناء مؤسسات قوية وشفافة.

وليس من المبالغة القول أن الفساد يشكل قوة كابحة لأي تطور أو تقدم ، كما أن آثاره الوخيمة لاتتوقف عند مجال أو نسق محدد داخل المجتمع ، وإنما تمس كامل المنظومة المجتمعية ، وبذلك فهو لايقوض مقدرات الأمة، وانما يقوض مقومات الإستقرار والسلم الاجتماعي للأجيال المستقبلية ، فهو يضرب بشكل خطير مستقبل الدولة وكيانها، عبر إضعاف نسيجها الإجتماعي وإشاعة الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وتتراجع ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة ودورها في محاربة الفساد مما يؤثر على قيم المواطنة.(19)[13]

إن تأثير ضعف الحوكمة والفساد على تعزيز المواطنة يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1/ ضعف الحوكمة يعني أن الحكومة غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بشكل فعال، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية،و هذا يؤثر سلبًا على حياة المواطنين ويقلل من شعورهم بالانتماء والمشاركة في المجتمع.

2/ الفساد يؤدي إلى تدهور الثقة بين المواطنين والحكومة، حيث يتم تحويل الموارد العامة وفرص التنمية لصالح الأفراد والمؤسسات المقربة من السلطة،وهذا يقوض الشفافية والعدالة ويخل بمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.

3/ ضعف الحوكمة والفساد يؤثران على فرص العمل والاقتصاد بشكل عام. فالاستثمارات الأجنبية والمحلية تتردَّى عندما يكون هناك عدم يقين وفساد في النظام السياسي والاقتصادي. وبالتالي، يتعذَّر على المواطنين تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المستدام.

4/ينعكس تأثير ضعف الحوكمة والفساد على المواطنة أيضًا في انخفاض مشاركة المواطنين في العملية السياسية والاجتماعية. فعندما يشعر الأفراد بأن أصواتهم لا تهم وأن قرارات الحكومة تتخذ بعيدًا عن مصلحتهم، فإنهم يفقدون الحماسة والرغبة في المشاركة الفاعلة في المجتمع.

5/يزيد ضعف الحوكمة والفساد من انتشار الفقر وعدم المساواة. حيث يكون للفساد تأثير سلبي على توزيع الثروة وفرص النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وتفاوت الثروات بين الطبقات الاجتماعية.

13) 19 المجلد ، "دور المواطنة في الحد من ظاهرة الفساد وتحقيق الأمن المجتمعي"، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، 5)زكريا مقيدش ،
3العدد ،2021ص،504.

6/ في نهاية المطاف، يترتب على ضعف الحوكمة والفساد تدهور القيم الأخلاقية والأخلاقية العامة في المجتمع، حيث يتسبب الفساد في تفشي الرشوة والاحتيال وسوء استغلال السلطة،وهذا يقضي على الثقة والأخلاق ويعطِّل النمو الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

وباختصار، يمكن القول إن ضعف الحوكمة والفساد يعيق تعزيز المواطنة من خلال تقويض الخدمات العامة، إفساد العملية السياسية والاقتصادية، تفاقم الفقر والعدم المساواة، وتدهور الثقة والقيم الاجتماعية.

ثانياً/تحدي آخر هو انعدام المشاركة الشعبية والتمثيل العادل. ففي بعض البلدان، يواجه المواطنون صعوبة في المشاركة الفعالة في العملية السياسية واتخاذ القرارات. ويمكن أن تكون هناك قيود على الحريات الأساسية مثل حرية التعبير وحق التجمع، وقد تكون هناك تحديات في ضمان تمثيلية الحكومة لجميع شرائح المجتمع بطريقة عادلة وشاملة. لذلك، يجب تعزيز المشاركة الشعبية وتعزيز حقوق المواطنين في التعبير عن آرائهم والمساهمة في صنع القرار.

ويمكن توضيح تأثير إنعدام المشاركة السياسية وضعف الديمقراطية والاستبداد على ترسيخ وتعزيز المواطنة في النقاط التالية:

1. إنعدام المشاركة السياسية يقوض تعزيز المواطنة من خلال إقصاء المواطنين عن عملية صنع القرار. فعندما يكون هناك نقص في الفرص المشروعة للمشاركة في السياسة، يشعر المواطنون بعدم الاستماع إليهم وعدم تمثيلهم العادل في الحكم، مما يقلل من شعورهم بالانتماء والمسؤولية المشتركة في بناء المجتمع.
2. ضعف الديمقراطية يحدّ من تعزيز المواطنة، حيث يكون هناك قلة في الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، مثل حرية التعبير وحق التجمع والمشاركة السياسية. وعندما يكون هناك تقييدات على هذه الحقوق، يتأثر التفاعل الحر بين المواطنين والحكومة، وتتراجع الفرص للتعبير عن الرأي وتحقيق التغيير الإيجابي.

3. الاستبداد والحكم القمعي يقللان من تعزيز المواطنة، إذ يتم قمع الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، ويفرض سيطرة على الإعلام والمؤسسات الاجتماعية،وينعدم التوازن بين السلطات وتفقد الحكومة صوابها، مما يؤدي إلى تراجع الشفافية والمساءلة وتفشي الفساد والظلم.
4. تأثير ضعف المشاركة السياسية والديمقراطية والاستبداد ينعكس في ضعف الثقة بين المواطنين والحكومة. فعندما يكون هناك انعدام للمشاركة الفعَّالة والعدالة السياسية، تتلاشى الثقة في النظام السياسي وتتراكم الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية،وهذا يؤثر سلبًا على الانتماء والولاء المواطنين للدولة ويقوض الاستقرار الاجتماعي والسلام العام.

إن الاستبداد يصادر الحريات العامة وحقوق الإنسان ويدفع بإتجاه إمتهان كرامة الإنسان في وطنه ومجتمعه، كما أنه يتعارض مع مبدأ المساواة الذي ترتكز عليه المواطنة ، لأنه يمنع الشعب من المشاركة المتساوية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فضلا عن ذلك فإن المساواة تكفل للجميع نفس الحقوق والواجبات ، في حين يتحرك الاستبداد بإتجاه تعزيز تبعية المواطن للحاكم وتقييد إرادته خلافاً للمواطنة التي تقوم على أساس العلاقة المتكافئة بين الحاكم والمحكوم.(20)[14]

14) صفاء علي رفاعي، "دور المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة المنيا ، 20 (2، العدد 8المجلد 2019، ص521.

وباختصار جدًا، يمكن القول إن إنعدام المشاركة السياسية وضعف الديمقراطية والاستبداد يقوضون تعزيز المواطنة من خلال إقصاء المواطنين من عملية صنع القرار، تقييد الحقوق والحريات الأساسية، زيادة الفساد والظلم، وتفقد الثقة بين المواطنين والحكومة.

ثالثاً/تحدي آخر يتعلق بالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي. ففي العديد من البلدان، تواجه الطبقات الفقيرة والمهمشة صعوبات في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. إن الفجوات الاجتماعية والاقتصادية تؤثر على المواطنة وتعرقل تطور المؤسسات الحقيقية. لذا، يجب تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير فرص متساوية للجميع للمساهمة في بناء المؤسسات.

وهناك علاقة وثيقة بين المواطنة والأمن القومي ، فالأمن القومي له أبعاد سياسية و إقتصادية وإجتماعية وعسكرية وإيديولوجية وجغرافية ، ولها كلها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها .أما بالنسبة للبعد الاجتماعي فإنه بغير إقامة عدالة إجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات يتعرض الأمن القومي للخطر، ويرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة للدولة ، ودعم الإرادة القومية وإجماع شعبها على مصالح وأهداف الأمن القومي والتفافه حول قيادته السياسية.(21)[15]

ولمواجهة التحديات التي تعوق تعزيز المواطنة في سياق الفساد وضعف الحوكمة، يمكن توضيح النقاط التالية:

1/الرأي العام والمسئولية المجتمعية:

- الرأي العام: يلعب دورًا حيويًا في كشف الفساد وضغط السلطات للتصدي له. فيجب تعزيز الوعي والمعرفة بأضرار الفساد وأهمية الحوكمة القوية لدى الجمهور، وتشجيع المواطنين على التعبير عن رفضهم للفساد ومطالبتهم بالشفافية والمساءلة.

- المسئولية المجتمعية: ينبغي على المواطنين والمؤسسات الاجتماعية أن يتحملوا مسئوليتهم في مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة القوية،ويمكن أن يشمل ذلك دعم المبادرات المجتمعية الموجهة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

2/ المجتمع المدني:

- يمثل المجتمع المدني مجموعة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات غير الربحية والنوادي والمؤسسات الأخرى التي تعمل لتعزيز مصالح المواطنين،ويجب تعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة الحكومة والمؤسسات العامة والتأثير في صنع القرارات والمساهمة في تطوير السياسات المضادة للفساد.

وتقوم مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد بدور المراقب للكشف عن الفساد والمفسدين ، وذلك من خلال قيامها بالرقابة والتقييم لكافة أعمال القطاع العام والخاص في الدولة ، وإعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط والإستراتيجيات ، وتقييم مستوى الأداء ومستوى تنفيذ القوانين والاتفاقيات التي تصادق عليها البلاد ، خاصة منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

15) محمد محفوظ ، المواطنة ومفارقات الواقع، شبكة النبأ المعلوماتية ، نشر في 21 /6/2021 ، تاريخ الإطلاع 1/2/2024،https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/27430

الفساد ، للوصول في الأخير إلى الكشف عن مواطن الفساد والمفسدين ، ونشر كل التقارير من أجل تعبئة الرأي العام وإطلاع الجهات المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد، وكذلك للمطالبة والضغط المستمرين بتفعيل مبدأي المساءلة والمحاسبة خاصة وأن الفساد أصبح جريمة عابرة للحدود (22)[16]

3. المنظومة القانونية:

- القوانين والأنظمة القانونية القوية والفعالة هي أساسية لمكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة،لذايجب وضع قوانين تحظر الفساد وتعاقب المتورطين فيه، وضمان استقلالية القضاء وتوفير آليات فعالة للإبلاغ عن الفساد ومحاسبة المسئولين.

4. المنظومة الديمقراطية:

- الديمقراطية القوية والمستدامة تسهم في تعزيز المواطنة ومكافحة الفساد، فيجب تشجيع المشاركة السياسية الفعالة وتعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات اتخاذ القرار، وتعزيز مفهوم الحكم الرشيد وتوزيع السلطة.

تلك النقاط تسلط الضوء على أهمية تعاون الرأي العام والمسئولية المجتمعية، ودور المجتمع المدني، والمنظومة القانونية، والمنظومة الديمقراطية في مكافحة الفساد وتعزيز المواطنة. وعن طريق تعزيز هذه العوامل وتنسيق جهودها، يمكن تحقيق تقدم في مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة القوية وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات وتحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة:

إن تعزيز المواطنة وبناء المؤسسات الحقيقية يواجه تحديات عديدة، بما في ذلك ضعف الحوكمة والفساد، وانعدام المشاركة الشعبية والتمثيل العادل، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي. ولتجاوز هذه التحديات، يجب تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وتعزيز المشاركة الشعبية وحقوق المواطنين في التعبير والمساهمة في صنع القرار، وتعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير فرص متساوية للجميع. ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، يمكن تعزيز المواطنة وبناء مؤسسات قوية ومستدامة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الشامل في البلدان.

الخاتمة

إن بناء دولة المؤسسات الحقيقية يتطلب ترسيخ مفهوم المواطنة كلبنة أساسية، وفي هذا البحث، تم استعراض أهمية تعزيز مفهوم المواطنة وتأثيرها على بناء مؤسسات قوية ومستدامة،وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج

16) حياة عمراوي، " دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد22، العدد2، 2022،6.

1/ تعتبر المواطنة أساسية للحفاظ على استقرار الدولة وتعزيز التنمية المستدامة. إذ يقوم المواطنون الملتزمون بحقوقهم وواجباتهم بدور فاعل في بناء مؤسسات قوية وحقيقية،ويتعين على المواطنين المشاركة في العملية السياسية، والالتزام بالقانون والشفافية، والمساهمة في صنع القرارات.

2/تعزيز المواطنة يسهم في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. فعندما يكون لدى المواطنين الوعي والمشاركة الفعالة، يتم تعزيز الضغط على المؤسسات لتكون شفافة ومسؤولة. كما يتم تعزيز الرقابة المجتمعية والمساءلة، مما يقلل من احتمالات حدوث الفساد.

3. يساهم تعزيز المواطنة في تعزيز العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي. وعندما يشعر المواطنون بالانتماء والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، يتم تخفيف الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق توزيع أفضل للثروات والفرص.

التوصيات:

<u>بناءً على النتائج المذكورة، نوصي بالآتي:</u>

1. تعزيز التعليم والتوعية بأهمية المواطنة. فيجب أن يتم تعزيز التعليم المدني والسياسي للمواطنين، وتعزيز الوعي بحقوقهم وواجباتهم، وتشجيع المشاركة المدنية والسياسية.

2. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. لذلك يجب تعزيز النظم القانونية والرقابية لمكافحة الفساد، وتشجيع الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة والخاصة.

3. تعزيز المشاركة الشعبية والتمثيل العادل. وذلك بتوفير آليات لمشاركة المواطنين في صنع القرارات وتحقيق التمثيلية العادلة لجميع شرائح المجتمع.

4. تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير فرص متساوية.عن طريق تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير فرص اقتصادية عادلة ومتساوية، وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة لجميع الفئات الاجتماعية.

5. تعزيز التعاون والشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني. ولتحقيق ذلك يجب تشجيع التعاون والحوار المستدام بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرارات وتنفيذ السياسات.

من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن تعزيز مفهوم المواطنة وبناء مؤسسات قوية وحقيقية. وتعزيز المواطنة يعد أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول.

قائمة المراجع

- صيام،عماد ، المواطنة ، ط1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007.
- صموئيل ، نبيل، وهاني عياد، المواطنة التحديات والطموحات في الدولة الحديثة ، ط1، القاهرة: 2008.
- الصلابي،علي ، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة ، ط1، بيروت: دار إبن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.

•عثمان،سيد أحمد ، المسئولية الاجتماعية: دراسة نفسية _ اجتماعية ،ط3، القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية، 1993.
• الكواري، علي خليفة (محرر)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
•قاسم ،مصطفى محمد عبدالله ، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية ، ط1،القاهرة: القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2006.
•ذبيان ،سامي ، وآخرون ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،ط1،لندن: رياض الريس للكتب والنشر ،1990.
•عبدالله ،عصام ، المواطنة : حقوق وواجبات ، ط1، القاهرة: مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية ،2012.
•القحطاني ،عبدالله بن سعيد آل عبود ، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوطني،(دكتوراة منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010.
• عبدالمطلب ،صبري بديع ،" المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية: دراسة ميدانية "، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،المجلد25، العدد ،2017،2.
•جندي ،نهلة محمد مصطفى ، "مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر: دراسة مقارنة"،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة المنوفية، المجلد 52،العدد4، 2021.
•دسوقي، جبار السيد ، " العدالة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف"، مجلة بحوث الخدمة الاجتماعية ، مجلد4، العدد14، ،2023.
عبد، جبار إسماعيل ، "معوقات نحو قيم المواطنة في العراق بعد عام 2003"، مجلة دراسات إقليمية ، السنة 16،العدد 53،تموز يوليو 2022.

•مقيدش ،زكريا ،"دور المواطنة في الحد من ظاهرة الفساد وتحقيق الأمن المجتمعي"، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 5، العدد 3، 2031.
•رفاعي ،صفاءعلي ، "دور المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة المنيا ، المجلد 8،العدد 2، 2019.
•عمراوي، حياة ، " دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد9، العدد2، 2022،6.
•عبه جي، نور ، مفهوم المواطنة ،الموسوعة السياسية ، نشر 4\6\2023، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٤/٢/٥،-www.political-encyclopedia.org

•محفوظ ،محمد ، المواطنة ومفارقات الواقع، شبكة النبأ المعلوماتية ، نشر في 14/6/2021، تاريخ الإطلاع https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/27430،1/2/2024

•مروان، محمد ، مفهوم المواطنة ، تم نشره في 31/8/2021، تاريخ الإطلاع 5/1/2024، www.mawdoo3.com

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الخامس والعشرون
آذار– مارس 2024
ISSN 2569-734X

مكانة مؤسسة المسجد في التخطيط الحضري بالمدن الإسلامية العتيقة "حالة مدينة فاس".

كنتيتي محمد

طالب باحث بسلك الدكتوراه مختبر الهندسة السياحية، التراث، والتنمية. جامعة محمد الخامس -الرباط.

ملخص:

شهدت المدينة الإسلامية والعمران الإسلامي اهتماما بالغا من طرف الباحثين، لما يزخر به هذا العمران من عراقة وأصـــالة، ولما فيه من دقة وتخطيط، ســـواء في اختيار المواقع أو في التصـــميم والبناء. ولعل أكثر المميزات الحضارية لهذه المدن هي مؤسسة المسجد، التي اكتسبت مكانة هامة لدى المسلمين، فانعكست هذه الأهمية على تصـــميمها واختيار موقعها. فكانت بذلك محور المدينة الإســـلامية وروحها، والمركز الذي تنطلق منه الطرق نحو الأطراف ونحو أبواب المدن. وهو ما جعلنا نحاول دراســة هذه المؤســسـة من جانبها المجالي، عبر تناول موضوع مكانة مؤسسة المساجد في التخطيط الحضري بالمدن الإسلامية العتيقة، حالة مدينة فاس. ويمكن دراســة هذا الموضــوع بالاعتماد على عدة مناهج مترابطة أبرزها المنهج التاريخي ومنهج الوصف التحليلي.

الكلمات المفاتيح: مؤسسة المساجد، التخطيط الحضري، المدينة، المدينة الإسلامية العتيقة.

تقديم:

تعتبر مؤسسة المساجد أبرز ما يميز المشهد الحضري في المدن الإسلامية، فكانت بذلك هذه المؤسسة ركيزة أساسية ضمن تخطيط المدن، وآلية حقيقية ذات سلطة فعلية في تدبير وتسيير شؤونها وتشاور هيأتها. فشكلت هذه المؤسسة نواة المدن الإسلامية ومركزها الذي تدور حوله المنازل، وتستقر بقربه الأنشطة التجارية والحرفية، وتنطلق منه الطرق لتربط المركز بالجوانب وتربط المدينة بضواحيها. مما جعل مؤسسة المساجد أساس الكيان المادي للمدينة الإسلامية، وجعل للمسجد أهمية كبرى ووظائف متعددة، منذ نشأة الدولة الإسلامية، حيث وضع الرسول صلى الله عليه وسلم بعد غزوة الخندق خيمة في المسجد للتداوي والتطبيب، وجعل صلى الله عليه وسلم المنبر مقاما للتشاور واتخاذ القرارات.

بعد الفتح الإســـلامي للمغرب الأقصـــى ونشـــر الإســـلام بربوعه، كان أكثر ما يؤرق بال الفاتحين هو الارتداد عن الدين الإسلامي بعد رجوع الدعاة، جعل هذا من مأسسة الخطاب الديني أمرا حتميا، لغرس القيم الإسلامية وتثبيتها في صدور المغاربة. فتم بناء المســـاجد واعتباره حلقة ربط وصـــلة واتحاد للمســـلمين المغاربة. ومنبرا لنشـــر الخطاب الديني بشـــكل مستمر وممأسس، وفضاء للاحتماء من الهجمات الخارجية والتضرع وقراءة اللطيف ... وهو ما ساعد على ظهور المدن الإسلامية بالمغرب الأقصى التي حظي فيها المسجد بمكانته ودوره.

ومن أبرز المدن الإسلامية وأولها بالمغرب هي مدينة فاس، العاصمة العلمية التي تضم بين أسوارها الكثير من المساجد العريقة، الشاهدة على طريقة بناء المغاربة واحترامهم لهذه المؤسسات، والمكانة المتميزة التي حظيت بها مؤسسة المسجد لديهم أثناء تصميمهم لهذه المدينة.

تعالج هذه المقالة الإشكالية التالية: أين تتجلى مكانة مؤسسة المساجد في التخطيط الحضري بالمدن الإسلامية العتيقة بالمغرب الأقصى؟ ويمكن تناول هذه الإشكالية من خلال تعريف المفاهيم المفاتيح، ورصد تطور التخطيط الحضري. ثم دراسة أهمية مؤسسة المساجد في التخطيط الحضري إلى يومنا الحالي. وسنعتمد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي باعتباره منهجا ملائما لدراسة تطور الظاهرة في الزمن، والمنهج الوصفي التحليلي والذي سيساعد في تشخيص الظاهرة المدروسة والتطرق لمختلف جوانبها.

الإطار المنهجي: الهدف من الدراسة، الإشكالية، الفرضيات، المنهجية،

هدف الدراسة:

تهدف هذه المقالة إلى إبراز ما حظيت به مؤسسة المسجد في تخطيط المدن الإسلامية، باعتباره أحد المميزات الحضارية لها. ودراسة مدى تأثير مكانته على تصميم المدن الإسلامية بالمغرب الأقصى من خلال دراسة مدينة فاس كحالة.

الإشكالية:

يمكن إرجاع تأسيس المدينة إلى ضرورة اقتصادية بالأساس. فكان لابد من فضاء يجتمع فيه البدو لتبادل منتجاتهم وبيعها، واقتناء ما يحتاجون إليه من مواد استهلاكية وأدوات تسهل عليهم ظروف العيش، وترفع عنهم الخطر في أنشطتهم. فكانت آنذاك مؤسسة السوق مركز المدينة وجوهرها. ولتنظيم هذا النشاط الاقتصادي وتأمينه بدأت تظهر المؤسسات في المدن فأصبحت تحظى هذه الأخيرة بوظيفة سياسية، تمثلت بعد ذلك في استقرار الحكام بها والمسؤولون عن تأمين الأسواق، والمعابد والساحات التي يجتمع فيها الحكام برعيتهم وشعوبهم. مما منح هذه المؤسسات مكانة هامة في بناء وتصميم المدن. وبعد ظهور الإسلام والجهر بالدعوة، هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة بعد أن بايعته قبائل الأوس والخزرج، فأنشأ فيها أول مدينة إسلامية جعل محورها المسجد النبوي. لما لهذه المؤسسة من أهمية في الدين والدنيا. وهو ما ارتكزت عليه كل المدن الاسلامية المؤسسة بعد ذلك. وهو ما جعلنا نعالج الإشكالية التالية:

أين تتجلى مكانة مؤسسة المساجد في التخطيط الحضري بالمدن الإسلامية العتيقة بالمغرب الأقصى؟

والذي يمكن أن نقسمه إلى جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما التطورات التي شهدتها المدن الإسلامية؟
- ما المكانة التي تحظى بها مؤسسة المسجد في التخطيط الحضري بالمدن الإسلامية؟
- اين تتمثل الأدوار التي قام بها المسجد في المدن الإسلامية خاصة مدن المغرب الأقصى؟
- كيف ساهم مسجد القرويين في تنظيم مدينة فاس وبسط إشعاعها؟

الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية يمكن أن نفترض أن:

- تطور المدن الإسلامية رهين بالمكانة المتميزة للمسجد.
- مؤسسة المسجد ذات قدسية دينية ومجالية لا يمكن أن تتأثر بتخطيط المدن بل تؤثر في تخطيطها وتنظيمها.
- مؤسسة المسجد تحتل مكانة متميزة في تخطيط مدينة فاس.

منهجية الدراسة:

في محاولة لتناول إشكالية الدراسة، يمكن الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الطي يقوم على رصد مختلف أوجه الدراسة قصد الإحاطة بها، والبحث في المسببات المفسرة لتطورها، والنقد والاستنباط. وعلى المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة.

الإطار المفاهيمي: التخطيط، التخطيط الحضري. المدينة.

قبل الشروع في هذه الدراسة والبحث في اشكاليتها، لابد لنا من أن نحاول تعريف المفاهيم المهيكلة لها، والتي من أبرزها:

التخطيط:

التخطيط هو عملية ذهنية علمية وواعية تهدف إلى تخفيض المخاطر وآثارها، وتحقيق جملة من الأهداف المبرمجة في إطار زمني محدد، ومكان محدد، عبر جملة من الوسائل المحددة. ويعرف التخطيط أيضا على أنه التوقع الفكري للحالات

المستقبلية المحتملة، واختيار المرغوب فيه والحالات التي يتعين تحقيقها (الأهداف) وتحديد الإجراءات ذات الصلة التي يجب أن تكون من أجل الوصول إلى تلك الأهداف بتكلفة معقولة[1].

المؤطرة 1 تعريف التخطيط

تعريف بيتر داركر PETER F. DRUCKER: التخطيط عملية مستمرة لجعل قرارات المنظمة منتظمة مع أفضل معرفة ممكنة بالمستقبل وتنظيم منتظم للجهود المطلوبة لتحمل مسئولية هذه القرارات وقياس نتائجها بالمقارنة بالتوقعات وذلك من خلال تغذية عكسية (مرتدة) منتظمة ومنظمة.

تعريف ألفرد كان ALFRED KAHN: التخطيط عملية اختيار السياسة والبرمجة في ضوء الحقائق والتصور الدينامي لموضوع التخطيط مع مراعاة قيم المجتمع وذلك لتحقيق أهداف محددة.

تعريف روبرت أبليبي ROBERT APPLEBY: التخطيط أحد الوظائف الرئيسية للإدارة، وأنه عملية اختيار الأهداف ووسائل تحقيقها.

تعريف جلبرت وسبكت GILBERT & SPECT: التخطيط هو المحاولة الواعية لحل المشكلات، والتحكم في مسار أحداث المستقبل من خلال البصيرة والتنبؤ، والتفكير المنظم والاستقصاء، على أن يؤخذ في الاعتبار عنصر القيم عند الاختيار من بين البدائل.

تعريف روبرت باركر ROBERT BARKER: التخطيط عملية تحديد الأهداف المستقبلية. وتقييم الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف. اختيار الخيارات (البدائل) المتأنية عن مسارات العمل بالمناسبة.

تعريف إم ريتشارد M. RICHARD: التخطيط عملية عقلية للمواءمة بين الموارد والاحتياجات، واختيار أفضل مسار للفعل من بين مسارات بديلة، ووضع ذلك في شكل خطة وميزانية لتحقيق أهداف محددة في المستقبل.

تعريف أوورك URWICK: التخطيط عملية ذكية وتصرف ذهني لعمل الأشياء بطريقة منظمة للتفكير قبل العمل، والعمل في ضوء الحقائق بدلا من التخمين.

مدحت محمد أبو النصر، 2009، مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، الصفحة 29

ويظهر من خلال المؤطرة ما لا يختلف حوله اثنان، وهو تعدد التعاريف التي تناولت مفهوم التخطيط، إلا أنها تتفق في كون التخطيط عملية، ذهنية، واعية ومستمرة، يقوم على معرفة دقيقة بالحالة الحالية، ومعرفة ممكنة بالمستقبل، وعلى تنظيم الجهود، ومراعاة قيم

[1] Distance Education Programme on Education Sector planning, module1 Education planning : approaches, challenges, and international frameworks, page 9

المجتمع، بهدف تحقيق أهداف محددة، بالاعتماد على اختيار الأهداف، وتقييم قدرة الوسائل على تحقيقها، ووضع ذلك في شكل خطة وميزانية لتحقيقها في المستقبل. وهو وظيفة من وظائف الإدارة.

ويقوم التخطيط على مجموعة من العوامل الأساسية والتي من أهمها[2]:

- المبادئ: هي قاعدة أو مفهوم أساسي يستخدم في صنع القرار.
- الرؤية: هي وصف عام للنتيجة المرجوة من عملية التخطيط.
- المشكل: هو شرط غير مرغوب فيه يجب تخفيفه (حل، تخفيض، تعويض).
- الأهداف: شرط عام مرغوب فيه يتعين تحقيقه، وعادة ما يكون عاما جدا بحيث يتم تحديده كميا، كالثروة، والصحة، والإنصاف، والحرية.
- الأهداف: محدد وقابل للقياس الكمي لتحقيق الأهداف، مثل زيادة الدخل، والنشاط الاقتصادي، والحد من الأعطال.
- المعايير: مستويات كمية تؤطر تحقيق الأهداف، مثل زيادة معينة في الدخل أو تخفيض معدلات الاصطدام. والمعايير مطلوبة أحيانا بموجب القانون أو اللوائح، مثل الحد الأدنى ...
- مؤشرات التقدم: طرق عملية لقياس التقدم نحو الأهداف، مثل التعاريف المحددة للدخل ومعدلات الاصطدام وإمكانية الوصول.
- الخطط: مخطط أو مجموعة من الإجراءات. وقد تكون الخطة استراتيجية (عامة وواسعة) أو خطة عملية (محددة وضيقة).
- الخيارات: الطرق الممكنة لتحقيق هدف أو حل مشكلة.
- السياسات أو الاستراتيجيات: مسار عمل تنفذه ولاية أو منظمة.
- البرامج: مجموعة محددة من الأهداف والمسؤوليات والمهام داخل المنظمة.
- المهام أو الإجراءات: مجموعة عناصر محددة ومعينة يجب تحقيقها.
- المكان: النطاق (منطقة، والأشخاص، والوقت، والأنشطة، وغيرها) ليتم تضمينها في العملية.

[2] Todd Litman, 2013, planning principles and practices, Victoria transport policy institute, page 7.

- معايير التقييم: التأثيرات (التكاليف والفوائد) التي يتم أخذها في الاعتبار في التحليل.
- منهجية التقييم: عملية تقييم ومقارنة الخيارات، مثل فعالية التكلفة، والمنفعة / التكلفة ...

ويتنوع التخطيط حسب مجموعة من المعايير، من أهمها توقيت تحقيق الأهداف (تخطيط استراتيجي -تخطيط عملي ...) حسب المجال (تخطيط حضري -تخطيط ريفي ...) حسب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (تخطيط فلاحي - تخطيط صناعي -تخطيط سياحي خدماتي -تخطيط تربوي -تخطيط صحي ...) حسب الجهة المعنية بالتخطيط (تخطيط تنازلي -تخطيط تصاعدي ...) وغيرها من المعايير التي تجعل من تعدد أنواع التخطيط ضرورة ملحة للاستجابة لمستجدات كل معيار. ونظرا لاهتمامنا في البحث بالتخطيط الحضري، فما المقصود به؟

التخطيط الحضري:

هو عملية علمية تهدف إلى تغيير المدينة، عملية موجهة نحو المستقبل بهدف تحسين ظروف العيش الحضري، وجعل المدن قادرة على الوفاء بالاستجابة لاحتياجات الفاعلين: الحضريين، والغير الحضريين المهتمين بالخدمات والأنشطة الحضرية. وهو عملية تسعى إلى تحقيق التوازن بين العرض الحضري والطلب، كما يعرف التخطيط الحضري بأنه تخطيط شامل وموجه نحو العمل، يدعو إلى إعداد خطط التنمية الحضرية الاستراتيجية من خلال عملية تشاركية عريضة القاعدة (...) وهو يتألف من أربع مراحل:

- تحليل الوضع الحضري
- التخطيط المستدام للتنمية الحضرية
- التخطيط للعمل المستدام
- وتنفيذ المشاريع وإدارتها[3].

وتتمثل أهمية التخطيط الحضري في توفير إطار ومجموعة من اللوائح المتعلقة بالتنمية الحضرية من خلال دراسة ما يلي[4]:

- أهداف تخطيط المدن من خلال التذكير بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها في سياق القضايا المكانية والاقتصادية والاجتماعية الحضرية؛

[3] United Nations Human Settlements Programme in Crisis, 2007, page 37

[4] Olivier Toutain and S. Gopiprasad, 2006, PLANNING FOR URBAN INFRASTRUCTURE, India Infrastructure Report, page 59.

- أدوات تخطيط المدن وقدرتها على توضيح الصلة بين التنمية الحضرية وتوفير الهياكل الأساسية؛
- دور تخطيط المدن في تمكين إدماج الهياكل الأساسية الحضرية من خلال مبادرات مختلفة، بما في ذلك مبادرات القطاع الخاص.

مؤطرة 2: تعريف التخطيط الحضري

✓ فإن عملية التخطيط الحضري تشاركية، مدعومة بمجموعة متنوعة من الأدوات. كما أنها تمكن من الإنتاج المشترك للأدوات نفسها في مختلف مراحل التخطيط.

✓ تتكامل عملية التخطيط الحضري مع جوهر التخطيط، أي مع قضايا وممارسات الحياة اليومية.

✓ يتسع التخطيط الحضري من التخطيط المادي إلى التنمية المجتمعية والحكامة المشتركة.

Liisa Horelli, 2013, New Approaches to Urban Planning Insights from Participatory Communities, Aalto University, page 15.

إذا فالتخطيط الحضري هو عملية تتشكل من عدة مراحل، تتمكن فيها المدينة والمجالات المتأثر بالمدينة والمؤثرة فيها، من اكتساب قيمة أخرى، تجعل من المدينة فضاء يصون حق العيش الكريم. عبر توفر الخدمات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية الكافية للحاجيات المعروضة والمنتظرة عبر تقييم الحاضر، واستشراف المستقبل، وفق معايير علمية للتخطيط الحضري. وتتكون عملية التخطيط الحضري من عدة مراحل قد تختلف من باحث لآخر، إلا أنها تتفق في جوهرها، ألا وهو تنمية المدينة.

ووفق الشكل التالي فإن عملية التخطيط الحضري تتكون من 5 مراحل أساسية، تبدأ أولا بتحليل الرؤية المتضمنة للحالة المستقبلية المرجوة، ودراسة مدى إمكانية تحقيقها وفق ما توفر من وسائل، وما يمكن تعبئته، وما يجب تعبئته لتحقيقها. ثم التخطيط المشترك باختيار الأهداف وبرمجتها في مخطط حضري، بالاعتماد على مقاربة تشاركية بإشراك مختلف الفاعلين المعنيين بتنمية المدن، واشراك البعد البيئي في الفعل التخطيطي. ثم مرحلة التنفيذ عبر تنزيل ما تم برمجته في المخطط على أرض الواقع. ثم مرحلة التقييم، عبر دراسة ما تم إنجازه ومقارنته بما كان منتظر تحقيقه في المخطط الموضوع بالمرحلة الثانية. وأخيرا مرحلة التقويم والصيانة، وهي المرحلة الأخيرة الهادفة إلى تقويم نتائج ومخرجات المرحلة السابقة المعنية بالتقييم وإبراز نقط الضعف والقوة في التنفيذ، وفي هذه المرحلة الأخيرة يجب التدخل لإصلاح ما

يمكن إصلاحه من الأخطاء الناتجة عن عملية التنفيذ، وفق ما تم التخطيط له عبر التخطيط المشترك. وتمر هذه المراحل في شكل لولبي، محكمة بفترة زمنية محددة، وفي إطار المراقبة لضمان جودة هذه العملية.

الشكل التوضيحي 1: عملية التخطيط الحضري:

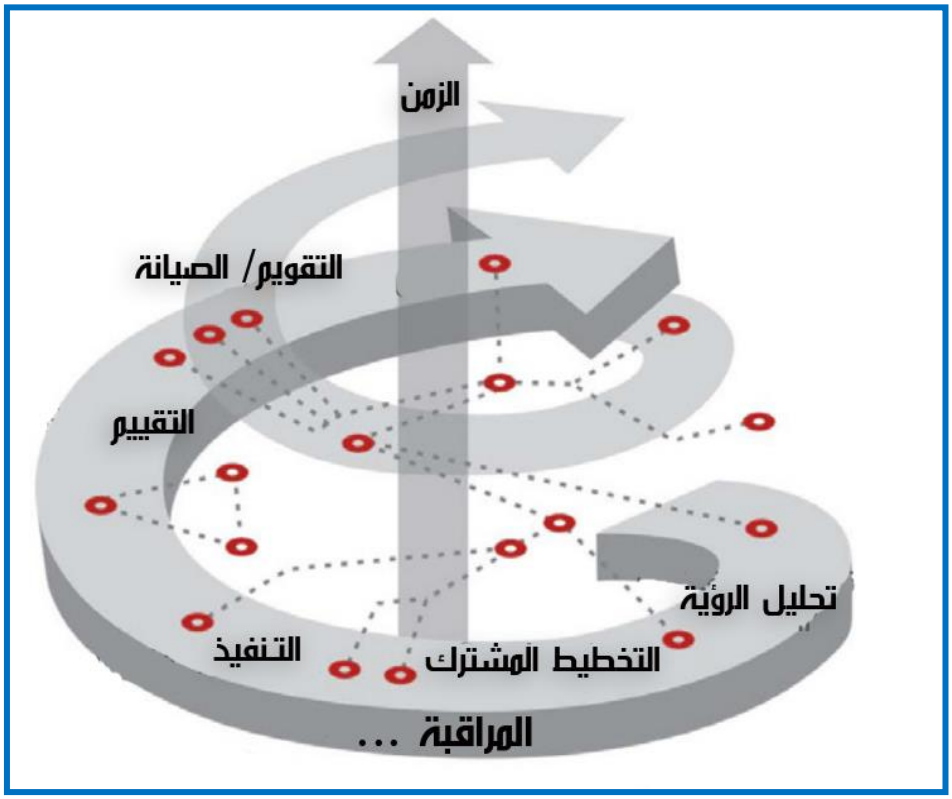

Liisa Horelli, 2013, New Approaches to Urban Planning Insights from Participatory Communities, Aalto University, page 15.

خلاصة إن التخطيط الحضري هو عملية ذهنية هادفة لتحسين مستوى المدن. أما على المستوى الاستراتيجي فالتخطيط الاستراتيجي الحضري، هو تخطيط يساعد على تحديد وتحقيق أهم الإجراءات الاستراتيجية في ضوء الوضع الحالي. ويتسم التخطيط الحضري الاستراتيجي على أنه[5]:

- موجه نحو المستقبل، ويحاول أن يتنبأ كيف يمكن أن يكون العالم مختلفا من خمس إلى عشر سنوات من الآن. ويهدف إلى تحديد اتجاه التنمية في المدينة على أساس ما هذا المستقبل من المرجح أن تبدو.

[5] United Nations Human Settlements Programme in Crisis, 2007, page 7

- مرن وموجه نحو الصورة العامة. وهو يجمع بين المدينة وبيئتها، ويضع إطارا لتحقيق الأهداف وتوفير إطار واتجاه لتحقيق مستقبل المدينة المرغوب فيه.
- يخلق إطارا للميزة التنافسية من خلال تحليل دقيق للمدينة، والبيئة الداخلية والخارجية، وإمكاناتها. وهذا يمكن المدن من الاستجابة للاتجاهات الناشئة والأحداث والتحديات والفرص في إطار الرؤية والرسالة التي طورتها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي.
- عملية نوعية مدفوعة بالفكرة. فهو يدمج البيانات "النوعية" التي لا يتم تقييمها دائما كميا، مثل الخبرات والحدس والأفكار، وعملية تشرك أصحاب المصلحة في الحوار الجاري بهدف توفير رؤية واضحة وتركيز للمدينة

المدينة:

المدينة هي مجال محدث، على اعتبار أن القرية أو الريف هو أول المجالات ظهورا نظرا لاعتماد الانسان أول الأمر على طابع البداوة والترحال بحثا عن الماء والكلأ. فتم إحداث المدينة كمجال لضم الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير الفلاحية (زراعة، تربية ماشية) المتركزة بالقرى. حيث تنتشر الأسواق التجارية، والمنشآت الصناعية. ولعل أبرز ما يميز المدينة هو مشهدها "حيث تظهر كقطعة معمارية، فهي عبار عن بناء ملتصق ممتد على نطاق واسع لا يمكن النظر إليه إلا خلال فترات زمنية طويلة"[6].

تعتبر كلمة المدينة اسم مرتبط بالمدنية، "فالمدن هي مراكز إشعاع وفيها تزدهر الحضارات، وتتميز بنشاطاتها الاقتصادية المتنوعة عن القرية التي يعمل معظم سكانها بالزراعة. ... ولا يمكن حصر تسمية المدينة بالتجمعات السكنية الكبيرة العدد، رغم اعتماد بعض البلدان هذا المقياس للتمييز بين المدينة والقرية"[7]. وعند راتزل فالمدينة هي "اتحاد طويل الأمد بين الجماعة والمساكن البشرية، تغطي مساحة كبيرة وتوجد عند تقاطع ومفترق الطرق التجارية الكبرى."[8] وهو ما يظهر أن المدينة هي مجال مرتبط بغياب الأنشطة الفلاحية، ولكن يجب الإشارة إلى أن تيارات الهجرة القروية القوية ساهمت وبشكل كبير بالعديد من المدن في نقل خصائص الريف وأنشطته إلى المدن في إطار ما يسمى بظاهرة ترييف المدن، وهو ما

[6] Kevin Lynch, the Image of the City, the Massachusetts Institute of Technology copy 1960 and the President and Fellows of Harvard College Twentieth Printime. 1990, page 1.
[7] مصطفى فواز، مبادئ تنظيم المدينة، معهد الانماء العربي، الصفحة 15.
[8] جمال حمدان، جغرافية المدن، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية الصفحة 12.

يفسر انتشار الزراعة وتربية الماشية بعدة مدن. أما زومبارت فيعرفها على أنها "تركز بشري يعتمد في غذائه على نتاج عمل زراعي خارجي."[9] ويؤكد هذا التعريف على الفكرة السابقة، كما يوحي على أن المدينة هي مجال لها علاقات أساسية مع مناطق قروية خارج حدودها، مما يجعلها مركزا لتلاقي وارتباط باقي المناطق القروية المجاورة نظرا لما تتوفر عليه من بنى تحية، ومؤسسات إنتاجية، وأسواق، وما توفره من خدمات وتجهيزات أساسية، مما جعلها مجال "انجذاب لكل الفئات الاجتماعية ... باعتبارها تمثل مركز السلطة والمعرفة"[10]

1 المدينة الإسلامية: نشأتها وخصائصها.

ظهرت المدينة الإسلامية بعد هجرة النبي إلى المدينة المنورة، وكان أول ما قام به صلى الله عليه وسلم بناء المسجد، للدلالة على أهميته في تدبير وتسيير أمور المدينة. فجعل منه إدارة عامة لهذا المجال في مختلف الميادين العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية إلى جانب وظيفتها الدينية. فكانت بذلك مؤسسة المسجد هي المحدد الرئيسي الذي نميز من خلاله المدن الإسلامية عن غيرها. والذي يمثل المركز الديني والثقافي والإداري ولهذا يحتل مركز المدينة، بالإضافة إلى الأسواق التي تعد من العناصر المهمة في تخطيط المدينة وتقع في ملتقى الطرق.[11]

ويقصد بالمدن الإسلامية أيضا هي مجموعة المباني والأماكن البينية التي شيدها المسلمون بإتباع مبادئ الشريعة والأعراف المحلية، باستخدام مواد البناء المتوفرة في تلك الفترة دون تدخل السلطات إلا في حالات الخلاف بين الملاك،[12] وكان يغلب عليها في البناء والتصميم زخارف ذات معاني توحيدية كالنجمة الخماسية التي توحي لأركان الاسلام، ونجمة خاتم سيدنا سليمان، والآيات القرآنية. بالإضافة إلى الزخارف والأشكال السائدة في المنطقة (العربية، الأمازيغية، الفارسية ...). فكان تصميم المدن الاسلامية، يعكس ذاك التمازج والتعايش الحاصل في هذه المجالات بين هوية الذاكرة الجماعية، وبين مقومات الدين الإسلامي.

وتميزت المدينة الاسلامية بعدة خصائص من أبرزها[13]:

[9] جمال حمدان، جغرافية المدن، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية الصفحة 12.
[10] حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منثوري قسنطينة، الجزائر، موسم 2008-2009، الصفحة 9.
[11] رحيمة فرحي وإسماعيل بن السعدي، 2014، واقع المدينة القديمة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 22 مجلد ب، ص 348.
[12] أيمن إسماعيل، أمير صالح المهدي، مروة عبد الجواد محمد، أثر التدخل السياسي في نشأة المدن القديمة والحديثة (حول الدول الإسلامية)، مجلة كلية الهندسة جامعة الفيوم، ص 1و2.
[13] مصطفى فواز، مبادئ تنظيم المدينة، معهد الانماء العربي، الصفحة 30و31 (بتصرف).

- تحصينها بأسوار وأحيانا محاطة بخنادق تملأ بالمياه وشكل المدينة مربع أو دائري.
- ارتفاع كثافة عدد الجوامع في وسطها.
- تأخذ القلعة مكانا هاما ملاصقا للوسط التجاري.
- إنشاء الفسحات الداخلية ونوافير المياه مما يبعث الرطوبة والانتعاش ويلطف من حدة المناخ الحار.

وهو ما جعل هذه المدين فضاء رحبا، وملائما للعيش، رغم البيئة القاحلة والصعبة لأبرز الدول الإسلامية. والمتمثلة في قساوة المناخ، والتضاريس الصعبة، وقلة الماء ...

وقسم المستشرق GRUNEBAUM المدن الإسلامية إلى مجموعتين[14]:

- المدن التلقائية: تمثل نمط المدن التي نمت من تلقاء نفسها دون تخطيط مسبق من السلطة المركزية أو تدخل منها.
- المدن المبدعة: وهي المدن التي تخطها السلطات الحاكمة، وقسمت إلى أربعة أنواع:

النوع الأول: العواصم المستحدثة.

النوع الثاني: مدن الأمراء وهي المدن التي نشأت عندما قرر حاكم الرحيل من عاصمته إلى عاصمة جديدة.

النوع الثالث: مدن الأربطة وهي المدن الكائنة على الثغور الاسلامية.

النوع الرابع: مدن الأمصـــار أو المدن العســكرية وهي المدن التي أنشـــأها المســـلمون الأوائل بعد فتوحاتهم مباشرة.

2 مكانة مؤسسة المسجد في التخطيط الحضري بالمدينة الإسلامية.

قام تخطيط المدن الإسلامية على عدة مبادئ عامة شكلت قواعد التخطيط الحضري الإسلامي، من أبرزها: وحدة النسيج العمراني للمدينة، التدرج الفراغي في النسيج العمراني وتأمين الخصوصية، احترام الطبيعة، والانسجام مع البيئة[15]. دون

[14] أيمن اسماعيل، صالح المهدي، مروة عبد الجواد محمد، أثر التدخل السياسي في نشأة المدن القديمة والحديثة (حالة الدول الاسلامية)، مجلة كلية الهندسة جامعة الفيوم، ص 2.
[15] رنا جوهر، 2016، متطلبات التطوير العمراني للأحياء التاريخية لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة ماجستير، جامعة حلب كلية الهندسة المعمارية، قسم إعادة تأهيل المدن الإسلامية، الصفحة 18.

أن ننسى الارتفاع المنخفض وتدرج الكثافة من الوسط نحو الأطراف، وهو ما يفرض تركز الحركة البشرية في وسط المدينة لا في جوانبها. ومع نشأة المدن العربية الإسلامية شكلت ثلاثة عناصر المحاور الرئيسة (التي احتلت مركز المدينة) والتي أثرت على بقية العناصر الأخرى وهي: المسجد الجامع، السوق، ودار الأمارة. وذلك للتكامل الوظيفي فيما بينها، فأصبح هذا هو التخطيط التقليدي لكافة المدن آنذاك.[16]

وفي ذلك أيضا، خط شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع في مخطوطه سلوك المالك في تدبير الممالك، ثمانية شروط وجب أن يراعيها الحاكم في تأسيس المدن الإسلامية، واختيار موقعها وموضعها. ومن بينها:

مخطوط بن أبي الربيع "سلوك المالك في تدبير الممالك"

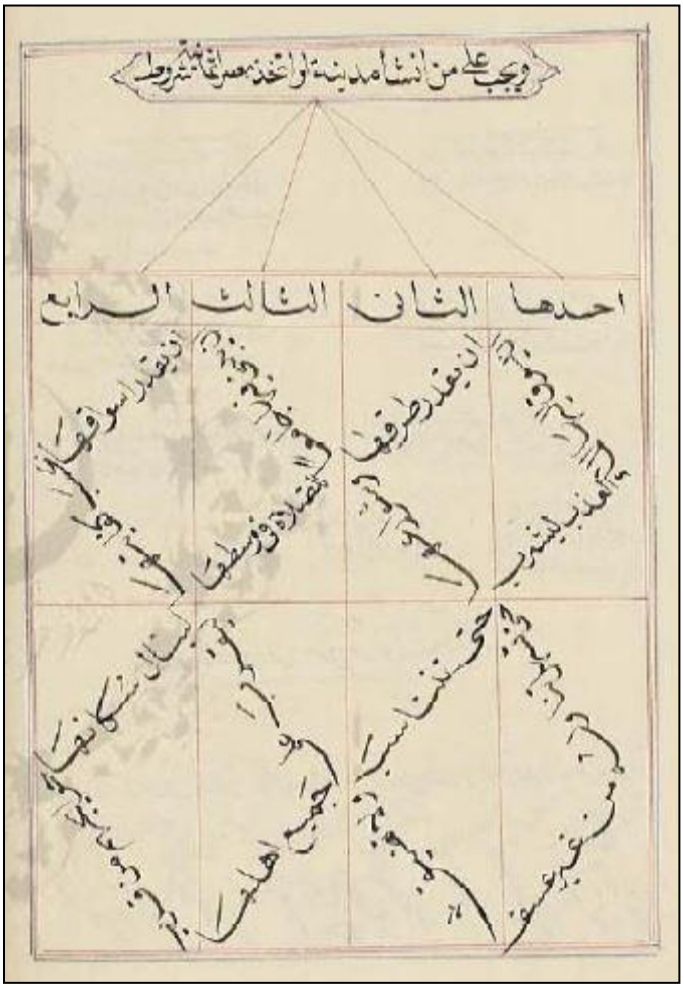

خليف مصطفى غرايبة، 2015، منهجية الفكر الإسلامي في تخطيط المدينة العربية الإسلامية (ابن أبي الربيع أنموذجا)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الصفحة 191

[16] خليف مصطفى غرايبة، 2015، منهجية الفكر الإسلامي في تخطيط المدينة العربية الإسلامية (ابن أبي الربيع أنموذجا)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، الصفحة 192-193.

1. أن يسوق إليها الماء العذب.
2. أن يقدر طرقها وشوارعها.
3. أنْ يبنى فيها جامعا للصلاة في وسطها ليقرب على جميع أهلها. فكان بذلك أول ما يبنى في المدينة هو المسجد، تم منه يخط تصميم باقي المدينة وأحيائها. فكان هذا التصور هو التصميم التقليدي الذي بنيت عليه أغلب المدن الإسلامية من قبيل:

- مدينة البصرة: التي صممها عتبة بن غزوان، في عهد الخليفة عمر بن الخطاب الذي أمره بجمع المسلمين في مكان محدد واتخاذه أول مدينة لهم خارج شبه الجزيرة العربية. فكان المسجد الجامع أول منشأة تشيد بالبصرة ... وهو الأمر الذي يتضح في ضوئه كيف كان المسجد الجامع يمثل في تلك الفترة نواة المدينة الإسلامية.[17]
- مدينة الفسطاط: والتي بناها عمر بن العاص بعد فتح مصر، فشيد المسجد الجامع ... ودار الإمارة وشيدت خطط القبائل حول المسجد الجامع.[18] حسب الانتماء القبلي.

وغيرها من المدن الأخرى كمدينة القيروان، ومدينة فاس ...

وهو ما جعلها (المدينة الإسلامية) تنتظم على شكل هالات، تنطلق من المركز نحو الأطراف، ويكون مركز المدينة مقر الحاكم "والمسجد الجامع ... استمدادا للشرعية وإعلانا على أن انبثاق هذه المدينة وعمقها هو المرجعية الدينية"[19]. فمن المسجد تنطلق وتجتمع الأحياء، والطرق الرئيسية والتي تتفرع منها باقي المسالك والأزقة ...، وهالة ثانية تستقر بجوانبها الأنشطة الأساسية في الحياة اليومية للساكنة. وهالة خارجية يستقر بها السكان. هذا النمط في التخطيط يتحكم بمسالك الإنسان، ويوجه حركته التي تنطلق في شكل عكسي مع تخطيط المدينة، أي من الأطراف نحو المسجد الجامع الذي يعد محور المدينة.

وقبل التطرق إلى مكانة مؤسسة المسجد في تخطيط مدينة فاس، لابد أن نشير إلى أن تركز المسجد وسط المدينة ليس شرطا أساسيا بل يمكن أن يشيد في طرف المدينة، فالغرض من اختيار الموضع المتوسط ليس في ذاته، وإنما هو مرتبط بالقرب من محل سكن عامة الناس، ولا أدَلَ على ذلك من وجود بعض النماذج من المدن التي لم ينشأ مسجدها الجامع

[17] أيمن إسماعيل، أمير صالح المهدي، مروة عبد الجواد محمد، أثر التدخل السياسي في نشأة المدن القديمة والحديثة (حول الدول الإسلامية)، مجلة كلية الهندسة جامعة الفيوم، ص 5
[18] أيمن إسماعيل، أمير صالح المهدي، مروة عبد الجواد محمد، أثر التدخل السياسي في نشأة المدن القديمة والحديثة (حول الدول الإسلامية)، مجلة كلية الهندسة جامعة الفيوم، ص 6
[19] أيمن اسماعيل، صالح المهدي، مروة عبد الجواد محمد، أثر التدخل السياسي في نشأة المدن القديمة والحديثة (حالة الدول الاسلامية)، مجلة كلية الهندسة جامعة الفيوم، ص 19 (بتصرف).

في الوسط كسامراء التي أنشئ مسجدها الجامع في القطاع الشمالي من المدينة قريبا من سكنى العامة والأسواق، بينما خصص القطاعان الأوسط والجنوبي لخطط القواد والأجناد[20].

3 مكانة المسجد في تخطيط مدينة فاس.

تعتبر مدينة فاس من أقدم المدن الإسلامية بالمغرب، والتي بنيت بعد تأسيس الدولة الإدريسية على يد المولى إدريس، الذي غير عاصمة المغرب من وليلي إلى هذه المدينة. فشرع في بنائها سنة 808 م حيث أسس عدوة الأندلس التي استقرت بها الأسر المهاجرة من الأندلس. ثم بعدها بسنة أسس عدوة القرويين التي نزل بها المولى ادريس ومعه ثلاثمئة بيت من أهل القيروان فسميت بهم ونسبت إليهم.[21] فبدأ بتشييد سور عدوة الأندلس وأبوابها وبنى بها جامع الأشياخ، ثم بعد ذلك أسس عدوة القرويين وبنى أسوارها وانتقل إليها، وضرب فيها قيطونه وأخذ في بناء الجامع وهو المسجد المعروف الآن بجامع الشرفاء ... ثم أخذ في بناء داره ... ثم بنا القيسارية ... وأدار الأسواق حوله من كل جانب[22]. وفي ذلك دلالة على أهمية المسجد في التخطيط لمدينة فاس. فكان أول ما قام به المولى إدريس بعد بناء الأسوار هو إحداث مؤسسة المسجد في العدوتين، فجعله مركزهما الروحي والمجالي الذي ينطلق منه تصميم المدينة وتخطيطها. ثم أنشأ باقي المرافق الحضرية، والتي خطت بجوانبها الأحياء التي قسمت تقسيما قبليا كما هو معمول في مختلف المدن الإسلامية.

تميزت مدينة فاس بطرقها المتشعبة والمتداخلة على شكل متاهة متعرجة، شأنها كشأن باقي المدن الإسلامية. وهو الشيء الذي قد يوحي أول الأمر لعشوائية بنائها. إلا أنه دليل على مدى دقة التخطيط في إحداث هذه المدن بصفة عامة، حيث يمكن إرجاع ضيق وتعرج هذه الطرق لعدة عوامل:

- عامل ديني: حيث نجد أن كل طرق المدينة تلتقي في رحبة جامع القرويين، وتنطلق منه لباقي الأحياء والأزقة، وعبرها إلى أبواب المدينة.
- عامل بيئي: ضيق هذه الطرق يرجع لتلاصق البنايات بغرض ترطيب الجو، والتقليل من الحرارة.

[20] يحيى وزيري، 2004، العمارة الإسلامية والبيئة الروافد التي شكلت التعمير الإسلامي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 304، ص 149.
[21] أحمد بن القاضي المكناسي، 1973، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ص 38.
[22] علي بن أبي زرع الفاسي، 1972، الأنيس المطرب بروض القرطاس، في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ص 38

- عامل أمني: أدى تعرج الطرق إلى حماية المدينة من الرياح المحملة بالأتربة والرمال، كما أنه كان عامل دفاعي هام لحماية السكان من أي هجوم محتمل.

وبعد أن داع صيت المدينة قصدها الناس وتوافدت عليها الكثير من الأسر، لما اشتهرت به من الخير والأمن، ومن نشر العلم. ومن بين من وردوا إليها من القيروان محمد بن عبد الله الفهري القروي، ونزل بعدوة القرويين ... فمات وترك بنتين وهما فاطمة ... ومريم[23]. فورثتا قدرا عظيما من المال ورغبتا أن تصرفاه في بناء مسجدين يذكر فيهما اسم الله ويكونا دار عبادة وعلم. فبنت فاطمة مريم الفهرية مسجد الأندلس بعدوة الأندلس، وبنت فاطمة الفهرية مسجد القرويين الذي كانت تقام فيه خطبة الجمعة بعد أن ضاق مسجد الشرفاء بالناس، وكان يتكون (مسجد القرويين) من أربعة بلاطات وصحنا صغيرا ... وبنت فيه وصومعة غير مرتفعة بموضع القبلة[24]. وتمت توسعة المسجدين بعد ذلك كلما دعت الضرورة خاصة في عهد المرابطين والموحدين.

يمكن للمتمعن في تصميم المسجدين أن يلاحظ عدم استقامة الجدران، بل سيلاحظ ظهور ازورار سواء بعد مرحلة البناء أو بعد التوسعة، كما يتضح من خلال الشكلين:

[23] علي الجزنائي، 1991، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، المطبعة الملكية الرباط، الطبعة الثانية، ص 45.
[24] علي بن أبي زرع الفاسي، 1972، الأنيس المطرب بروض القرطاس، في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، ص 55.

شكل 1 و2 مسقط أفقي لجامع القرويين وجامع الأندلس

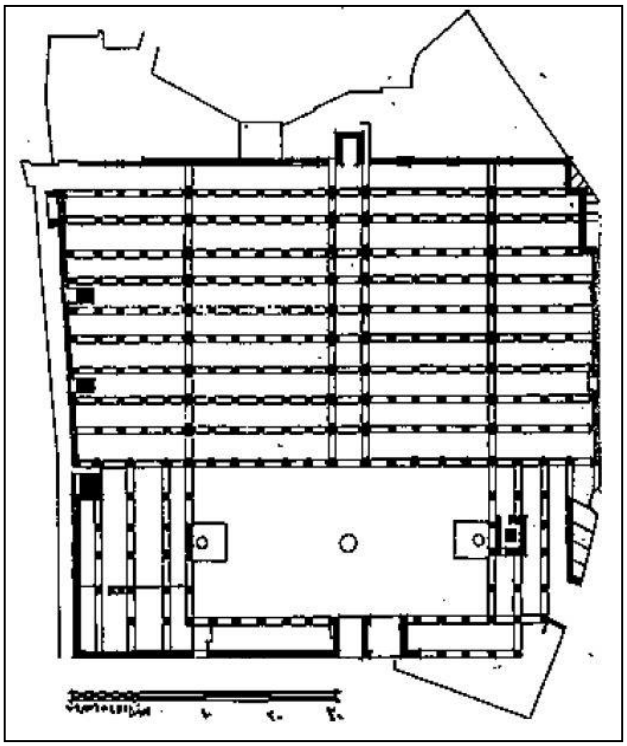

جامع القرويين

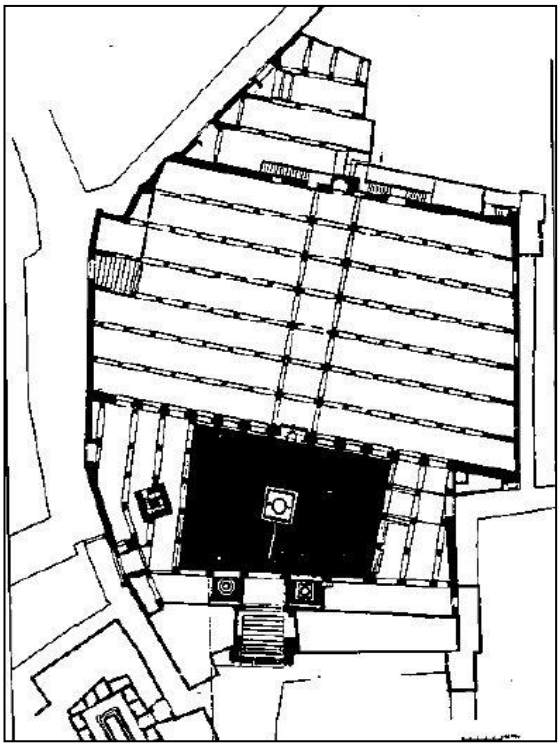

جامع الأندلس

نهال عادل عبد الصمد، تخطيط مدينة فاس في ضوء أحكام فقه العمران، دراسات في آثار الوطن العربي 20. الصفحة 874

ويرج ذلك لبناء المسجدين بعد استقرار الطرق، ولاتباع المغرب للمذهب المالكي الذي يعتبر أكثر المذاهب تشديدا على احترام الطريق، وعلى منع أي إحداث من شأنه اقتطاع جزء منها حتى وإن لم يضر هذا الإحداث بالمارة أو يضيق الطريق[25]. وهنا يمكن أن نقول كما يؤثر المسجد في تخطيط المدن، فإن تخطيط المدن قد يؤثر في بناء وتوسعة المساجد في المدن الإسلامية خاصة تلك المؤسسات التي تشيد بعد استقرار الطرق.

تركيب:

انطلاقا مما سابق يمكن القول إن مؤسسة المسجد قد حظيت بمكانة هامة في تصميم المدن الإسلامية بصفة عامة والمدن المغربية بصفة خاصة، فكان المسجد أول ما يبنى في المدينة، ثم تشيد حوله باقي المرافق الضرورية كدار الأمارة

25 نهال عادل عبد الصمد، تخطيط مدينة فاس في ضوء أحكام فقه العمران، دراسات في آثار الوطن العربي 20. الصفحة 873.

والأسواق، كما كان مركز المدينة ومحورها، الذي تستقر بجوانبه الأنشطة والأحياء السكنية. بل إن إحداث المسجد كان يعتبر شرطا أساسيا من شروط بناء المدينة ومبدأ من مبادئ التخطيط الحضري في العمران الإسلامي.

وأثر موقع المساجد على عدة مرافق من أبرزها السواقي، وشبكة الطرق التي كانت تلتقي في ساحة المسجد ورحبته، لتسهيل الولوجية إليه وضمانها. ويرجع هذا الاهتمام بمؤسسة المسجد لتعدد وظائفها بين الوظيفة الدينية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.

لائحة المراجع:

باللغة العربية:

- أحمد بن القاضي المكناسي، 1973، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط.
- أيمن إسماعيل، أمير صالح المهدي، مروة عبد الجواد محمد، أثر التدخل السياسي في نشأة المدن القديمة والحديثة (حول الدول الإسلامية)، مجلة كلية الهندسة جامعة الفيوم.
- جمال حمدان، (غير محدد)، جغرافية المدن، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية.
- حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منثوري قسنطينة، الجزائر، موسم 2008-2009.
- خليف مصطفى غرايبة، 2015، منهجية الفكر الإسلامي في تخطيط المدينة العربية الإسلامية (ابن أبي الربيع أنموذجا)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 1.
- رحيمة فرحي وإسماعيل بن السعدي، 2014، واقع المدينة القديمة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 22 مجلد ب.
- رنا جوهر، 2016، متطلبات التطوير العمراني للأحياء التاريخية لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة ماجستير، جامعة حلب كلية الهندسة المعمارية، قسم إعادة تأهيل المدن الإسلامية.
- علي الجزنائي، 1991، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، المطبعة الملكية الرباط، الطبعة الثانية.
- علي بن أبي زرع الفاسي، 1972، الأنيس المطرب بروض القرطاس، في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط،
- مدحت محمد أبو النصر، 2009، مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

- مصطفى فواز، (غير محدد)، مبادئ تنظيم المدينة، معهد الانماء العربي.
- نهال عادل عبد الصمد، تخطيط مدينة فاس في ضوء أحكام فقه العمران، دراسات في آثار الوطن العربي العدد 20.
- يحيى وزيري، 2004، العمارة الإسلامية والبيئة الروافد التي شكلت التعمير الإسلامي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 304،

باللغات الأجنبية:

- Distance Education Programme on Education Sector planning, module1 Education planning : approaches, challenges, and international frameworks
- Kevin Lynch, the Image of the City, the Massachusetts Institute of Technology copy 1960 and the President and Fellows of Harvard College Twentieth Printime.
- Liisa Horelli, 2013, New Approaches to Urban Planning Insights from Participatory Communities, Aalto University.
- Olivier Toutain and S. Gopiprasad, 2006, PLANNING FOR URBAN INFRASTRUCTURE, India Infrastructure Report.
- Todd Litman, 2013, planning principles and practices, Victoria transport policy institute.
- United Nations Human Settlements Programme in Crisis, 2007.

La communication et le développement de la personnalité

Zerouali Sanae. Docteur en Langue et Communication

sanaezerouali@gmail.com

Résumé

La communication joue un rôle essentiel dans le développement de la personnalité d'un individu. Cet article explore les différentes dimensions de la communication et leur impact sur la formation de la personnalité. En fait, la communication est un processus complexe impliquant de multiples dimensions, dont chacune a un impact sur la formation de la personnalité. Nous étudions comment la communication interpersonnelle et la communication médiatisée par la technologie affectent le développement de la personnalité. Nous analysons également l'importance de la communication pour la compréhension de soi, l'établissement de relations et la croissance personnelle dans une perspective globale. Enfin, l'article souligne l'importance d'une communication consciente et efficace pour le développement harmonieux de la personnalité.

Cette recherche s'inscrit dans des interrelations et perspectives interculturelles, qui s'intéressent à la dimension affective de la communication entre locuteurs de groupes culturels différents. Elle vise à montrer comment la communication agit sur le comportement d'un individu et comment elle participe à la construction de la personnalité. Notre approche s'articule autour d'une réflexion théorique plus large sur les différentes dimensions de la communication et leur impact sur le développement de la personnalité. Dans une deuxième partie, nous essayons de démontrer l'influence de différents styles de communication sur la construction de la personnalité. Parce que la communication joue un rôle vital dans le développement de la personnalité car elle affecte la façon dont nous interagissons avec les autres, comment nous nous voyons et comment nous nous développons en tant qu'individus.

Mots clés : Communication, développement, construction de la personnalité, influences.

Abstract : The communication and personality development

Communication plays an essential role in shaping an individual's personality. This article explores the various dimensions of communication and their impact on personality formation. In fact, communication is a complex process involving multiple dimensions, each of which influences personality formation. We examine how interpersonal communication and technology-mediated communication affect personality development. We also analyze the importance of communication for self-understanding, relationship building, and personal growth from a global perspective. Finally, the article underscores the importance of conscious and effective communication for harmonious personality development.

This research delves into intercultural relations and perspectives, focusing on the affective dimension of communication between speakers from different cultural groups. It aims to demonstrate how communication influences an individual's behavior and contributes to personality construction. Our approach revolves around a broader theoretical reflection on the various dimensions of communication and their impact on personality development. In the second part, we attempt to illustrate the influence of different communication styles on personality construction. Communication plays a vital role in personality development as it affects how we interact with others, how we perceive ourselves, and how we develop as individuals.

Keywords : Communication, development, personality construction, influences.

Introduction

La communication est un processus fondamental dans la vie humaine, car elle permet l'échange d'informations, d'idées, de sentiments et de besoins entre les personnes. Il joue un rôle vital dans le développement de la personnalité car il affecte la façon dont nous interagissons avec les autres et la façon dont nous nous voyons. Elle est omniprésente et peut se produire de plusieurs façons, que ce soit par le langage parlé, les expressions faciales, les gestes ou les nouvelles technologies. Outre sa fonction de véhicule d'information, la communication joue également un rôle essentiel dans le développement de la personnalité. La façon dont nous communiquons avec les autres et avec nous-mêmes peut avoir un impact majeur sur notre développement personnel et la construction de notre identité. Dans cet article, nous allons essayer d'explorer en profondeur la relation entre la communication et le développement de la personnalité, en nous concentrant sur les aspects intrinsèques et techniques.

La problématique du sujet "La communication et le développement de la personnalité" pourrait s'articuler autour de la question centrale suivante : Comment la communication influence-t-elle le développement de la personnalité et quel rôle joue-t-elle dans la construction et l'évolution de l'identité individuelle ? Cette problématique soulève des interrogations sur les mécanismes par lesquels la communication, qu'elle soit verbale ou non verbale, impacte la manière dont les individus développent leurs traits de personnalité, leurs compétences sociales, et contribue à façonner leur compréhension de soi-même. Elle explore également le lien entre les interactions sociales, la communication et les divers aspects du développement psychologique et émotionnel de l'individu.

Le but de cette étude est d'examiner la relation entre la façon dont nous communiquons et la façon dont nous développons notre personnalité. Pour atteindre cet objectif, nous cherchons à comprendre comment la communication interpersonnelle affecte notre croissance personnelle. Cela comprend l'identification des facteurs qui contribuent à la personnalité, tels que la génétique, l'environnement social et les expériences de vie, avec un accent particulier sur le rôle de la communication.

1. Principales dimensions de la communication et leur influence sur le développement de la personnalité

1.1. La dimension verbale

L'aspect linguistique de la communication concerne l'utilisation de mots pour exprimer nos pensées, nos sentiments et nos idées, ainsi que l'utilisation du langage pour transmettre des informations, des idées, des opinions et l'intention des idées. La façon dont nous utilisons les mots pour nous exprimer peut influencer la façon dont nous nous percevons et percevons les autres. Une communication verbale positive, constructive et encourageante peut renforcer l'estime de soi, encourager l'expression de soi et accroître la confiance en soi. Il s'agit de l'aspect linguistique de la communication qui utilise le langage et les symboles linguistiques pour échanger des messages. Les aspects linguistiques comprennent le choix approprié des mots, la structure grammaticale, la clarté, la cohérence et l'exactitude lors de l'expression des idées. Cela peut prendre de nombreuses formes, notamment des conversations, des discours, des présentations, des écrits et des messages électroniques. Dans la communication orale, nous

utilisons des mots pour exprimer nos pensées, nos sentiments, nos besoins et nos intentions. Les mots ont le pouvoir de transmettre des informations de manière explicite et directe, mais leur signification varie également en fonction du contexte et de l'interprétation du destinataire. Les éléments influençant la dimension verbale de la communication englobent le choix des mots, le ton de la voix, le débit de parole, l'accentuation, l'utilisation d'expressions idiomatiques, etc. Ces facteurs ont un impact direct sur la manière dont nos messages sont perçus et interprétés par autrui. Une communication verbale efficace requiert une expression claire des idées, une écoute attentive, la capacité à poser des questions pertinentes et à fournir des réponses appropriées. Il est essentiel de prendre en considération le contexte et le public cible, adaptant ainsi notre langage et notre style de communication. En complément de la dimension verbale, la communication s'appuie souvent sur des éléments non verbaux tels que les signaux non verbaux et les expressions faciales. Ces aspects viennent enrichir le message, permettant une transmission plus complète et précise des informations.

1.2.La dimension non-verbale

La dimension non-verbale de la communication englobe les éléments tels que le langage corporel, les expressions faciales, les gestes, la posture et la tonalité de la voix, et d'autres signaux non verbaux que nous utilisons pour transmettre des messages. Ces signaux non verbaux jouent un rôle crucial dans la communication, car ils transmettent souvent plus d'informations plus subtiles et plus nuancées que les mots eux-mêmes. Ils peuvent exprimer des émotions, des attitudes, des intentions, des niveaux de confiance, des niveaux de confort et bien d'autres aspects de la communication interpersonnelle. Par exemple, les expressions faciales peuvent révéler la joie, la tristesse, la colère, la surprise ou d'autres émotions. Le langage corporel, tel que la posture, les gestes et les mouvements, peut indiquer l'ouverture, l'agitation, la dominance ou la soumission. L'intonation de la voix, le volume et la vitesse de la parole peuvent également ajouter des nuances à notre communication verbale.

En fait, la communication non verbale englobe ainsi tout ce qui a trait au langage corporel agissant comme vecteur inconscient de nos émotions : postures, style, gestuelle, mimiques, intonation, micro expressions faciales, contacts physiques, mouvements, etc. Ces éléments traduisent nos profonds ressentis face à une situation, notamment lorsque l'on interagit avec autrui et peuvent parfois nous desservir, discréditer une allocution pourtant bien rédigée et préparée, voire tout simplement nous trahir[26].

La dimension non-verbale peut influencer la perception des autres à notre égard et peut également révéler des aspects de notre personnalité. Par exemple, une personne qui utilise un langage corporel ouvert et confiant peut être perçue comme étant plus extravertie, tandis qu'une personne qui évite le contact visuel peut être perçue comme étant plus timide ou introvertie. Les expériences de communication qui favorisent une bonne synchronisation entre le verbal et le non-verbal, où l'expression émotionnelle est authentique et cohérente, peuvent influencer la perception de soi et le développement des compétences sociales.

26 - Granger Raphaële, Communication non verbale. In : Techniques de communication. Document consulté le 25 Mai 2023. Disponible sur : https://www.manager-go.com › communication-interp..

La dimension non-verbale de la communication est particulièrement importante car elle peut compléter, renforcer ou contredire les mots que nous utilisons. Parfois, les signaux non verbaux peuvent transmettre des informations contradictoires, ce qui peut entraîner des malentendus ou des interprétations erronées si nous ne sommes pas conscients de leur impact.
La capacité à interpréter et à utiliser efficacement les signaux non verbaux peut améliorer considérablement notre communication. En étant attentif aux expressions faciales, aux gestes et au langage corporel des autres, nous pouvons mieux comprendre leurs intentions et leurs émotions. De plus, en utilisant consciemment nos propres signaux non verbaux, nous pouvons renforcer notre message et faciliter une meilleure compréhension.

1.3.La dimension émotionnelle

La communication a un fort impact sur la dimension émotionnelle de la personnalité. Les émotions sont souvent exprimées et partagées à travers la communication, et la façon dont nous gérons et communiquons nos émotions peut influencer notre bien-être émotionnel et notre développement personnel. Les émotions sont des états internes qui influencent notre perception, nos pensées, nos comportements et nos réactions. Lorsque nous communiquons, nous transmettons non seulement des informations factuelles, mais aussi des émotions et des sentiments. La dimension émotionnelle de la communication fait référence à l'aspect des interactions humaines qui implique les émotions et les sentiments. Elle englobe la façon dont les émotions sont exprimées, perçues et interprétées lors des échanges verbaux et non verbaux entre les individus.
Lorsque nous communiquons, nos émotions peuvent influencer la façon dont nous transmettons nos messages, ainsi que la manière dont nous interprétons les messages des autres. Les émotions peuvent être exprimées à travers des signaux non verbaux tels que les expressions faciales, le langage corporel, l'intonation de la voix et le contact visuel. En fait, la communication émotionnelle sert à « Interpréter les messages émotionnels véhiculés par les gestes d'autrui et y répondre de façon adaptée constitue l'un des facteurs déterminants de la qualité de notre vie sociale. De fait, si les psychologues des émotions se sont souvent concentrés sur le niveau personnel ou infra-individuel, force est de constater que les émotions sont souvent causées par des évènements sociaux et constituent de fait des événements sociaux auxquels nos congénères vont réagir émotionnellement »[27].
Nous pouvons dire donc, que la dimension émotionnelle de la communication joue un rôle crucial dans la création de liens affectifs, la compréhension mutuelle et l'établissement d'une connexion émotionnelle entre les individus. Les émotions peuvent renforcer ou affaiblir l'impact de nos paroles, et elles peuvent également influencer notre capacité à écouter et à comprendre les autres.
Il est important de reconnaître et de prendre en compte les émotions dans la communication, car elles peuvent avoir un impact significatif sur la manière dont les messages sont reçus et interprétés. Une communication efficace implique souvent la gestion des émotions, l'empathie envers les autres et la capacité à exprimer nos propres émotions de manière claire et

[27] - Grèzes Julie et Dezecache Guillaume, 2012. Communication émotionnelle : mécanismes cognitifs et cérébraux, p. 2. Document consulté le 28 Mai 2023. Disponible sur : https://impec.sciencesconf.org › impec › pages

respectueuse. La dimension émotionnelle de la communication est essentielle et joue un rôle crucial dans la façon dont les messages sont transmis, reçus et interprétés.

Les émotions peuvent être exprimées à travers différents canaux de communication, tels que la voix, le langage corporel, les expressions faciales et même l'écriture. Par exemple, lorsque nous parlons avec enthousiasme et utilisons des gestes expressifs, nous transmettons une émotion positive et contagieuse à notre interlocuteur. De même, si nous envoyons un message écrit avec des mots doux et encourageants, nous pouvons susciter des sentiments positifs chez le destinataire.

Les émotions peuvent également être perçues et interprétées lors de la réception d'un message. L'intonation, le ton de voix et les expressions faciales de l'orateur peuvent donner des indices sur l'état émotionnel et l'intention derrière les mots. Par exemple, si quelqu'un parle d'une manière agressive avec un ton de voix fort et des gestes brusques, cela peut susciter de la peur ou de l'hostilité chez l'auditeur.

L'importance de la dimension émotionnelle dans la communication réside dans le fait que les émotions peuvent influencer la compréhension, l'interprétation et la réaction à un message. Les personnes sont plus susceptibles de se connecter et de se sentir engagées dans une communication qui suscite des émotions positives telles que la joie, l'amour, l'enthousiasme ou l'empathie. D'un autre côté, les émotions négatives telles que la colère, la tristesse ou la peur peuvent également jouer un rôle dans la communication, mais peuvent conduire à des réactions défensives, à la fermeture ou à la rupture de la communication.

Il est donc important de prendre en compte la dimension émotionnelle lors de la communication, en étant conscient de ses propres émotions et en faisant preuve d'empathie envers les émotions des autres. L'écoute active, la reconnaissance des émotions et la gestion appropriée des émotions peuvent contribuer à une communication plus efficace, plus authentique et plus respectueuse des besoins et des sentiments de chacun.

1.4.La dimension relationnelle

La communication est fondamentalement liée aux relations avec les autres. Elle se réfère à la façon dont les interactions entre les individus influencent et façonnent les relations entre eux. Elle met l'accent sur la manière dont nous établissons et maintenons des liens avec les autres par le biais de la communication. Nos interactions avec les autres, à travers la communication, contribuent à la formation de notre identité et de notre estime de soi. Les expériences de communication qui favorisent des relations positives, l'écoute active, l'authenticité et le respect mutuel peuvent contribuer à la formation d'une personnalité sociale et relationnelle équilibrée.

Dans chaque interaction, il existe une dimension relationnelle qui va au-delà du simple échange d'informations. Cette dimension englobe les sentiments, les attitudes, les perceptions et les attentes que nous avons les uns envers les autres. Elle est influencée par des facteurs tels que la confiance, le respect, l'affinité, l'écoute active et l'empathie.

La communication relationnelle se concentre sur la construction de relations saines, positives et significatives. Elle implique la création d'un climat de confiance et de respect mutuel, la reconnaissance des besoins et des sentiments des autres, ainsi que l'expression d'une empathie et d'une compréhension mutuelle.

Dans la communication relationnelle, nous sommes attentifs aux signaux non verbaux, aux nuances de langage, à l'écoute active et à la capacité de partager nos propres pensées et émotions

de manière authentique. Il s'agit d'établir une connexion émotionnelle et de développer une compréhension mutuelle afin de renforcer les relations et de résoudre les conflits de manière constructive.

La dimension relationnelle de la communication est essentielle dans tous les aspects de la vie, que ce soit dans les relations personnelles, professionnelles ou sociales. Une communication efficace sur le plan relationnel permet de construire des relations solides, de favoriser la collaboration, d'améliorer la résolution des problèmes et de maintenir des liens durables. Bref, nous dirons que, la dimension relationnelle de la communication concerne la manière dont les interactions influencent les relations entre les individus. Elle met l'accent sur la création de liens sains, la confiance, l'écoute active et l'empathie, contribuant ainsi à des relations positives et significatives.

1.5.La dimension culturelle

La dimension culturelle de la communication fait référence à l'influence de la culture sur la manière dont les individus communiquent, interprètent et attribuent du sens aux messages. Sa dimension se réfère à l'impact de la culture sur la manière dont les individus communiquent et interprètent les messages. La prise en compte des différences culturelles, l'adoption d'une approche interculturelle et l'aptitude à s'adapter sont essentielles pour une communication efficace et respectueuse. La culture englobe les normes, les valeurs, les croyances, les attitudes et les comportements partagés par un groupe de personnes, et elle a un impact significatif sur la façon dont la communication est perçue et pratiquée.

La communication est fortement influencée par les valeurs, les normes et les croyances culturelles. Les expériences de communication dans des contextes culturellement diversifiés peuvent élargir notre perspective et notre compréhension du monde. La capacité à communiquer de manière interculturelle et à s'adapter à différents styles de communication peut favoriser le développement d'une personnalité ouverte d'esprit et tolérante.

La culture peut influencer de nombreux aspects de la communication, tels que le choix des mots, les styles de langage, les normes de politesse, les formes de salutation, les règles de proximité physique, les gestes et les expressions faciales appropriés, ainsi que les schémas de pensée et de raisonnement.

La dimension culturelle de la communication joue un rôle important dans la compréhension mutuelle, la résolution des conflits et la construction de relations interpersonnelles. Les différences culturelles peuvent entraîner des malentendus, des interprétations erronées et des barrières dans la communication si elles ne sont pas prises en compte.

Il est essentiel d'être conscient des différences culturelles et d'adopter une approche interculturelle dans la communication. Cela implique de développer une sensibilité culturelle, d'être ouvert d'esprit, de suspendre les jugements hâtifs et de chercher à comprendre les normes et les perspectives culturelles des autres.

La dimension culturelle de la communication nécessite également une adaptation et une flexibilité de notre part. Cela signifie ajuster notre langage, notre comportement et notre style de communication pour mieux correspondre aux attentes culturelles de nos interlocuteurs. L'aptitude à s'adapter à différentes cultures peut favoriser une meilleure compréhension, un respect mutuel et une communication plus efficace.

Il convient de noter que ces dimensions de la communication interagissent et se renforcent mutuellement. Les expériences de communication positives et saines dans ces différentes dimensions peuvent contribuer à un développement de la personnalité équilibré, favorisant la confiance en soi, les compétences sociales, l'empathie, la résolution de problèmes et une vision du monde plus ouverte.

2. La communication interpersonnelle et la communication médiatisée

2.1. La communication interpersonnelle

La communication interpersonnelle est le processus d'échange d'informations, d'idées, d'émotions et d'opinions qui se produit entre deux personnes ou dans de petits groupes. Elle fait référence au dialogue interne que nous entretenons avec nous-mêmes «La communication interpersonnelle, appelée aussi comportementale, se définit par l'échange de messages et de codes entre deux individus. La notion de distance constitue un vecteur très important de la communication, car elle permet d'identifier quel genre de communication les interlocuteurs s'octroient »[28].

La communication interpersonnelle joue un rôle crucial dans les relations interpersonnelles (personnelles, professionnelles ou sociales), et dans le développement de la personnalité, car elle permet à un individu d'explorer ses pensées, ses émotions et ses croyances. Elle se caractérise par des échanges directs et interactifs entre les individus, où ils s'engagent dans des conversations face à face ou par le biais de différents canaux de communication. Elle joue donc, un rôle crucial dans la formation de la personnalité, car elle permet à un individu de développer des compétences sociales, d'établir des liens significatifs et de construire une image de soi.

Pour construire cette image, les individus doivent de connaitre d'améliorer leurs relations interpersonnelles. Dans tous les métiers nécessitant de l'interaction, il peut être difficile de communiquer avec certaines personnes. En apprenant à identifier la personnalité de votre interlocuteur vous allez mieux la comprendre mais également savoir adopter le comportement adéquat pour que l'échange soit constructif. Différents outils existent avec des méthodes et des intensités différentes pour lesquels de nombreuses formations existent. Nous avons ainsi relevé 5 modèles de développement personnel reconnus pour leur utilité et leur efficacité[29].

Voici quelques caractéristiques importantes de la communication interpersonnelle :

- Échange interactif : La communication interpersonnelle est un processus actif et réciproque où les participants s'écoutent, se répondent et s'adaptent mutuellement ;

[28] -Joly Bruno, 2009. La communication interpersonnelle. Dans La communication, pp. 11-68 https://www.cairn.info › la-communication--9782804..

[29] - CNFCE, Quelles sont les différentes techniques et méthodes du développement personnel ? Document consulté le 1 Juin 2023. Disponible sur : https://www.cnfce.com › Dossiers

- Communication verbale et non verbale : Elle intègre à la fois les aspects verbaux (mots, langage) et non verbaux (expressions faciales, langage corporel, ton de la voix) pour transmettre des messages et des significations ;
- Perception et compréhension mutuelle : Les participants doivent être attentifs et réceptifs aux messages de l'autre, en cherchant à comprendre leurs points de vue, leurs émotions et leurs besoins ;
- Feedback : La communication interpersonnelle implique la capacité de donner et de recevoir un retour d'information afin d'assurer une compréhension mutuelle et d'ajuster la communication si nécessaire ;
- Contexte et relation : La communication interpersonnelle est fortement influencée par le contexte dans lequel elle se déroule (lieu, moment, culture) et par la nature de la relation entre les participants (amis, collègues, supérieur hiérarchique, etc.) ;
- Écoute active : Une écoute attentive et active est essentielle pour comprendre pleinement les messages de l'autre et pour montrer de l'intérêt et de l'empathie.

La communication interpersonnelle efficace repose sur la capacité à communiquer de manière claire, à respecter les différences individuelles, à gérer les conflits de manière constructive et à maintenir des relations ouvertes et honnêtes. Elle implique donc, des échanges interactifs, des signaux verbaux et non verbaux, une compréhension mutuelle, un feedback et une écoute active. Elle est essentielle pour établir et maintenir des relations interpersonnelles significatives et efficaces.

2.2.La communication médiatisée par la technologie et l'identité numérique

Il est important de noter que la technologie moderne a également étendu les possibilités de communication interpersonnelle au-delà des interactions face à face, avec l'utilisation de canaux tels que les appels téléphoniques, les messages textuels, les appels vidéo, les réseaux sociaux, etc.

Avec l'avènement des nouvelles technologies, la communication a pris de nouvelles formes, notamment à travers les médias sociaux et les plateformes de communication en ligne. En fait, la communication médiatisée par la technologie peut avoir un impact sur le développement de la personnalité de plusieurs façons :

- Nouvelles formes d'identité en ligne : La communication en ligne permet aux individus de créer des identités virtuelles et de s'engager dans des interactions sous forme de pseudonymes ou d'avatars. Cela peut offrir une liberté d'expression et la possibilité d'explorer différentes facettes de sa personnalité. Cependant, cela peut également entraîner une dissociation entre l'identité en ligne et l'identité réelle, ce qui peut avoir des implications pour le développement de soi et la cohérence de la personnalité.
- Réseau social et construction de l'identité : Les plateformes de réseaux sociaux offrent aux individus un espace pour partager des informations sur eux-mêmes, interagir avec d'autres personnes et construire des relations en ligne. Ces interactions peuvent influencer la perception de soi et la construction de l'identité en offrant une vitrine sélective des aspects de la personnalité que l'on souhaite mettre en

avant. Cependant, cela peut également entraîner une pression sociale pour correspondre à des normes idéalisées ou créer une dépendance à l'approbation des autres.

- Effets sur les compétences sociales : L'utilisation excessive de la communication médiatisée par la technologie peut réduire les interactions sociales en face à face, ce qui peut avoir des répercussions sur le développement des compétences sociales. Les compétences telles que l'empathie, la lecture des expressions faciales, l'écoute active et la communication non verbale peuvent être moins développées chez les individus qui passent la majorité de leur temps en ligne.
- Sélectivité de l'auto-présentation : La communication en ligne permet aux individus de contrôler l'image qu'ils présentent aux autres, en choisissant ce qu'ils partagent et comment ils se présentent. Cela peut entraîner une présentation sélective de soi et une mise en avant de certaines caractéristiques de la personnalité, ce qui peut influencer la perception que les autres ont de nous. Cependant, cela peut également créer une dissonance entre l'image en ligne et la réalité, ce qui peut avoir des conséquences sur l'authenticité et la cohérence de la personnalité.
- Dépendance et isolement : Une utilisation excessive de la communication médiatisée par la technologie peut entraîner une dépendance aux appareils et aux plateformes en ligne, ce qui peut isoler les individus de la communication en face à face et des interactions sociales réelles. Cela peut avoir un impact sur le développement de la personnalité, en limitant les opportunités d'apprentissage et d'exploration du monde réel.

L'exposition aux médias sociaux peut avoir des conséquences sur l'estime de soi, l'image corporelle et les relations interpersonnelles de différentes manières :

- Estime de soi : Les médias sociaux peuvent avoir un impact sur l'estime de soi en exposant les individus à des comparaisons sociales constantes. Les utilisateurs sont souvent exposés à des images idéalisées de beauté, de succès et de bonheur, ce qui peut créer des sentiments d'insatisfaction et d'infériorité. Les publications sélectives mettant en valeur des aspects positifs de la vie des autres peuvent également contribuer à une perception déformée de soi et à une baisse de l'estime de soi.
- Image corporelle : Les médias sociaux sont souvent utilisés comme plateforme pour partager des photos et des vidéos, ce qui peut influencer l'image corporelle des individus. L'exposition à des images retouchées, à des corps idéalisés et à des normes de beauté irréalistes peut contribuer au développement de complexes, de préoccupations excessives liées à l'apparence et de troubles de l'alimentation.
- Comparaison sociale : Les médias sociaux favorisent la comparaison sociale, où les individus se comparent à d'autres en termes d'apparence, de statut, de réussite, etc. Cette comparaison constante peut générer des sentiments d'envie, de jalousie, d'insatisfaction et de compétition malsaine, ce qui peut nuire aux relations interpersonnelles et à l'estime de soi.
- Déconnexion sociale : Bien que les médias sociaux puissent offrir des opportunités de connexion avec les autres, une utilisation excessive peut également

entraîner une déconnexion sociale. Les interactions en ligne peuvent être superficielles et ne pas remplacer le contact réel avec les autres. Une dépendance aux médias sociaux peut entraîner un isolement social, une diminution des interactions en face à face et une détérioration des compétences sociales.

- Cyberintimidation et pression sociale : Les médias sociaux peuvent être le terrain fertile de la cyberintimidation, où des individus sont harcelés, humiliés ou marginalisés en ligne. Les commentaires négatifs, les jugements et les pressions sociales peuvent avoir un impact profond sur l'estime de soi et les relations interpersonnelles, entraînant des conséquences émotionnelles et psychologiques négatives.

Il est important de noter que l'impact des médias sociaux peut varier d'une personne à l'autre et dépendre de facteurs tels que l'utilisation, le contenu consommé et la perception individuelle. Une utilisation consciente des médias sociaux, une surveillance de l'exposition à des contenus négatifs et une promotion d'une utilisation positive et bienveillante peuvent aider à atténuer les effets néfastes sur l'estime de soi, l'image corporelle et les relations interpersonnelles. Toutefois, une utilisation équilibrée et consciente de la technologie, combinée à des interactions sociales en face à face, peut favoriser un développement de la personnalité plus équilibré.

3. La communication comme outil de croissance personnelle et de résolution de conflits

3.1. La communication comme outil de croissance personnelle

La communication est un outil de grande importance pour favoriser la croissance personnelle, du fait qu'elle joue un rôle essentiel dans nos relations avec les autres et dans notre développement personnel.

Voici quelques façons dont la communication peut contribuer à notre croissance personnelle :

- Expression des émotions : La communication nous permet d'exprimer nos émotions de manière saine et constructive. En communiquant nos sentiments aux autres, nous pouvons mieux les comprendre nous-mêmes et trouver des moyens de les gérer. Cela favorise une plus grande conscience émotionnelle et une croissance personnelle.
- Développement des compétences interpersonnelles : La communication efficace implique l'écoute active, l'empathie, la compréhension et l'expression claire de nos idées. En développant ces compétences interpersonnelles, nous améliorons nos relations avec les autres, renforçons notre estime de soi et apprenons à résoudre les conflits de manière constructive.
- Acquisition de nouvelles perspectives : En communiquant avec différentes personnes, nous exposons notre esprit à de nouvelles idées, opinions et perspectives. Cela nous permet d'élargir nos horizons, de remettre en question nos propres croyances et de favoriser notre croissance intellectuelle.
- Renforcement de l'estime de soi : Une communication ouverte et honnête nous permet d'exprimer nos besoins, de défendre nos valeurs et de partager nos réussites. Cela renforce notre estime de soi et nous aide à affirmer notre identité.

- Résolution de problèmes : La communication efficace joue un rôle crucial dans la résolution de problèmes. En communiquant de manière ouverte et respectueuse, nous pouvons clarifier les problèmes, exprimer nos préoccupations et travailler ensemble pour trouver des solutions. Cela favorise le développement de compétences en résolution de problèmes et encourage la croissance personnelle.
- Auto-réflexion : La communication avec les autres nous amène souvent à réfléchir sur nous-mêmes et sur nos propres comportements. Les réactions et les retours d'information des autres peuvent nous aider à mieux comprendre nos forces, nos faiblesses et nos zones de croissance. Cela nous encourage à nous remettre en question, à apprendre de nos erreurs et à continuer à grandir.

En somme, la communication en tant qu'outil essentiel pour la croissance personnelle, nous permet d'exprimer nos émotions, de développer nos compétences interpersonnelles, d'acquérir de nouvelles perspectives, de renforcer notre estime de soi, de résoudre les problèmes et de nous auto-réfléchir. En utilisant la communication de manière consciente et constructive, nous pouvons favoriser notre développement personnel et améliorer nos relations avec les autres.

3.2.La communication comme moyen de résolution de conflits

La communication joue un rôle clé dans la résolution de conflits et la gestion des différences. Lorsqu'il y a un différend ou un désaccord entre deux parties, une communication ouverte, honnête et respectueuse peut aider à surmonter les obstacles et à trouver des solutions mutuellement acceptables. Lorsque nous sommes capables de communiquer de manière ouverte et respectueuse, nous pouvons aborder les désaccords et les problèmes de manière constructive. La communication efficace dans les situations conflictuelles nous permet de trouver des solutions mutuellement bénéfiques et de préserver des relations positives.

Voici quelques façons dont la communication peut être utilisée comme moyen de résolution des conflits :

- Ouverture et écoute active : Il est important d'adopter une attitude ouverte lors de la communication avec l'autre partie. Cela signifie être prêt à entendre et à comprendre les points de vue, les préoccupations et les émotions de l'autre personne. L'écoute active est un élément clé de cette ouverture, car elle implique de prêter une attention réelle et de poser des questions pour clarifier les points importants ;
- Expression claire et assertive : Pour résoudre un conflit, il est essentiel d'exprimer clairement ses propres besoins, préoccupations et opinions. L'utilisation d'une communication assertive permet de partager ses idées de manière respectueuse et directe, sans agressivité ni passivité. Cela favorise un échange ouvert et constructif ;
- Recherche de solutions communes : Plutôt que de chercher à imposer sa propre volonté, la communication efficace dans la résolution des conflits implique de rechercher des solutions mutuellement bénéfiques. Cela nécessite un esprit de compromis et la disposition à explorer différentes options pour parvenir à un accord qui satisfasse les deux parties ;
- Gestion des émotions : Les conflits peuvent souvent susciter des émotions fortes, telles que la colère, la frustration ou la tristesse. Une communication efficace implique de reconnaître et de gérer ces émotions de manière constructive. Il

est important de rester calme, d'exprimer ses sentiments de manière appropriée et de faire preuve d'empathie envers les émotions de l'autre personne ;

- Communication non verbale : Outre les mots, la communication non verbale joue également un rôle important dans la résolution des conflits. Le langage corporel, les expressions faciales et le ton de voix peuvent transmettre des informations supplémentaires et influencer la façon dont un message est reçu. Il est important d'être conscient de ces signaux non verbaux et d'adapter sa propre communication en conséquence ;
- Médiations et négociations : Dans certains cas, il peut être bénéfique de faire appel à un tiers neutre pour faciliter la communication et la résolution des conflits. Les médiateurs et les négociateurs professionnels peuvent aider à créer un environnement sûr et équilibré, favorisant ainsi une communication ouverte et la recherche de solutions communes.

Conclusion :

La communication joue un rôle central dans le développement de la personnalité d'un individu, tout au long de la vie. La communication joue un rôle essentiel dans ce processus en nous permettant de continuer à apprendre, à grandir et à nous adapter aux défis et aux changements de notre environnement. En étant ouverts à la communication, en recherchant des occasions d'apprendre des autres et en nous engageant dans une réflexion constante, nous pouvons continuer à évoluer en tant qu'individus et à développer notre personnalité de manière positive. De la communication interpersonnelle à la communication intrapersonnelle en passant par la communication médiatisée par la technologie, chaque dimension de la communication peut influencer notre construction identitaire, nos compétences sociales et notre bien-être émotionnel. En adoptant une approche consciente et efficace de la communication, nous pouvons favoriser notre épanouissement personnel et cultiver des relations positives avec les autres. Il est essentiel de reconnaître l'importance de la communication dans le développement de la personnalité et de s'engager dans une pratique réflexive pour améliorer nos compétences de communication et promouvoir une croissance personnelle holistique.

Il est également important de noter que les expériences de communication ne sont pas statiques, mais évoluent tout au long de notre vie. Nous pouvons continuer à apprendre et à développer nos compétences de communication, à travailler sur nos schémas de pensée et à améliorer nos relations avec les autres.

La communication est un élément fondamental du développement de la personnalité. Que ce soit dans nos interactions interpersonnelles, notre dialogue interne ou notre utilisation de la technologie, la manière dont nous communiquons peut influencer notre perception de nous-mêmes, nos relations et notre épanouissement personnel. En reconnaissant l'importance de la communication consciente et efficace, nous pouvons cultiver des compétences de communication saines et favoriser un développement harmonieux de notre personnalité. En continuant à apprendre et à grandir à travers la communication, nous pouvons nourrir nos compétences de communication consciente et efficace pour favoriser un développement harmonieux de la personnalité.

Bibliographie

Joly Bruno, 2009. La communication interpersonnelle. Dans La communication, pp. 11-68 https://www.cairn.info › la-communication--9782804.

CNFCE, Quelles sont les différentes techniques et méthodes du développement personnel? Document consulté le 1 Juin 2023. Disponible sur : https://www.cnfce.com › Dossiers

Granger Raphaële, 2015. Communication non verbale. In : Techniques de communication. Document consulté le 25 Mai 2023. Disponible sur : https://www.manager-go.com › communication-interp.

Grèzes Julie et Dezecache Guillaume, 2012. Communication émotionnelle : mécanismes cognitifs et cérébraux, p. 2. Document consulté le 28 Mai 2023. Disponible sur : https://impec.sciencesconf.org › impec › pages

Mrowa-Hopkins Colette et Strambi Antonella, 2008. La dimension émotionnelle de la communication en situation interculturelle. In Recherches en didactique des langues et des cultures [En ligne], 3, mis en ligne le 30 juillet 2008, consulté le 01 juin 2023. URL : http://journals.openedition.org/rdlc/2891 ; DOI : https://doi.org/10.4000/rdlc.2891

Gauducheau Nadia, 2008. La communication des émotions dans les échanges médiatisés par ordinateur : bilan et perspectives. Dans Bulletin de psychologie. Numéro 496, pp. 389-404

ISSN 2569-734X

Régionalisation avancée et enjeux du développement territorial au Maroc

Advanced regionalization and challenges of territorial development in Morocco

Adil LAATAM, Doctorant en Droit Public et Sciences Politiques, Faculté des sciences juridiques, économiques, et sociales, Université Cadi Ayyad, Marrakech.

Saliha NAJLI, Docteur en Géographie, Spécialité : Urbanisation et Aménagement du Territoire, Faculté des lettres et sciences humaines, Université Sultan Moulay Sliman, Béni Mellal.

Résumé:

Cet article traite la régionalisation avancée instaurée par la Constitution de 2011 comme choix démocratique de gestion d'affaire publique régionale, visant à opérer une transformation qualitative du mode de gouvernance territoriale, à développer et moderniser les structures étatiques et à promouvoir le développement intégré dans le cadre de l'engagement aux principes de partenariat, d'efficacité et de responsabilité. Cela passe par une équipe responsable, ouverte et efficace, un fonctionnaire régional hautement qualifié, un secteur privé qui représente une entreprise citoyenne ouverte, une société civile responsable avec une proposition de poids et qualitative, créer un espace de discussion et de dialogue entre les partis et les citoyens, l'examen des ressources financières et humaines pour les autorités comme l'une des composantes fondamentales de toute mesure participative réussie.

Mots clés: Gestion participative, Régionalisation avancée, Gouvernance territoriale, Développement territorial, Société civile.

Abstract :

This article treats the progressive regionalization established by the constitution of 2011 as a democratic choice of regional public affairs management, aimed at carrying out a qualitative transformation of the mode of territorial governance, to develop and modernize state structures and to promote integrated development within the framework of commitment to the principles of partnership, efficiency and responsibility. This requires a responsible, open and efficient team, a highly qualified regional official, a private sector that represents an open corporate citizen, a responsible civil society with a weighty and qualitative proposal, creating a space for discussion and dialogue between parties and citizens, the examination of financial and human resources for the authorities as one of the fundamental components of any successful participatory measure

Keywords: Participatory management, Advanced Regionalization, Territorial governance, Territorial development, Civil society.

Introduction:

L'approche territoriale du développement en est venue à occuper une place particulière dans le système de gestion publique marocain, qui est devenu un candidat à l'augmentation après l'arrivée du troisième millénaire .Le Maroc, entré dans la phase des grands ateliers et des projets stratégiques, est devenu plus que jamais appelé à une approche politique saine dans le domaine de la décentralisation et de la déconcentration administrative, une politique basée sur la coopération, et l'implication de la communauté locale et des dépendants dans les affaires locales, c'est-à-dire la réalisation de la soi-disant "gouvernance territoriale[30]".

La politique régionale est l'un des piliers de l'incarnation et de la pratique de la bonne gouvernance dans divers domaines de la gestion des affaires publiques, et à cet égard, les instructions royales servent de feuille de route pour développer le concept de la région comme gain constitutionnel, et un outil politique pour renforcer la décentralisation et la démocratie locale dans notre pays, en réduisant les disparités et les déséquilibres entre les villes et les villages, et entre les régions du Royaume, et en travaillant avec le nouveau concept de pouvoir.

La régionalisation, inscrit dans la Constitution de 2011[31] en tant qu'option démocratique pour la gestion des affaires publiques régionales, vise à réaliser une transformation qualitative du modèle de gouvernance territoriale, à développer et moderniser les structures étatiques et à promouvoir un développement intégré dans le cadre du respect des principes de participation, d'efficacité et de responsabilité.

Le statut constitutionnel dont jouissent les collectivités territoriales en vertu de la constitution de 2011 a donné à l'organisation territoriale et aux trois niveaux de groupes territoriaux un nouveau concept, qui correspond à la place de chaque niveau au sein de la nouvelle architecture territoriale.

Parler de la région, c'est parler d'une entité territoriale qui prend sa place au sein des études et recherches économiques, sociales et administratives, d'autant plus que la région est devenue le niveau intermédiaire entre l'état et le reste des unités territoriales décentralisées[32].

Ainsi, le problème peut être posé: **Quel est le rôle de la région et régionalisation avancée dans la réalisation des enjeux de développement territorial au Maroc ?**

Les sous-questions suivantes découlent de ce problème:

- Quels sont les principes constitutionnels qui encadrent la régionalisation avancée ?
- Quels sont les fondements de la régionalisation avancée ?

[30] Imad Abarkan :" Le modèle marocain de développement local et les exigences de la gouvernance territoriale", auteur du chose territorial et ‘enjeux du développement durable, publications de la Revue des Sciences Juridiques, n ° 6, 2017, p. 21.
[31] Constitution du royaume du Maroc promulgué par l'honorable Dahir n ° 1-11-91 en date du 27 Shaaban 1432 correspondant au 29 juillet 2011, bulletin officiel N ° 5964 BIS en date du 30 juillet 2011.
[32] Abdelali Elfilali: "la responsabilité du président du conseil régional dans la gestion des dépenses publiques collectives", Revue Al-Manara d'études juridiques et administratives, numéro spécial des collectivités territoriales, 2019, P. 217.

- Quelles sont les références qui encadrent les rôles de développement des régions?
- Comment préparer, suivre et évaluer le programme de développement régional?

Nous aborderons ce problème et ses sous-questions selon la méthodologie suivante:

1. Le cadre général de la régionalisation avancée au Maroc

2. la régionalisation avancée au Maroc et la question du développement territorial

1. Le cadre général de la régionalisation avancée au Maroc

La Constitution de 2011 a attribué les régions par un statut distinct du reste des autres institutions constitutionnelles, après avoir stipulé dans son premier chapitre que l'organisation territoriale du royaume est une organisation décentralisée basée sur la régionalisation avancée, le titre IX de celle-ci a été attribué aux régions et les autres groupes territoriaux (12 chapitres au lieu de 3 chapitres dans la constitution de 1996).

Dans cette exigence, nous aborderons les principes constitutionnels qui encadrent la régionalisation avancée, les fondements de la régionalisation avancée, la régionalisation et la gouvernance territoriale.

1.1 Principes constitutionnels encadrant la régionalisation avancée

La Constitution de 2011 prévoyait les principes de régionalisation avancée, le principe de libre administration, le principe de subsidiarité, le principe de solidarité et de coopération entre les régions.

1.1.1 Les régions et le principe de libre administration

Le principe de libre administration consacré à l'article 136 est l'une des manifestations les plus importantes de la gouvernance territoriale approuvée par la Constitution de 2011.

A. Le concept du principe de libre administration

Le deuxième ouvrage publié par la commission consultative de la régionalisation définissait le principe de libre administration: « délibérer et rendre compte librement dans le cadre des compétences expressément accordées aux collectivités territoriales et sur leurs pouvoirs dans l'application de leurs délibérations et la mise en œuvre de leurs décisions »[33].

Les conseils élus des collectivités territoriales décident librement de leurs délibérations dans leurs compétences et exercent les pouvoirs qui leur sont confiés par les lois réglementaires qui les encadrent.

B. Manifestations de la libre administration des régions

[33] Commission consultative de la régionalisation, Livre II, pp. 33-34.

La libre gestion des régions se manifeste dans le système juridique marocain, car ce principe se manifeste par la capacité des régions à prendre leurs décisions dans le cadre de leurs compétences d'une part, et leur indépendance financière d'autre part.

- Libre administration des régions par la loi

Le principe de libre administration trouve ses origines dans deux niveaux de référence, dont le premier est la constitution de 2011, qui stipule au chapitre 136 que: "l'organisation régionale et territoriale repose sur les principes de libre administration, de coopération et de solidarité, et assure la participation de la population concernée à la gestion de ses affaires et à l'augmentation de sa contribution au développement humain intégré et durable". La deuxième référence trouve ses exigences les plus importantes dans la loi organique consacrée aux régions: "La gestion des régions pour leurs affaires est basée sur le principe de la libre administration, selon lequel chaque région est autorisée dans les limites de ses compétences ... l'autorité de délibérer de manière démocratique, et l'autorité de mettre en œuvre ses délibérations et décisions conformément aux dispositions de la présente loi réglementaire et des textes législatifs et réglementaires adoptés pour la mettre en œuvre"[34].

- Autonomie des régions prise de décision

La Constitution de 2011 a accordé le pouvoir exécutif aux présidents des régions en levant l'autorité de tutelle sur la mise en œuvre des décisions des conseils des régions et de leurs présidents, et la coordination avec le Wali pour mettre en œuvre les plans de développement, et la Constitution de 2011 a également accordé le pouvoir réglementaire aux régions de sorte que le chapitre 140 stipule: " les régions et les autres collectivités territoriales dans leurs domaines de compétence et au sein de leur cercle territorial ont le pouvoir réglementaire d'exercer leurs compétences".

- Autonomie financière

La Constitution de 2011 a consacré l'autonomie financière aux régions à travers les chapitres 135, 136 et 141, où l'exigence constitutionnelle a confirmé que les régions à travers le chapitre 135 jouissent de la personnalité juridique, ce qui signifie qu'elles jouissent de l'autonomie financière et administrative, ainsi que du chapitre 141, et c'est une question très importante, que chaque compétence transférée par l'État aux régions et d'autres collectivités territoriales s'accompagne du transfert des ressources qui lui correspondent.

C. Régions et principes de gouvernance de la libre administration

La loi organique des régions visées à l'article 243 de la section VIII à un ensemble de principes généraux du principe de libre administration, manifestés dans[35] :

[34] Article 243 de la loi organique n ° 111.14 concernant les régions.
[35] Ibid., pages 162 et 163.

- Le principe d'égalité entre les citoyens dans l'accès aux équipements publics des régions: la subordination de tous les membres de la société à l'égalité et la non-discrimination entre eux ;
- Le principe de continuité dans l'exécution des services par les régions et la garantie de leur qualité: fonctionnement normal et régulier des services publics ;
- L'objectif est de consacrer les valeurs de démocratie, de transparence, de reddition et de responsabilité, la démocratie locale est l'un des principes les plus importants d'un système décentralisé, et la transparence permet aux citoyens de se familiariser avec les informations nécessaires à leurs affaires de la vie ;
- Renforcement de l'État de droit: l'État de droit comme outil d'orientation du comportement des individus vers la vie politique ;
- L'importance de la participation, de l'efficacité et de l'intégrité: la participation signifie la création de moyens et de mécanismes appropriés permettant aux citoyens locaux, en tant qu'individus et groupes, de contribuer aux processus de prise de décision, tandis que l'efficacité signifie que les autorités fournissent la capacité de mettre en œuvre des projets qui répondent aux besoins et aspirations des citoyens sur la base d'une gestion rationnelle des ressources, quant à l'intégrité, elle est liée aux moyens et mécanismes qui luttent contre la corruption, la mauvaise gestion des ressources, les affaires publiques et les abus de pouvoir.

2.1.1 Le principe de subsidiarité et de consécration de la gouvernance régionale

Le principe de subsidiarité est l'un des mécanismes les plus importants qui contrôlera les compétences et organisera les institutions au sein de l'État, en donnant la priorité à la base sur le sommet, et en adoptant la référence de proximité avec les citoyens, afin de parvenir à la démocratie, l'efficience et l'efficacité dans la prestation des services publics.

A. Le concept du principe de subsidiarité et ses particularités constitutionnelles

Nous aborderons la notion de principe de subsidiarité, et déterminerons ses particularités constitutionnelles, considérant que le législateur constitutionnel marocain a adopté le principe de subsidiarité dans la répartition des compétences entre l'État et les collectivités territoriales.

- Le concept du principe de subsidiarité:

Selon ce principe, l'unité administrative de base ou inférieure est celle qui a compétence, l'unité administrative supérieure ne peut intervenir qu'en cas d'incapacité de la première unité. À la lumière de cela, l'unité régionale est obligée d'exercer des compétences régionales. L'État n'intervient qu'en cas d'incapacité de ce dernier à exercer cette compétence[36]. En d'autres termes, l'État ne peut faire que ce dont les régions et autres collectivités territoriales sont incapables[37].

Ce principe est apparu en France, qui remonte au rapport Guichard de 1976, qui soulignait qu' '" il n'est pas nécessaire d'attribuer une compétence à une instance supérieure, bien que l'État,

[36] Ajaoun Ahmed : "la régionalisation avancée dans la constitution marocaine de 2011", pp. 86, 87.
[37] Zair Tarik, le principe de libre administration des collectivités territoriales, REMALD, N°107, 2012, p19.

lorsqu'il s'agit d'un groupe territorial inférieur et proche du citoyen, soit en mesure de garantir le service envisagé[38].

- La place du principe de subsidiarité dans la Constitution de 2011:

La Constitution de 2011 prévoyait explicitement le principe de la subsidiarité au chapitre IX concernant les régions et autres collectivités territoriales, au premier alinéa du chapitre 140, qui stipule que: "les collectivités territoriales, sur la base du principe de la subsidiarité, ont des compétences autonomes et des compétences conjointes avec l'État et des compétences qui lui sont transférées de ce dernier", et l'importance de la disposition constitutionnelle du principe de la subsidiarité en tant que mécanisme de répartition des compétences au service de la population locale, ainsi qu'en tant que mécanisme pour réduire les manifestations de perturbation de la gestion des affaires publiques locales, compte tenu les difficultés rencontrées par l'administration et les élus dans le traitement des compétences qui leur sont confiées, en raison de l'ambiguïté qu'elles contiennent, qui provoque des interférences dans les interventions des différents niveaux et collectivités territoriales[39] .

B. Le rôle du principe de subsidiarité dans la rationalisation de la division régionale au Maroc

Avec la publication de la loi organique des régions 111.14, puis le décret sur le nouveau découpage régional[40], qui a adopté 12 régions au lieu de 16 régions, à travers lequel le législateur a tenté de redistribuer la zone territoriale et géographique du royaume du Maroc, de sorte que chaque région est divisée en plusieurs préfectures et provinces, dont la répartition varie d'une région à l'autre, le province et la préfecture sont constitués de communautés urbaines ou rurales, de municipalités, ainsi que d'arrondissement et districts, et chaque région dispose d'un centre représentant l'une de ces provinces ou préfectures, de sorte que la préfecture de Casablanca est une exception dans la division administrative marocaine en raison de sa vaste superficie de sorte qu'elle est divisée en préfecture d'arrondissement, qui à son tour comprend un groupe d'arrondissement.

Par conséquent, la mise en œuvre réussie d'une politique de déconcentration administrative dépend non seulement de la promulgation de textes juridiques, à cet effet et de la création de structures administratives au niveau territorial pour mettre en œuvre les programmes et orientations du gouvernement, mais en plus du texte juridique et des structures administratives,

[38] Elbajioui Abdelfattah: "la fondation du Wali et gouverneur, et les perspectives de la décentralisation administrative au Maroc", Revue marocaine d'administration locale et de développement, n ° 100, 2014, p. 210.
[39] Taouir Laila: "le rôle du principe de subsidiarité dans la consécration de la gouvernance régionale au Maroc", Revue d'études politiques et sociales, publications dialogues, série de revues trimestriels, doubles numéros 4 et 5, 2019, P. 474.
[40] Décret n ° 2.15.40 du 1 Joumada I 1436(20 février 2015) portant détermination du nombre de régions, de leurs désignations, centres, préfectures et provinces constitutifs, B. O. Numéro 6340 publié le 14 Joumada I 1436 (5 mars 2015), p. 1481.

ces intérêts doivent disposer de tous les moyens matériels et humains en plus de la disponibilité du pouvoir décisionnel sans référence au centre[41] .

3.1.1 Le principe de coopération et de solidarité

A. Le concept du principe de coopération et de solidarité

Il est inscrit au chapitre 136 de la Constitution de 2011, et la jurisprudence marocaine a différé sur ce principe, car il y a ceux qui le considèrent comme deux principes autonomes, ce qui est la thèse adoptée par une certaine jurisprudence marocaine lorsqu'il a déclaré que « le législateur constitutionnel a constitutionnellement établi les principes de " coopération" et de "solidarité" et les a considérés comme des piliers de chaque organisation territoriale régionale »[42]. L'autre partie a considéré la coopération et la solidarité comme un seul principe et non deux, car il a estimé que la constitution " a œuvré pour consacrer un principe parallèle au principe de libre administration avec la même force et le même degré est le principe de coopération et de solidarité, afin d'assurer un minimum de facilités et de services aux citoyens...."[43] .

La coopération en tant qu'opportunité prévue par la loi, permet aux collectivités territoriales de passer de la gestion individuelle des services et avantages locaux à une approche de gestion basée sur des responsabilités croissantes dans le domaine du développement économique, social et culturel, de plus, au niveau local, elle est conçue comme un support à la fragmentation des communes car elle combine des ressources dispersées et les structures d'initiatives locales, permettant l'utilisation rationnelle et solidaire des ressources humaines et matérielles, l'échange de compétences et d'expériences ainsi que la stimulation des opérateurs privés. La traduction juridique du principe de coopération entre collectivités territoriales prend deux formes: soit des conventions de coopération entre collectivités territoriales dont l'objet n'est pas la création d'une personne morale publique ou privée, soit un groupement de collectivités territoriales[44] .

Quant à la solidarité, c'est la mise en œuvre de la politique de l'État pour corriger les déséquilibres socio-économiques entre les régions. La constitutionnalisation du principe de solidarité est devenue une règle générale que ce soit dans les systèmes fédéraux, autonomes ou décentralisés[45].

B. Mécanismes de coopération et de solidarité

---

[41] Taouir Laila : "le rôle du principe de subsidiarité dans la Consécration de la gouvernance régionale au Maroc", op. cit, pp. 479-480.
[42] Ghazi Khaled: "le principe de coopération décentralisée d'un point de vue constitutionnel, le droit constitutionnel des collectivités territoriales, une étude comparative", Actes des dixièmes journées maghrébines du droit organisées par le réseau des juristes maghrébins les 17 et 18 avril 2015, imprimerie ALMAARIF ALJADIDA, Rabat, 2015, P. 74.
[43] Ajaoun Ahmed: "le contenu et la portée de la libre administration des collectivités territoriales, le droit constitutionnel des collectivités territoriales, une étude comparative", les travaux des dixièmes journées maghrébines du droit organisées par le réseau des juristes maghrébins les 17-18 avril 2015, , imprimerie ALMAARIF ALJADIDA, Rabat, 2015, p. 46.
[44] ENNACIRI Khadija, La réforme régionale, le possible et le souhaitable à travers le texte constitutionnel, revue Alternative juridiques et économiques, N°1, 2014, P43.
[45] ENNACIRI Khadija, La réforme régionale, le possible et le souhaitable à travers le texte constitutionnel, op . cit .44.

Les régions peuvent constituer des groupes entre elles afin de coopérer sur les moyens et les programmes[46], et la nouvelle constitution prévoit la création de deux fonds au profit des régions:

- Le fonds de réhabilitation sociale vise à combler le déficit dans les domaines du développement humain, des infrastructures de base et de l'équipement[47]
- Le fonds de solidarité entre les régions vise à assurer une répartition équitable des ressources afin de réduire les disparités entre les régions[48].

Cette exigence constitutionnelle a été opérationnalisée dans le cadre des exigences de la loi organique n ° 111.14 relative aux régions, qui stipule les objectifs du fonds de solidarité entre régions dans la deuxième partie de la sixième section de celle-ci à travers l'article 234, qui précise l'objet de ce fonds, et la tâche d'ordonner le versement du fonds a été confiée au ministre de l'Intérieur[49], tandis que les présidents des conseils des régions sont consultés pour déterminer les critères de revenu du fonds de solidarité entre régions, et cette procédure est approuvée par un décret pris à la suggestion de l'autorité gouvernementale chargée de l'intérieur[50], en ce qui concerne les ressources, les dépenses et la gestion de ce fonds, il a été procédé comme suit: renvoyer la question de sa détermination à la loi des finances.

2.1 Piliers de la régionalisation

Dans ce paragraphe, nous aborderons la déconcentration administrative en tant que pilier de la régionalisation avancée, et l'approche participative de la gestion d'affaires territoriale régionale.

1.2.1 La déconcentration administrative

L'incarnation réelle de déconcentration administrative comme pilier de la gouvernance décisionnelle au niveau local a identifié des déséquilibres et des problèmes juridiques, et afin de les surmonter, le projet de décret n ° 2.17.618 a récemment été approuvé en tant que charte nationale de déconcentration administrative[51], et la région est considérée comme un pilier du succès de la régionalisation avancée.

A. Déconcentration administrative et consolidation de la régionalisation avancée

La déconcentration administrative contribuera à la consolidation et au développement de la régionalisation avancée et au développement d'un système de gestion déconcentré efficace à travers:

---

[46] Article 154 de la loi organique des régions
[47] Il a été créé par le décret par le Décret n ° 2.17.598 publié dans Fatih Rabi ' al-Awwal 1439 (20 novembre 2017) appliquant les dispositions de l'article 231 de la loi organique des régions concernant le Fonds de Réadaptation Sociale, B. O. n ° 6627, 15 Rabi al-Awwal 1439 (4 décembre 2017), pp. 6866.
[48] Il a été créé par le décret n ° 2.17.667 publié dans Fatih Rabi ' al-Awwal 1439 (20 novembre 2017) précisant les critères de répartition des revenus du fonds de solidarité entre les entités, C. R. N ° 6627, 15 Rabi al-Awwal 1439 (4 décembre 2017), pp. 6867.
[49] Article 235 de la Loi organique n ° 111.14 consacrée aux régions
[50] Article 236 du même renvoi.
[51] Décret n ° 2.17.618 publié le 18 Rabia al-Akhar 1440 (26 décembre 2018) en tant que charte nationale du déconcentration administrative, B. O. Numéro 6738, 19 Rabi al-Akhar 1440 (27 décembre 2018).

- Le passage d'une déconcentration administrative, qui a un caractère principalement administratif et tuteur, à la déconcentration administrative, qui s'inscrit dans le développement économique, dans un cadre contractuel entre les services déconcentrés et les conseils régionaux;
- Une nouvelle approche politique de la gestion des ressources humaines basée sur la fourniture des services régionaux de l'État de ressources humaines qualifiées dans le domaine de gestion publique pour apporter le soutien nécessaire aux institutions élues, en particulier les régions;
- La répartition des compétences et des pouvoirs entre l'autorité centrale et les services déconcentrés, où la déconcentration devient la règle générale dans la répartition des tâches et des moyens entre l'ensemble des niveaux administratifs de l'État;
- Subordonner les services déconcentrés à la supervision des Walis et gouverneurs des provinces dans tout ce qui concerne leur activité locale et de développement;
- Si la région doit exercer ses fonctions en tenant compte du rôle primordial de l'État, l'État ne doit pas non plus ignorer la région dans la préparation de ses politiques et programmes de développement[52].

B. La Charte de la déconcentration administrative et les enjeux de l'activation

La Charte de décentration administrative a encore des défis à activer, dont les plus importants sont:

- Le passage d'une forte centralisation qui dure depuis l'indépendance jusqu'à nos jours à une philosophie basée sur le partage effectif des pouvoirs et de l'autorité;
- C'est un portail juridique et institutionnel qui nécessite de suivre les textes réglementaires et d'accélérer pour suivre les évolutions;
- Accorder aux régions de larges compétences, qui sera suivi d'une transformation qualitative au niveau de l'administration locale, par conséquent, il est devenu nécessaire de penser à fournir suffisamment de ressources humaines qualifiées capables de contribuer à la prise de décision;

Le passage progressif de la logique de centralisation à la logique des régions et l'activation de la politique de proximité imposent aux acteurs centraux de changer la mentalité de l'action politique centrale en une action centrale pour les régions[53].

2.2.1 Approche participative de la gestion territoriale régionale

A. Le cadre constitutionnel de la gestion des affaires territoriales dans sa dimension participative

Le document constitutionnel de 2011 comprenait de nombreuses dispositions relatives à la participation des citoyens à la gestion des affaires territoriales, outre ce qui est indiqué dans

[52] Rochdi Abd elaziz: "la décentralisation administrative est un pilier du succès de la régionalisation avancée", op. cit, pp. 79-80.
[53] Ibid., p. 84 et 85.

l'exportation de la Constitution et la première partie de celle-ci, la neuvième partie relative aux collectivités territoriales comprenait un ensemble d'exigences relatives à la participation des citoyens à la gestion des affaires territoriales, où le chapitre 136 fournit le cadre général de la démocratie participative au niveau territorial, qui stipule que:" l'organisation régionale et territoriale est basée sur les principes de libre administration, de coopération et de solidarité, et assure la participation de la population concernée à la gestion de ses affaires, et leur contribution au développement humain intégré et durable". Pour assurer la définition des formules de cette participation, l'article 139 stipule que: " les conseils des régions, et les autres collectivités territoriales, établissent des mécanismes participatifs de dialogue et de consultation pour faciliter la contribution des citoyens et associations à la préparation et au suivi des programmes de développement". L'autre version est également fournie par le chapitre 139 relatif à la technique de dépôt des pétitions, où " les citoyens et associations peuvent déposer des pétitions dont le but est de demander au conseil d'inclure un point de sa compétence dans son ordre du jour" [54].

B. L'approche participative à travers la loi organique des régions

La loi organique des régions prévoit un ensemble de dispositions réglementant la participation des citoyens et de la société civile à la gestion d'affaire territoriale.

- Organes consultatifs mis à jour par les conseils des régions

Conformément aux dispositions du premier alinéa du chapitre 139 de la Constitution, l'article 116 de la loi organique des régions stipule que: "les conseils des régions établissent des mécanismes participatifs de dialogue et de consultation pour faciliter la contribution des citoyens, et des associations à la préparation des programmes de développement et les suivent selon les modalités précisées dans le règlement intérieur de la région".

L'article 117 de la même loi stipule que " le Conseil de la région dispose de trois organes consultatifs, que nous énumérons selon le plan suivant[55] :

[54] Khalouki Amina: "La gestion des affaires territoriales au Maroc entre la crise de la démocratie locale et enjeu de la participation", magazine Alminbar juridique, n ° 15, 2018, pp. 217-218.
[55] Ibid., p. 219.

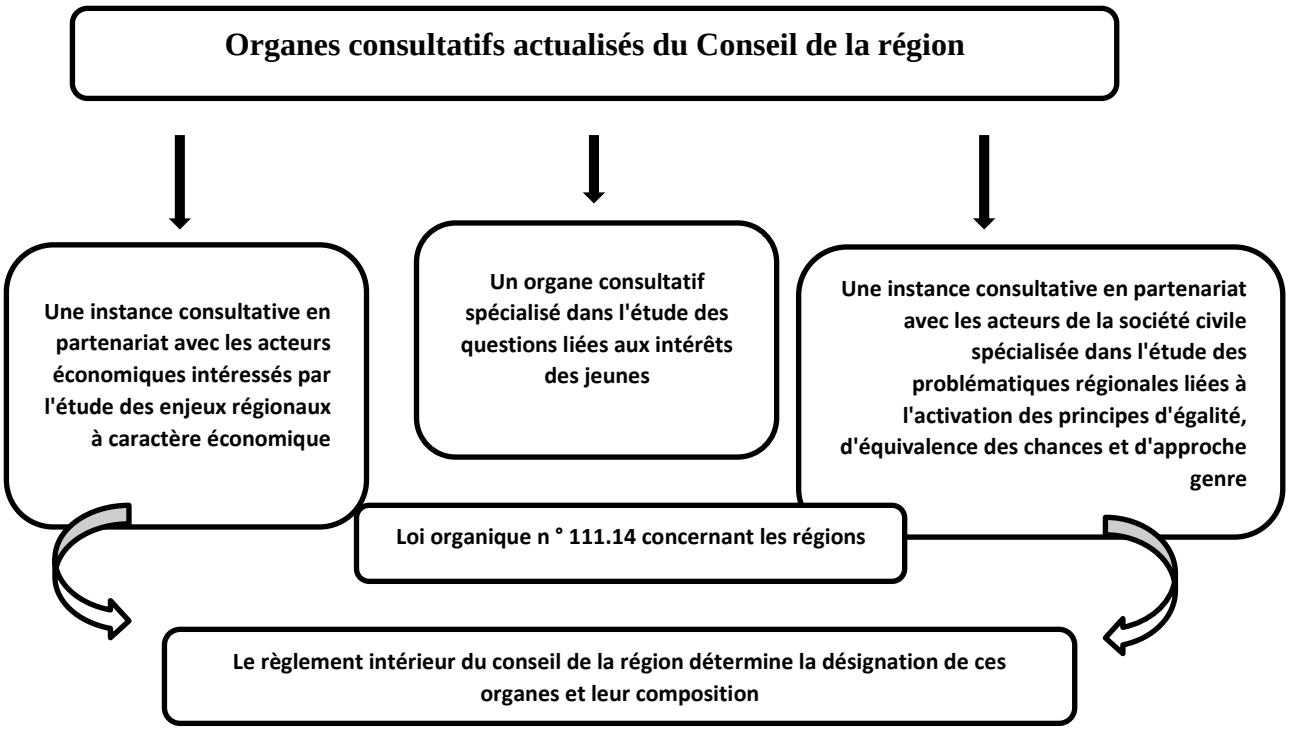

- Plaider des mécanismes exigeants (pétitions)

La pétition, "chaque rédaction, que citoyens et associations demandent au conseil d'inscrire à son ordre du jour un point qui relève de ses compétences"[56].

Partant des dispositions de l'article 139 de la Constitution, il est clair que l'exercice du droit de présenter une pétition au niveau de la pratique nécessite la disponibilité de deux types de conditions: le premier objectif et le second formel:

+ Conditions objectives de dépôt des pétitions:

Le législateur constitutionnel les a définis à deux conditions:

- ✓ Le but de la présentation des pétitions devrait être de demander l'inscription d'un point à l'ordre du jour du conseil;
- ✓ L'objet de la pétition doit relever de sa compétence, sinon elle sera vouée au rejet.

+ Conditions formelles de dépôt des pétitions:

La loi organique les définit pour les régions à deux niveaux:

a) conditions de présentation des pétitions par les citoyens

Selon les exigences de l'article 120 de la loi organique 111.14 relative aux régions, les pétitionnaires de citoyens doivent remplir les conditions suivantes:

[56] Article 113 de la loi organique des régions.

- ✓ Doit être résident à la région concernée ou exercer à elle une activité économique, commerciale ou professionnelle;
- ✓ Avoir un intérêt commun dans la présentation des pétitions;
- ✓ Le nombre de signatures ne doit pas être inférieur à ce qui suit: "300 signatures pour les régions de moins d'un million d'habitants, 400 signatures pour les régions de un à trois millions d'habitants, 500 signatures pour les régions de plus de trois millions d'habitants;
- ✓ À condition que le nombre de signataires pour les trois cas dans chaque préfecture ou province de la région ne soit pas inférieur à 5% du nombre requis[57].

b) dépôt de pétitions par des associations

Selon les dispositions de l'article 121 de la loi organique relative aux régions, les associations déposant une pétition doivent remplir les conditions suivantes:

- ✓ L'association doit être reconnue et établie au Maroc, conformément à la législation en vigueur depuis plus de 3 ans, et fonctionner conformément aux principes démocratiques et à ses règlements de base;
- ✓ Être en bonne position par rapport aux lois et règlements en vigueur;
- ✓ Le siège ou l'une de ses branches doit être entièrement situé sur le territoire de la région concernée par la pétition;
- ✓ Il est important que son activité soit liée au sujet de la pétition[58].

C. Mécanismes pratiques de participation à travers les règlements internes des conseils des régions

Le règlement intérieur des conseils des régions, dans le cadre de l'activation des exigences des lois organiques qui leur sont liées, a élaboré un ensemble de dispositions relatives à la participation des différents acteurs à la gestion des affaires territoriales:

- Assister aux sessions du conseil: le règlement intérieur des conseils des régions stipulait la généralité de leurs sessions et l'impossibilité de tenir des sessions secrètes sauf dans des cas exceptionnels, et le droit d'assister aux sessions du conseil est considéré comme l'entrée principale qui garantirait le droit d'obtenir des informations directement et de délibérer sur diverses questions d'intérêt local[59] .

- Envoi de questions écrites: selon le règlement intérieur des conseils des régions, les membres du conseil ont le pouvoir d'envoyer des questions écrites au président sur toute chose intéressante les intérêts du domaine territorial qui lui appartient, et le président du conseil ou l'un de ses adjoints, selon les tâches qui lui sont assignées, répond aux questions programmées lors de la session qui lui est consacrée.

- Tenir des réunions de communication: les présidents des conseils des régions, en coopération avec les membres du bureau et les présidents des comités, tiennent des réunions publiques deux

[57] Khalouki Amina: "gestion des affaires territoriales au Maroc entre la crise de la démocratie locale et le pari de la participation", op. cit., pages 221-222.
[58] Ibid., p. 222.
[59] Mofid Ahmed : "le rôle des citoyens dans la gestion des collectivités territoriales", Association mouvement alternatives Mowatana , première édition, 2015, P. 28.

fois par an ou chaque fois que nécessaire avec les citoyens, les acteurs économiques et sociaux et les associations de la société civile pour étudier des sujets généraux relevant de la compétence de la région, à fin d'obtenir leurs opinions et suggestions à ce sujet, ainsi que d'informer les citoyens concernés sur les programmes de développement qui ont été achevés ou sont en cours d'achèvement, ces réunions sont organisées à l'initiative du président, des acteurs concernés ou par une instance représentative des citoyens[60].

3.1 La régionalisation et gouvernance territoriale

La loi organique des régions a proposé un ensemble d'articles relatifs à la bonne gouvernance, dont l'article 244, qui stipule que le conseil de la région, son président, et les entités affiliées à la région et les groupes de collectivités territoriales doivent se conformer aux règles de gouvernance stipulées à l'article 243, et parmi les mesures nécessaires à prendre à cet égard:

- Transparence des délibérations du conseil;
- Mécanismes de démocratie participative;
- Les exigences liées à l'élaboration, au vote et à l'exécution du budget;
- Les règles relatives au lien de responsabilité et reddition des comptes;
- La déclaration de propriété;
- éviter les conflits d'intérêts;
- Le problème de ne pas exploiter les positions d'influence.

Quant à l'article 245, il stipule: "le président de la région prend les mesures nécessaires pour adopter des méthodes efficaces de gestion de la région, notamment:

- La nécessité d'adopter un système de gestion axé sur les objectifs;

- Élaboration d'un système de suivi des projets et des programmes dans lequel les objectifs à atteindre et les indicateurs d'efficacité liés sont déterminés"[61].

2. La régionalisation avancée au Maroc et la question du développement territorial

La régionalisation avancée s'inscrit dans le réaménagement territorial au sein de l'État, qui évoque de multiples variables: économiques, sociales, financières, administratives, politiques... Trouver de nouveaux canaux et outils de développement régional intégré, car la région - à ce niveau - est basée sur les éléments d'indépendance et d'efficacité, une donnée qui lui fait avoir besoin d'une administration représentative avec laquelle la région sera un territoire efficace pour des politiques publiques efficaces et une passerelle vers le développement national et local. Pour cette raison, nous nous familiariserons avec les références encadrées pour le rôle de développement des régions et le programme de développement régional.

1.2 Références encadrées pour le rôle de développement des régions

[60] Khalouki Amina: "gestion des affaires territoriales au Maroc entre la crise de la démocratie locale et l'enjeu de la participation", op. cit., pages 224 et 225.
[61] Rochdi Abdelaziz: "la régionalisation avancée comme outil de gouvernance territoriale", op. cit, pp. 177-178.

Les références les plus importantes sur lesquelles repose le développement du modèle marocain de régionalisation avancée dans la réalisation du développement se manifestent dans les orientations et discours royaux, le document constitutionnel et le cadre juridique représenté par la loi organique des régions.

1.1.2 Dimensions développementales de la régionalisation avancée dans les discours royaux

La régionalisation est une référence semi-permanente dans les discours royaux, où l'intérêt royal pour le système de régionalisation au Maroc a montré son importance et ses dimensions développementales, qui sont devenues étroitement liées à la mesure régionale, car la plupart des discours et orientations royaux, qui portaient les principaux piliers qui renforcent le système décentralisé et régional au Maroc, ont lié la régionalisation avancée aux dimensions et piliers du développement. Les plus importants d'entre eux sont les discours royaux:

- Le discours royal adressé par le Roi Mohammed VI à la nation à l'occasion du 33ème anniversaire de la Marche verte de Marrakech le 06-11-2008;
- Le discours royal à l'occasion de la Fête du Trône le 30 juillet 2009 à Tanger;
- Le discours royal prononcé par le Roi Mohammed VI à la nation le 3 janvier 2010 depuis Marrakech;
- Le discours royal est daté du 9 mars 2011[62] .

Ainsi, il est clair que le chantier de la régionalisation avancée à la lumière de sa référence royale ne sont pas à la limite de la mise à niveau de la région et de la promotion d'un système régional avancé, mais plutôt que les orientations royales sont une référence de base et une feuille de route pivot pour le développement régional en premier lieu, car il s'avère que la plupart des discours royaux ont construit du chantier de la régionalisation avancée et ont épinglé leur succès à la condition de parvenir à un développement régional intégré et à une réhabilitation socio - économique et spatiale des unités territoriales régionales basées sur l'ajustement des objectifs régionaux, des dimensions de développement et des mécanismes de gestion régionaux pour le terrain[63] .

À travers les discours et orientations royaux sur la régionalisation avancée, il est clair que le chantier de la réforme régionale a été construit sur plusieurs entrées, dont les plus importantes sont:

- Adoption d'une approche de développement basée sur la gestion de l'espace régional en accordant à la région son statut constitutionnel et en veillant à fournir des ressources adéquates pour le progrès des régions sans tomber en présence de régions nécessiteuses dépourvues des conditions de développement et régions chanceuses, et en approuvant les exigences d'équilibre et de solidarité entre les régions;
- Renforcer la démocratie locale en renforçant la représentation des conseils régionaux;

[62] Bayad Hicham: "les références sur lesquelles la régionalisation avancée est construite pour parvenir au développement", magazine Al-Manara pour les études juridiques et administrative, n ° 11, 2015, pp. 269-270.
[63] Ibid., p. 271.

- Consolider le principe d'approche participative et de genre en renforçant le rôle des femmes dans les affaires régionales;
- Donner un champ économique et social élargi à la région, les discours royaux sur la régionalisation avancée sont considérés comme une option stratégique volontaire pour le Maroc dans la nouvelle ère de consolidation des principes de gouvernance territoriale et de développement intégré[64].

2.1.2 Référence constitutionnelle de la dimension développementale de la régionalisation avancée

La nouvelle Constitution marocaine de 2011 est venue consolider le chantier de la régionalisation avancée en stipulant des exigences avancées en matière de régionalisation, notamment des exigences liées à la gestion régionale, à la gouvernance territoriale de la régionalisation, au développement régional et intégré et au renforcement de la déconcentration administrative[65]:

- La Constitution de 2011 prévoit la modernisation du système régional et la consolidation des piliers de la régionalisation avancée et le renforcement de son rôle territorial, où le deuxième paragraphe du chapitre 143 de la Constitution stipule: "la région, sous la supervision du président de son Conseil, assume la position de leader par rapport aux autres collectivités territoriales, dans les processus de préparation et de suivi des programmes de développement régional et des plans régionales pour l'aménagement du territoire dans le cadre du respect des compétences autonomes de ces collectivités territoriales".

- Au niveau des exigences constitutionnelles liées à la gestion régionale et à la gouvernance territoriale, l'article 136 de la nouvelle constitution stipule:" À la lumière de la situation avancée, les régions contribuent, avec les autres collectivités territoriales, à l'activation de la politique générale de l'État et à la préparation des politiques territoriales".

- En ce qui concerne les exigences constitutionnelles liées au développement régional et intégré, la constitution marocaine a accordé aux régions de larges compétences fondées sur le principe de la subsidiarité, y compris des compétences autonomes et d'autres partagées avec l'État, compétences qui leur ont été transférées par ce dernier. La constitution a même donné à ces régions et aux autres collectivités territoriales le pouvoir réglementaire d'exercer leurs compétences, et leur a également permis de disposer d'eux-mêmes et d'autres moyens financiers alloués par l'État, afin de faire progresser leurs compétences et leurs fonctions administratives et de développement.

- La Constitution de 2011 a renforcé le rôle d'assistance des représentants de l'autorité centrale (Walis et gouverneurs) auprès des présidents de collectivités territoriales, notamment les présidents des conseils régionaux dans la mise en œuvre des plans et programmes de développement.

[64] Ibid., pages 271 et 272.
[65] Ibid., pages 272-273.

- La Constitution de 2011 a prévu plusieurs mécanismes juridiques et institutionnels pour assurer la réalisation de la régionalisation avancée, fondée sur les piliers de la démocratie locale et du développement régional, dédiés aux principes de gouvernance territoriale et régionale.

Les exigences constitutionnelles liées à la régionalisation sont une véritable consécration des discours et orientations royaux, qui soulignent l'importance de la dimension développementale de la régionalisation avancée, qui a gagné une large place dans les discours royaux et les exigences constitutionnelles.

3.1.2 Encadrement juridique du rôle de développement des régions

Les lois organiques des collectivités territoriales, y compris les régions, sont venues dans le prolongement naturel des grandes réformes qui concernaient l'administration décentralisée au Maroc, qui ont abouti à la Constitution de 2011 dans le but de renforcer le rôle des collectivités territoriales et d'en faire un partenaire majeur du développement[66], à travers différents niveaux territoriaux, qui sont des exigences qui, si elles sont respectées et interprétées démocratiquement, Il permettra aux collectivités territoriales de devenir un levier essentiel du développement local et national[67], et les lois organiques récentes ont traduit la perspective constitutionnelle des conseils élus en travaillant à les transformer - selon la nouvelle tendance- de simples structures de gestion administrative en moyens d'intervention économique et sociale pour parvenir au développement régional, à travers des mécanismes administratifs et financiers basés sur la libre administration d'affaire territoriale[68].

2.2 Programme de développement régional

Selon la loi organique des régions, le programme de développement régional passe par plusieurs étapes, la préparation du programme de développement régional et sa mise en œuvre, puis évalue et mesure l'efficacité du programme de développement régional.

1.2.2 Préparation du programme de développement régional

A. Le concept du programme de développement régional

Le deuxième article du décret déterminant la procédure de préparation, de suivi, de mise à jour et d'évaluation du programme de développement régional et les mécanismes de

[66] Hamer Al-Ras Sanaa: "la gestion financière territoriale entre les contraintes de la réalité et les exigences de la gouvernance", thèse de doctorat en droit public et sciences politiques, Université Mohammed V, Faculté des Sciences juridiques, économiques et Sociales, Salé, année universitaire; 2016-2017, P. 151.
[67] Bakour Abdellatif: "Les collectivités territoriales et la question de la réforme de la politique électorale", Revue Marocaine de Politique Publique, n ° 16, 2015, p. 79.
[68] chorak Mahmoud : "les compétences des communes en vertu de la loi organique n ° 113.14", première édition, Dar Abi ruqraq pour l'impression et l'édition, 2017, p. 20.

dialogue et de concertation pour sa préparation Stipule: "le programme de développement régional est considéré comme le document de référence pour la programmation des projets et activités prioritaires programmés ou prévus à réaliser sur le territoire de la région dans le but de réaliser un développement intégré et durable d'une importance particulière, d'améliorer l'attractivité du domaine territorial de la région et de renforcer sa compétitivité économique"[69].

Par conséquent, le programme de développement régional " PDR " en tant que moyen de programmation de projets régionaux, a reçu une attention particulière de la part du législateur sur la base de sa planification, de son suivi et de son évaluation, qui révèle les lignes directrices d'un nouveau modèle dans la mesure visant à réaliser le développement régional, impliquant de nombreux acteurs à la fois dans la planification du programme et sa mise en œuvre[70] .

B. Conditions et mécanismes de préparation du programme de développement régional

L'article 83 de la loi organique des régions stipule: "le conseil de la région établit, sous la supervision du président de son conseil, au cours de la première année du mandat du conseil, le programme de développement régional et travaille à son suivi, sa mise en œuvre et son évaluation".

L'article 4 du Décret 2.16.299 stipule également que: "au cours de la première année du mandat du conseil, le président du conseil de la région prend la décision d'élaborer le projet de programme de développement régional, après une réunion d'information et de concertation convoquée par les membres du bureau, les présidents des commissions permanentes, leurs adjoints et le secrétaire du conseil, le Wali de la région ou son représentant assistera à cette réunion"[71] .

Aussi, l'article 6 du même décret stipule que: le programme de développement régional est élaboré selon cinq étapes de base, la première étape se manifestant par la réalisation d'un diagnostic qui met en évidence le potentiel économique, social, culturel et environnemental de la région, et les composantes et contraintes du développement en son sein. Et leurs besoins nécessaires en termes d'infrastructures de base. Ce diagnostic comprend, en outre, un inventaire des projets programmés ou susceptibles d'être programmés par l'État et d'autres organismes publics relevant du rayonnement territorial de la région. Par conséquent, la procédure de diagnostic constitue l'étape essentielle qui sert de base à la programmation des politiques publiques de développement en s'appuyant sur des informations qui permettent une meilleure connaissance de la région après une analyse appropriée de ses forces et faiblesses et des évolutions dans les domaines susmentionnés, et

[69] Décret n ° 2.16.299 publié le 23 Ramadan 1437 (29 juin 2016), précisant la procédure de préparation, de suivi, de mise à jour et d'évaluation du Programme de Développement Régional et les mécanismes de dialogue et de consultation pour sa préparation, B. O. Numéro 6482 du 9 Shawwal 1437 (14 juillet 2016), p. 5341.
[70] Aicha EL AKROUD : « Lecture analytique des dispositions législatives relatives au programme de développement régional », RMEJA, numéro spécial, 2019, P7.
[71] L'article 4 du Décret n ° 2.16.299, op. cit., pages 53-42.

donc la participation de tous les acteurs, ce qui est une condition de la réussite de cette étape, qui est l'étape de base du programme de développement régional.

La deuxième phase est axée sur l'identification des priorités de développement, ce qui est un élément essentiel pour l'efficacité du programme, dans la mesure où les secteurs ciblés auront un impact positif et rapide sur la vie régionale, et éviteront les différenciations car tous les secteurs n'ont pas le même impact.

La troisième étape consiste à identifier et localiser les projets et activités prioritaires à programmer ou à réaliser sur le territoire de la région, en tenant compte des ressources matérielles dont elle dispose ou qu'elle peut mobiliser pendant les six années au cours desquelles le programme de développement régional sera mis en œuvre. Cela signifie que le conseil sous la responsabilité de son président doit fédérer les projets de développement régional pour une période déterminée.

Vient ensuite la quatrième étape, pour que ce programme n'ait pas d'impact positif sur la région sans développer des mécanismes d'évaluation des ressources et des dépenses estimatives de la région pour les trois premières années du programme de développement régional. Considérant que ces ressources et dépenses constituent le nerf de la réalisation de tous les projets régionaux appropriés. Cela a amené le législateur à prévoir l'évaluation des ressources et des dépenses estimatives de l'entité pour les trois premières années.

Enfin, la cinquième étape de l'élaboration du descriptif de projet du programme de développement régional, avec l'élaboration d'un système de suivi des projets et des programmes dans lequel sont définis les objectifs à atteindre et les indicateurs d'efficacité associés.

L'article 7 du décret précité stipule également que: "le projet de programme de développement régional est élaboré selon une approche participative. A cette fin, le président du conseil de la région mène des consultations avec:

- Citoyens, et associations conformément aux mécanismes participatifs de dialogue et de consultation mis à jour par le conseil de la région conformément aux dispositions de l'article 116 de la loi organique n ° 111.14 susmentionnée;

- Les organes consultatifs prévus à l'article 117 de la loi organique n ° 111.14 susmentionnée".

2.2.2 Évaluation et mesure de l'efficacité du programme de développement régional

En évaluant et en mesurant l'efficacité du programme de développement régional, le législateur vise à améliorer le processus d'élaboration d'un document de référence permettant de suivre et d'évaluer la convergence régionale.

Cette méthodologie stratégique démontre la nouvelle culture de gouvernance territoriale orientée vers les principes de transparence, liant responsabilité et reddition des comptes, et

impliquant également la responsabilité des élus vis-à-vis de la population du territoire régional.

L'article 10 du décret du 2.16.299 Stipule: "le président du conseil de la région soumet le projet de programme de développement régional aux commissions permanentes pour examen au moins trente (30) jours avant la date de convocation par le conseil de la session ordinaire ou exceptionnelle consacrée à son approbation".

Après l'examen du projet de programme de développement régional par les commissions permanentes, ces dernières préparent des rapports et les transmettre au président du conseil régional.

Pour cette raison, le président du conseil régional est prié de soumettre au conseil le programme de développement régional, ainsi que les rapports des comités permanents et le système de suivi des projets et programmes dans lesquels des objectifs et des indicateurs de performance sont fixés, avant la fin de la première année de travail du conseil, où ils font l'objet d'une décision.

Bien entendu, comme d'autres cas de première préoccupation, la délibération sur le projet de programme de développement régional n'est acceptée qu'à la majorité absolue des membres du conseil en fonction, mais en l'absence de majorité absolue des membres en fonction en cas de premier vote, la délibération sur cette question s'effectue par vote à la majorité absolue des suffrages exprimés en cas de deuxième réunion, et en cas d'égalité, le vote du président est déterminant.

Cependant, malgré le pouvoir exécutif accordé au président du conseil par la Constitution et la loi organique des régions, la tutelle a été conservée, car certaines délibérations ne peuvent être menées qu'après avoir été indiquées par l'autorité gouvernementale chargée de l'intérieur, et cela est stipulé par l'article 115 de la loi organique des régions, qui a posé une condition préalable à l'approbation de l'autorité gouvernementale chargeée de l'intérieur pour mener une délibération relative au programme de développement régional dans un délai de 20 jours à compter de la date envoyée par le président, mais à l'issue de ce délai, et aucune décision lié à cette délibération a été prise, l'approbation de l'autorité du gouvernement en charge de l'intérieur est acceptable. Ce qui nous amène à nous interroger sur l'importance de ce visa, car ce projet est le fruit de la contribution de nombreux acteurs, dont le Wali, le représentant de l'autorité centrale[72] en tant que coordinateur, et sa présence par la loi devrait dispenser cette circulation du visa.

Dans le même ordre d'idées, le chapitre 101 de la loi organique des régions stipule:" le président du conseil régional exécute les délibérations et décisions du conseil et prend les mesures nécessaires, ainsi que met en œuvre le programme de développement régional".

[72] Le troisième alinéa de l'article 145 de la Constitution stipule:" les Walis et les gouverneurs assistent les présidents des collectivités territoriales, en particulier les présidents des conseils régionaux, dans la préparation des plans et des programmes de développement".

À cet égard, le processus de mise en œuvre du programme de développement régional s'étendra sur toute la durée des travaux du conseil, en suivant les étapes prescrites par le législateur, parmi ces étapes figurent celles qui prévoient son suivi, son évaluation et même sa mise à jour[73].

Le programme de développement régional permet aux régions de structurer des projets de développement et de présenter clairement ses objectifs afin de les partager de manière plus transparente avec les citoyens, le président du conseil régional est tenu de publier le programme de développement régional au siège ou sur le portail de la région.

Par ailleurs, respectant le principe de responsabilité comme critère fondamental pour parvenir à une bonne gouvernance, le président du conseil régional est tenu d'établir un rapport d'évaluation annuel et de suivre la mise en œuvre du programme de développement régional [74]. Ce rapport devrait inclure des informations sur le degré de réalisation du programme de développement régional, les indicateurs d'efficacité, ainsi que les ressources financières allouées au programme, ainsi que la cohérence des procédures entre elles, les moyens utilisés et les éventuelles limitations qui pourraient entraver sa réalisation, afin de mettre fin aux obstacles qui peuvent survenir lors de la mise en œuvre des projets en proposant des solutions appropriées pour les surmonter.

De plus, ce rapport, comme toute question qui doit être approuvée, doit passer par les commissions permanentes pour exprimer leurs avis dans les 30 jours, car il doit être étudié par le conseil régional lors de la première session ordinaire ou exceptionnelle, et donc le résumé de ce rapport doit être publié au siège de la région, et également publié par tous les moyens disponibles conformément à l'article 15 du décret 2.16.299 susmentionné.

Selon la nouvelle gestion, la publication du programme de développement régional et le résumé du rapport montrent le degré d'engagement de la région à communiquer des informations à son sujet, en toute transparence par les moyens dont elle dispose au profit de ses citoyens qui réclament de plus en plus de services publics sur son territoire[75] .

Conclusion:

Si les rôles développementaux des régions dans la gestion des politiques publiques territoriales sont un moyen efficace de parvenir à l'intégrité et à l'efficacité du service rendu au citoyen, elles se cherchent encore en raison de la génétique des réformes institutionnelles au niveau de la gestion des affaires publiques territoriales.

Par conséquent, la mise en place et l'activation de cette approche reposent sur la nécessité d'évoquer un ensemble de piliers basés sur une vision réformiste holistique:

[73] Selon l'article 14 du décret 2.16.299 susmentionné, qui stipule : "le programme de développement régional peut être actualisé à partir de la troisième année de son entrée en vigueur selon la procédure de préparation prévue dans le présent décret".
[74] Article 14 du décret 2.16.299, op. cit.
[75] EL AKROUD Aicha: « Lecture analytique des dispositions législatives relatives au programme de développement régional », op, cit , P16.

Un élu, ouvert et compétent, avec une formation qui le qualifie pour suivre les compétences de la région dans la gestion des politiques publiques territoriales, et pour consacrer le travail selon une vision stratégique basée sur la communication avec les différents acteurs politiques de la gestion, dirigée par le citoyen.

Bibliographie :

- Constitution du royaume du Maroc promulguée par l'honorable Dahir n ° 1-11- 91en date du 27 Shaaban 1432 correspondant au 29 juillet 2011, B. O. N ° 5964 BIS, 30 juillet 2011.
- Loi organique n ° 111.14 concernant les régions, promulguée par Dahir n ° 1-15-83 ramadan 1436 (7 juillet 2015), B. O. Numéro 6440 Joumada I 1437 (18 février 2016).
- Décret n ° 2.15.40 du 1 Joumada I 1436 (20 février 2015) portant détermination du nombre de régions, de leurs désignations, centres, préfectures et provinces constitutifs, B. O. Numéro 6340 publié le 14 Joumada I 1436 (5 mars 2015).
- Décret n ° 2.17.618 du 18 Rabiaa al-Akhar 1440 (26 décembre 2018), charte nationale de la déconcentration administrative, B. O. N° 6738, 19 Rabia al-Akhar 1440 (27 décembre 2018).
- Décret n ° 2.16.299 publié le 23 Ramadan 1437 (29 juin 2016), précisant la procédure de préparation, de suivi, de mise à jour et d'évaluation du programme de développement régional et les mécanismes de dialogue et de consultation pour sa préparation, B. O. N° 6482 du 9 Shawwal 1437 (14 juillet 2016).
- La commission consultative pour la régionalisation avancé, Livre II, rapport thémathèques.
- ABARKAN Imad :" Le modèle marocain de développement local et les exigences de la gouvernance territoriale", auteur de la chose territorial et ‘enjeux du développement durable, publications de la Revue des Sciences Juridiques, n ° 6, 2017.
- AJAOUN Ahmed : "la régionalisation avancée dans la constitution marocaine de 2011",
- ELAKROUD Aicha, « Lecture analytique des dispositions législatives relatives au programme de développement régional », RMEJA, numéro spécial, 2019.
- ELBAJIOUI Abdelfattah: "la fondation du Wali et gouverneur, et les perspectives de la décentralisation administrative au Maroc", Revue marocaine d'administration locale et de développement, n ° 100, 2014.
- ELFILALI Abdelali: "la responsabilité du président du conseil régional dans la gestion des dépenses publiques collectives", Revue Al-Manara d'études juridiques et administratives, numéro spécial des collectivités territoriales, 2019.
- ENNACIRI Khadija, La réforme régionale, le possible et le souhaitable à travers le texte constitutionnel, revue Alternative juridiques et économiques, N°1, 2014.

- TAOUIR Laila: "le rôle du principe de subsidiarité dans la consécration de la gouvernance régionale au Maroc", Revue d'études politiques et sociales, publications dialogues, série de revues trimestriels, doubles numéros 4 et 5, 2019
- ZAIR Tarik, « le principe de libre administration des collectivités territoriales", REMALD, N°107, 2012.